جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء / كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم الجغرافية التطبيقية

انتخابات مجلس محافظة كربلاء للدورتين (٢٠٠٩ و ٢٠١٣)
(دراسة في الجغرافية السياسية)

رسالة تقدم بها

خالد جاسم محمد الحچيمي

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في الجغرافية

بأشراف

الأستاذ المساعد
علية حسين علي الساعدي

١٤٣٦هـ ٢٠١٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ

شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ

صدق الله العظيم

سورة الشورى/ الآية ٣٨

الإهداء

إلى علم التقى ومصباح الدجى وثامن أئمة الهدى علي بن

موسى

الرضا (عليه السلام)

إلى من ربتني صغيرا ورعتني كبيراً

العزيزة أمي

إلى من افتقدته صغيراً واحتجته كبيراً ورغبتُ فيه كثيراً أبي

رحمه الله

إلى سندي أختي وأخي ، إلى مسكني زوجتي ، إلى قرة عيني

ولديَّ حسن وعلي

أهدي هذا الجهد المتواضع

خالد الحجيمي

الشكر والتقدير:

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد الخلق والمرسلين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

الشكر أولاً وأخيراً لله عز وجل على عظيم نعمته وفضله أن يسر لي إتمام هذا العمل راجياً منه أن يجعله في ميزان حسناتي خالصاً لوجهه الكريم ويتقبله مني قبولاً حسناً إنّه سميعٌ مجيب ، والشكر والتقدير إلى أستاذتي الفاضلة: الأستاذ المساعد (علية حسين علي الساعدي) التي تفضلت علي بالإشراف على هذه الرسالة ، وما قدمته من ملاحظات وتوجيهات قيمة ، ولما تلقيته من دعماً علمياً ومعنوياً ، حرصاً منها على إخراج هذا الجهد ، أتمنى لها دوام الصحة والعافية والعطاء ، جزاها الله عني وعن طلاب العلم خير الجزاء .

وأود في هذا المقام أن أسطر خالص شكري وعظيم امتناني إلى أساتذتي الأفاضل في قسم الجغرافية التطبيقية - كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة كربلاء فجزاهم الله خير جزاء .

كما أتقدم بوافر الشكر والعرفان والإجلال إلى الدكتور مجيد حميد شهاب البدري لرعايته ومساعدته وتوجيهاته القيمة مما كان له الأثر الفعال في هذه الرسالة . ومن الواجب والوفاء أيضاً أن أتقدم بالشكر والامتنان والعرفان إلى الدكتورة ظلال جواد كاظم والست ام أحمد أمينة مكتبة كلية التربية للبنات - جامعة الكوفة لما زودتني به من مصادر خلال السنة التحضيرية .

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى زملائي في الدراسة وأخص منهم بالذكر الأخ جواد صالح النعماني والأخ مؤيد ساجت الحيدري ، كما أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى زملائي فقار عبد الشهيد العيساوي ومحمد كشيش الموسوي ومحمد فيصل الموسوي ، لما أبدوه لي من ملاحظات وتزويدي ببعض المصادر التي تخص الدراسة .

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأخوة في مديرية إحصاء كربلاء ومكتب مفوضية انتخابات كربلاء سيما الأستاذ حيدر سلمان رئيس القسم الفني الذي زودني ببعض المصادر التي تخص الانتخابات ، ولتعاونهم معي للحصول على أغلب البيانات .

وأخيراً أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى كل من ساهم أو ساعد في إتمام هذا العمل ولو بالقدر اليسير، فله مني جزيل الشكر والتقدير .

الباحث

المستخلص

تعددت مفاهيم الديمقراطية وتطبيقاتها في دول العالم ، ومن أهم أشكال تطبيقاتها "الانتخابات" الذي بموجبه يتم تقسيم الدولة على دوائر انتخابية . ولما كانت الانتخابات هي أحد الفعاليات السياسية داخل الدولة من جهة ، ولسكانها من جهة أخرى فإنها جديرة بأن تدرس كظاهرة أو نشاط بشري من وجهة نظرة الجغرافية السياسية . وبالنظر لأهمية موضوع الانتخابات ولضرورة إيجاد تفسير جغرافي لذلك التباين والتغيير في السلوك الانتخابي اختار الباحث (انتخابات مجلس محافظة كربلاء للدورتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٣) موضوعاً لرسالتِهِ . فقد عرضت الدراسة مشكلة رئيسة فحواها: ما هي الخريطة الانتخابية للأحزاب والقوى السياسية المشاركة في العملية الانتخابية لمجلس محافظة كربلاء للدورتين (٢٠٠٩ و ٢٠١٣) ؟ ، واعتمدت هذه الدراسة على فرضية مفادها: إنّ تشكيل الخريطة الانتخابية السياسية من الأحزاب المتنافسة وتأثير برامجها الانتخابية في المواطنين جاءت بـفوز (٥) كيانات سياسية ما بين مستقلة وإسلامية في سنة ٢٠٠٩ ، في حين أفرزت العملية الانتخابية لسنة ٢٠١٣ ، خريطة انتخابية متنوعة متمثلة بـفوز (٩) كيانات سياسية ما بين مستقلة وإسلامية وليبرالية .

وهدفت الدراسة الوقوف عند ايجابيات وسلبيات العملية الانتخابية وإمكانية استثمارها وتعديلها في الدورات اللاحقة وإبراز دور التنظيم المكاني للانتخابات برؤية جغرافية سياسية ؛ لمعرفة سير العملية الانتخابية في منطقة الدراسة .

ولتحقيق هذا الهدف اعتمد الباحث المنهج المكاني – السلوكي الذي يتخذ من السلوك الانتخابي للسكان وحدة للدراسة والتنبؤ بهذا السلوك مستقبلاً . تم دراسة الأنظمة الانتخابية ومزايا وعيوب كل نظام ومن ثم استعراض مراحل تطور نظام اللامركزية الإدارية في العراق ، منذَ تأسيس الدولة العراقية في عهد الملكي حتى الانتخابات المحلية لسنة (٢٠١٣) ، وبينت الدراسة أن الناخب العراقي لم يمارس حقه الانتخابية بكل حرية إلا بعد سنة (٢٠٠٣) . ومن خلال دراسة التنظيم المكاني للانتخابات تم اعتماد أهم العوامل المعتمدة في تحديد مراكز الاقتراع من حيث عامل السكان الذي يهتم بدراسة الناخبين والمصوتون وتوزيعهم الجغرافي في منطقة الدراسة وهم المشرفون والقائمون عليها وهم الذين يخوضون غمار المنافسة للفوز بأكبر قدر ممكن من الأصوات سواء عن طريق الأحزاب السياسية من جهة أو الكيانات الفردية من جهة أخرى ، وجاء عامل الجوار الجغرافي الذي نعني به اشتراط الترابط والتلاصق الجغرافي للمراكز الانتخابية في مساحة جغرافية صغيرة لضمان مشاركة الجميع ، والعامل القانوني الذي اقر نوع النظام الانتخابي وشروط الترشيح والتصويت ، فيما بين العامل الاداري حجم الدائرة الانتخابية وعد كل محافظة دائرة انتخابية محددة بعدد من المقاعد حسب الكثافة السكاني ، ودراسة اهم

العوامل الجغرافية المؤثرة في الانتخابات والتوزيع الجغرافي للمشاركة الانتخابية ، فقد بينت الدراسة أن هناك خلل واضح في تحديد وتوزيع مراكز الاقتراع ؛ إذ لم يتم اعتماد الأسس العلمية الصحيحة في توزيع مراكز الاقتراع مما أثر سلباً على حجم المشاركة الانتخابية ، كما بينت الدراسة عدم تأثير العوامل الطبيعية على العملية الانتخابية ما عدا عامل المسافة ؛ بسبب صغر منطقة الدراسة . اما تحليل استمارة الاستبيان (الدراسة الميدانية) التي أظهرت تؤثر سلوك الناخب بعوامل عدة (الجغرافي ، الاجتماعي ، الاقتصادي ، الأمني ، التنظيمي ، السياسي والانتماء الحزبي) . وجاء تحليل الخريطة الانتخابية لمجلس المحافظة لسنة ٢٠٠٩ ، التي نتج عنها فوز (٥) قوائم انتخابية تصدرها كيان السيد يوسف الحبوبي ، إما انتخابات ٢٠١٣ فقد جاءت بخريطة انتخابية مغايرة تمثلت بفوز (٩) قوائم انتخابية كان لتطبيق طريقة (سانت ليغو) الدور الرئيسي في فوز القوائم الانتخابية الصغيرة منها وبينت الدراسة تراجع دور القوائم المستقلة وتصدرت قائمة ائتلاف دولة القانون في عدد الأصوات والمقاعد وبفارق كبير عن القوائم الانتخابية الفائزة في مجلس المحافظة ، كما أظهرت الدراسة التباين المكاني لأصوات الناخبين لكل قائمة انتخابية . وأهم ما انتهت إلية الدراسة هو الاستنتاجات حيث شهدت محافظة كربلاء حالة نادرة في انتخابات ٢٠٠٩ تمثلت بتراجع دور الظاهرة الحزبية وميول سلوك الناخب باتجاه القوائم الانتخابية المستقلة ، كما كشفت الدراسة إن أغلب البرامج الانتخابية للكيانات السياسية تكاد تكون متشابهة في المحتوى والمضمون . ويرى الباحث في التوصيات بضرورة أجراء تعداد سكاني شامل واستحداث سجل للناخبين لمعرفة الحجم السكاني الحقيقي لكل وحدة إدارية ، لغرض تحديد أعداد الناخبين وأماكن تواجدهم ، كما توصي الدراسة بتقسيم المحافظة إلى عدة دوائر انتخابية وفق الحدود الجغرافية والنسب السكانية لكل وحدة إدارية ، لكي يتسنى لكل المناطق الحصول على تمثيل جغرافي في مجلس المحافظة .

فهرست المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية	أ
الإهداء .	ب
شكر وتقدير .	ت
المستخلص .	ث - ج
فهرست المحتويات .	ح - ز
فهرست الجداول .	د - ذ
فهرست الخرائط .	ر - ز
فهرست الأشكال .	ز
المقدمة .	١ – ٢
الفصل الأول : الإطار النظري .	٣ – ٢٢
أولا : مشكلة الدراسة.	٣
ثانيا : فرضية الدراسة.	٣
ثالثا : أهداف الدراسة.	٤
رابعا : الحدود المكانية والزمانية للدراسة .	٤ - ٦
خامساً : منهج الدراسة .	٧
سادساً : تقنية الدراسة .	٨
سابعاً : الدراسات المشابهة	٨ - ٩
المبحث الثاني: نماذج من النظم الانتخابية وتطور نظام اللامركزية الإدارية في العراق .	١٠ - ٢٢
أولاً: بعض النظم الانتخابية في العالم .	١٠ - ١٥
ثانياً: تطور نظام اللامركزية الإدارية في العراق .	١٥ - ٢٢
الفصل الثاني: التنظيم المكاني لانتخابات مجلس محافظة كربلاء .	٢٣ - ٦٧
تمهيد:	٢٣
المبحث الأول: أهم العوامل المعتمدة في تحديد مراكز الاقتراع وأهم العوامل الجغرافية المؤثرة في الانتخابات والتوزيع الجغرافي للمشاركة الانتخابية في محافظة كربلاء للدورتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٣ .	٢٤ - ٣٨
أولاً: أهم العوامل المعتمدة في توزيع مراكز ومحطات الاقتراع .	٢٤ - ٢٦
ثانياً: أهم العوامل الجغرافية المؤثرة في الانتخابات .	٢٦ - ٢٨
ثالثاً: التوزيع الجغرافي للمشاركة الانتخابية في محافظة كربلاء للدورتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٣ .	٢٨ - ٣٨
المبحث الثاني: التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية ومحطات الاقتراع لانتخابات مجلس محافظة كربلاء ٢٠٠٩ .	٣٩ - ٥٠

أولاً: مركز قضاء كربلاء والنواحي التابعة له .	٤١ ـ ٤٦
ثانياً: مركز قضاء الهندية والنواحي التابعة له .	٤٦ ـ ٤٨
ثالثاً: قضاء عين التمر .	٤٩ ـ ٥٠
المبحث الثالث: التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية ومحطات الاقتراع لانتخابات مجلس محافظة كربلاء ٢٠١٣ .	٥١ ـ ٦٧
أولاً: مركز قضاء كربلاء والنواحي التابعة له .	٥٣ ـ ٥٩
ثانياً: مركز قضاء الهندية والنواحي التابعة له .	٥٩ ـ ٦١
ثالثاً: قضاء عين التمر .	٦٢ ـ ٦٣
رابعا : التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية للمهجرين المسجلين في انتخابات (٢٠١٣) في محافظة كربلاء .	٦٤ ـ ٦٦
خامسا:التوزيع الجغرافي لمراكز التصويت الخاص لانتخابات (٢٠١٣) .	٦٧
الفصل الثالث: تحليل نتائج الدراسة الميدانية لانتخابات مجلس محافظة كربلاء.	٦٨ ـ ٩٨
تمهيد	٦٨
أولاً: عينة الدراسة .	٦٩ ـ ٧١
ثانياً: خصائص مجتمع الدراسة .	٧١ ـ ٧٧
ثالثاً: تحليل بيانات استمارة الاستبيان .	٧٨ ـ ٩٨
١ـ العامل الجغرافي .	٧٨ ـ ٨١
٢ـ العامل الاجتماعي .	٨١ ـ ٨٢
٣ـ العامل الاقتصادي .	٨٢ ـ ٨٦
٤ـ العامل الأمني .	٨٦ ـ ٨٧
٥ـ العامل التنظيمي .	٨٧ ـ ٩١
٦ـ العامل السياسي والانتماء الحزبي .	٩٢ ـ ٩٨
الفصل الرابع: التحليل الجغرافي السياسي للخريطة الانتخابية لمجلس محافظة كربلاء .	٩٩ ـ ١٤٢
تمهيد	٩٩
المبحث الأول: تحليل الخريطة الانتخابية لمجلس محافظة كربلاء ٢٠٠٩ .	١٠٠ ـ ١١٦
أولاً: الكيان الفردي: يوسف مجيد الحبوبي/ اللواء .	١٠٣ ـ ١٠٦
ثانياً: قائمة أمل الرافدين .	١٠٦ ـ ١٠٨
ثالثاً: ائتلاف دولة القانون .	١٠٩ ـ ١١١
رابعاً: تيار شهيد المحراب والقوى المستقلة .	١١٢ ـ ١١٤
خامساً: تيار الأحرار المستقل .	١١٤ ـ ١١٦
المبحث الثاني: تحليل الخريطة الانتخابية لمجلس محافظة كربلاء ٢٠١٣ .	١١٧ ـ ١٤٢
أولاً: ائتلاف دولة القانون .	١٢٠ ـ ١٢٤
ثانياً: ائتلاف الأحرار .	١٢٤ ـ ١٢٦
ثالثاً: قائمة اللواء .	١٢٦ ـ ١٢٨

رابعاً: ائتلاف المواطن .	١٢٩ ـ ١٣١
خامساً: قائمة أمل الرافدين .	١٣١ ـ ١٣٣
سادساً: تيار الدولة العادلة .	١٣٣ ـ ١٣٥
سابعاً: جبهة الاعتدال الوطني .	١٣٦ ـ ١٣٨
ثامناً: قائمة دعاة العراق لدعم الدولة .	١٣٨ ـ ١٣٩
تاسعاً: تحالف العدالة والديمقراطية العراقي .	١٣٩ ـ ١٤٢
الاستنتاجات والتوصيات .	١٤٣ ـ ١٤٥
أولاً: الاستنتاجات .	١٤٣ ـ ١٤٤
ثانياً: التوصيات .	١٤٥
الملحق .	١٤٦ ـ ١٤٨
المصادر والمراجع .	١٤٩ ـ ١٥٨
الخلاصة باللغة الإنكليزية .	A - B

فهرست الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١	الوحدات الإدارية ومساحتها في محافظة كربلاء .	٦
٢	نسبة المشاركة الانتخابية في محافظة كربلاء حسب الوحدات الإدارية في انتخابات ٢٠٠٩.	٣٠
٣	نسبة المشاركة الانتخابية في المحافظة حسب الوحدات الإدارية في انتخابات ٢٠١٣.	٣٥
٤	الواقع الانتخابي في مركز قضاء كربلاء ٢٠٠٩.	٤٢
٥	الواقع الانتخابي في ناحيتي الحسينية والحر ٢٠٠٩.	٤٥
٦	الواقع الانتخابي في مركز قضاء الهندية وناحية الجدول الغربي ٢٠٠٩.	٤٧
٧	الواقع الانتخابي لقضاء عين التمر ٢٠٠٩ .	٥٠
٨	مراكز تسجيل الناخبين الرئيسية والفرعية وعدد الناخبين المسجلين ومراكز ومحطات الاقتراع المعتمدة في انتخابات ٢٠١٣/٤/٢٠.	٥٢
٩	الواقع الانتخابي في مركز قضاء كربلاء ٢٠٠٩/٢٠١٣ .	٥٥
١٠	الواقع الانتخابي في ناحيتي الحسينية والحر ٢٠٠٩/٢٠١٣ .	٥٨
١١	الواقع الانتخابي في مركز قضاء الهندية وناحية الجدول الغربي ٢٠٠٩/٢٠١٣ .	٦٠
١٢	الواقع الانتخابي في قضاء عين التمر ٢٠٠٩/٢٠١٣ .	٦٣

١٣	التوزيع الجغرافي لمراكز ومحطات الاقتراع للمهجرين المسجلين وغير المسجلين في انتخابات ٢٠١٣ في محافظة كربلاء .	٦٦
١٤	التوزيع الجغرافي لمراكز ومحطات اقتراع (التصويت الخاص) لانتخابات ٢٠١٣.	٦٧
١٥	توزيع استمارات الاستبيان حسب الوحدات الإدارية في منطقة الدراسة.	٧٠
١٦	أفراد عينة الدراسة حسب الجنس .	٧٢
١٧	أفراد عينة الدراسة حسب الفئات العمرية .	٧٣
١٨	افراد عينة الدراسة حسب البيئة (السكن) .	٧٤
١٩	أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي .	٧٥
٢٠	أفراد مجتمع الدراسة حسب الانتماء الحزبي .	٧٧
٢١	العامل الجغرافي .	٧٩
٢٢	العامل الاجتماعي .	٨٢
٢٣	العامل الاقتصادي .	٨٣
٢٤	العامل الامني .	٨٧
٢٥	العامل التنظيمي .	٨٨
٢٦	العامل السياسي والانتماء الحزبي .	٩٣
٢٧	عدد الأصوات والمقاعد التي حصلت عليها القوائم الفائزة في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١.	١٠٢
٢٨	التوزيع الجغرافي لأصوات الناخبين في انتخابات ٢٠٠٩ حسب القوائم الانتخابية على مستوى الوحدات الإدارية للمحافظة .	١٠٥
٢٩	عدد الأصوات والمقاعد التي حصلت عليها القوائم الفائزة في انتخابات ٢٠١٣/٤/٢٠.	١١٨
٣٠	التوزيع الجغرافي لأصوات الناخبين في انتخابات ٢٠١٣حسب القوائم الانتخابية على مستوى الوحدات الإدارية .	١٢٢

فهرست الخرائط

رقم الخريطة	عنـوان الخريطة	الصفحة
١	موقع محافظة كربلاء من العراق .	٥
٢	التقسيمات الإدارية في محافظة كربلاء .	٦
٣	التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع في قضاء كربلاء والنواحي التابعة له لانتخابات ٢٠٠٩.	٤٣
٤	التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع في قضاء الهندية والنواحي التابعة له لانتخابات ٢٠٠٩ .	٤٨
٥	التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع في قضاء عين التمر لانتخابات ٢٠٠٩.	٥٠
٦	التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع في قضاء كربلاء والنواحي التابعة له لانتخابات ٢٠١٣ .	٥٧
٧	التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع في قضاء الهندية والنواحي التابعة له لانتخابات ٢٠١٣ .	٦١
٨	التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع في قضاء عين التمر لانتخابات ٢٠١٣.	٦٣
٩	أقاليم الدعم التصويتي لقائمة يوسف مجيد الحبوبي/اللواء لانتخابات ٢٠٠٩ في محافظة كربلاء .	١٠٦
١٠	أقاليم الدعم التصويتي لقائمة أمل الرافدين لانتخابات ٢٠٠٩ في محافظة كربلاء .	١٠٨
١١	أقاليم الدعم التصويتي لقائمة ائتلاف دولة القانون لانتخابات ٢٠٠٩ في محافظة كربلاء .	١١١
١٢	أقاليم الدعم التصويتي لقائمة تيار شهيد المحراب والقوى المستقلة لانتخابات ٢٠٠٩ في محافظة كربلاء .	١١٤
١٣	أقاليم الدعم التصويتي لقائمة تيار الأحرار المستقل لانتخابات ٢٠٠٩ في محافظة كربلاء .	١١٦
١٤	أقاليم الدعم التصويتي لقائمة ائتلاف دولة القانون لانتخابات ٢٠١٣ في محافظة كربلاء .	١٢٣
١٥	أقاليم الدعم التصويتي لقائمة ائتلاف الأحرار لانتخابات ٢٠١٣ في محافظة كربلاء .	١٢٥
١٦	أقاليم الدعم التصويتي لقائمة اللواء لانتخابات ٢٠١٣ في محافظة كربلاء .	١٢٨
١٧	أقاليم الدعم التصويتي لقائمة ائتلاف المواطن لانتخابات ٢٠١٣ في محافظة كربلاء .	١٣٠
١٨	أقاليم الدعم التصويتي لقائمة أمل الرافدين لانتخابات ٢٠١٣ في محافظة كربلاء .	١٣٣

١٩	أقاليم الدعم التصويتي لقائمة تيار الدولة العادلة لانتخابات ٢٠١٣ في محافظة كربلاء .	١٣٥
٢٠	أقاليم الدعم التصويتي لقائمة جبهة الاعتدال الوطني لانتخابات ٢٠١٣ في محافظة كربلاء .	١٣٧
٢١	أقاليم الدعم التصويتي لقائمة دعاة العراق لدعم الدولة لانتخابات ٢٠١٣ في محافظة كربلاء .	١٣٩
٢٢	أقاليم الدعم التصويتي لقائمة تحالف العدالة والديمقراطية العراقي لانتخابات ٢٠١٣ في محافظة كربلاء .	١٤١

فهرست الإشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
١	عدد الناخبين المسجلين والمصوتين حسب الوحدات الإدارية في انتخابات مجلس محافظة كربلاء ٢٠٠٩/١/٣١ .	٣٠
٢	عدد الناخبين المسجلين والمصوتين حسب الوحدات الإداري في انتخابات مجلس محافظة كربلاء ٢٠١٣/٤/٢٠ .	٣٧
٣	توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الجنس .	٧٢
٤	توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب العمر .	٧٣
٥	توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب البيئة (السكن) .	٧٤
٦	توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب المستوى التعليمي .	٧٦
٧	توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الانتماء الحزبي .	٧٧
٨	التوزيع النسبي لأصوات الكيانات السياسية الفائزة في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١ .	١٠٣
٩	التوزيع النسبي لأصوات الكيانات السياسية الفائزة في انتخابات ٢٠١٣/٤/٢٠ .	١١٩

المقدمة

تهتم الجغرافية السياسية بدراسة العوامل الجغرافية التي تأخذ بالحسبان عند اتخاذ القرارات والأفعال السياسية والإستراتيجية والنتائج المترتبة عليها ، وبما أنّ الجغرافية السياسية تدرس منظومة متكاملة ومتفاعلة من العناصر الجغرافية السياسية المكونة للدولة المتمثلة بالعملية السياسية وأحد مكوناتها "الانتخابات" بوصفها طريقاً لتداول السلطة سلمياً ، نرى أنّ العملية الانتخابية تُعدّ عنصراً أساسياً في اهتمامات الجغرافية السياسية المعاصرة .

اشتملت الدراسة على مقدمة وأربعة فصول تبعها نتائج وتوصيات ، فقد جاء الفصل الأول لمعالجة الإطار النظري ضمن مبحثين ، ضم المبحث الأول أهداف وتقنية الدراسة ومنهجيتها والدراسات المشابهة ، في حين كُرِسَّ المبحث الثاني لدراسة الأنظمة الانتخابية المتبعة في دول العالم فضلاً عن مراحل تطور نظام اللامركزية الإدارية في العراق الذي قسم إلى ثلاث مراحل .

أما الفصل الثاني فقد ركز على التنظيم المكاني لانتخابات مجلس محافظة كربلاء ، وتوزعَ على ثلاثة مباحث الأول: تناول أهم العوامل المعتمدة في تحديد المراكز الانتخابية من حيث عدد السكان الذين يحق لهم الانتخاب (بلغو السن الانتخابي) ، الجوار الجغرافي لمراكز الاقتراع وعامل القرب والبعد بين مراكز الاقتراع ومحل سكن الناخب . والعوامل الجغرافية المؤثرة في الانتخابات (الاجتماعية والاقتصادية) ، والتوزيع الجغرافي للمشاركة الانتخابية لكلا الدورتين التي قسم إلى فئات حسب نسبة المشاركة في كل وحدة إدارية وأثر السكان والمساحة والموقع والعامل الديني في نسبة المشاركة الانتخابية .

في حين تناول المبحث الثاني التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية ومحطات الاقتراع لانتخابات مجلس المحافظة لسنة ٢٠٠٩ حسب الوحدات الإدارية وعدد الناخبين المسجلين في كل وحدة إدارية ، أما المبحث الثالث فقد خُصص لدراسة التوزيع الجغرافي لمراكز ومحطات الاقتراع لسنة ٢٠١٣ والتغيرات التي حصلت في هذه الدورة من حيث عدد ومراكز ومحطات الاقتراع وعدد الناخبين الذين دخلوا السن القانوني في هذه الدورة الانتخابية .

وفي الفصل الثالث تم تحليل نتائج الدراسة الميدانية ، حسب العوامل المؤثرة في سلوك الناخب التي تمثلت بالعامل (الجغرافي ، الاجتماعي ، الاقتصادي ، الأمني ، التنظيمي ، السياسي والانتماء الحزبي ، فقد ركزت الدراسة في هذا الفصل على أنماط السلوك الانتخابي والعوامل التي تتحكم به .

أما الفصل الرابع فقد كُرس للتحليل الجغرافي السياسي للخريطة الانتخابية للدورتين (٢٠٠٩ و٢٠١٣) فقد خصص المبحث الأول لتحليل الخريطة الانتخابية لسنة ٢٠٠٩ والتباين

المكاني للمصوتين ، فقد أفرزت العملية الانتخابية عن فوز (٥) قوائم انتخابية ، كان من أبرزها قائمة السيد يوسف مجيد الحبوبي/ اللواء الذي حصل على (٢٩،٣٣%) من نسبة الأصوات الفائزة في المحافظة إلا انه لم يشغل إلا مقعد (ا) في المجلس المنتخب لكونه مرشح واحد فقط ، في حين جاءت كل من قائمة ائتلاف دولة القانون وقائمة أمل الرافدين بالمرتبة الثانية في نسبة الأصوات حيث حصلت الأولى على نسبة (٢٠،٩٠%) من أصوات المحافظة الفائزة والثانية على نسبة (١٩،٨٧%) من نسبة الأصوات الفائزة حيث شغلت كل قائمة (٩) مقاعد ، فيما حصل كل من تيار شهيد المحراب والقوى المستقلة وتيار الأحرار المستقل على المرتبة الثالثة بفارق قليل في عدد الأصوات بينهما ، فقد حصلت قائمة شهيد المحراب على (٤) مقاعد ، كما شغلت قائمة تيار الاحرار المستقل (٤) مقاعد ايضاً في مجلس المحافظة . بينما تناول المبحث الثاني تحليل الخريطة الانتخابية لسنة ٢٠١٣ والمقارنة بين أقاليم الدعم للقوائم الانتخابية التي فازت في كلا الدورتين ، فقد أفرزت هذه الدورة الانتخابية عن فوز (٩) قوائم انتخابية ، ويتضح من ذلك تغيير كبير في الخريطة الانتخابية عن الدورة السابقة فقد حاز ائتلاف دولة القانون المرتبة الأولى ، بشغله (٧) مقاعد في مجلس المحافظة متقدما بفارق كبير في عدد الأصوات عن القوائم الفائزة ، في حين جاء ائتلاف الأحرار بالمرتبة الثانية بحصوله على (٤) مقاعد ، كما حل ثالثاً كل من قائمة اللواء وائتلاف المواطن وقائمة أمل الرافدين وتيار الدولة العادلة بشغل كل قائمة (٣) مقاعد ، وبفارق قليل في عدد الأصوات بينهما، فيما جاءت جبهة الاعتدال الوطني بالمرتبة الرابعة وذلك بشغلها مقعدين في مجلس المحافظة ، فيما حصلت كل من قائمة دعاة العراق لدعم الدولة وتحالف العدالة والديمقراطية العراقي ذات التوجه الليبرالي على مقعد (١) في مجلس المحافظة ، ويعود الفضل في فوز تلك القائمتين لقانون سانت ليغو الذي طبق في هذه الدورة الانتخابية لكونه يوفر فرصة هامة لحصول الأحزاب والكيانات السياسية الصغيرة على مقعد نيابي . فقد تم تحليل هذا الفصل من خلال المعطيات الجغرافية وأثرها في تحديد أقاليم الدعم لكل قائمة انتخابية . ومن هذه المعطيات (السكان ، الموقع ، المسافة ، المساحة ، العشائرية ، المرشحين أصولهم تاريخهم مكانتهم الاجتماعية) .

وأخيراً لا يدعي الباحث إن دراسته التي قدمها سوف تكون متكاملة أو مثلى . فالكمال لله وحده فإذا كانت الدراسة يشوبها بعض القصور في تناول بعض الجوانب ، فإن الطالب يكفيه شرف المحاولة والتصدي للموضوع بعناية استغرقت وقت وغاية في الجهد ، داعياً الله جل جلاله من يسير على هذا الدرب أن يبلغ ما لم يبلغه الباحث من إحاطة وشمول . خدمةً للعلم والمعرفة والله من وراء القصد .

الفصل الأول

الإطار النظري

المبحث الأول

أولاً: مشكلة الدراسة:

يمكن أنْ تصاغ مشكلة الدراسة على شكل أسئلة غير مجاب عنها أو بحاجة إلى إجابة علمية موضوعية عن طريق البحث والتحليل العلمي المنهجي .

١- ما هي الخريطة الانتخابية للأحزاب والقوى السياسية المشاركة في العملية الانتخابية لمجلس محافظة كربلاء للدورتين (٢٠٠٩ و ٢٠١٣) ؟

٢- على ماذا اعتمدت مفوضية الانتخابات في توزيع مراكز الاقتراع بشكل يضمن مشاركة جميع الناخبين بكل سهولة ويسر؟

٣- كيف أثر العامل الديني في حجم المشاركة الانتخابية ؟

٤- إلى أي مدى ساهم النظام الانتخابي المطبق في الدورة الانتخابية لسنة ٢٠١٣ في تغيير الخريطة الانتخابية في منطقة الدراسة ؟

ثانياً: فرضية الدراسة:

لأجل دراسة المشكلة بشكل دقيق لا بد من وضع فرضيات أولية ، والتي سوف تثبت خطوات الدراسة مدى دقتها وصحتها .

١- إنّ تشكيل الخريطة الانتخابية السياسية من الأحزاب المتنافسة وتأثير برامجها الانتخابية في المواطنين جاءت بفوز (٥) كيانات سياسية ما بين مستقلة وإسلامية في سنة ٢٠٠٩ ، في حين أفرزت العملية الانتخابية لسنة ٢٠١٣ ، خريطة انتخابية متنوعة متمثلة بفوز (٩) كيانات سياسية مابين مستقلة وإسلامية وليبراليه .

٢- أن ارتفاع الكثافة السكانية في بعض الوحدات الإدارية وانخفاظها في مناطق آخرى اتاح لمفوضية الانتخابات أن تعتمد تركز السكان كعامل جغرافي بشري لإعطاء النسبة الأكبر في عدد المراكز الانتخابية لتلك المناطق .

٣- للدين وإيمان الشخص فكرياً وعقائدياً واستيعابه لخصائص دينه وفهمه ليس كعباده وانما منهج حياته وصدقية دور قيادي في التأثير على تنظيم حياة الناس .

٤- يعود الدور الأساسي والفعال لطريقة (سانت ليغو) التي تم اعتمادها في الدورة الانتخابية لسنة ٢٠١٣ ، في تغيير الخريطة الانتخابية في منطقة الدراسة عن فوز الأحزاب والكيانات السياسية الصغيرة التي لم يِسمح لها طريقة القاسم الانتخابي في احتساب الأصوات وتوزيع المقاعد بالفوز في انتخابات ٢٠٠٩.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

يمكن أيجاز ابرز أهداف الدراسة بما يأتي :

١- الوقوف عند ايجابيات وسلبيات العملية الانتخابية وإمكانية استثمارها وتعديلها في الدورات اللاحقة .

٢- أبراز دور التنظيم المكاني للانتخابات برؤية جغرافية سياسية ؛ لمعرفة سير العملية الانتخابية في منطقة الدراسة .

٣- تحديد أثر العوامل الجغرافية في توزيع أقاليم الدعم التصويتي للأحزاب والكيانات السياسية المتنافسة على الساحة السياسية في محافظة كربلاء .

٤- الكشف عن طبيعة التجربة الانتخابية والأدوار المتبادله بين الكيانات السياسية الفائزة ، ومعرفة التغير الحاصل في الخريطة الانتخابية بين سنتي (٢٠٠٩ و ٢٠١٣) .

رابعاً: الحدود المكانية والزمانية للدراسة:

تتمثل منطقة الدراسة بمحافظة كربلاء بكامل حدودها ووحداتها الإدارية بحسب الأقضية والنواحي . وتقع كما في الخريطة (١) بين دائرتي عرض (٤٥ ٣١ °– ٤٥ ٣٢ °) شمالاً، وخطي طول (١٥ ٤٣ ° – ٣٠ ٤٤ °) شرقاً ، وتقع مكانياً في منطقة الفرات الأوسط إذ يحدها من الشمال والغرب محافظة الانبار ومن الشمال الشرقي والشرق محافظة بابل ومن الجنوب محافظة النجف الاشرف. تبلغ مساحة المحافظة (٥٠٣٤ كم٢) أي تشكل ما نسبته (١،٢%) من أجمالي مساحة العراق البالغة (٤٣٥٠٥٢) كم٢ لسنة ٢٠١٣[١]. وتتشكل إدارياً من ثلاثة أقضية وأربعة نواحي (قضاء كربلاء ويتبع بناحيتي الحسينية والحر ، قضاء الهندية ويتبع بناحيتي الجدول الغربي والخيرات ، قضاء عين التمر) ، ينظر جدول (١) وخريطة (٢) .

أما الحدود الزمانية للدراسة ، فقد انحصرت بين سنتي (٢٠٠٩ و٢٠١٣) ، وسنة (٢٠١٤) الدراسة الميدانية ، ونظراً لاعتماد دراسة الانتخابات على البيانات الإحصائية (الأرقام) سيما أعداد الناخبين المسجلين والمصوتين على نحو بارز واساسي والمجموعة الإحصائية لسكان محافظة كربلاء ، لذا التزمت الدراسة اعتمادها على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق - مكتب مفوضية انتخابات كربلاء ، ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي - الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، ووزارة التجارة – دائرة التموين والتخطيط – قسم التموين فرع كربلاء .

([١]) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، مديرية إحصاء كربلاء ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٣.

خريطة (١) موقع محافظة كربلاء من العراق .

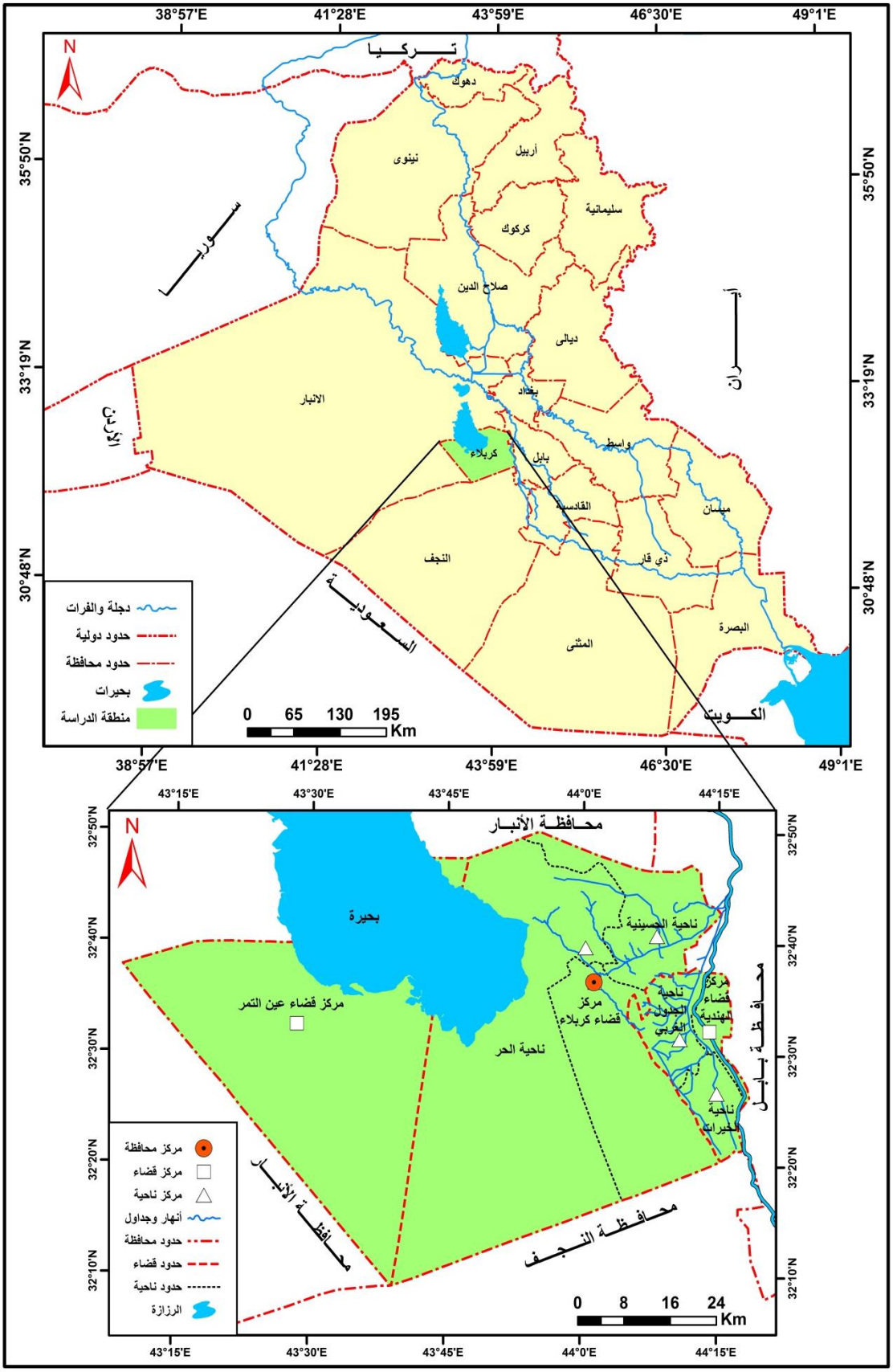

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، المديرية العامة للمساحة ، قسم انتاج الخرائط ، خريطة العراق الإدارية بمقياس ١ : ١٠٠٠٠٠٠ لسنة ٢٠١٣ .

جدول (١)

الوحدات الإدارية ومساحتها في محافظة كربلاء لسنة ٢٠١٣ .

ت	الوحدة الإدارية	المساحة كم٢	النسبة %
١	مركز قضاء كربلاء	٦٣٧	%١٢،٦٥
٢	ناحية الحسينية	٣٣٤	% ٦،٦٣
٣	ناحية الحر	١٧٦٠	%٣٤،٩٦
٤	مركز قضاء الهندية	٦٧	%١،٣٣
٥	ناحية الجدول الغربي	١٦٨	%٣،٣٤
٦	ناحية الخيرات	١١٢	%٢،٢٣
٧	قضاء عين التمر	١٩٥٦	%٣٨،٨٦
المجموع		٥٠٣٤	%١٠٠

المصدر: الباحث اعتماداً على وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، مديرية إحصاء كربلاء ، بيانات غير منشوره ، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١٣.

خريطة (٢)

التقسيمات الإدارية في محافظة كربلاء .

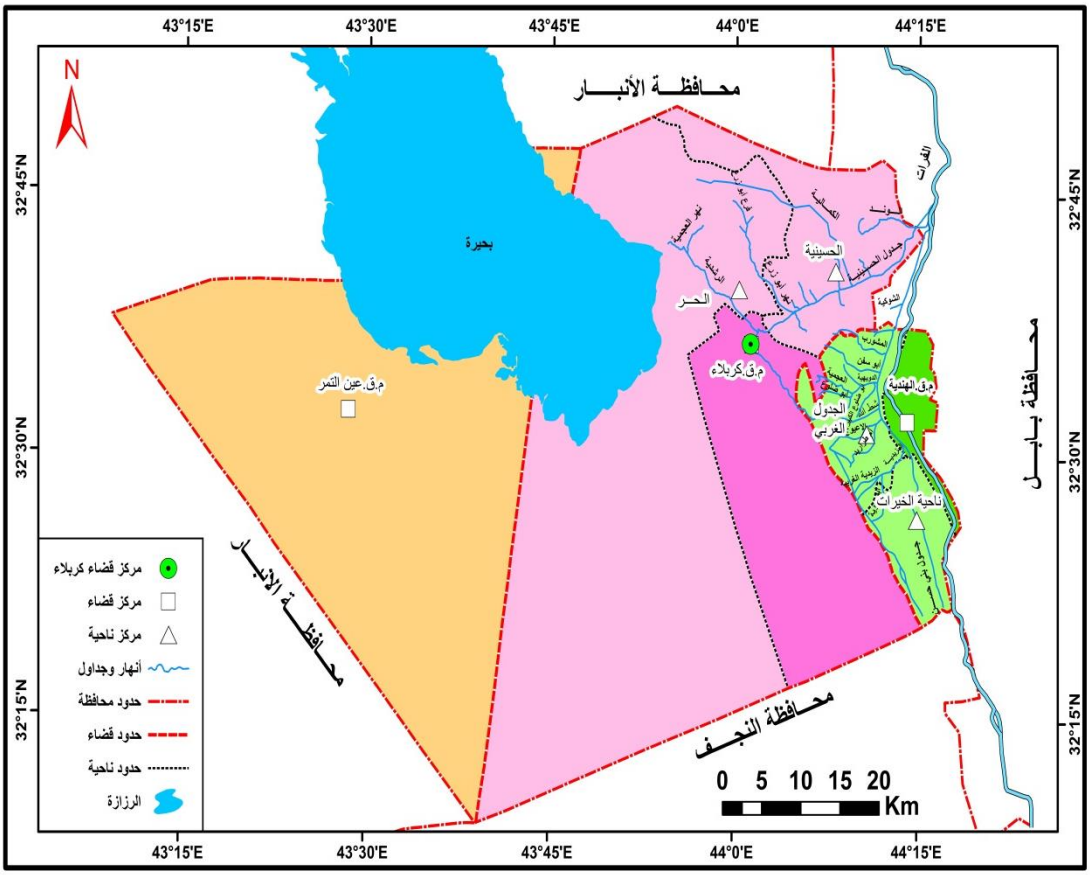

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، المديرية العامة للمساحة ، قسم انتاج الخرائط ، خريطة محافظة كربلاء الإدارية ، بمقياس ١:١٥٠٠٠٠ لسنة ٢٠١١ .

خامساً: منهج الدراسة:

يعرف المنهج : بأنه الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة عبر خطوات منظمة في فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة [١] ، وبناءً على ذلك فأن هناك عدد من المناهج اعتمدت في دراسة جغرافية الانتخابات [*] إلا أن الباحث اعتمد في دراسته على المنهج المكاني - السلوكي الذي اعتمده أغلب الجغرافيين السياسيين في دراستهم لجغرافية الانتخابات.

المنهج المكاني – السلوكي:

اتجهت دراسة جغرافية الانتخابات بعد سنة ١٩٦٠ إلى نفس الاتجاه الحديث الذي اتجهت إليه الدراسات الجغرافية بصفة عامة ، فقد انتقل محور التركيز من التحليل المساحي إلى التحليل المكاني ، ومن التركيز على الخصائص الموقعية إلى الاهتمام بالموقع النسبي والتفاعل المكاني [٢] ، وفي هذا المنهج يتمّ الاهتمام بالعلاقة المكانية بين الوحدات المساحية وأثرها على السلوك الانتخابي . في حين أنّ المنهج المساحي اهتم فقط بدراسة وتفسير السلوك الانتخابي ضمن مساحة معينة ، دون دراسة علاقاته وتأثيراته المتبادلة مع الوحدات المساحية الأخرى . إنّ أصحاب المنهج (المكاني) يهتمون بدراسة تأثير عامل المسافة والتوجيه المحدد للاتجاه والربط والصلة ، وكذلك أثر الجوار الجغرافي بين الناخب والمرشح في نتائج الانتخابات أو التصويت أو تغيير مكان السكن ، والعقبات والحواجز التي تعيق التفاعل المكاني على الاستجابة الانتخابية للفرد والمجتمع [٣] .

ان السلوك الانتخابي ما هو إلا نوع من السلوك السياسي الذي يتأثر في البيئة الجغرافية ، إذ يرى البعض أنّ جغرافية الانتخابات ترتبط بالجغرافية السياسية عن طريق اندراجها تحت مفهوم العملية السياسية التي هي أحد فروعها ، ومنها تحليل القوى ، ولهذا فأنّ جغرافية الانتخابات تعد جوهر الجغرافية السياسية [٤] .

---

(١) محسن عبد الصاحب المظفر تقنيات البحث المكاني وتحليلاته، ط١، دار صفاء للنشر،عمان ، ٢٠٠٧، ص٨.

(*) جغرافية الانتخابات: ذلك الفرع المعاصر من الجغرافية السياسية الذي يدرس الأبعاد المكانية في مناورات الساسة على المستويات القومية والإقليمية والمحلية للوصول إلى الحكم ، وبدورها تهتم بدراسة البعد المكاني لسلوك الناخبين في عملية التصويت ، وتبقى دراسة الانتخابات بمثابة المفتاح لفهم أدوار الحكومات كمنظم مكاني أو كهيئات تقوم بتنظيم المكان ، المصدر: محمد محمود إبراهيم الديب ، الجغرافية السياسية منظور معاصر ، ط٦، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٨، ص ٧٤٣.

(٢) محمد محمود ابراهيم الديب ، مصدر سابق ، ص٧٧١ .

(٣) غالب ناصر السعدون ، جغرافية الانتخابات - اتجاه معاصر في الجغرافية السياسية – نظرية وتطبيق ، مجلة الأستاذ ، العدد (٦٢) ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص٩٢١-٩٢٢ .

(٤) جاسم محمد كرم ، جغرافية الانتخابات تطورها ومنهجيتها – دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (١٦) ، العدد (٣) ، الكويت، ١٩٨٨، ص٧٦-٧٧ .

سادساً: تقنية الدراسة:

لغرض تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق - مكتب مفوضية انتخابات كربلاء ، فقد تم تحويل هذه البيانات إلى خرائط بواسطة تقنية نظم المعلومات الجغرافية (GIS) ، وهي احدث تقنية متبعة باستخدام الحاسوب لحفظ كميات هائلة من البيانات الجدولية مع الخرائط بطريقة مترابطة بحيث يسهل على المستخدم عرضها مع الخرائط وبعدة أساليب ، وكذلك أجراء معالجة حسابية عليها لاستخراج النتائج بوقت وجهد قليل ، مما أتاح الفرصة إلى أمكانية أجراء عملية التصنيف والتحليل والربط والمقارنة المكانية للمتغيرات الجغرافية ، وعلى ضوء ذلك تم أنتاج كل خريطة بحسب موضوعها .

سابعاً: الدراسات المشابهة:

يمكن استعراض الدراسات التي تناولت انتخابات مجالس المحافظات حسب التسلسل الزمني على النحو الآتي :

١- رسالة صبار لهمود حسين الموسومة (انتخابات مجلس محافظة القادسية للدورتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩) ، سنة ٢٠١٠ [١] ، أفادت الدراسة بأجراء مقارنة بين دورتين انتخابيتين في منطقة واحدة نتج عنها تحليل جغرافي سياسي لنتائج الانتخابات في منطقة الدراسة ، مبيناً أثر العوامل الجغرافية في تغيير سلوك الناخب بين دورة وأخرى ، وموضحاً نقاط القوة والضعف في تلك الدورتين ، كما ركز الباحث على دور الأحزاب الدينية في توجيه الناخبين لصالحها ، وقد تميزت دراستنا عن هذه الرسالة بإجراء دراسة ميدانية لاستطلاع اراء الناخبين حول ميول سلوكهم الانتخابي و بيان اثر العوامل الجغرافية في على قرار الناخب في التصويت لصالح القائمة الانتخابية دون أخرى ، كما تم استخدام تقنية (GIS) في رسم واعداد الخرائط لتسقيط المراكز الانتخابية ، وبيان المناطق المؤهولة بالسكان لغرض ايضاح المسافة ما بين سكن الناخبين ومراكز الاقتراع لأظهار سوء التوزيع لمراكز الاقتراع من قبل مفوضية الانتخابات .

٢- دراسة جاسم محمد محمد علي في أطروحة الدكتوراه الموسومة (جغرافية الانتخابات لمجالس المحافظات في العراق) دراسة في الجغرافية السياسية ، سنة ٢٠١١ [٢] ، بينت الدراسة أثر العوامل الجغرافية في تغير سلوك الناخب بين منطقة وأخرى ، وأشار الباحث إلى عدم العدالة في توزيع المقاعد الانتخابية من قبل مفوضية الانتخابات ، إذ لم تأخذ المفوضية بالعامل السكاني ، وأوضحت الدراسة إلى ما أفرزت نتائج الانتخابات من تباين مكاني للكيانات

([١]) صبار لهمود حسين، انتخابات مجلس محافظة القادسية للدورتين (٢٠٠٥و٢٠٠٩) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ،٢٠١٠.

([٢]) جاسم محمد محمد علي ، الجغرافية الانتخابية لمجالس المحافظات في العراق - دراسة في الجغرافية السياسية ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم الإنسانية ، جامعة السليمانية ،٢٠١١.

والأحزاب الفائزة بسبب التنوع ألاثني في منطقة الدراسة ومن أهم أوجه الاختلاف ما بين هذه الاطروحة ودراستنا هو تخصصنا بدراسة انتخابات مجلس محافظة كربلاء فقط والمقارنة بين دورتين انتخابيتين فضلاً عن الدراسة الميدانية .

٣- دراسة عدنان عبدا لله الجميلي في أطروحتِهِ للدكتوراه الموسومة (جغرافية الانتخابات والخريطة الجغرافية للأحزاب السياسية في إقليم كوردستان) سنة ٢٠١٢ [١] . أشار الباحث إلى العلاقة بين جغرافية الانتخابات الجغرافية السياسية ، كما بين الباحث دور المقومات الجغرافية الطبيعية والبشرية خاصة (الاثنية والديمغرافية) في إقليم كردستان وأثرها في السلوك التصويتي للناخبين ، حيث خصص الباحث الفصل الخامس لتحليل نتائج انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان ، متناولاً مفهوم مجالس المحافظات ، مركزاً على النظام الانتخابي المطبق في الانتخابات المحلية الذي وضع عبره طريقة احتساب الأصوات وتوزيع المقاعد ، امتازة دراستنا بالتخصص في الانتخابات المحلية ولمحافظة واحدة لدورتين انتخابيتين ، فيما اقتصرت دراسة الباحث عدنان عبدالله الجميلي على مبحث (١) لانتخابات مجالس المحافظات في اقليم كردستان .

٤- رسالة فقار عبد الشهيد العيساوي الموسومة (انتخابات مجلس محافظة النجف الأشرف للدورتين ٢٠٠٥و٢٠٠٩) - دراسة في الجغرافية السياسية ، سنة ٢٠١٤ [٢] ، تهدف الدراسة إلى تحليل المقومات الجغرافية التي أثرت في العملية الانتخابية في منطقة الدراسة ، كما بين الباحث عن وجود خلل واضح في توزيع المراكز الانتخابية من الناحية الكمية والجغرافية الأمر الذي أثر سلباً على حجم المشاركة الانتخابية ، تميزت دراستنا عن ابراز دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والامنية واثرها في سلوك الناخب ؛ وذلك من خلال الدراسة الميدانية ، كما بينت الدراسة تحليل الخريطة السياسية الانتخابية لانتخابات مجلس المحافظة ، وأظهرت الدراسة أثر النظام الانتخابي (طريقة احتساب الاصوات وتوزيع المقاعد) في تغير الخريطة الانتخابية في منطقة الدراسة .

([١]) عدنان عبدالله حمادي الجميلي ، جغرافية الانتخابات والخريطة الجغرافية للأحزاب السياسية في إقليم كوردستان ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ٢٠١٢.

([٢]) فقار عبد الشهيد العيساوي ، انتخابات مجلس محافظة النجف الاشرف للدورتين (٢٠٠٥و٢٠٠٩) - دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير (غير منشوره) ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠١٤.

المبحث الثاني

نماذج من الأنظمة الانتخابية ومراحل تطور نظام اللامركزية الإدارية في العراق .

أولاً: بعض الأنظمة الانتخابية في العالم .

تُعدّ الانتخابات (*) دعامة أساسية لنظام الحكم الديمقراطي ، لكونها وسيلة لإنتاج الحكومات المستندة إلى سلطة تشريعية منتخبة تستمد قوتها واستمرار أرادتها من الإدارة الشعبية ، ومن هنا تظهر أهمية الانتخابات كوسيلة للاتصال بين الحاكم والشعب وبين مصدر القرار السياسي والمنفذين له (١) . إنّ الممارسة الديمقراطية (**) تتم من خلال النظام الانتخابي المعمول به في الدولة الذي يعمل على ترجمة الأصوات المدلى بها في انتخاب عام ويحولها إلى مقاعد فازت بها الأحزاب السياسية أو المرشحون (٢) عن طريق جميع الآليات المنصوص عليها في القانون الانتخابي للدولة أو الإقليم الذي يرتكز إجمالا على الصيغة الانتخابية وطريقة الاقتراع وحجم الدائرة الانتخابية (٣) .

يتضح من ذلك أنّ النظام الانتخابي هو الذي يحدد طبيعة وهيكلية وشكل الحكومة المنتخبة ، كما يحدد طبيعة الحكومة المحلية وحجم الأحزاب السياسية التي ستشغل مقاعد مجلس المحافظة ، لذا فأنّ النظام الانتخابي على مستوى عال من الخطورة ؛ وذلك لإمكانية استغلاله وتحيزه لصالح جهة معينة دون أخرى . كما تختلف الأنظمة الانتخابية بين الدول التي تتبع النظام الديمقراطي ؛

(*) **الانتخاب لغةً:** يأتي الانتخاب في اللغة: نخب ، انتخب الشيء - اختاره ، والنخبة :- ما اختاره منه ونخبته القوم :- خيارهم ، والنخب ، النزع والانتخاب الانتزاع والانتخاب الاختيار والانتماء ، ومنه النخبة وهم الجماعة تختار من الرجال فتشرع منهم والنخبة بالضم :- المنتخبون من الناس المنتقون ، يُقال انتخب أفضلهم نخبة وانتخب نخبهم ، المصدر: ابن منظور العلامة أبو الفضل جمال الدين ، لسان العرب ، ط٤ ، المجلد (١٤) ، دار صادر ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص٢١٥ - ٢١٦ . **الانتخاب اصطلاحاً:** اختيار مرشح إلى منصب عام في الدولة من قبل الناخبين ، وهو إجراء قانوني منظم يختار بمقتضاه شخص لرئاسة مجلس نيابي أو جمعية أو نقابة . ، وينبغي فحص كل خطة أو عمل من حيث الغاية المنتخبة ، المصدر: وضاح عبد المنان زيتون ، المعجم السياسي ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠١٠ ، ص ٤٨ .

(١) عبد الأمير الحيالي ووحيد أنعام الكاكائى ، جغرافية الانتخابات ، ط١، المطبعة المركزية – جامعة ديالى ، ٢٠١٢، ص٤٩.

(**) الديمقراطية: يقصد بها حكم الشعب أو سلطة الشعب ، والشعب هو مالك السلطة وصاحبها الأصلي طبقاً لمبدأ سيادة الشعب الذي يتجلى بوضوح بهذا المظهر، ولكل فرد من أفراد الشعب يمتلك جزءً من السيادة وأعضاء البرلمان ما هم إلا وكلاء من الشعب عن طريق الانتخاب ، المصدر: إحسان المفرجي وآخرون، النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق ، دار الحكمة، بغداد ،١٩٩٠، ص٥٧. . وتعني الديمقراطية كنظام سياسي بأنّها ذلك النظام الذي يتيح فرصاً دستورية منتظمة لتغيير الفئة الحاكمة ، وتهيئة تنظيمات اجتماعية تسمح بأنْ يكون للنسبة الأعظم من السكان تأثير في القرارات المهمة عن طريق الاختيار بين المتنافسين على المراكز السياسية ، المصدر: رجاء مجيد كاظم ، الليبرالية بين المفهومين الأوربي والأمريكي ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص٥ .

(٢) أحمد الدين وآخرون ، النزاهة في الانتخابات البرلمانية (مقوماتها آلياتها في الأقطار العربية) ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٨، ص٦٦.

(٣) اندرو رينولدز وآخرون ، أشكال النظم الانتخابية ، ترجمة كريستينا خو شابايتو ، ط١ ، مؤسسة موكرباني للبحوث والنشر ، اربيل ، ٢٠٠٧ ، ص٢٣ .

اذ تتبع الدولة الطريقة الملائمة التي تتفق مع ظروفها [١] ، لذلك يتوجب على الجغرافي السياسي عند دراستهِ للنظام أنْ يركز على جانبيين رئيسين في حال قيامه بتفسير جغرافي للنظام الانتخابي ، الأول: هو نوع النظام الانتخابي المعتمد في الدولة ، والثاني: الطريقة (الآلية) التي يطبق بها هذا النظام ، فضلاً عن دوافع الحكومة في اختيار نظام انتخابي معين [٢] .

ولإبراز المغزى الجغرافي الكلي من وراء النظام الانتخابي ومدى انسجامه مع تركيبة السكان والدوافع الحكومية من اختيار هذا النظام دون غيره ، نلجأ إلى دراسة الأنظمة الانتخابية وبيان الخصائص الجغرافية لها [٣] ، كما أنّ لهذه الأنظمة انعكاسات كبيرة على العملية الانتخابية ، فهناك أنظمة تشجع الأحزاب على التحدث بصوت واحد واستبعاد أسباب الخلاف والميل نحو تشكيل تحالفات ، وبعضها يعطي المرشحين المستقلين فرصة واسعة ، بينما البعض الأخر يستثير شعور الانتماء القومي أو المذهبي أو القبلي ، لذلك عند صياغة واختيار النظام الانتخابي يجب أنْ يأخذ في الحسبان بنية المجتمع على كافة الصعد الأيديولوجية والدينية والعرقية والقومية والأقلية واللغوية والاجتماعية ؛ وذلك من اجل ضمان وجود برلمان ذو صبغة تمثيلية . ولتشجيع التوافق والتقارب بين الأحزاب السياسية لتعزيز شرعية السلطة التشريعية والتنفيذية من أجل قيام حكومة مستقرة وفعالة على مستوى الرقعة الجغرافية للدولة [٤] . لذلك تكمن أهمية الانتخابات في تحديد شكل الدولة ونظام الحكم ، فضلاً عن الصلاحيات الممنوحة للحكومات المحلية . تقسم هذه النظم إلى انواع عدة التي يمكن إيجاز على الشكل الآتي:

١- نظام الانتخاب المباشر:

يكون الانتخاب مباشرةً إذا اختار الناخبين ممثليهم مباشرةً دون وسيط ، ويلاحظ أنّ معظم الدساتير تشير إلى الانتخاب المباشر في الوقت الحاضر حتى يمكننا القول بأنه أصبح القاعدة في النظام النيابي . ومن أهم مزاياه انه يجعل قرار اختيار الحكام مناطاً بالشعب مباشرةً بعدة صاحب السيادة . ويؤدي إلى رفع مستوى الوعي السياسي لدى الشعب ويزيد من اهتمامه في الشؤون السياسية العامة [٥] .

---

(١) عبد الرزاق سليمان وليلى بنت صالح ، جغرافية الانتخابات ، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠١٢، ص٣٩.

(٢) غالب ناصر السعدون ، جغرافية الانتخابات اتجاه معاصر في الجغرافية السياسية نظرية وتطبيق ، مصدر سابق ، ص٩٢٦.

(٣) سحر كامل خليل ، المؤسسات البرلمانية العراقية بين العهدين الملكي والجمهوري ، رسالة ماجستير (غير منشوره) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص ١٦٨.

(٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، مشروع إدارة الانتخابات وكلفتها ، الرابط الالكتروني:
:http//www.pogar.org.

(٥) حميد حنون خالد ، الأنظمة السياسية ، المكتبة القانونية ، بغداد ، بلا سنة طبع ، ص٤٨.

٢- الانتخاب غير المباشر:

يقوم هذا النظام على دورتين أو أكثر أذ يقتصر دور الناخبين على انتخاب مندوبين يشكلون مجمعاً انتخابيا ، وهؤلاء المندوبون هم الذين يقوموا بمهمة انتخاب أعضاء الهيئة البرلمانية [١] ، ومن مزاياه التخفيف من حدة مساوىء الاقتراع العام ، كما يعمل على التقليل من حدة المعارك الانتخابية ووطأة الاحزاب السياسية ، ومن عيوبه أن الناخبين لن يلتزموا بانتخاب من هم أكثر كفاءة أو قدرة على تحمل المسؤولية ، بل يتأثرون دائماً بالميول الحزبي [٢] ، بمعنى أخرى يجيز هذا النظام للناخب حق انتخاب الناخبين الثانويين حصراً [٣] .

٣- النظام الانتخابي الفردي:

يتم اختيار نائب واحد من بين المرشحين في الدائرة الانتخابية ، حيث تكون الدائرة الانتخابية صغيرة ، ومن مزاياه أنّه يمكن النائب من معرفة حاجات أبناء دائرته الانتخابية ويزيد من حرية الناخب ويقلل من الأحزاب السياسية كما يحقق مساواة أكبر بين الناخبين [٤] ، ومن عيوبه أنّه يجعل من المرشح أو النائب أسيراً لإرادة ناخبيه مما ينتج عن ذلك تقديم مصلحة ناخبين دائرتهِ على مصلحة البلد العليا ، ويشجع على انتشار ظاهرة الرشوة وشراء الأصوات مما يؤدي إلى تزييف الإرادة الحقيقية للناخبين [٥] .

٤- نظام الانتخاب بالقائمة:

وفقاً لهذا النظام تقسم الدولة على دوائر انتخابية كبير نسبياً ، بحيث يختار الناخبين عدداً محدداً من بين المرشحين في كل دائرة انتخابية ، وهذا يعني أنّ الناخب لا يعطي صوته لمرشح واحد وإنّما يختار العدد المقرر للدائرة الانتخابية [٦] ، ومن مزاياه انه يعطي للانتخابات قيمة ومعنى كبيرين من الناحية السياسية ؛ لان سعة المنطقة الانتخابية وكثرة الناخبين فيها وتعدد مطالب الناخبين يفرض على المرشحين والأحزاب السياسية التي ينتمون إليها أن يوسعوا برامجهم الانتخابية ووجهات نظرهم بما يخدم المصالح المحلية للناخبين ، ومن عيوبه عدم قدرة الناخب

---

(١) فيصل شطناوي، النظم السياسية والقانون الدستوري ، ط٢، دار الثقافة للنشر ، عمان ٢٠٠٥، ص١٨٠.

(٢) ثامر كامل الخزرجى، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة، دراسة معاصرة في استراتيجيات إدارة السلطة، ط١، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠٠٤، ص٢٤٠.

(٣) حسان محمد شفيق العاني ، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة ، مطبعة جامعة بغداد ،١٩٨٦، ص٤٩.

(٤) إسماعيل غزال، القانون الدستوري والنظم السياسية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٢، ص ١٥٨.

(٥) سعاد الشرقاوي وعبد الله ناصف ، نظم الانتخابات في العالم وفي مصر ، ط٢ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص٢٧٤- ٢٧٥.

(٦) حميد حنون خالد ، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق ، ط١، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ٢٠١١، ص٦٧.

على تكوين الحكم السليم على عدد المرشحين في دائرة كبيرة ، والتأثير الفعلي للأحزاب على أرادة الناخب ومن الجدير بالذكر أنّ هناك عدة أنواع من أنظمة الانتخاب بالقائمة نذكر منها:

أ- نظام القائمة المغلقة:

أن الانتخاب بنظام القائمة المغلقة يضمن قدر متفاوت من الحرية للناخبين ، فقد لا يكون للناخبين إلا أن يصوتوا بالقبول أو الرفض على القوائم التي تقدمها الأحزاب [١] ، وقد طبق هذا النظام في الانتخابات البرلمانية ومجالس المحافظات في العراق سنة ٢٠٠٥.

ب- القائمة المفتوحة:

يستطيع الناخب في هذا النظام أن يرتب الأسماء الواردة بالقائمة حسبما يتراءى له ، ولكن ليس له الحق أن يشطب اسماً منها ويضيف أسماً من عنده أو من قائمة أخرى من الأسماء ، وحريته تنحصر فقط في ترتيب هذه الأسماء وفقاً لأهمية كل أسم لدية ، وعند إعلان النتيجة تتولى لجنة الفرز اختيار ممثلين الدائرة حسب الترتيب الذي أجمع عليه الناخبون ، وليس على أساس الترتيب الذي تقدمت به الأحزاب للانتخاب ، بمعنى أخر يكون الاختيار محصور اً بأمرين الأول: اختيار شخص واحد من هذه القائمة ، والثاني: اختيار القائمة باكملها ومن أهم الدول التي عملت بهذا النظام (بولندا وسويسرا) [٢] وكذلك العراق .

٥- نظام الانتخابات بالأغلبية:

تقسم الدولة على دوائر انتخابية وتخصص المقاعد للدائرة الواحدة ؛ بحيث تتناسب مع عدد سكان الدائرة ؛ إذ يؤدي هذا النظام إلى بروز حزبين على الصعيد الوطني كما هو الحال في بريطانية والولايات المتحدة الأمريكية [٣] ، ومن مزاياه تكون أوراق الاقتراع قصيرة وبسيطة ويصوت المقترعون لشخص معين يمثل بدوره حزب سياسي ما أو مستقل ، أما أهم عيوبه إقصاء أحزاب الأقلية من التمثيل البرلماني ، وانخفاض أمكانية انتخاب النساء في ظل نظام الأغلبية مما هو عليه في ظل نظام التمثيل النسبي ، كما تستطيع الأحزاب الحاكمة أن تعمل على تغيير حدود الدائرة الفردية بما يخدم مصالحها . يتضمن هذا النظام أربع طرق للتصويت هي:

أ- نظام الفائز الأول: يعرف هذا النظام بالأغلبية البسيطة ويفوز المرشح عندما يحصل على اكبر عدد من أصوات الدائرة الانتخابية ، يطبق هذا النظام في (كندا وبريطانية) [٤] .

([١]) مجموعة باحثين ، مركز الأمام الشيرازي للدراسات والبحوث ، الانتخابات في العراق الفرصة والتحدي ، ط١، مؤسسة الإمام الشيرازي العالمية ، كربلاء المقدسة ، ٢٠٠٥، ص٢٩ .

([٢]) رياض غازي فارس ، النظام الانتخابي في العراق ودوره في عملية التحول الديمقراطي بعد سنة ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١١، ص٢٥.

([٣]) عبد الأمير عباس الحيالي ووحيد أنعام كاكائي ، مصدر سابق ، ص٥٢.

([٤]) جاسم محمد محمد علي ، مصدر سابق ، ص٢٣.

ب- نظام الأغلبية المطلقة: وهنا يفوز المرشح بالمقعد المخصص للدائرة الانتخابية عندما يحصل على أكثر من نصف الأصوات الصحيحة . وإذا لم يحصل أي من المرشحين على أكثرية الأصوات ، يعاد الانتخاب مرة أخرى ، وأن العديد من الدول أمثال فرنسا وأوكرانيا تعتمده في هيئاتها التشريعية [١] .

ج- نظام تصويت الكتلة: يعمل هذا النظام بطريقة الفائز الأول ولكن في دوائر متعددة العضوية بأن يمتلك كل ناخب عدد من الأصوات يماثل عدد مقاعد الدائرة الانتخابية .

د- نظام الصوت البديل: يمكن هذا النظام الناخبين المؤيدين للمرشحين ذوي الحظوظ الضئيلة بالفوز . يطبق هذا النظام في (استراليا وفيجي) [٢] .

٦- نظام التمثيل النسبي:

يعمل هذا النظام على أساس توزيع المرشحين المراد انتخابهم على القوائم الانتخابية المتنافسة كلاً حسب نسبة الأصوات التي تحصل عليها . ومن مزاياه: تترجم الأصوات إلى مقاعد يتم الفوز بها ، تحقيق العدالة عن طريق حصول كل حزب على عدد من المقاعد يتناسب مع عدد الأصوات التي حصل عليها وبذلك يبتعد عن النتائج غير المستقرة وغير العادلة التي تسفر عنها نظم الأغلبية ، يؤدي إلى النهوض بالأصوات القليلة الضائعة وخصوصاً عندما تنخفض حدود التمثيل وهو الامر الذي يزيد من ادراك الناخب بأهمية التوجه نحو صندوق الاقتراع اثناء الانتخابات لأنه سيكون أكثر ثقه بأهمية صوته في الانتخابات ، يؤدي إلى وصول أحزاب الاقلية إلى التمثيل فاذا لم يكن الحد مرتفعاً واذا لم يكن حجم الدائرة صغيراً بشكل غير عادي سيفوز أي حزب سياسي حتى مع أي نسبة مئوية قليلة ، يتيح هذا النظام انتخاب المرأة ويعد أكثر وداً للمرأة من نظم الاغلبية التعددية ، يحد هذا النظام من تنامي (الاقطاعات الحزبية) أي انفراد حزب في السلطة على جميع القوائم [٣] . ومن عيوبه إنه يساعد على تزايد عدد الأحزاب السياسية وبالتالي يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي ، كما يهدد بأحداث اختناقات تشريعية في حكومة الائتلافيات متعددة الأحزاب [٤] .

---

(١) عبد الرزاق سليمان وليلى بنت صالح ، مصدر سابق ، ص٤٥ .

(2)Reynolds, Andrew, Reilly, Ben, Electoral system. IDEA date Modified: 1998, p.71.

(٣) دورين بنيامين هرمز ، المسار الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الانتخابات ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد العاشر ، العدد (٤) ، ٢٠١٢ ، ص٤٥-٤٦.

(٤) ثامر كامل الخزرجي ، مصدر سابق ، ص٢٤٥- ٢٤٦ .

٧- النظام الانتخابي المختلط :

عمدت بعض الأنظمة والقوانين الانتخابية إلى أساليب تجمع بين نظم الأغلبية ونظم التمثيل النسبي ، ولغرض تلافي مساوئها والاستفادة من مزاياها تُم ترتيب النظام المختلط[١] ، يتم ترتيب هذا النظام من نظامين مختلفين عن بعضهما البعض ؛ حيث يتم الاقتراع بموجب النظامين من قبل الناخبين أنفسهم ؛ إذ تجمع نتائج النظامين لانتخاب الممثلين في الهيئة التي يتم انتخابها . ويستخدم في ظلّ هذا النظام أحد نظم الأغلبية والتي تستند إلى دائرة انتخابية أحادية التمثيل ، فضلاً عن نظام القائمة النسبية [٢] ، وقد اعتمد النظام المختلط بشكل واسع في الديمقراطيات الجديدة في الولايات السوفيتية والكامرون وكرواتيا [٣] ، ومن مزايا هذا النظام إنه يعطي نتائج تقع بين نظام الأغلبية التعددية والتمثيل النسبي ، وفي اغلب الحالات يعطي للناخب حق مزدوج ؛ لأنها تشتمل على ورقتي اقتراع ، ومن عيوبه انه معقد نسبياً ويجعل الناخب في غموض بسبب طبيعة النظام الانتخابي ؛ لانهَ يفشل في ضمان التناسب أي تبقى بعض الأحزاب بعيدة عن التمثيل رغم أكثرية الأصوات [٤] .

ثانياً: تطور نظام اللامركزية الإدارية في العراق:

يعد نظام اللامركزية الإدارية [*] الأصل والمنبع الذي استحدثت منه الدول الحديثة الممارسات الديمقراطية ومبدأ السيادة الشعبية ، فقد لازمت الإدارة اللامركزية الإنسان منذ العصور القديمة ، فالقرى الصغيرة نشأت قبل الدولة وقبل تبلور مفهومها المعاصر فكان سكان تلك القرى والمدن الصغيرة يجتمعون على فترات لإدارة شؤونهم وحل مشاكلهم ؛ لذلك فأن نظام اللامركزية الإدارية ينسجم مع المبدأ الديمقراطي في مشاركة السكان أو ممثليهم وحل مشاكلهم وتنظيم حياة المواطنين بما يحقق الحرية والعدالة والتطور .

إن نظام اللامركزية الإدارية يتمتع بخصائص سياسية واجتماعية واقتصادية ، وهو نظام اجتماعي يتأثر بالعادات والتقاليد والنظم الاجتماعية للأفراد والجماعات المحلية ، فيجب إن

---

(١) عبد السلام إبراهيم البغدادي ، النظم الانتخابية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦، ص٤.
(٢) إبراهيم عبد العزيز ، مبادئ الأنظمة السياسية ، الدار الجامعية للطباعة ، بيروت ، ١٩٨٢، ص٢٩٨.
(٣) المصدر نفسه ، ص٤٣٧ - ٤٣٨.
(٤) سعد مظلوم العبدلي ، الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها – دراسة مقارنة ، ط١، دار دجلة ، عمان ، ٢٠٠٩، ص٨٩ – ٩٠ .

(*) حكومة محلية تتولاها هيئات محلية منتخبة، مكلفة بمهام إدارية وتنفيذية تتعلق بساكنيها في نطاق محلي محدود ، ومن ثم لها سلطة إصدار قرارات وانظمه أو لوائح ، المصدر: خالد كاظم عودة الإبراهيمي ، الاختصاصات التشريعية لمجالس المحافظات غير المنتظمة في إقليم في العراق – دراسة مقارنة ، رسالة ماجستر (غير منشورة) ، كلية القانون الجامعة المستنصرية، ٢٠١١، ص٦٢ .

تحترم قرارات السلطة اللامركزية لشرعيتها وإعطاء المحافظات حق إدارة شؤونها بواسطة مجالسها المنتخبة [١] .

أن الهدف الأساس للإدارة اللامركزية من وجهة نظر الجغرافية السياسية هي إنشاء وحدة متماسكة وإضفاء صفة التجانس على كافة أقاليم الدولة (المحافظات) ؛ لذلك تستمد السلطات المحلية صلاحياتها من الدستور مباشرةً ، ولها سلطات قوية في كافة الأمور باستثناء الأمور السيادية كالقضايا الخارجية والدفاعية [٢] ، فقد مر العراق بفترات من أنظمة الحكم والتي لم تسمح للشعب العراقي التعبير عن أرادته في اختيار شكل الحكومة ونظامها عن طريق الممارسة الديمقراطية الحرة والنزيهه في اختيار ممثلين عنهم في البرلمان والحكومات المحلية ، مما ساهمت هذه الحالة في عدم دمج أبناء الشعب العراقي عبر فترات طويلة من الزمن بالعملية السياسية بشكل مباشر ، رغم تطبيقات بعض الأنظمة الإدارية في ظل النظام الملكي في ذلك الوقت ، والنظام الجمهوري التي كانت تمارس فيه انتخابات روتينية متمثلة بانتخابات مجالس الشعب المحلية أبان فترة النظام السابق . ومما تقدم يمكن أن نقسم نظام اللامركزية الإدارية في العراق على ثلاث مراحل ضمن هذا الإطار، منذ تأسيس الدولة العراقية سنة ١٩٢١ مروراً بمرحلة النظام الجمهوري حتى سنة ٢٠٠٣ وما بعدها لغاية الدورة الثالثة لانتخابات مجالس المحافظات سنة ٢٠١٣ والتي سنتناولها بشكل تفصيلي :

ا- مرحلة تأسيس الدولة العراقية (النظام الملكي) سنة ١٩٢١:

أن مجالس المحافظات [*] وتشكيلها ليست من المسائل القانونية حديثة الظهور بل هي قديمة ؛ إذ نصت عليها التشريعات السابقة المتعلقة بتشكيلات الدولة العراقية كقانون إدارة الألوية رقم (٥٨) لسنة ١٩٢٧[٣] . ومنذ تأسيس الدولة العراقية سنة ١٩٢١ قسم العراق على عشرة ألوية وعلى رأس كل لواء متصرف وبدورها قسمت الألوية إلى (٣٥ قضاء و٣٥ ناحية) ، أي بواقع "٧٠" وحدة أدارية عدا الألوية ، ومنذ ذلك التاريخ بدأت مرحلة جديدة من التنظيم الإداري

---

(١) عبد الرزاق الشيخلي ، الادارة المحلية ، دراسة مقارنة ، جامعة مؤتة ، صنعاء ،٢٠٠١، ص٢٠.

(٢) خليل حسين ، الجغرافية السياسية ، ط١، دار المنهل اللبناني للنشر ، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٩٤- ١٩٧.

(*) حكومة محلية يتم انتخابها بصورة حرة مباشرة وسرية وفردية ويتألف من (٢٥) مقعد ويضاف إليها مقعد واحد لكل (٢٠٠٠٠٠) نسمة، لما زادة عن (٥٠٠٠٠٠) نسمة، ومن بين الأعضاء يتم انتخاب المحافظ ورئيس مجلس المحافظة ومساعديهم لإدارة شؤون المحافظة والتخطيط لتطوير بناها التحتية وأنشطتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة بالتنسيق مع الحكومة الاتحادية ، المصدر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، دليل التصويت لانتخابات مجالس المحافظات ،٢٠١٣ ، ص٤.

(٣) ضياء عبد الله الجابر، التأصيل التاريخي لمجالس المحافظات في العراق ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد (٦) ، العدد (٣) ، كلية القانون ، جامعة كربلاء ، ٢٠٠٨ ، ص١٠٣.

للعراق [١] ، فقد تم تشكيل المجلس التأسيسي العراقي في ١٩٢٢/١١/١٩، وصدر أول قانون انتخابي في تأريخ الدولة العراقية في ١٩٢٥/٣/٢١، فقد نصت المادة "١٩" من الدستور العراقي الملكي ، " بأن العراق دولة ذات سيادة ونظام حكم ملكي وراثي وشكلها نيابي " [٢] ، إلا أن قانون إدارة الألوية رقم "٥٨" لسنة ١٩٢٧ تبنى آلية أقرب ما تكون إلى الاختيار منها إلى الانتخاب [٣] ، واستمر العمل بهذا النظام لحين صِدور قانون أدارة الألوية رقم "١٦" لسنة ١٩٤٥الذي حدد فيه الأعضاء الدائمين والمنتخبين بواقع عضو واحد أو أكثر ، كما نص على أن الانتخاب يكون للذكور فقط [٤] ، واحتوى هذا القانون على أحكام خاصة بالإدارة المحلية حيث تضمن النص على تأليف هيئات محلية مسؤولة عن الإدارة وتنظيم المسائل والشؤون المحلية وسميت هذه الهيئة بـ (مجلس اللواء العام) الذي يتكون من أعضاء دائمين ومنتخبين ، وبذلك كان هذا أول تنظيم أخذ بنظام اللامركزية الإدارية في العراق بالرغم من صدور هذا التنظيم سنة ١٩٤٥، فإن الإدارات المحلية لم تزاول أعمالها ووظائفها كممثلة للسكان المحليين إلا في سنة ١٩٥٠[٥] ، وقد استمر الحال على هذه الصورة لحين صدور قانون بتعديل قانون أدارة الألوية رقم ١٦ لسنة ١٩٤٥ المرقم "٢٦" لسنة ١٩٥٨، الذي أحال انتخاب عضو مجلس اللواء العام من قبل الناخبين المسجلين التي بموجبها تمت المساواة في الإجراءات ما بين الانتخابات النيابية وانتخابات مجالس الألوية العامة [٦] .

٢- مرحلة النظام الجمهوري سنة ١٩٥٨وحتى سنة ٢٠٠٣.

بعد قيام النظام الجمهوري صدر قانون تعديل أدارة الألوية رقم "١٦" لسنة ١٩٤٥ المرقم "٣٦" لسنة ١٩٥٩ بموجبه تم حل جميع مجالس الألوية العامة ، واقتصرت العضوية على الأعضاء الدائمين فقط حتى يتم الانتخاب من جديد [٧] . ولم يجرِ تنظيم أي انتخابات بعد ذلك لاختيار الأعضاء المنتخبين في مجالس الألوية العامة رغم أن قانون أدارة البلديات رقم "٨٤" لسنة ١٩٦٥ قد نص على انتخاب أعضاء المجلس من سكان المنطقة البلدية بالانتخاب الحر المباشر وبالاقتراع السري التام ، وهذا القانون وان اشترط الانتخاب المباشر في اختيار أعضاء المجلس

---

(١) ماهر صالح علاوي ، مبادئ القانون الإداري ، دراسة مقارنة ، دار الكتب للطباعة ، جامعة الموصل ، ١٩٩٦، ص ٤٩- ٥٠ .

(٢) عبد الكريم ياسين رمضان ، الحياة النيابية في العراق ما بين (١٩٥٣-١٩٥٨) - دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،١٩٨٧، ص١٩.

(٣) المادة (٥١) من قانون إدارة الألوية رقم (٥٨) لسنة ١٩٢٧.

(٤) المادة (٧٧) من قانون أدارة الألوية رقم (١٦٤) لسنة ١٩٤٥ .

(٥) نورس هادي وحيد السلطاني ، التنظيم القانوني لمجالس المحافظات غير المنتظمة في إقليم في العراق – دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية القانون ، جامعة بابل ، ٢٠١٠، ص٩ .

(٦) المادة (٧٧) المعدلة من قانون أدارة الألوية رقم ١٦ لسنة ١٩٤٥ بموجب القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨.

(٧) المادة (٢) من قانون تعديل قانون أدارة الألوية رقم ١٦ لسنة ١٩٤٥ المرقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩.

البلدي إلا أن المشرع العراقي لم يصدر قانون الانتخابات الذي يتضمن الشروط التفصيلية ؛ لذلك لم تجرِ أي انتخابات بلدية في ظله [١] ؛ بسبب الظروف الاستثنائية التي تمر فيها البلاد ، فلم تجري الانتخابات بعد ذلك التاريخ إلا بعقود من الزمن . وأن الدساتير المؤقتة التي صدرت بعد ثورة ١٤/ تموز/١٩٥٨ لم تشهد أي حوارات أو مناقشات بل صدرت عن جهات تنفيذية [٢] . إلا أن أدارة الدولة أعادة أدارة مركزية ؛ حيث لن يتسنى للسكان المحليين أن يشاركوا في إدارة شؤونهم المحلية من خلال اختيار ممثليهم لطالما أن المجالس المحلية شكلت بموجب القانون أعلاه بالتعيين لا بالانتخاب [٣] ، وفي ١٩٦٩/١٠/١، صدر قانون المحافظات رقم "١٥٩" لسنة ١٩٦٩، وبموجبه تم تقسيم جمهورية العراق على محافظات والمحافظات إلى أقضية والأقضية إلى نواحي [*] ، وقد اعترف المشرع العراقي لكل منها بالشخصية المعنوية في نطاق الوظائف التي تمارسها تلك الوحدات الإدارية ، ولكل منها مجلس يمثلها ورئيس الوحدة الإدارية المعين مركزياً رئيس مجلسها [٤] . وبعد ذلك استمر تشكيل الهيئات المحلية ، إلا أن أهم مرحلة وصلت أليها الحكومة هي عملية تشكيل مجالس الشعب سنة ١٩٧٢، وفعلاً تَّم تشكيل أول مجلس شعب في قضاء الرصافة ، ثم توالت بعد ذلك عملية تشكيل مجالس الشعب في جميع الوحدات الإدارية في العراق [٥] . وفي سنة ١٩٩٥، أصدر المشرع العراقي قانون مجالس الشعب المحلية رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٥، الذي ألغى كافة النصوص المتعلقة بتشكيل المجالس المحلية الواردة في القانون (١٩٥) لسنة ١٩٦٩، ولم يأتِ هذا القانون بجديد على مستوى التنظيم والصلاحيات بل انه حجم الصلاحيات التي كان من المفترض نقلها إلى المجالس الإدارية من خلال الهيئة العليا للإدارة المحلية ، والاختلاف الذي يمكن ملاحظته في أحكام قانون مجالس الشعب هو زيادة أعداد الأعضاء الدائمين ليكون عشرين عضواً في مجلس الشعب في المحافظة [٦] ، أما على مستوى الرقابة لمجالس الشعب وأعمالها فأن الجديد فيها هو زيادة تدخل السلطة المركزية في أدق تفاصيل عمل المجلس من خلال النظام الداخلي الذي صدر عن الحكومة المركزية ذي الرقم

---

(١) محمد علي يوسف، النظام القانوني للإدارة المحلية في العراق، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد، ١٩٧١، ص٦٩.

(2) Phebe Marr, The Modern History of Iraq , 2nd edition , Boulder, Colorado: (Westview Press, 2004), p.27-28.

(٣) منذر الشاوي ، القانون الدستوري - نظرية الدولة ، مركز البحوث القانونية ، وزارة العدل العراقية ، بغداد ، ١٩٨٠، ص٢٤٠.

(*) تم استبدال تسمية اللواء بالمحافظة بموجب قانون المحافظات رقم "١٥٩" لسنة ١٩٦٩ .

(٤) المادة (٢) من قانون المحافظات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٩.

(٥) فقار عبد الشهيد العيساوي ، مصدر سابق ، ص٣٥.

(٦) المادة (٧) من قانون مجالس الشعب المحلية رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٥.

(٣) لسنة ١٩٩٨[١] . ويمكن للسلطة المركزية أن تكون جغرافية أو أقطاعية ولكن الصورة الأكثر شيوعاً لها تتمثل بتقسيم الدولة إلى مقاطعات جغرافية – إدارية [٢].

٣- مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ وحتى الدورة الثالثة لمجالس المحافظات سنة ٢٠١٣.

غالباً ما تدور الانتخابات المحلية في إي دولة على أساس قضايا محلية قد لا تحظى بالاهتمام على المستوى الوطني العام ، لكن الانتخابات المحلية لمجالس المحافظات في العراق تحمل في طياتها دلالات قد تتجاوز حتى المستوى الوطني إلى الإقليمي وربما الدولي على حدً سواء ، ومن هذه الدلالات دعم بعض دول الجوار مثل تركيا والسعودية الأحزاب السنية بالاموال الطائلة ورسم سياسة وبرنامج انتخابي لهذه الأحزاب تخدم مصالح تلك الدول ، وفي الوقت نفسة تدعم ايران بعض الأحزاب السياسية الشيعية وتتدخل في الشأن العراقي الداخلي من خلال تلك الأحزاب ، فضلاً عن بعض الدول التي تدعم بعض الأحزاب والحركات الليبرالية والعلمانية في العراق ، وإن ما تتميز به جغرافية الانتخابات من وجهة نظر الجغرافية السياسية أنها تحدد مدى تأثير القوى الخارجية على برامج الأحزاب السياسية والتي تؤثر على نتائج الانتخابات [٣] ، لذلك تأتي أهمية انتخابات مجالس المحافظات من كون المرشحين لديهم حلولاً لقضايا تتعلق بالحي أو المنطقة السكنية والمدينة التي يرشحوا لمجالسها ، حتى أن الأحزاب الوطنية تختار مرشحيها على أساس محلي ومناطقي بالدرجة الأساس ، ويعتقد البعض أن لسلطة الاحتلال الأمريكي الفضل في ولادة النظام اللامركزية في العراق إلا أن هذا الاعتقاد خاطئ ، لان المعطيات التاريخية التي يزخر بها نظامنا الإداري والقانوني هي خير شاهد ودليل ، فالمتتبع لهذين النظامين سيجد حتماً الجذور الأولى لذلك التأسيس قبل نشأة الدولة العراقية الحديثة [٤] .

ومنذ دخول قوات الاحتلال وزوال النظام السابق الغي دستور ١٩٧٠، وتولت سلطة الاحتلال إدارة الدولة العراقية [٥] ، وبعد فترة وجيزة أعلن السفير بول برايمر مدير سلطة الاحتلال عن ممارسة سلطة الاحتلال لكافة سلطات الحكومة العراقية مؤقتاً ، بما فيها السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية اللازمة لتحقيق أهدافها [٦] . أصدرت سلطة الاحتلال توجيهاتها إلى قواتها

---

(١) المادة (٣و٣٣) النظام الداخلي للسلطة المركزية رقم (٣) لسنة ١٩٩٨.

(2) B.C.Smith ,decentralization : the territorial dimension of the state , George Allen and (Unwin, London ,1995), p.61.

(٣) غالب ناصر السعدون وأنعام سالم ناجي ، الخريطة الجغرافية السياسية للانتخابات الإسرائيلية وتأثيرها على مستقبل القضية الفلسطينية ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، المجلد (١) ، العدد (٦١) ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص١٦١ .

(٤) أمير عبد الله احمد ، اختصاصات مجالس المحافظات غير المنتظمة بإقليم والرقابة عليها ، رسالة ماجستير(غير منشوره) ، جامعة تكريت ، كلية القانون ، ٢٠١١، ص٦.

(٥) وائل عبد اللطيف الفضل ، إمكانية تطبيق الفدرالية في العراق ، ط١، بلا مكان نشر ، ٢٠٠٧ ، ص١٣٩-١٤٠.

(٦) نظام سلطة الائتلاف المؤقت ، رقم (١) ، بتاريخ: ٢٠٠٣/٥/٢٣ .

المتواجدة في المحافظات للتنسيق مع الأحزاب والقوى السياسية في تلك المحافظات لتشكيل مجالس المحافظات ، وقد استطاعت الجهتان المذكورتان التوصل إلى صيغة مقبولة من كليهما ، وانجاز تشكيل المجالس التي استطاعت أن تسمي محافظاً ونائبان للمحافظ ورئيساً لمجلس المحافظة [١] ، وقد أصدرت سلطة الاحتلال المؤقتة الأمر رقم (٧١) لسنة ٢٠٠٤، الذي بموجبِهِ يدار العراق إدارة لا مركزية عن طريق تكوين الحكومات المحلية ، حيث كان النظام الإداري المعمول به في العراق قبل حقبة ٢٠٠٣، عبارة عن مزيج من النظام المركزي من جهة والنظام اللامركزية من جهة أخرى والسمة الغالبة عليه المركزية وذلك لسببين: الأول أن رئيس مجلس الشعب في كل وحدة إدارية هو رئيس الوحدة الإدارية نفسها وهو معين من السلطة المركزية ويمثل رئيس الجمهورية في تلك الوحدة الإدارية ، والسبب الثاني: أن أغلب أعضاء مجالس الشعب معينين من الحكومة المركزية بحكم وظائفهم التي يشغلوها ، وبعد ذلك صدر قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسنة ٢٠٠٤[٢] . ومن ثم دستور جمهورية العراق النافذ لسنة ٢٠٠٥ [٣] ، وبناءاً على هذا الأساس القانوني تم تشكيل مجالس منتخبة لكافة المحافظات وذلك عن طريق انتخابات مباشرة وحرة [٤] تتنافس فيها معظم الأحزاب والكيانات السياسية والتيارات الدينية والعديد من الشخصيات المستقلة للحصول على مقاعدها وذلك في ٢٠٠٥/١/٣١، تزامناً مع انتخاب أول برلمان عراقي بعد زوال النظام السابق ، والذي ألزم الوزارات أن تتعامل مع مجالس المحافظات على أنها الجهة الوحيدة المعنية بإدارة شؤون محافظاتها [٥] ، وقد خصصت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق في الدورة الأولى لانتخابات مجالس المحافظات (٤١) مقعد لكل محافظة بما فيها منطقة الدراسة ماعدا العاصمة بغداد (٥١) مقعداً بسبب ارتفاع الكثافة السكانية ، ويتم انتخابهم من قبل كل دائرة انتخابية متمثلة بالرقعة الجغرافية والحدود الإدارية لكل محافظة ، أما في انتخابات الدورة الثانية لمجالس المحافظات التي جرت في ٢٠٠٩/١/٣١، فقد نصت المادة (٢٢) من قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨، تقسم كل محافظة وفقاً للحدود الإدارية الرسمية إلى دائرة انتخابية واحدة في انتخابات مجالس المحافظات ووفقاً للمادتين (٨ و ١٢ ثالثاً) من القانون أعلاه تم اعتماد نظام القائمة المفتوحة في انتخابات مجالس المحافظات الدورة الثانية ، التي سمحت ولأول مرة في التأريخ الانتخابي للعراق بالتصويت للقائمة المفتوحة أو لأحد المرشحين من القوائم الانتخابية المطروحة

---

(١) وائل عبد اللطيف الفضل ، مصدر سابق ، ص١٤١

(٢) القانون الصادر عن مجلس الحكم المؤقت ، بتاريخ: ٢٠٠٤/٣/٨ .

(٣) صحيفة الوقائع ، الصادرة عن وزارة العدل العراقية ، العدد (٤٠١٢) ، بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٨.

(٤) المادة (٥٧) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية .

(٥) أزهار محمد عيلان ، تجربة اللامركزية الإدارية في مجالس المحافظات - مجلس محافظة بغداد أنموذجا ، مجلة شؤون عراقية ، مركز العراق للدراسات ، العدد (٣) ،٢٠٠٩، ص١٧٢.

ضمن دائرة الانتخابية [1] ، هذا وقد الغي العمل بالمادة (٩) من قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥، والتي نصت " يكون الترشيح بطريقة القائمة المغلقة " ، وحلت محلها المادة (٣ أولاً) وفقاً لقرار مجلس النواب العراقي المرقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٩، قانون تعديل قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥[2] ، وبقيت نظام القائمة المفتوحة معمول فيه للدورة الثالثة لانتخابات مجالس المحافظات التي جرت بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٠ . والتي طبقت فيها طريقة (سانت ليغو) في احتساب الأصوات وتوزيع المقاعد ، الذي عدته المفوضية العليا المستقلة للانتخابات السبيل لتحقيق العدالة ولا يتجاوز على إرادة الناخبين وهو ما ينسجم مع طلب المحكمة الاتحادية العراقية .

جاء قانون التعديل الرابع لقانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨ المعدل رقم (١١٤) لسنة٢٠١٢، ليلغي المادة (١٣) من أصل القانون المذكور ويحل محلة الآتي [3]:

أولاً: تقسم الأصوات الصحيحة لكل قائمة على الأرقام الفردية (١،٣،٥،٧،١٠٠٠٠الخ) أي بعدد مقاعد الدائرة الانتخابية ثم يجري البحث عن أعلى رقم من نتائج القسمة ليعطي مقعداً وتتكرر الحالة حتى يتم استنفاذ جميع مقاعد الدائرة الانتخابية .

ثانياً: توزع المقاعد على مرشحي القائمة المفتوحة ويُعاد ترتيب تسلسل المرشحين استناداً إلى عدد الأصوات التي يحصل عليها المرشح ويكون الفائز الأول هو من يحصل على أكثر عدد من الأصوات ضمن القائمة المفتوحة وهكذا بالنسبة لبقية المرشحين على أنْ تكون امرأة في نهاية كل ثلاثة فائزين بغض النظر عن الفائزين من الرجال .

إنّ التعديل الرابع لسنة ٢٠١٢ لقانون ٣٦ لسنة ٢٠٠٨ قد ألغى القاسم الانتخابي من القانون الذي كان معتمداً في طريقة احتساب الأصوات وتوزيع المقاعد في انتخابات ٢٠٠٩، واعتمد طريقة أعلى المتوسطات بصيغة سانت ليغو (SainteLeague) في توزيع مقاعد مجلس المحافظة على المرشحين الفائزين ، وأنّ هذه الطريقة معتمدة ضمن أطار تطبيق نظام التمثيل النسبي ولها جملة من المميزات نذكرها:

١- تحقق هذه الطريقة تناسبية جيدة بالنسبة للأحزاب والكتل السياسية الكبيرة ، وتحافظ على ترتيبها المتقدم في الحصول على أكبر عدد ممكن من المقاعد النيابية .

٢- يكون الحصول على المقعد الأول بحاجة إلى أكبر عدد ممكن من الأصوات ، فيما يكون الحصول على المقعد الأخير بأصوات تقل كثيراً عما حصل عليه الفائز بالمقعد الأول .

---

(١) صحيفة الوقائع الصادرة عن وزارة العدل العراقية ، العدد (٤٠٩١) ، بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٣.
(٢) صحيفة الوقائع الصادرة عن وزارة العدل العراقية، العدد (٤١٤٠) ، بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٨.
(٣) علي هادي حميدي الشكراوي ، طريقة سانت ليغو في توزيع المقاعد بانتخابات مجالس المحافظات لسنة ٢٠١٣ ، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة ، العدد (٢٢) ، النجف الاشرف ، ٢٠١٣، ص٢٦.

٣- توفر فرصة هامة لحصول الأحزاب والكيانات السياسية الصغيرة على مقعد نيابي ، ومن ثم على تمثيل في المؤسسة التشريعية ومن ثم التنفيذية من خلال التحالف والمساومة بين الكتل والأحزاب الفائزة في المجلس المنتخب . إلا أن هذه الطريقة لا تنجو من الانتقادات ، إذ تؤدي إلى صعود عدد كبير من الأحزاب إلى المجلس المنتخب بمقاعد قليلة ، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة اتخاذ القرارات داخل المجلس ، فضلاً عن صعوبة اختيار رئيس المجلس ونوابه . ابتكرت هذه الطريقة سنة ١٩١٠ ، وقد طبقت صورتها الأولى في النرويج والسويد سنة ١٩٥١ [1] .

نستخلص مما تقدم أن تاريخ العراق الانتخابي منذُ تأسيس الدولة العراقية وحتى الوقت الحاضر شهد تطبيق عدة أنظمة انتخابية كلاً حسب الظروف الاستثنائية التي يمر بها البلد وخير دليل الانظمة الانتخابية التي طبقها العراق خلال الدورات الثلاث الانتخابية التي جرت بعد زوال النظام السابق سنة ٢٠٠٣ فقد عبرت العملية الانتخابية في العراق عن مدى مصداقيتها في تطبق النظام الانتخابي وسير العملية الانتخابية بكافة مراحلها .

(1) علي هادي حميدي الشكراوي ، مصدر سابق ، ص٢٧.

الفصل الثاني

التنظيم المكاني لانتخابات مجلس محافظة كربلاء

تمهيد:

يُعدّ التنظيم المكاني للانتخابات ذا أهمية كبيرة ليس لارتباطه بحرية وسلامة إجراء الانتخابات فحسب ، وإنّما لكونه ينظم حصر الناخبين ضمن رقعة جغرافية صغيرة ليتسنى من خلالها حصر نتائج الانتخابات بسهولة ويسر ، كما أنّ عملية إجراء الانتخابات في أي دولة يتطلب رسم خريطة جديدة خاصة توضح مراحل التنظيم المكاني لتلك العملية ويتم ذلك عبر تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية عديدة ، لتنظيم وتسهيل عملية إجراء الانتخابات بما يضمن لكل مواطن حرية وسهولة التعبير عن رأيه وموقفه من خلال الإدلاء بصوته داخل الدائرة والمركز الانتخابي المعدة لهذا الغرض [1] .

تُعدّ العملية الانتخابية [*] الخاصة باختيار أعضاء البرلمان أو أعضاء مجالس المحافظات ذات أهمية بالغة سواء كانت على المستوى الأكاديمي من كونها أحد موضوعات الدراسة في الجغرافية السياسية أو المستوى المجتمعي ؛ لأنّها ذات تأثير حيوي في عملية الممارسة السياسية ولكونها جوهر عملية التحول الديمقراطي التي تهتم بها النخب السياسية والتي من المفروض وفق رؤية الجغرافي السياسي أنْ يتساوى حجم السكان في كل مركز انتخابي ومحطة اقتراع ، ويتم تقسيم هذه المراكز والمحطات الانتخابية على أساس التماثل والتشابه من حيث الصفات السكانية والاجتماعية ، وللجغرافي بصورة عامة والجغرافي السياسي بصورة خاصة دور بارز في حل مشاكل حدود الدائرة الانتخابية في أي بلد أو دائرة انتخابية [2] .

([1]) عدنان عبد الله الجميلي ، مصدر سابق ، ص١٦ .

([*]) مجموعة الإجراءات والأعمال القانونية والمادية التي تؤدي بصورة رئيسية إلى تعين الحكام من قبل أفراد الشعب، وهي بهذه الصفة حق من الحقوق السياسية للمواطن وتدخل في إطار القوانين السياسية أو أكثر تحديداً ضمن قانون الانتخابات الذي يتكون من جملة قواعد غايتها تحديد صفة المواطن ، واختيار النظام الانتخابي المتبع ، ثم تنظيم مسار الاقتراع ، المصدر: عصام نعمة إسماعيل، النظم الانتخابية – دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي ، ط٢، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت ، ص٢٥ .

([2]) عبد الأمير عباس الحيالي ووحيد أنعام كاكائي ، مصدر سابق ، ص ١٢٦.

المبحث الأول

أهمّ العوامل المعتمدة في تحديد المراكز الانتخابية والتوزيع الجغرافي للمشاركة الانتخابية في محافظة كربلاء .

أولاً: أهم العوامل المعتمدة في تحديد مراكز الاقتراع .

١- العامل السكاني: تَعدّ دراسة السكان انتخابيا من أكثر موضوعات الجغرافية الانتخابية أهمية ، لأنّ السكان هم المصوتون في الانتخابات وهم المشرفون والقائمون عليها وهم الذين يخوضون غمار المنافسة للفوز بأكبر قدر ممكن من الأصوات سواء عن طريق الأحزاب السياسية من جهة أو الكيانات الفردية من جهة أخرى ، فالتباينات موجودة في خصائص السكان من منطقة إلى أخرى وحتى في نفس المنطقة الجغرافية [١] ، فلا توجد دولة قريبة من المثالية في توزيع السكان بل ينبغي توزيع السكان في الدولة بشكل متوازن في جميع أجزائها مما تعطي صورة أكثر عدالةً في توزيع المراكز الانتخابية [٢] ؛ إذ يفرض عدد الناخبين عدد مراكز الاقتراع في الدائرة الانتخابية حيث يحدد المركز الانتخابي بعدد معين من الناخبين .

أن مفوضية الانتخابات تقوم وبشكل دوري إلى تصحيح ما أعترى سجل الناخبين من أخطاء أو تغيرات كالوفاة أو الانتقال أو الهجرة أو تسجيل الناخبين الجدد الذين بلغوا السن الانتخابي وغير ذلك من المتغيرات التي تطرأ على مفردات السجل الانتخابي [٣] .

٢- عامل الجوار الجغرافي: نعني به اشتراط الترابط والتلاصق الجغرافي للمراكز الانتخابية ، بمعنى أخر عند تقسيم الدوائر الانتخابية ضمن الدولة أو المحافظة إلى مراكز انتخابية لابد من مراعاة تجاور وتقارب المراكز الانتخابية وارتباطها بمواصلات جيدة لتسهيل عملية وصول الناخبين إلى مراكز الاقتراع للإدلاء بأصواتهم ، فضلاً عن تسهيل الدعاية الانتخابية للمرشحين [٤] . وهو أمر لابد من الأخذ به بنظر الاعتبار في انتخابات ٢٠١٧ في كل من (مركز قضاء الهندية وناحية الحسينية والجدول الغربي والخيرات ومناطق المزارع في مركز قضاء كربلاء) التي تغلب على مجتمعهم الاستيطان الريفي وبالتالي يجب على مفوضية الانتخابات الالتفات إلى هذا العامل المهم لغرض توفير مراكز انتخابية في المناطق الريفية أو تكون قريبة من الطرق والمواصلات عند الافتقار للبنايات الحكومية في تلك المناطق أو توفير مراكز

---

(١) جاسم محمد محمدعلي ، مصدر سابق ، ص٤٨.
(٢) عبد العباس فضيخ الغريري ، البيئة والجغرافية السياسية ، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٣، ص٨١.
(٣) سعد مظلوم العبدلي ، مصدر سابق ، ص ١٣٧.
(٤) ربا محمد أبو الحطب ، الانتخابات العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة للسنوات (١٩٩٦ و ٢٠٠٦) – دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، الجامعة الإسلامية بغزة ، ٢٠١٢ ، ص٤٩.

انتخابية مؤقتة تتكون من السرادق أو الخيم مثلاً خاصة في المناطق الريفية والنائية ؛ وذلك لضمان مشاركة انتخابية واسعة النطاق ؛ لأنّ ترك هذا العامل دون حل من قبل مفوضية الانتخابات قد يوفر الفرصة للأحزاب والكيانات السياسية من ضم أصوات الناخبين لصالحهم .

٣- العامل القانوني: إنّ عملية تقسيم الدولة إلى مناطق (دوائر انتخابية) وتوزيع المراكز الانتخابية لهذه الدوائر يقوم بها مشرعي الدولة التي ترتبط بنوع النظام الانتخابي المتبع في تلك الدولة ، ففي حال اعتماد نظام الأغلبية فإنّ الدائرة الانتخابية تكون صغيرة ، بينما تكون الدائرة الانتخابية كبيرة في حال تطبيق نظام التمثيل النسبي ، وفي العراق تمّ اعتماد نظام التمثيل النسبي (القائمة المفتوحة) في انتخابات مجالس المحافظات لسنة ٢٠٠٩. واستناداً إلى أحكام المادة (١١٦) من دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ التي نصت على (يتكون النظام الانتخابي في جمهورية العراق من عاصمة وأقاليم ومحافظات وإدارات محلية) ، وفي ضوء أحكام المادة (١٢٢) من الدستور أعلاه تمنح المحافظات المنتظمة بإقليم صلاحياتها الإدارية والمالية . وقد جاء قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ ليضع أطاراً قانونياً تستطيع من خلاله المؤسسات والهيئات الحاكمة في هذه الوحدات الإدارية أنْ تسترشد به بما يمكنها من إدارة شؤونها بأفضل صورة ممكنة من اجل خدمة الموطنين الذين يقطنون في تلك الوحدات [١] .

٤- العامل الإداري: يقوم هذا العامل بجعل كل منطقة إدارية سواء كانت ولاية أم مقاطعة أم محافظة دائرة انتخابية مستقلة يحدد لها عدد من المقاعد في البرلمان الوطني أو المجالس المحلية (مجالس المحافظات) ومن الممكن تقسيم الدائرة الانتخابية حسب الوحدات الإدارية الأصغر (الأقضية والنواحي أو الأحياء السكنية) مثلاً ، بمعنى أخرى يأخذ المكان (الإقليم) كعامل رئيسي في رسم الدائرة الانتخابية معتمدا الحدود الإدارية الرسمية له [٢] ؛ لذلك اعتمدت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق على العامل الإداري في تقسيم كل محافظة إلى مراكز انتخابية عدة باعتمادها على وزارة التجارة بتقسيم كل محافظة بضمنها (منطقة الدراسة) إلى مراكز تموينية حسب الوحدات الإدارية التي تختلف فيها عدد المراكز التموينية حسب حجم السكان ، إلا أنّ هذا المتغير ليس دقيقاً للدرجة التي يمكن أنْ يكون توزيع المراكز الانتخابية أو تسجيل الناخبين بصورة حقيقية ؛ لأنّ البطاقة التموينية التي اعتمدها العامل الإداري ليست دقيقة بل تشوبها بعض الملاحظات والأخطاء [٣] أهمها:

---

(١) خالد كاظم الإبراهيمي ، الاختصاصات التشريعية لمجالس المحافظات غير المنتظمة بإقليم في العراق - دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية القانون ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١١ ، ص١١.
(٢) جاسم محمد محمد علي ، مصدر سابق ، ص٨٨ .
(٣) صبار لهمود حسين ، مصدر سابق ، ص ٩٣-٩٤.

أ- إنّ أفراد المركز التمويني لن يتوزعوا بطريقة نظامية بل بطريقة عشوائية وبالتالي تعمل مفوضية الانتخابات على فتح المركز الانتخابي في المنطقة التي تتركز فيها النسبة الأكبر من السكان بينما النسبة الأقل عددا فأنها بعيدة المسافة عن المركز الانتخابي ، وهذا خلل واضح قد يحد من حجم المشاركة الانتخابية بسبب عامل المسافة .

ب- بعض حالات الوفاة والهجرة لم يتم حذفها من مجموع السكان ، بسبب عدم وجود قاعدة بيانات موحدة بين الوزارات مما يؤدي إلى حضور أشخاص آخرين يدلون بأصواتهم ومن ثم يعطي نتائج غير حقيقية ويشكك في نزاهة الانتخابات .

ج- وجود بعض طرق التلاعب والتزوير في أعداد أفراد البطاقة التموينية من خلال أضافة بعض الأسماء الوهمية إلى عدد أفراد الأسرة أو وجود أسماء بعض الأفراد في أكثر من مركز تمويني بمعنى تكرار الأسماء .

د- عدم الدقة والوضوح والاختلاف الكبير في عدد السكان بين ما سجل في مفوضية الانتخابات اعتماداً على البطاقة التموينية (وزارة التجارة) للدورتين الانتخابيتين (٢٠٠٩ و ٢٠١٣) وما موجود لدى وزارة التخطيط التعاون الإنمائي الجهاز المركزي للإحصاء (مديرية إحصاء كربلاء) بفارق (٣٩٨٤) نسمة [١] .

ثانيا: أهم العوامل الجغرافية المؤثرة في الانتخابات:

١-العامل الاجتماعي:

أن لكل حزب أو كيان سياسي قاعدة جماهيرية من خلال طبقة أو مجموعة اجتماعية معينة ، والتصويت هنا محدد بالوضع الاجتماعي للناخب ، وكذلك دينه ومكان سكنه ، وبالتالي يعطي إشارة لاستعداد سياسي لدى الناخب يمكن توقعه ؛ ولذلك تعد الجماعات التي ينتمي إليها المواطن (الناخب) عاملا حاسما في تحديد سلوكه الانتخابي ، إلا أن هذا التأثير ليس أكيدا وقطعيا لأن المتغيرات الاجتماعية العامة لا تقدم سوى احتمالات قوية نسبيا للانتخاب لصالح جهة أو أخرى ، فهناك متغيرات متنوعة في العامل الاجتماعي ، فمنها ما هو ديمغرافي كالجنس والسن والإقامة والكثافة السكانية ، والتي يتأثر بها السلوك الانتخابي . إذ تختلف اتجاهات الرجال عن اتجاهات النساء ، فإن للتقاليد والعادات والأعراف الاجتماعية وتعليم المرأة دوراً مهماً في التحكم بالاتجاهات نحو الأدوار والامتيازات السياسية ، فقد أظهرت الدراسات الحديثة إن المؤسسات السياسية ذاتها قد أسهمت في خلق وتكريس هذه الاتجاهات وفي ديمومة الثقافة السياسية الانتقالية التي تؤثر سلباً على النساء حتى لدى النساء اللواتي فزنَّ في الانتخابات عندما تضع لهن شروطا

([١]) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية احصاء كربلاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠٩ و٢٠١٣.

في المشاركة ، فالموروث الثقافي يؤثر تأثيراً كبيراً على تمثيل المرأة وترشيحها للانتخابات ، فوجود المرأة في مجتمع ذكوري خاضع للسلطة الأبوية والتقليدية للغاية نادراً ما يؤدي إلى حصول المرأة على مناصب في القيادة خصوصاً في البلدان الخارجة من الصراع أو النزاع المسلح ، إذ غالباً ما يسود في كثير من الأحيان الذكور ورؤساء الأسر والقبائل وهم الأفضل في التعامل مع عملية صنع القرار [١] ، كما إنّ رسوخ العادات والتقاليد لمكونات البناء العشائري قد أثرت على توجهات وسلوك الأفراد عند التصويت لاختيار ممثليهم في يوم الاقتراع فضلاً عن إنّ السمة البارزة لشخصية الفرد الكربلائي هي خضوعه للمكون الديني والعشائري وأنّ منطقة الدراسة تَعدّ من المراكز الدينية المهمة في العراق ، لذا يمكن القول بأنّ الأحزاب والكيانات السياسية المشاركة في العملية السياسية سعت إلى استقطاب الرموز والشخصيات الدينية والعشائرية وأبنائها عن طريق الانتماء والانضمام إلى صفوفها ليصبح ذلك الحزب أو الكيان السياسي الممثل الحقيقي لمصالح الأفراد في الدولة ومن ثم يصبح ارتباط الأفراد بمؤسسات الدولة قانونياً [٢] . وكذلك نسبة المشاركة لكليهما ، كما تختلف ميولات الشباب عن ميولات الشيوخ ، والأمر نفسه بين سكان المدن وسكان الأرياف .

٢ـ العامل الاقتصادي:

يعد العامل الاقتصادي ابرز العوامل المؤثرة في الحياة السياسية لأي دولة في العالم لدرجة ان السياسة يمكن ان تكون انعكاساً للوضع الاقتصادي السائد في تلك الدول ، فالمتغيرات السياسية على أرض الواقع هي التي تلعب دور في التأثير على قرار الناخبين في صناديق الاقتراع ، وهو أمر لا يتعارض مع أهداف تحقيق التنمية في شتى الجوانب والأهم الاقتصادية لتعزيز مشاركة الجميع مما يؤدي إلى تحسين الظروف الاقتصادية لمختلف شرائح وفئات المجتمع ، وبالذات لطبقة العمال التي تتعرض في ظل ظروف الفقر والحاجة لإمكانيات شراء الأصوات أو التصويت لصالح أحزب معينة أو مرشحين معينين تحت ظروف مختلفة ، الأمر الذي يشكك في مصداقية العملية الديمقراطية وفي مضمونها [٣] ، وهذا يفسر الظروف الاقتصادية والوضع المادي للناخب فيصوت السكان إلى الجهات التي تدعوا لتحسين مستواهم الاقتصادي ، وخاصة في المجتمعات التي تعاني من الفقر وانتشار البطالة ، ويميل السكان إلى

([١]) وائل محمد عبد علي الوائلي ، المشاركة السياسية للمرأة – دراسة مقارنة في كوتا النساء ، ط١، الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص١٤٩-١٥٠.

([٢]) حسن عبد زاير الكعبي ، جغرافية الانتخابات لمحافظتي بابل وديالى – دراسة مقارنة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص٧٢.

([٣]) ربا محمد ابو الحطب ، مصدر سابق ، ص٤٥ .

الأحزاب والأشخاص الداعين إلى التغير الاقتصادي ، بهدف تحسينه وتنميته ، فيما يصوت الأغنياء إلى الجهات الداعية إلى بقاء الوضع الاقتصادي كما هو [١] .

لذلك يتمحور العامل الاقتصادي في التأثير على عملية المشاركة في التصويت في عدة حقائق ترتبط بالظروف الاقتصادية للناخبين والوضع الاقتصادي للبيئة التي سوف تتم فيها العملية الانتخابية . فكلما عانى المواطن من مشاكل اقتصادية ، كان تفكيره في التغلب على هذه المشاكل أكبر بكثير من تفكيره في اللجوء إلى صناديق الاقتراع ؛ لان انخفاض المستوى المعيشي الذي يعبر عنه بضآلة متوسط دخل الفرد وارتفاع معدلات البطالة نتيجة للظروف الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي هي مشاكل يواجهها المواطن كل يوم ، والذي انعكست سلباً على قطاعات كبيرة من السكان عن المشاركة في العملية السياسية ومنها الانتخابية .

وهناك ارتباط بين كيفية استخدام المال في السياسة وحالة الديمقراطية في المجتمعات الحديثة ، على اعتبار أن المال جزء ضروري في السياسة ، وأنه السبيل إلى انتخابات حرة ونزيهة ، حيث أن أي مرشح يكون في حاجة إلى المال كوسيلة أساسية للوصول إلى الناخبين ، في الوقت الذي يمكن أن تستخدم فيه الأموال كوسيلة لشراء الأصوات ، والتي تولي النخب السياسية اهتماماً كبيراً بها بداعي التأثير علـى الناخبين بالطرق غير المشروعة والتي لا تنسجم مع جوهر وروح العملية الديمقراطية [٢] .

ثالثاً: التوزيع الجغرافي للمشاركة الانتخابية [*] في محافظة كربلاء .

تهتم الجغرافية السياسية بدراسة التباين المكاني لنسبة المشاركين في العملية الانتخابية من خلال دراسة أجمالي نتائج المشاركة الانتخابية في كل منطقة وظروفها الجغرافية ؛ إذ يعد التصويت آخر المراحل التي تمر بها العملية الانتخابية وأهمها .

نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (٢١) ، أن لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده أما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارهم بحرية . فمن خلال الممارسة الانتخابية يتم اختيار ممثلي الشعب في المجلس المنتخب الذين يجب أن يكونوا أمناء للناخبين يتخذون قراراتهم ويصدرون أحكامهم الخاصة بشأن مصالح ناخبيهم وبأفضل السبل لخدمتهم ، وعلى الرغم من أن عملية التصويت هي عبارة عن مشاركة في الانتخابات ، إلا أن أدلاء الناخب

---

(١) حسن عبد زاير الكعبي ، مصدر سابق ، ص١٥١- ١٥٢ .

(٢) عباس الحيالي ووحيد انعام الكاكائي ، مصدر سابق ، ص١٧٠ – ١٧١ .

(*) أي فعل تطوعي ناجحاً كان أو فاشلاً منظم أو غير منظم، عرضياً أو متواصلاً ، مستخدم وسائل مشروعة أم غير مشروعة ، القصد منها التأثير على انتقاء السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة واختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي محلياً كان أو وطنياً ، المصدر: Myron Weiner & Samuel P. Huntington, Understanding political participation: Crisis of the political process , University of Chicago Press , Chicago ,America , 1991, P.164.

بصوته ليس هي الصورة الوحيدة للمشاركة في الانتخابات فهناك صور أخرى مثل نشر الدعاية الانتخابية والبرنامج الانتخابي للأحزاب والمرشحين [١] .

أشار دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ النافذ لمضمون حق المشاركة في الحياة السياسية فقد نصت المادة (٤٩) من الدستور أعلاه (للمواطنين رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح) [٢] . أن الأفراد الذين يتمتعون بحقوقهم السياسية يطلق عليهم جمهور الناخبين [٣] ، ويَعدّ الحق في المشاركة الانتخابية من الحقوق العامة ؛ لأنّها ذو طبيعة سياسية يستمد أساسها من الدستور والقوانين القائمة [٤] .

١- التوزيع الجغرافي للمشاركة الانتخابية في محافظة كربلاء لانتخابات ٢٠٠٩.

للجغرافي السياسي دور في تحديد التباين المكاني للمشاركة الانتخابية وتحليل الأسباب التي أدت إلى ارتفاع نسبة المشاركة الانتخابية في بعض الوحدات الإدارية وانخفاضها في مناطق أخرى كما يأتي:

١- يحتل مركز قضاء كربلاء المرتبة الأولى في حجم المشاركة الانتخابية ، فقد سجل أعلى نسبة على مستوى المحافظة (٦٢%) لكونه القضاء الأكثر عدد سكاناً ، في حين كان عدد الناخبين المسجلين (٢٧١،٧٧١) ناخب من أصل السكان البالغ عددهم (٤٤٢،٧٤٥) نسمة حسب التقديرات السنوية لسنة ٢٠٠٩. ينظر جدول (٢) وشكل (١) .

٢- يأتي مركز قضاء الهندية بالمرتبة الثانية حسب نسبة المشاركة الانتخابية التي بلغت (٥٤%) فيما كان عدد الناخبين المسجلين (٥٧،٤٣٣) ناخب من إجمالي عدد السكان (٩٧،٦٤١) نسمة .

٣- جاءت ناحية الحر بنسبة مشاركة بلغت (٥٣%) حازت فيها على المرتبة الثالثة ، في حين كان عدد الناخبين المسجلين (٦٣،٧٢١) ناخب من مجموع السكان الكلي (١٩٩،٤٩٦) نسمة .

٤- انخفاض نسبة المشاركة الانتخابية لتصل إلى (٤٨،٨٦%) في ناحية الجدول الغربي التي حصلت على المرتبة الرابعة حسب نسبة المشاركة حيث كان عدد الناخبين المسجلين فيها (٥٢،٩٥٤) ناخب من أصل السكان البالغ (١٢١٠٤٩) نسمة ، وكان لعامل الجوار الجغرافي للمراكز الانتخابية في مراكز المدن وتباعدها عن مناطق الأرياف دور واضح في ارتفاع نسبة المشاركة الانتخابية .

---

(١) عباس الحيالي ووحيد انعام الكاكائي ، مصدر سابق ، ص٨٥ .

(٢) المادة (٤٩) الفقرة (أولاً) من دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ النافذ .

(٣) نعمان أحمد الخطيب ، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ، ط٧ ، دار الثقافة للنشر ، عمان ، ٢٠١١ . ، ص٤٩ .

(٤) مصطفى محمود عفيفي ، الوجيز في مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة ، دار النهضة العربية للطباعة ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص١٤٥.

جدول (٢)

نسبة المشاركة الانتخابية في محافظة كربلاء حسب الوحدات الإدارية في انتخابات ٢٠٠٩.

ت	الوحدة الإدارية	عدد السكان	عدد الناخبين المسجلين	عدد المصوتين	نسبة المصوتين %
١	مركز قضاء كربلاء	٤٤٢،٧٤٥	٢٧١،٧٧١	١٦٨،٤٩٨	٦٢
٢	ناحية الحسينية	١٢٨،٥٢١	٥٧،٦٣٩	٢٦،٥١٣	٤٦
٣	ناحية الحر	١٩٩،٤٩٦	٦٣،٧٢١	٣٣،٧٧٢	٥٣
٤	مركز قضاء الهندية	٩٧،٦٤١	٥٧،٤٣٣	٣١،٠١٣	٥٤
٥	ناحية الجدول الغربي	١٢١،٠٤٩	٥٢،٩٥٤	٢٥،٨٧٨	٤٨،٨٦
٦	قضاء عين التمر	٢٣،٨٠٢	١٢،٧١١	٥،٨٠٥	٤٥،٦٦
	المجموع	١٠١٣٢٥٤	٥١٦٢٢٩	٢٩١٤٧٩	٥٦،٤٦

المصدر: الباحث اعتماداً على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، ومكتب مفوضية انتخابات كربلاء ، قسم تسجيل الناخبين ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٩.

شكل (١)

عدد الناخبين المسجلين والمصوتين حسب الوحدات الإدارية في انتخابات مجلس محافظة كربلاء ٢٠٠٩/١/٣١ .

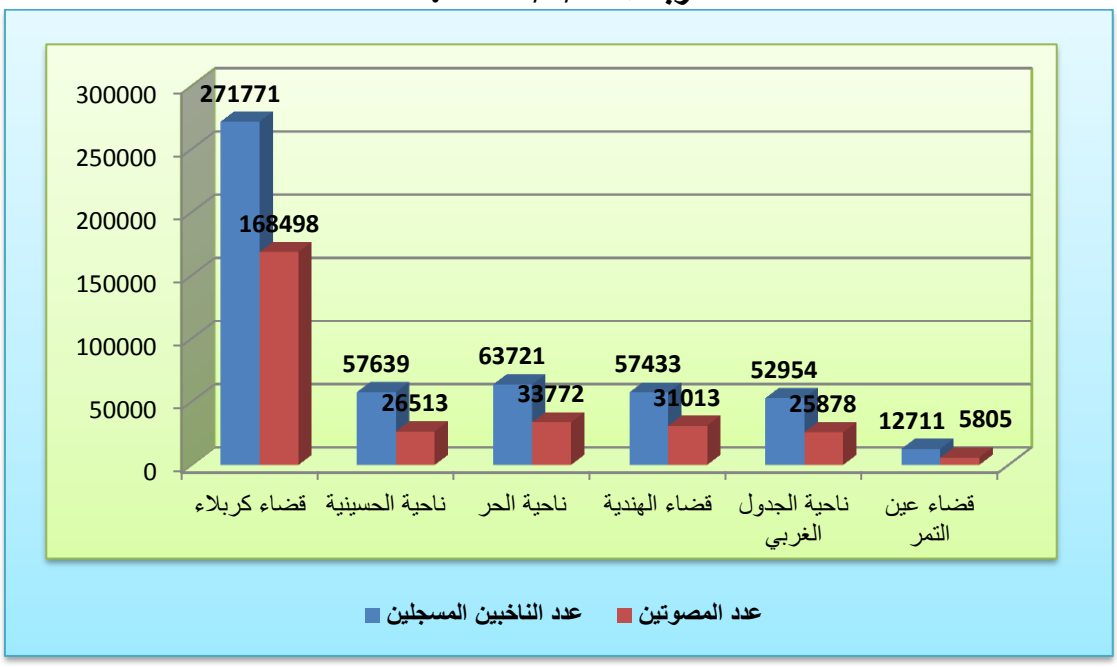

المصدر: الباحث اعتمادا على جدول (٢) .

٥- انخفاض نسبة المشاركة الانتخابية وبعدد مقارب في كل من قضاء عين التمر وناحية الحسينية اللذان حصلا على المرتبة الخامسة والأخيرة في حجم المشاركة الانتخابية على مستوى المحافظة ، فقد بلغت نسبة المشاركة في ناحية الحسينية (٤٦%) في حين كان عدد الناخبين المسجلين (٥٧،٦٣٩) ناخب من إجمالي عدد السكان (١٢٨،٥٢١) نسمة ، فيما كانت نسبة

المشاركة في قضاء عين التمر (٤٥،٦٦%) الذي كان عدد الناخبين المسجلين فيه (١٢،٧١١) ناخب ، من أصل السكان البالغ (٢٣،٨٠٢) نسمة .

ويرجع سبب انخفاض نسبة المشاركة الانتخابية في قضاء عين التمر إلى انخفاض نسبة السكان وبالتالي انخفاض نسبة الناخبين المسجلين كما يعد التخلف الثقافي لدى الناخب عامل مهم في انخفاض نسبة المشاركة ، فضلاً عن سوء الحالة الاقتصادية للمواطنين وانعدام التنمية في هذا القضاء ساهم في عزوف نسبة كبيرة السكان عن المشاركة في الانتخابات ، أمّا في ناحية الحسينية فإن انخفاض نسبة المشاركة ينسب إلى تردي الخدمات وما أصاب الناحية من الإهمال والحرمان وخاصة شريحة الفلاحين من قبل الحكومة المركزية والمحلية مما ولد هاجس لدى أبناء الناحية بعدم الجدوى من الانتخابات .

أتاحت هذه الدورة الانتخابية المتمثلة بانتخابات مجالس المحافظات جزء من الحرية للناخب العراقي في اختيار مرشحه من غير تدخل من الأحزاب السياسية في التصويت للمرشحين من خلال تسلسل الأسماء في القائمة أو فرض بعض المرشحين كما حصل في انتخابات ٢٠٠٥ ، إذ التصويت للقائمة لا للمرشح ففوز القائمة يثير مشكلة توزيع المقاعد على مرشحي القائمة الفائزة لأنّ الناخب يصوت للقائمة فقط [١] ، إلا أنّ تطبيق نظام القائمة المفتوحة أعطى جزءً من المرونة للناخب في اختيار من يمثله في مجلس المحافظة المنتخب لسنة ٢٠٠٩ .

ومن خلال النظر إلى جدول (٢) يتبين لنا أنّ نسبة المشاركة الانتخابية الكلية لمنطقة الدراسة بلغت (٥٦،٤٦%) وهي نسبة منخفضة ، ويمكن أيجاز أهمّ الأسباب التي أدت إلى انخفاض نسبة المشاركة الانتخابية على مستوى المحافظة إلى ما يأتي:

١- عدم قدرة الأحزاب والقوى السياسية المشاركة في العملية السياسية في مجلس محافظة كربلاء في الدورة الانتخابية الأولى لسنة ٢٠٠٥، في تحقيق برامجها الانتخابية والوعود التي قطعوها لناخبيهم ، وأنّ عودة هذه الأحزاب والقوى السياسية للترشيح للمرة الثانية في الانتخابات انعكس سلباً على حجم المشاركة الانتخابية في انتخابات ٢٠٠٩ .

٢- الحرمان الذي أصاب أبناء المحافظة من تردي الخدمات وحصول بعض الخروقات الأمنية بين الحين والأخر وارتفاع معدلات البطالة إلى نسبة (١٤،٢%) [٢] .

٣- إنّ اغلب الوحدات الإدارية في محافظة كربلاء يغلب عليها الطابع الريفي ومنها (ناحية الحسينية ، ناحية الجدول الغربي والخيرات) وأنّ نسبة كبيرة من المراكز الانتخابية

---

(١) عادل بدر علوان ، نظرة في الانتخابات ، مركز الصادق (ع) – مؤسسة المرتضى للثقافة والإرشاد ، النجف الاشرف ، بلا سنة نشر ، ص٣١- ٣٢.

(٢) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاء كربلاء ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٩.

تنتشر في مراكز المدن وبالتالي عزوف نسبة كبيرة من الناخبين عن المشاركة في الانتخابية ؛ بسبب بعد المسافة ما بين المراكز الانتخابية ومحل سكن الناخبين . ومما تقدم يمكن تقسيم المحافظة حسب نسبة المشاركة الانتخابية إلى ثلاث فئات رئيسية .

١- **الفئة الأولى**: وتتمثل بالوحدات الإدارية التي بلغت نسبة المشاركة فيها أكثر من (٦٠%) واقتصرت على مركز قضاء كربلاء (٦٢%) وتعد هذه النسبة مرتفعة قياساً بالوحدات الإدارية الأخرى في منطقة الدراسة حيث بلغ عدد المصوتين (١٦٨،٤٩٨) من أصل الناخبين السجلين (٢٧١،٧٧١) ، ويعود سبب ارتفاع نسبة التصويت لكون مركز القضاء هو مركز المحافظة بالدرجة الأساس ومن ثم وجود العتبتين المقدستين ودور القائمين عليها في تعبئة الناس من أجل المشاركة في الانتخابات ، فضلاً عن وجود بعض المراجع والحوزات والمدارس الدينية التي تحث الناس على المشاركة الواسعة في الانتخابات ، وكان وراء هذه الزيادة السكانية العامل الديني الذي بات مهيمناً على مفاصل حياة المدينة الاقتصادية والاجتماعية وأصبح عامل جذب للسكان وبالأخص السكان المهاجرين من المحافظات الوسطى والجنوبية من العراق [١] ، مما أدى إلى ارتفاع عدد الناخبين المسجلين ومن ثم ارتفاع نسبة المصوتين في مركز القضاء . ولكون مركز القضاء أكثر ثقافةً ؛ لذلك ركزت الأحزاب السياسية المتنافسة حملاتها الانتخابية في مراكز المدن حيث تزداد المنافسة بين الأحزاب المشاركة في العملية السياسية كما وصل التنافس السياسي إلى ذروته [٢] .

٢- **الفئة الثانية**: تضم المناطق التي بلغت نسبة المشاركة الانتخابية فيها من (٥٠ - ٦٠%) وشملت كلاً من مركز قضاء الهندية وناحية الحر ، فقد بلغت النسبة في مركز قضاء الهندية (٥٤%) بينما بلغ عدد الناخبين المسجلين (٥٧،٤٣٣) ناخب ، صوت منهم زهاء (٣١٠١٣) ناخب . أمّا ناحية الحر فقد بلغت نسبة المشاركة (٥٣%) في حين كان عدد الناخبين المسجلين (٦٣،٧٢١) ، صوت منهم زهاء (٣٣،٧٧٢) ناخب ، ويرجع سبب وقوع مركز قضاء الهندية ضمن هذه الفئة ، إنّ اغلب قادة الأحزاب السياسية وخاصة (حزب الدعوة الإسلامية) وقائمة (أمل الرافدين) هم من أبناء قضاء الهندية إذ تعمل العادات والتقاليد العشائرية السائدة التي تبث حول رابطة الدم بين أفراد العشيرة الواحدة وما لها من صلة باستثارة المواطنين لصالحهم [٣]

---

(١) رياض كاظم سلمان الجميلي ، مدينة كربلاء - دراسة في النشأة والتطور العمراني ، ط١، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر ، بيروت ،٢٠١٢، ص٧٩.

(2) Joel Selway , The Electoral Geography of Violence in Brigham Young University Iraq - Department of Political Science , United States , 2010 , P 13.

(٣) جبار عبدا لله الجوييراوي ، عشائر الفرات الأوسط والجنوب ، مطبعة الأديب البغدادية ، بغداد ، ١٩٩٢، ص ٨ .

وكان مقدار الأثير كبير في هذا القضاء من خلال الدعم المادي للسكان سواء كان بصورة شرعية أو غير شرعية فضلا عن استقرار الامن والحالة الاقتصادية في مركز قضاء الهندية ، فقد ساهمت الأحزاب والكيانات السياسية متمثلة بقوائمها الانتخابية على حشد أبناء العشائر لغرض المشاركة في الانتخابات والتصويت لصالحها ، مما ساهم في رفع نسبة المشاركة الانتخابية ، أمّا ناحية الحر التي تأتي بعد مركز قضاء كربلاء في ارتفاع نسبة سكان الحضر إلى (٧٦%) [١] ، فقد ساعد انتشار المراكز الانتخابية وتركزها بالقرب من محل سكن الناخبين على ارتفاع نسبة المشاركة الانتخابية إذ لم يعاني الناخب من بعد المسافة أو استغراق الوقت للوصول إلى مركز الاقتراع ، فضلا عن دور الاحزاب على حث المواطنين للمشاركة في الانتخابات وقدسية المكان لوجود ضريح الحر الرياحي (رض) الذي ساهم في ارتفاع الكثافة السكانية في ناحية الحر وبالتالي ارتفاع عدد الناخبين .

٣- الفئة الثالثة: تشمل الوحدات الإدارية التي تنخفض فيها نسبة المشاركة عن (٥٠%) وتضم (ناحية الجدول الغربي ٤٨،٨٦% ، ناحية الحسينية ٤٦% ، قضاء عين التمر ٤٥،٦٦%) . ناهز عدد الناخبين في ناحية الجدول الغربي (٥٢،٩٥٤) ، في حين صوت منهم (٢٥،٨٧٨) ناخب ، أمّا ناحية الحسينية فقد كان عدد المصوتين فيها (٢٦،٥١٣) ناخب ، من أصل الناخبين المسجلين (٥٧،٦٣٩) . إنّ انخفاض نسبة المشاركة الانتخابية في هذه الوحدات الإدارية يعود إلى أنّ اغلب سكان ناحيتي الحسينية والجدول الغربي هم من المناطق الريفية والنائية وأنّ لتباعد المستقرات البشرية وعدم ارتباطها بطرق نقل معبدة وانتشار اغلب المراكز الانتخابية في مراكز المدن ساهم على عزوف الناخبين عن المشاركة الانتخابية ، فضلا عن عدم شعور المواطن بحجم المسؤولية الملقاة على عاتقة في المشاركة في الانتخابات .

أمّا قضاء عين التمر الذي صوت فيه (٥،٨٠٥) ناخب من أصل الناخبين المسجلين البالغ عددهم (١٢،٧١١) ناخب ، فأنّ سبب انخفاض نسبة المشاركة الانتخابية يرجع إلى تبلور عامل الطائفية في هذا القضاء فوجود بعض المواطنين من سكان القضاء هم من الطائفة السنية الذين لم يؤمنوا بالعملية السياسية كما لا يوجد مرشح يمثل طائفتهم .

([١]) مديرية إحصاء كربلاء ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٩.

ثانياً: التوزيع الجغرافي للمشاركة في انتخابات ٢٠١٣/٤/٢٠.

إنّ الأعداد في أي مجتمع سكاني قابلة للتغيير بين عملية انتخابية وأخرى ، لأنّ التركيبة العمرية للسكان في حركة مستمرة ، فإذا كانت المدة الفاصلة بين عمليتين انتخابيتين أربع سنوات ، كما معمول به في انتخابات العراق ، إذ حدد المشرع العراقي سن الرشد القانوني بـ (١٨ سنة) فأنّ الفئة العمرية الواقعة بين (١٤- ١٧) سنة ، التي لم يحق لها التصويت في انتخابات ٢٠٠٩، سوف تدخل نسبة سجل الناخبين في الانتخابات التي تليها ، لأنّ أعمارهم تصل إلى (١٨ سنة) فأكثر ، وبالمقابل هناك أعداد أخرى من الناخبين يفارقون الحياة وخاصة في صفوف المسنين .

بلغ عدد سكان محافظة كربلاء سنة ٢٠١٣ (١،١٢٢،٤٠٠) نسمة [١] ، بينما ناهز عدد الناخبين المسجلين في المحافظة (٥٩٠،٨٣١) من إجمالي عدد السكان ، في حين وصل عدد المصوتين (٣٢٣،٧٦٢) ناخب من أصل المجموع الكلي للناخبين المسجلين .

إنّ الفرق الناتج بين عدد السكان والأعداد التي تضاف إلى نسبة الناخبين والتي تنقص منها لكلا الدورتين يمكن ملاحظتها في الفرق الناتج في أعداد الناخبين بين عملية انتخابية وأخرى ، حيث وصل الفرق في الأعداد التي أضيفت إلى سجل الناخبين عن الدورة السابقة في منطقة الدراسة في سنة ٢٠١٣ إلى (٧٤،٦٠٢) ناخب مسجلاً ، فيما كان عدد المصوتين في ٢٠٠٩ (٢٩١،٤٧٩) ناخب ، من أصل (٥١٦،٢٢٩) ناخبا مسجلاً من إجمالي عدد السكان البالغ (١،٠١٣،٢٥٤) نسمة .

بلغت نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠١٣/٤/٢٠(٥٤،٧٩%) ، مما يشير إلى انخفاض النسبة عن الدورة الانتخابية السابقة ٢٠٠٩ كما هي معلومة (٥٦،٤٦%) وأنّ وراء انخفاض نسبة المشاركة جملة من العوامل والأسباب نذكرها .

١- شعور الناخب الكربلائي من خلال تجربته لدورتين انتخابيتين متتاليتين بفوز نفس الأحزاب والكتل السياسية التي كانت سابقاً في مجلس المحافظة وبالتالي أنّ هذه الكيانات السياسية لم تقدم أي شيء للمواطن مما أدى إلى عزوف كثير من المواطنين إلى عدم المشاركة في الانتخابات .

٢- ارتفاع نسبة البطالة في المحافظة إلى (١٥،٧%) [٢] ، وخاصةً بين الشباب والخريجين وهم الشريحة المهمة في المجتمع ، مما أدى إلى عزوف هذه الشريحة عن المشاركة في الانتخابات .

([١]) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية إحصاء كربلاء ، المجموعة السنوية ٢٠١٣ .

([٢])المصدر نفسه .

جدول (٣)

نسبة المشاركة الانتخابية في المحافظة حسب الوحدات الإدارية في انتخابات ٢٠١٣.

ت	الوحدة الإدارية	عدد السكان	عدد الناخبين المسجلين	عدد المصوتين	نسبة المصوتين %
١	مركز قضاء كربلاء	٤٩٢،٨٠٨	٣٠٩،٠٥٣	١٥٧،٠٤٢	٥٠،٨١
٢	ناحية الحسينية	١٤٠،٨٣٣	٦٧،٣٣١	٣٥،٠٧٠	٥٢
٣	ناحية الحر	٢٢١،٩٢٦	٧٣،٩٨٤	٤٣،٥٠٠	٥٨،٧٩
٤	مركز قضاء الهندية	١٠٨،٢٦٦	٦٤،٢٢٠	٤٣،٦٦٩	٦٨
٥	ناحية الجدول الغربي	١٣٢،٣٨٠	٦١،٤٠٣	٣٦،١٠٠	٥٨،٧٩
٦	قضاء عين التمر	٢٦،١٨٧	١٤،٨٤٠	٨،٣٤٥	٥٦،٢٣
	المجموع	١،١،٢٢،٤٠٠	٥٩٠،٨٣١	٣٢٣،٧٢٦	٥٤،٧٩

المصدر: الباحث اعتماداً على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، مكتب مفوضية انتخابات كربلاء ، قسم تسجيل الناخبين ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٣.

٣- تردي الخدمات وحدوث الخروقات الأمنية بين الحين والأخر مما أثبت للمواطنين أنّ الحكومة المحلية عاجزة وغير قادرة على حفظ الاستقرار في المحافظة .

٤- إنّ مفوضية انتخابات كربلاء لم تأخذ بنظر الاعتبار أخطاء الدورة الانتخابية السابقة من خلال إعادة الانتشار للمراكز الانتخابية ، بل أنّ مشكلة بعد المسافة بين مراكز الاقتراع ومحل سكن الناخبين لم تحل خاصةً في المناطق الريفية والنائية ، مما أثر سلباً على حجم المشاركة الانتخابية ، ومن خلال معطيات جدول (٣) نلاحظ انخفاض نسبة المشاركة الانتخابية في محافظة كربلاء ، وبالإمكان تقسيم المحافظة إلى ثلاث فئات رئيسية حسب نسبة المشاركة .

١- **الفئة الأولى:** وتتضمن المناطق التي بلغت نسبة المشاركة أكثر من (٦٠%) ، إذ اقتصرت هذه الفئة على مركز قضاء الهندية ، فقط بلغت نسبة المشاركة فيه (٦٨%) وتَعدّ هذه النسبة مرتفعة قياساً بالوحدات الإدارية في منطقة الدراسة ؛ حيث بلغ عدد المصوتين في مركز القضاء زهاء (٤٣٦٦٩) ناخب من أصل الناخبين المسجلين الذي بلغ عددهم (٦٤،٢٢٠) شكل (٢) ، وعند المقارنةً مع الانتخابات السابقة نجد أن نسبة المشاركة الانتخابية في الانتخابات السابقة ٢٠٠٩ في مركز قضاء الهندية بلغت (٥٤%) فقد صوت (٣١،٠١٣) ناخب من أصل (٥٧،٤٣٣) ناخب مسجلاً أي بفارق (١٤%) عن الانتخابات السابقة .

أن الجغرافية السياسية تؤثر في حجم المشاركة الانتخابية ونتائج الانتخابات بصورة مستمرة من خلال خبرة المنافسة لبعض القادة السياسيين والأقدمية في المناصب والمستويات الكامنة وراء التحزب وقياس مستقبل التصويت للمرشح ، كما أن هذه العوامل تؤثر بطريقة مماثلة في الدائرة

الانتخابية ، فغالباً ما يطلق المرشحون عبارات أنا من منطقتكم وأبن مدينتكم ومن حزبكم ، وهذا يدل على إن مرشحي قضاء الهندية استعملوا هذا الاسلوب في طريقة الحملات والدعاية الانتخابية مما أدى إلى ارتفاع نسبة المشاركة ؛ بسبب تأثر الناخب بهذه العبارات كما ان اعتماد المرشحين على الجيران والأصدقاء الذي يمكن أن يدفع الناخبين إلى المشاركة الواسعة في الانتخابات وبالتالي نتائج جيدة يحظى بها المرشحين [1] ، أضف إلى ذلك ثقل الأحزاب والكيانات السياسية لاستلام المسؤولية ومنها حزب الدعوة الإسلامية وقائمة أمل الرافدين وتيار الدولة العادلة ، إذ يعد مركز قضاء الهندية المعقل الرئيسي لها وشعور المواطن في هذا القضاء بقدرة تلك الكيانات على قيادة المجتمع .

٢- الفئة الثانية: وتشمل الوحدات الإدارية التي تتراوح فيها نسبة المشاركة بين (٥٥ -٦٠%) ، وتضم هذه الفئة (ناحية الحر ٥٨،٧٩%) ، فيما بلغ عدد المصوتين زهاء (٤٣،٥٠٠) من أصل الناخبين المسجلين (٧٢،٩٨٤) ناخباً ، فيما كانت نسبة المشاركة في نظيرتها من الدورة الانتخابية السابقة قد بلغت (٥٣%) والتي صوت فيها (٣٣،٧٧٢) من إجمالي عدد الناخبين الكلي البالغ (٦٣،٧٢١) ناخباً مسجلاً ، فقد ارتفعت نسبة المشاركة في ناحية الحر بفارق (٥،٧٩%) عن الدورة السابقة ، ومن العوامل التي ساعدت على ارتفاع نسبة المشاركة بصورة مباشرة دور المرجعية الدينية (مرجعية الشهيد الصدر (قدس سره)) بشكل واضح في فتوى وجوب المشاركة في الانتخابات ، أي أنّ أغلب أبناء ناحية الحر يصوتوا للقوائم الانتخابية المدعومة من قبل المرجعية الدينية (مرجعية الشهيد الصدر) ومنها قائمة ائتلاف الاحرار لكون أغلب انصار الصدر هم في ناحية الحر ، أضافه إلى الوعي والثقافة العالية لدى الناخب في ناحية الحر ، فيما جاءت ناحية الجدول الغربي بالمرتبة الثانية ضمن هذه الفئة بنسبة مشاركة (٥٨،٧٩%) ايضاً ، فقد بلغ عدد المصوتين فيها (٣٦،١٠٠) من عدد الناخبين الحقيقي (٦١،٤٠٣) ناخب مسجل ، بينما كانت نسبة المشاركة الانتخابية عند نظيرتها في الدورة السابقة (٤٨،٨٦%) أي أنّ هناك فرق في نسبة المشاركة عن الدورة السابقة بزيادة بلغت (٩،٩٣%) فيما كان عدد المصوتين في الدورة الانتخابية السابقة (٢٥،٨٧٨) من أصل الناخبين المسجلين (٥٢،٩٥٤) ، وأنّ وراء ارتفاع نسبة المشاركة الانتخابية عوامل عدة كان أبرزها مشاركة أحزاب وكيانات سياسية جديدة في هذه الدورة الانتخابية وأنّ أغلب أعضاء هذه الكيانات هم من أبناء هذه الناحية الذين قاموا

([1]) Michael Crispin ,The Political Geography of Congressional Elections , Paper prepared for presentation at the Annual Meeting of the Midwest Political Science Association, Chicago, IL, March 31st-April 3rd, 2011, P. 4.

بدورهم في حث الناخبين على المشاركة في الانتخابات فضلاً عن العلاقات الاجتماعية التي يحظوا بها .

شكل (٢)
عدد الناخبين المسجلين والمصوتين حسب الوحدات الإداري في انتخابات مجلس محافظة كربلاء ٢٠١٣ .

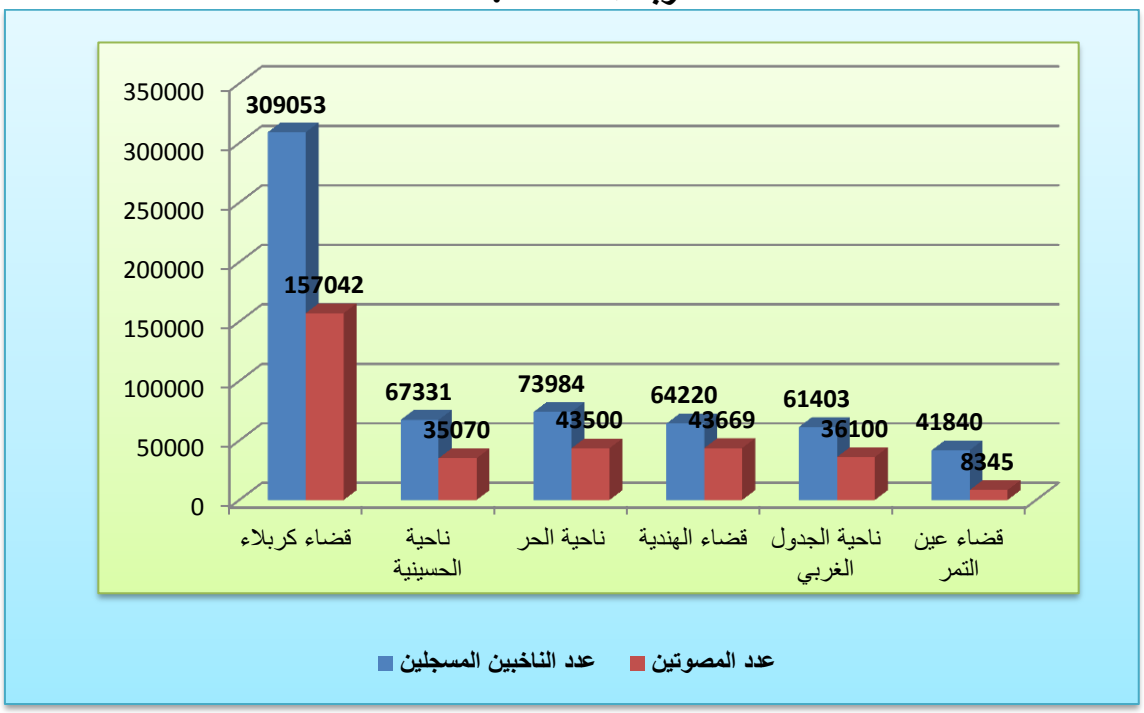

المصدر: الباحث اعتمادا على جدول (٣) .

فيما جاء قضاء عين التمر بالمرتبة الثالثة ضمن هذه الفئة بنسبة مشاركة بلغت (٥٦،٢٣%) في حين بلغ عدد المصوتين (٨،٣٤٥) ، من أصل عدد الناخبين المسجلين (١٤،٨٤٠) ، فيما كانت نسبة المشاركة في الدورة السابقة (٤٥،٦٦%) حيث بلغ عدد المصوتين (٥،٨٠٥) في حين كان عدد الناخبين المسجلين (١٢،٧١١) ناخب أي بفارق (١٠،٥٧%) . أنّ وراء ارتفاع نسبة المشاركة يرجع إلى تأثر الناخب بمرشحي قائمة تيار الدولة العادلة وائتلاف دولة القانون إذ كانت الظاهرة الحزبية حاضرة في قضاء عين التمر في هذه الانتخابات ، كما كان دور العامل العشائري مؤثراً بشكل كبير لأحزاب وكيانات سياسية محددة ، حيث اختزلت القائمتان الفرص في ترشيح بعض شيوخ القبائل ووجهاء قضاء عين التمر في كلا القائمتين لضمان مشاركة أفراد عشائر المرشحين في الانتخابات والتصويت لقوائمهم وهذا ما حصل فعلاً ؛ إذ إنّ القائمتين حصلتا على نسبة كبيرة من أصوات القضاء .

٣- الفئة الثالثة: وتتمثل بالوحدات الإدارية التي تنخفض فيها نسبة المشاركة الانتخابية عن (٥٥%) وتضم هذه الفئة مركز قضاء كربلاء بنسبة مشاركة (٥٠،٨١%) في حين بلغ عدد المصوتين (١٥٧،٠٤٢) ناخب فيما ناهز عدد الناخبين المسجلين (٣٠٩،٠٥٣) ، ففي الانتخابات السابقة كان نسبة المشاركة (٦٢%) فيما كان عدد المصوتين (١٦٨،٤٨٩) في حين بلغ عدد الناخبين المسجلين زهاء (٢٧١،٧٧١) أي بفارق (١١،١٩%) ، وهذا يبين أنّ نسبة المشاركة الانتخابية قد انخفضت إلى أدنى فئة في هذه الانتخابات بعد أنْ كان مركز قضاء كربلاء يتصدر أعلى نسبة مشاركة في الانتخابات السابقة ، ألا أنْ تردي الخدمات وسوء الوضع الأمني وعدم توفر فرص العمل وتفاقم أزمة السكن في مركز قضاء كربلاء ، كل هذه العوامل والاسباب ساهمت في تراجع نسبة الناخبين عن المشاركة في الانتخابات .

أما ناحية الحسينية التي تقع ضمن هذه الفئة بنسبة مشاركة بلغت (٥٢%) فقد بلغ عدد المصوتين (٣٥،٠٧٠) ناخب ، من أصل الناخبين المسجلين البالغ عددهم (٦٧،٣٣١) ، وتَعدّ هذه النسبة مرتفعة قياساً بالانتخابات السابقة إذ كانت نسبة المشاركة (٤٦%) فيما بلغ عدد المصوتين (٢٦،٥١٣) من أصل الناخبين المسجلين (٥٧،٦٣٩) بفارق (٦%) عن الانتخابات السابقة ، ومن أهمّ العوامل والأسباب التي أدت إلى ارتفاع النسبة وعي الناخب وثقافته الانتخابية لاختيار اعضاء مجلس محافظة قادرين على تقديم الخدمات والنهوض بواقع المحافظة وقدرتهم على تحمل المسؤولية اتجاه محافظتهم . فضلاً عن تأثر المواطنين بالخطاب السياسي الموحد للمرشحين .

المبحث الثاني

التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية ومحطات الاقتراع لانتخابات مجلس محافظة كربلاء ٢٠٠٩.

تشكل دراسة المراكز الانتخابية وتوزيعها الجغرافي جزءً مهماً في جغرافية الانتخابات ، وفي بعض الدول تقوم هيئة مستقلة حيادية برسم مناطق نفوذ كل مركز انتخابي: وهو المكان الذي تحدده مفوضية الانتخابات لعدد معين من الناخبين ضمن الدائرة الانتخابية للإدلاء بأصواتهم يوم الاقتراع وبدورة يقسم المركز إلى عدة محطات اقتراع حسب حجم الناخبين [١] والتي من المفترض أنْ يبقى توزيعها منتظماً ومستقراً في الدولة لكنه يتغير في بعض الأحيان بناءً على التغيرات التي تطرأ على حجم السكان وتوزيعهم الجغرافي [٢] .

ويختلف تحديد الدوائر الانتخابية اتساعاً وضيقاً بحسب النظام الانتخابي المعتمد من الدولة فتكون الدائرة صغيرة المساحة وكثيرة العدد في حال الأخذ بالنظام الفردي ويقل عددها وتكبر مساحتها في حال الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة سواء كانت قائمة مطلقة أم نسبية ، لكون النظام الفردي يمنح مقعد واحد في المجلس المنتخب بينما العكس في حال نظام القائمة [٣] .

إنّ من أهمّ المعايير الجغرافية التي يجب أنْ تأخذ بالحسبان عند تحديد التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية ونفوذ كل منها هو عدد الناخبين في كل مركز انتخابي كحد أقصى وأدنى أي لا يزيد ولا يقل عن عدد محدد من الناخبين ، وسهولة النقل والمواصلات لتفادي الصعوبات التي يمكن أنْ تنشأ عن البعد الجغرافي عند الإدلاء بالأصوات ، والمصالح الاقتصادية والاجتماعية للسكان (كثافات السكان ومساحة المنطقة ، المظاهر الطبيعية في الجهة والحدود القائمة هناك) ويجب أنْ يبقى توزيع المراكز الانتخابية [*] منتظماً ومستقراً ، وإذا حدث تغيير في توزيعها الجغرافي ؛ إذاً لابد من إعلان العوامل والأسباب التي تقف خلف هذا التغيير ليقف الناخبون على مدى منطقيتها ومعقوليتها [٤] ، وتجدر الإشارة أنّ في أشكال سطح الأرض وتباعد المستقرات

---

(١) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، دليل التصويت ، ٢٠١٣، ص١٢.
(٢) ربا محمد أبو الحطب ، مصدر سابق ، ص٥٠.
(٣)عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي ، جغرافية الانتخابات في اليمن – دراسة في الجغرافية السياسية ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢، ص١٠٩.
(*) المكان الذي تحدده مفوضية الانتخابات لعدد معين من الناخبين ضمن الدائرة الانتخابية للإدلاء بأصواتهم يوم الاقتراع ، وبدورة يقسم المركز إلى عدة محطات اقتراع حسب حجم الناخبين ، المصدر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، دليل التصويت ، ٢٠١٣، ص١٢.
(٤) محمد محمود إبراهيم الديب ، مصدر سابق ، ص٧٥٣ .

البشرية في الأقاليم الريفية قد فرضت نفسها على عملية توزيع المراكز الانتخابية من أجل ضمان مشاركة معظم السكان [١] .

يتم توزيع المراكز الانتخابية من قبل مفوضية الانتخابات المسؤول الأول عن الأشراف والأعداد لأجراء عملية الانتخابات ؛ إذ يتم توزيع المراكز الانتخابية اعتماداً على درجة التركز الجغرافي لسكان المركز الانتخابي ؛ وذلك لضمان وصول الناخبين بكل سهولة ويسر ؛ لذلك اعتمدت مفوضية الانتخابات عند توزيع الناخبين على المراكز الانتخابية وكلاء الحصة التموينية الذين يتواجدون ضمن الرقعة الجغرافية للمراكز الانتخابية ؛ إذ تمّ اعتماد البنايات الحكومية (المدارس) بالدرجة الأساس ؛ وذلك لتواجد هذه البنايات في أغلب الأحياء والمناطق السكنية كمراكز انتخابية بلغ عدد المراكز الانتخابية (٢١٣) مركزاً ، بواقع (١٣٦٤) محطة اقتراع [٢] ، موزعة في عموم محافظة كربلاء وبشكل متباين حسب الكثافة السكانية ، فيما بلغ عدد سكان محافظة كربلاء (١٠،١٣،٢٥٤) نسمة حسب التقديرات السنوية لسنة ٢٠٠٩ [٣] . في حين بلغ عدد الناخبين المسجلين (٥١٦،٢٢٩) ناخباً مسجلاً [٤] ، حيث كانت نسبة من يحق لهم التصويت (٥٠،٩٤%) من مجموع سكان المحافظة وهذا يؤكد أنّ ما نسبة (٤٩،٠٦ %) يمثلون من هم دون سن (١٨) سنة أو لم يتم تسجيلهم لدى مفوضية الانتخابات لعدم مراجعة مراكز التسجيل من قبل الناخبين لغرض تحديث سجلهم الانتخابي .

ومن الجدير بالذكر أنّ محافظة كربلاء تحتوي على (١٢) مركز تموينى ؛ إذ تم توزيع المراكز التموينية حسب الكثافة السكانية لكل وحدة إدارية في المحافظة ، في حين خصص لمركز قضاء كربلاء (٧) مراكز تسجيل ، نتيجة ارتفاع الكثافة السكانية في مناطق وأحياء القضاء ولغرض دراسة المراكز الانتخابية ومحطات الاقتراع أكثر تفصيلاً سيتم دراستها حسب الوحدات الإدارية

(١) صبار لهمود حسين ، مصدر سابق ، ص٥٢ .
(٢) مكتب مفوضية انتخابات كربلاء ، شعبة البيانات ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٩.
(٣) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاء كربلاء ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٩.
(٤) مكتب مفوضية انتخابات كربلاء ، مصدر سابق .

أولاً: التوزيع الجغرافي لمراكز ومحطات اقتراع مركز قضاء كربلاء والنواحي التابعة له.

بلغ عدد سكان مركز قضاء كربلاء (٤٤٢،٧٤٥) نسمة ، موزعين بشكل متباين على مساحة مركز القضاء البالغة (٢،٣٨٧) كم٢، فيما بلغ عدد الناخبين المسجلين (٢٧١،٧٧١) ناخب من أصل السكان الكلي لمركز القضاء موزعين على (١٠٨) مركز انتخابي بواقع (٧١٤) محطة اقتراع ، ينظر جدول (٤) وخريطة (٣) .

١- مركز قضاء كربلاء:

يُعدّ مركز سعد التمويني الأكثر عدداً في مراكز الاقتراع حيث احتوى على (٢٠) مركز انتخابي بواقع (١٢٧) محطة اقتراع ، وبعدد سكان بلغ (٧٣،٨٠٩) نسمة ، وبالمقابل أرتفع عدد الناخبين المسجلين إلى (٤٧،٩١٩) ناخب ، ووزعت المراكز الانتخابية حسب الرقعة الجغرافية للمناطق والأحياء الآتية (حي الإسكان ، حي الحسين (٤) ، حي الشهداء ، حي سيف سعد ، حي البناء الجاهز ، حي التعاون) فضلاً عن فتح مركزين انتخابيين للتصويت الخاص (*) بواقع (٦) محطات اقتراع . أمّا مركز الغدير التمويني الذي جاء بالمرتبة الثانية من حيث عدد المراكز الانتخابية البالغة (١٩) مركزاً ، و (١٣١) محطة اقتراع ، إلا أنّ مركز الغدير قد حصل على المرتبة الأولى متصدراً مراكز القضاء في عدد السكان البالغ (٨٥٣٤١) نسمة ، بينما بلغ عدد الناخبين المسجلين (٤٩٨٣٦) ناخب ، وتوزعت مراكز الاقتراع جغرافياً حسب المناطق والأحياء الآتية (حي الغدير ، حي اليرموك ، حي الحر ، الحي العسكري ، منطقة تقاطع حي العامل ، شارع ٤٠، منطقة سوق الغدير ، منطقة كراج حي الغدير ، شارع المستوصف العام) ، كما تم تخصيص مركزين انتخابيين احتوى على (٤) محطات اقتراع للتصويت الخاص .

وجاء مركز العامل التمويني بالمرتبة الثالثة من حيث عدد المراكز الانتخابية البالغ (١٨) مركزاً بواقع (١٢٢) محطة اقتراع ، في حين بلغ عدد السكان (٧١،٣١٨) نسمة ، فيما وصل عدد الناخبين المسجلين إلى (٤٥،٦٤٧) ناخب ، وتمّ توزيع المراكز الانتخابية في كل من (حي المعلمين ، حي المعلمين المنطقة الثانية والثالثة والرابعة ، المنطقة الواقعة خلف مركز شرطة حي المعلمين ، حي العامل المنطقة السابعة ، حي الحر ، حي الثورة) ، إضافة إلى فتح (٣) مراكز انتخابية ضمت (٨) محطات اقتراع للتصويت الخاص .

ولم يتغير الحال بالنسبة إلى عدد المراكز الانتخابية في مركز العباسية التمويني فقد احتوى على (١٨) مركز انتخابي أيضا بواقع (١٢١) محطة اقتراع ، فيما ناهز عدد الناخبين المسجلين

(*) لم تتوفر بيانات تفصيلية فيما يتعلق بالتصويت الخاص من حيث نوع الاقتراع وعدد الناخبين المسجلين والمصوتين .

(٤٦،٢٧١) ناخب ، من مجموع السكان الأصلي (٨١،٦٣٢) نسمة ، في حين تمّ توزيع المراكز الانتخابية حسب الرقعة الجغرافية للمناطق والأحياء الآتية (شارع العلقمي ، منطقة باب الخان ، المنطقة الواقعة خلف الكراج الموحد ، منطقة سوق النجارين ، منطقة المخيم ، منطقة باب طويريج ، منطقة فريحه ، حي الانتصار ، شارع ميثم التمار ، شارع الجمهورية) ، فضلاً عن استحداث مركز انتخابي (١) ضم (٣) محطات اقتراع للتصويت الخاص .

أمّا مركز باب بغداد التمويني فقد حل خامساً بحصوله على (١٣) مركز انتخابي بواقع (٨٣) محطة اقتراع لاستقبال (٣١،٣٢٦) ناخباً مسجلاً من أصل السكان الكلي (٤٧،٤٨٢) نسمة ، وتم توزيع مراكز الاقتراع في مناطق (باب بغداد خلف محطة الوقود القديمة ، حي العباس(ع) ، منطقة باب السلالمة ، حي الجمعية ، منطقة مقام الأمام المهدي(عج) ، منطقة السعدية) .

جدول (٤)

الواقع الانتخابي في مركز قضاء كربلاء ٢٠٠٩ .

ت	المركز التمويني	عدد مراكز الاقتراع الفعلية	عدد المحطات	متوسط ناخب/مركز(*) الف/نسمة	الأعداد المفترضة للمراكز الانتخابية (**)	عدد السكان الف/نسمة	عدد الناخبين المسجلين الف/نسمة	النسبة % للمسجلين من عدد السكان الكلي في المركز التمويني
١	الغدير	١٩	١٣١	٢٦٢٢،٩	٢١	٨٥،٣٤١	٤٩٨٣٦	٥٨،٣٩
٢	سعد	٢٠	١٢٧	٢٣٩٥،٩٥	٢٠	٧٣،٨٠٩	٤٧٩١٩	٦٤،٩٢
٣	العباسية	١٨	١٢١	٢٥٧٠،٦١	١٩	٨١،٦٣٢	٤٦٢٧١	٥٦،٦٨
٤	العامل	١٨	١٢٢	٢٥٣٥،٩٤	١٩	٧١،٣١٨	٤٥٦٤٧	٦٤
٥	الأسرة	٩	٦١	٢٦٧٠،١١	١٠	٣٩،٥١٣	٢٤٠٣١	٦٠،٨١
٦	رمضان	١١	٦٩	٢٤٣١	١١	٤٣،٦٥٠	٢٦٧٤١	٦١،٢٦
٧	باب بغداد	١٣	٨٣	٢٤٠٩،٦٩	١٣	٤٧،٤٨٢	٣١٣٢٦	٦٥،٩٧
	المجموع	١٠٨	٧١٤	المتوسط العام (***) ٢٤٢٦	١١٣	٤٤٢،٧٤٥	٢٧١،٧٧١	

المصدر: الباحث اعتماداً على مكتب مفوضية انتخابات كربلاء ، شعبة البيانات ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٩ .

(*) تم حساب مؤشر متوسط إعداد الناخبين بالمراكز الانتخابية (ناخب /مركز) عن طريق المعادلة الآتية:

أعـــداد الناخبيـن فـي مـــركز التسجيل

أعداد المراكز الانتخابية لنفس مركز التسجيل

(**) تم حساب العدد المقرر للمراكز الانتخابية لكل مركز تسجيل عن طريق المعادلة آلاتية:

أعداد الناخبين لكل مركز تسجيل

المتوسط العام (٢٤٢٦)

(***) تم استخراج المتوسط العام عن طريق المعادلة الآتية:

مجمـوع متـوسـط ناخـب / مـركـز للمحافظة

عدد (المراكز التموينية) في المحافظة

خريطة (٣)

التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع في قضاء كربلاء والنواحي التابعة له لانتخابات ٢٠٠٩ .

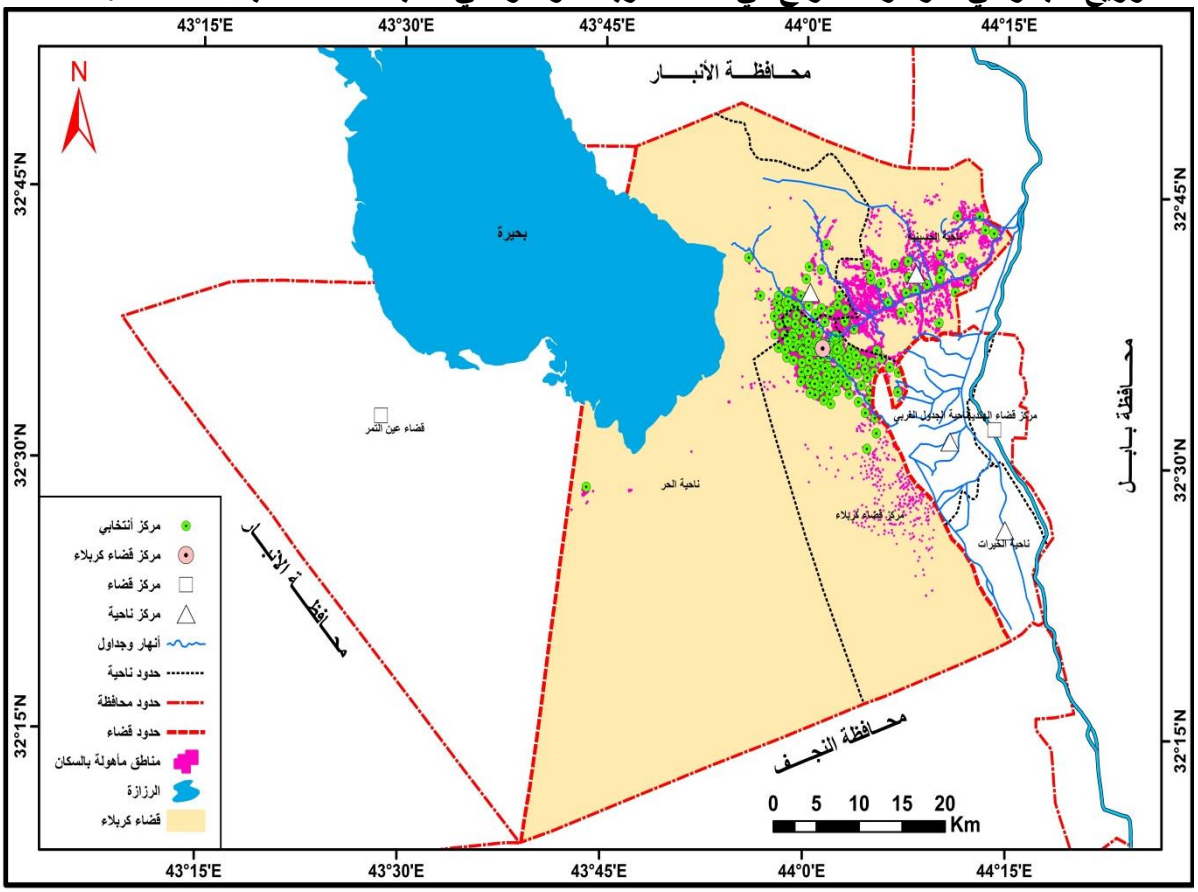

المصدر: الباحث اعتماداً على:

(١) مرئية محافظة كربلاء من القمر الصناعي Ikonos لسنة ٢٠٠٩ بدقة ٦٠سم .

(٢) مكتب مفوضية انتخابات كربلاء، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٩ .

وجاء مركز رمضان التمويني بالمرتبة السادسة فقد ضم (١١) مركز انتخابي بواقع (٦٩) محطة اقتراع لاستقبال (٢٦،٧٤١) ناخباً ، من أصل السكان البالغ (٤٣،٦٥٠) نسمة ، حيث مثلت المراكز الانتخابية جغرافياً مناطق (الشارع الخدمي لحي رمضان ، حي الموظفين ، حي شهداء الموظفين ، حي البلدية ، حي ضباط الموظفين ، حي التعليب الفرعي ، حي رمضان دور الحجر) فيما خصص مركز ين انتخابيين للتصويت الخاص بواقع (٥) محطات اقتراع .

ويأتي مركز الأسرة التمويني بالمرتبة السابعة والأخيرة حيث ضم (٩) مراكز انتخابية ، تمثلت بـ (٦١) محطة اقتراع لاستقبال (٢٤،٠٣١) ناخباً مسجلاً من أجمالي عدد السكان البالغ (٣٩،٥١٣) نسمة حسب التقديرات السنوية لسنة ٢٠٠٩ ، ووزعت المراكز الانتخابية جغرافياً في مناطق (حي الأسرة ، حي الشهداء ، منطقة الملحق ، حي الأنصار منطقة البهادلية) .

ومن خلال قراءة وتحليل جدول (٣) نلاحظ أنّ هناك تبايناً مكانياً في التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية من حيث العدد ، فهناك مراكز تسجيل حصلت على عدد أكثر من المقرر في حين أنّ

هناك مراكز تسجيل جاءت متطابقة مع عدد الناخبين فقد جاء توزيع عدد الناخبين بصورة عشوائية وان المراكز التي جاء عددها متطابق فهو بالصدفة ، اذ لم تعتمد مفوضية الانتخابات الاسس العلمية الصحيحة لهذا الغرض ، فمن المفترض أنْ تحسب أعداد هذه المراكز بطريقة رياضية وفقاً لما هو موجود في جدول (٤) . وبعد تطبيق المعادلة الرياضية لكل مركز اقتراع بقسمة أعداد الناخبين المسجلين لكل مركز تسجيل (تمويني) على المتوسط العام لمراكز الاقتراع الكلي ، نلاحظ أنّ هناك فرق في العدد الحقيقي لبعض المراكز الانتخابية ، فمن المفترض أنْ يحتوي مركز الغدير التمويني على (٢١) مركز انتخابي بدلاً من (١٩) مركزاً أي إضافة مركزين انتخابيين لغرض سد النقص الحاصل في عدد المراكز الانتخابية في هذا المركز التمويني لضمان سير العملية الانتخابية بصورة بسيطة ، وأنْ يضم كل من مركزي تمويني العباسية والعامل (١٩) مراكز اقتراع بدلاً من (١٨) مركزاً ، أمّا مركز الأسرة التمويني فمن المفترض أنْ تبلغ مراكزه الانتخابية (١٠) مركزاً بدلاً من (٩) مركزاً ، وأنّ هذا النقص الحاصل في عدد المراكز الانتخابية كان من المقرر أن يعوض مركز قضاء كربلاء بـ (٥) مراكز انتخابية إضافية ؛ وذلك لتقليل شدة الزخم الحاصل في كل من مراكز تسجيل (الغدير ، العباسية ، العامل ، الأسرة) . وبالنظر للخريطة (٣) التي تم اعدادها ورسمها وفقاً للمرئية الفضائية لمحافظة كربلاء وتم ابراز المناطق المأهولة بالسكان باللون الوردي في الخريطة وإسقاط مراكز الاقتراع عليها وفق الاحداثيات الجغرافية (GPS) بشكل فعلي وتحليلها جغرافياً . تظهر الخريطة أنّ هناك خللاً واضح وعدم العدالة في توزيع المراكز الانتخابية خاصة المناطق الواقعة بين مركز قضاء كربلاء وناحيتي الجدول الغربي والخيرات ؛ إذ تخلو هذه المناطق التي تمثل سكان الأرياف والمناطق النائية من أي مركز انتخابي ، بل أن جميع سكان هذه المناطق تتركز مراكزهم الانتخابية في مركز قضاء كربلاء ، مما يعاني الناخبون صعوبة الوصول إلى مراكزهم الانتخابية التي تبعد مسافة بين (٨ - ١٠) كم تقريباً ، ومن ثم يتأثر الناخب بعامل المسافة الذي يحد من حجم المشاركة الانتخابية ، في حين أن هناك تركز واضح لمراكز الاقتراع في مركز قضاء كربلاء تكاد تكون متلاصقة مع بعضها البعض ، وبهذا نجد أنّ مراكز الاقتراع في مركز قضاء كربلاء التي بلغ عددها (١٠٨) مركزاً تتركز في رقعة جغرافية صغيرة ، في حين حرمت مناطق كبيرة من توفر مراكز الانتخاب في محل سكناهم إي إن مفوضية الانتخابات أغفلت تركز الكثافة السكانية في مناطق المزارع الواقعة ما بين مركز قضاء كربلاء وناحيتي الجدول الغربي والخيرات ينظر خريطة (٣) .

ب- النواحي التابعة لقضاء كربلاء:

❖ **ناحية الحسينية**:

بلغ عدد سكان ناحية الحسينية (١٢٨،٥٢١) نسمة حسب التقديرات السنوية ٢٠٠٩ ، بمساحة تقدر بـ (٣٣٤) كم٢ ، كما بلغ عدد الناخبين المسجلين (٥٧،٦٣٩) ناخب ، حيث خصص لهم (٢٤) مركز انتخابي بواقع (١٥٤) محطة اقتراع ، جدول (٥) وتمثلت الرقعة الجغرافية لمراكز الاقتراع بـ (حي الرسول ، حي العطيشي ، المنطقة الواقعة خلف مركز شرطة عون ، الشارع العام كربلاء - بغداد ، منطقة الوند ، قرية الخنافسه ، منطقة كريد كمونه ، قرية البكيرة ، منطقة أبو غانم ، قرية الطف ، منطقة الإبراهيمية ، طريق أبو طحين) ، فضلاً عن فتح مركز انتخابي (١) احتوى على (٢) محطة اقتراع للتصويت الخاص ، ومن خلال النظر للخريطة (٣) يلاحظ أنّ اغلب المراكز الانتخابية تقع في مركز الناحية وهذا يظهر لنا البعد الجغرافي ما بين المراكز الانتخابية ومحل سكن الناخبين في المناطق الريفية أي أغلب المناطق الريفية تفتقر إلى مراكز الاقتراع ؛ لأنّ هناك نسبة كبيرة من سكان ناحية الحسينية هم من سكان الريف وأنّ أغلب المناطق الريفية تبعد مسافة (٢ – ٥) كم عن مركز المدينة مما يؤثر سلباً على حجم المشاركة الانتخابية وخاصة كبار السن والنساء .

جدول (٥)

الواقع الانتخابي في ناحيتي الحسينية والحر ٢٠٠٩.

ت	المركز التمويني	عدد المراكز الفعلية	عدد المحطات	متوسط ناخب/مركز الف/نسمة	الأعداد المفترضة للمراكز الانتخابية	عدد السكان الف/نسمة	عدد الناخبين المسجلين الف/نسمة	نسبة المسجلين من عدد السكان الكلي في المركز التمويني
١	الحسينية	٢٤	١٥٤	٢،٤٠١	٢٤	١٢٨،٥٢١	٥٧،٦٣٩	%٤٤،٨٤
٢	الحر	٢٧	١٦٦	٢،٣٦٠	٢٧	١٩٩،٤٩٦	٦٣،٧٢١	%٣١،٩٤
	المجموع	٥١	٣٢٠	المتوسط العام ٢٤٢٦	٥١	٣٢٨،٠١٧	١٢١،٣٦٠	

المصدر: الباحث اعتماداً على مكتب مفوضية انتخابات كربلاء ، شعبة البيانات ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٩.

❖ **ناحية الحـــــر :**

تأتي ناحية الحر بالمرتبة الثانية من حيث عدد السكان في منطقة الدراسة بعد مركز قضاء كربلاء وبعد قضاء عين التمر من حيث المساحة البالغة (١،٧٦٠) كم . بلغ عدد السكان (١٩٩،٤٩٦) نسمة ، فيما بلغ عدد الناخبين المسجلين (٦٣،٧٢١) ناخب ، في حين بلغ عدد المراكز الانتخابية (٢٧) مركز يتبع بـ (١٦٦) محطة اقتراع وتمّ توزيع المراكز الانتخابية جغرافياً وفق المناطق الآتية (الحي العسكري ، حي سومر ، حي القادسية ، حي العابد ، منطقة

الكمالية ، منطقة الحصوة ، منطقة الحر الصغيرة ، قرية الشريعة ، طريق الحر - كربلاء) ، إضافة إلى استحداث مركز انتخابي (١) بواقع (٣) محطة اقتراع للتصويت الخاص .

ومن خلال النظر للخريطة (٣) اتضح لنا أنّ عدد المراكز الانتخابية في كل من ناحيتي الحسينية والحر جاء متطابقاً مع الاعداد المفترضة وفق ما موجود في جدول (٥) ويمكن القول ان هذه الحالة حدثت بالصدفة وليست اعتمدت مفوضية الانتخابات المعادلة الرياضية كما أسلفنا في تحديد عدد المراكز الانتخابية ، إلا أنّ تركز مراكز الاقتراع في مركز ناحيتي الحسينية والحر قد حد من حجم المشاركة الانتخابية خاصة في المناطق الريفية والنائية ؛ بسبب بعد المسافة إذ تعاني المناطق الريفية في شمال ناحية الحر من النقص الحاد في مراكز الاقتراع .

ثانياً:التوزيع الجغرافي لمراكز ومحطات الاقتراع في مركز قضاء الهندية والنواحي التابعة له:

❖ **مركز قضاء الهندية:**

بلغ عدد سكان مركز قضاء الهندية (٩٧،٦٤١) نسمة حسب التقديرات السنوية ٢٠٠٩ . بمساحة مركز القضاء البالغة (٦٧) كم ٢، مما يتضح صغر المساحة مقارنةً بحجم السكان . أحتوى مركز قضاء الهندية على (٢٤) مركز انتخابي متمثلاً بـ (١٥٢) محطة اقتراع ، في حين بلغ عدد الناخبين المسجلين (٥٧،٤٣٣) . ينظر جدول (٦) وخريطة (٤) ووزعت المراكز الانتخابية جغرافياً في المناطق والأحياء الآتية (حي العامل ، حي الطنبي ، حي الضباط ، حي المصطفى ، منطقة الصوب الكبير ، منطقة الصوب الصغير ، محلة محرم عيشة ، منطقة البريد ، حي الجمعية ، منطقة أسواق الباشا ، حي الأمير ، شارع ٤٠ ، منطقة الرشيدة ، منطقة الطبر شط أل شمران) ، إضافة إلى فتح مركزين انتخابيين للتصويت الخاص بواقع (٤) محطات اقتراع .

٢- النواحي التابعة لقضاء الهندية:

❖ **ناحية الجدول الغربي:**

بلغ عدد سكان مركز تمويني الجدول الغربي (١٢١،٠٤٩) نسمة [*] ، بينما كان عدد الناخبين المسجلين (٥٢،٩٥٤) ناخباً ، بواقع (٢٤) مركزاً انتخابياً وبحدود (١٤٤) محطة اقتراع ، جدول (٦) وخريطة (٤) ، ووفقاً لذلك وزعت المراكز الانتخابية جغرافياً في المناطق الآتية (الحي العسكري ، منطقة الدوهيبه ، منطقة مشروع الماء ، المنطقة الواقعة خلف مركز شرطة الجدول الغربي ، منطقة جامع الاسدي ، منطقة الكراكشة ، منطقة أم رواية ، قرية البو صحو ، قرية

(*) يضم مركز تمويني الجدول الغربي وحدتين إداريتين تتمثلان بـ (ناحية الجدول الغربي وناحية الخيرات) .

الشيخ ميري أل خان الدعوم ، قرية حسينية أل عبد الله ، قرية البو عبادي ، قرية الشيخ كاصد رياح) ، كما تم استحداث مركزين انتخاب للتصويت الخاص ضم (٤) محطات اقتراع .

جدول (٦)

الواقع الانتخابي في مركز قضاء الهندية وناحية الجدول الغربي ٢٠٠٩.

ت	المركز التمويني	عدد المراكز الفعلية	عدد المحطات	متوسط ناخب/مركز الف/نسمة	الأعداد المفترضة للمراكز الانتخابية	عدد السكان الف/نسمة	عدد الناخبين المسجلين الف/نسمة	نسبة المسجلين من عدد السكان الكلي في المركز التمويني
١	الهندية	٢٤	١٥٢	٢،٣٩٣	٢٤	٩٧،٦٤١	٥٧،٤٣٣	%٥٨،٨٢
٢	الجدول الغربي	٢٤	١٤٤	٢،٢٠٦	٢٢	١٢١،٠٤٩	٥٢،٩٥٤	%٤٣،٧٤
	المجموع	٤٨	٢٩٦	المتوسط العام ٢٤٢٦	٤٦	٢١٨،٦٩٠	١١٠٣٨٧	

المصدر: الباحث اعتماداً على مكتب مفوضية انتخابات كربلاء، شعبة البيانات، بيانات غير منشورة ،٢٠٠٩ .

ومن خلال النظر للخريطة (٤) ، تبين لنا تركز مراكز الاقتراع في مركز قضاء الهندية وناحية الجدول الغربي في حين تعاني بعض المناطق في مركز قضاء الهندية وناحية الجدول الغربي من نقص حاد في عدد المراكز الانتخابية قياساً مع تركز السكان في هذه المناطق ، فقد تم توزيع مراكز الاقتراع في المناطق النائية والأرياف وفق قرب مراكز الاقتراع من طرق النقل ولم يأخذ بنظر الاعتبار تركز السكان في تلك المناطق . في حين تم تخصيص (١٠) مراكز اقتراع من أصل (٢٤) مركزاً لناحية الخيرات التابعة لمركز تمويني الجدول الغربي وإن هذا العدد من مراكز الاقتراع لا يغطي مناطق ناحية الخيرات ، إنّ هناك مساحات واسعة يتركز فيها عدد من السكان في ناحية الخيرات تفتقر لمراكز الاقتراع خاصةً المناطق الريفية وهذا يبين البعد الجغرافية بين محل سكن الناخبين ومراكز الاقتراع ، أضافة إلى عدم توفر طرق معبدة في اغلب المناطق الريفية مما أدى إلى صعوبة وصول وسائل النقل إلى تلك المناطق وبالتالي يواجه الناخبين صعوبة في الوصول إلى مراكز الاقتراع مما ساهم في عزوف كثير من الناخبين عن المشاركة الانتخابية ؛ بسبب البعد الجغرافي . وعند تحليل جدول (٦) نلاحظ أنّ هناك عدالة في تحديد عدد المراكز الانتخابية المخصص لمركز قضاء الهندية أي إن هناك تطابق ما بين الأعداد الفعلية والمفترضة للمراكز الانتخابية .

خريطة (٤)
التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع في قضاء الهندية والنواحي التابعة له لانتخابات ٢٠٠٩ .

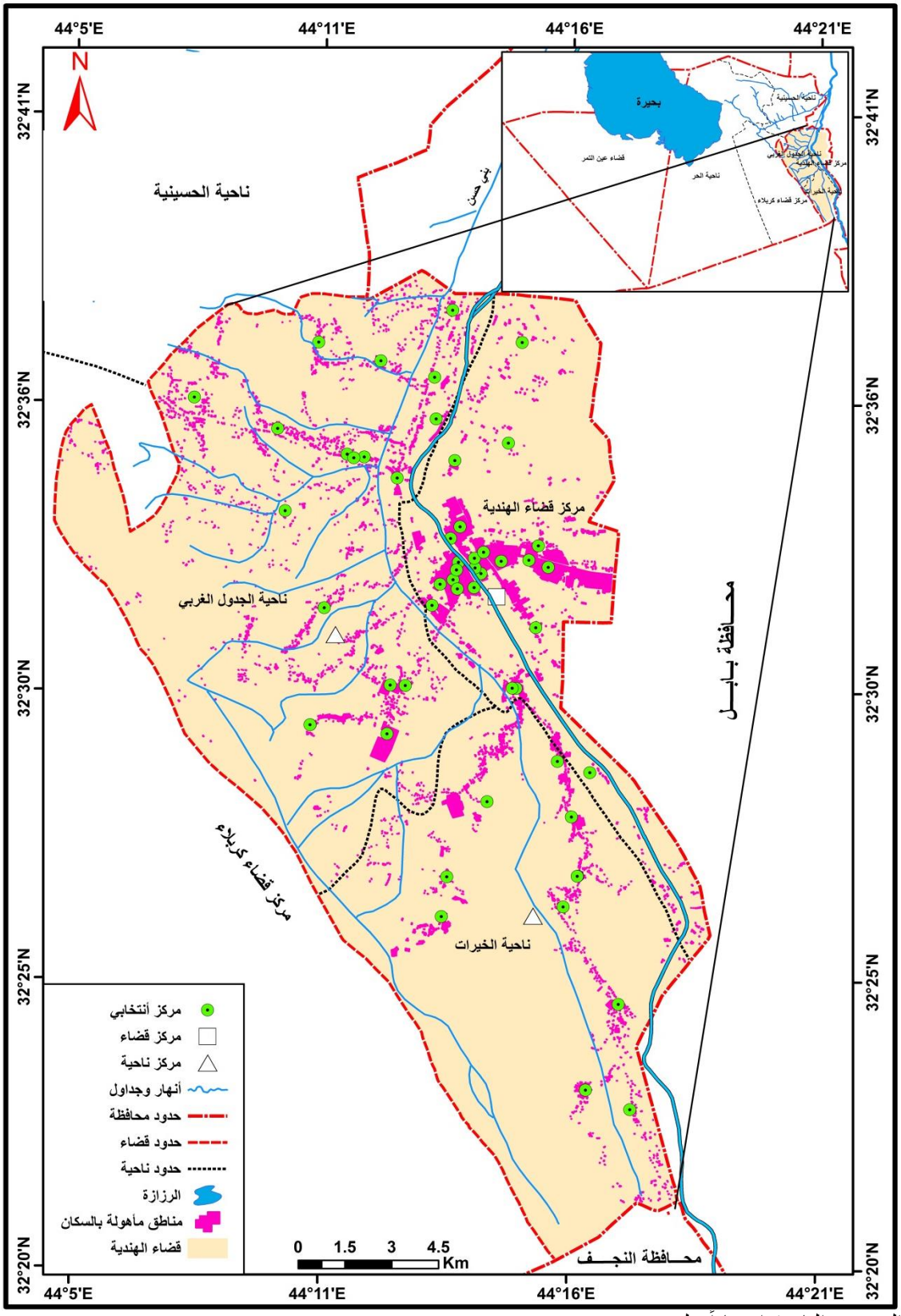

المصدر: الباحث اعتماداً على:

(١) مرئية محافظة كربلاء من القمر الصناعي Ikonos لسنة ٢٠٠٩ بدقة ٦٠سم .

(٢) مكتب مفوضية انتخابات كربلاء، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٩ .

ثالثاً : التوزيع الجغرافي لمراكز ومحطات اقتراع في قضاء عين التمر:

كما هو معلوم أن القضاء لا يتبع بوحدات إدارية ، بلغ عدد السكان (٢٣،٨٠٢) نسمة لسنة ٢٠٠٩ ، بمساحة تقدر بـ (١٩٥٦) كم٢ ، ومن خلال ملاحظة خريطة (٥) وقراءة جدول (٧) و (١) يتضح لنا أن هناك مساحة واسعة يقابلها عدد قليل من السكان ، نتيجة للطبيعة الصحراوية التي يتميز بها القضاء ، إلا أنّ هذه المساحة الواسعة قد فرضت انخفاض الكثافة السكانية في هذا القضاء ومن ثم تركز أغلب السكان في مركز المدينة ، فقد تمّ تسجيل (١٢،٧١١) ناخب من أصل سكان القضاء لذلك تم تخصيص (٦) مراكز انتخابية بواقع (٣٤) محطة اقتراع ، حيث وزعت مراكز الاقتراع حسب المناطق الآتية (حي الحسين [٤] ، المنطقة الواقعة خلف دار العدالة في عين التمر ، منطقة القائممقامية ، قرية المالح ، قرية الزكاريط) .

ومن خلال ملاحظة خريطة (٥) وتحليل جدول (٧) تبين لنا أنّ عملية تحديد عدد المراكز الانتخابية كان فيها نوع من العدالة ؛ وذلك لتوافق عدد الناخبين مع عدد المراكز الانتخابية تطابقاً مع المعادلة الرياضية المطبقة في عملية توزيع مراكز الاقتراع من جهة وقرب المسافة ما بين سكن الناخبين ومراكز الاقتراع من جهةً أخرى ، حتى بعض القرى تكاد لا تخلو من وجود مركز انتخابي كما هو الحال في (قرية المالح وقرية الزكاريط) وهما أكبر تجمع ريفي في قضاء عين التمر ، اذ احتوت كل قرية على مركز انتخابي لضمان وصول الناخبين إلى مراكز الاقتراع بسهوله ومن ثم يضمن مشاركة أكثر عدد من الناخبين في عملية الاقتراع . يتضح لنا مما تقدم أن مفوضية الانتخابات كانت مثالية في تحديد عدد المراكز الانتخابية الذي غطا جميع مناطق قضاء عين التمر التي ينتشر فيها السكان وهذا نجاح يحسب للمفوضية التي راعت تركز السكان حتى في المناطق الريفية ، وبالعكس من ذلك فقد أخفقت مفوضية الانتخابات في أغلب الوحدات الإدارية من منطقة الدراسة في تحديد وتوزيع مركز الاقتراع بصورة أكثر عدالة كما هو الحال في قضاء عين التمر ، فقد عانت أغلب مناطق الارياف في المحافظة من انعدام أو قلة مراكز الاقتراع وتركزها في المدن .

جدول (٧)
الواقع الانتخابي لقضاء عين التمر ٢٠٠٩ .

المركز التمويني	عدد المراكز الفعلية	عدد المحطات	متوسط ناخب/مركز الف/نسمة	الأعداد المفترضة للمراكز الانتخابية	عدد السكان الف/نسمة	عدد الناخبين المسجلين الف/نسمة	نسبة المسجلين من عدد السكان الكلي في المركز التمويني
عين التمر	٦	٣٤	٢،١١٨	٦	٢٣٨٠٢	١٢،٧١١	%٥٣،٤٠
			المتوسط العام ٢٤٢٦				

المصدر: الباحث اعتماداً على مكتب مفوضية انتخابات كربلاء، شعبة البيانات، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٩.

خريطة (٥)
التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع في قضاء عين التمر لانتخابات ٢٠٠٩ .

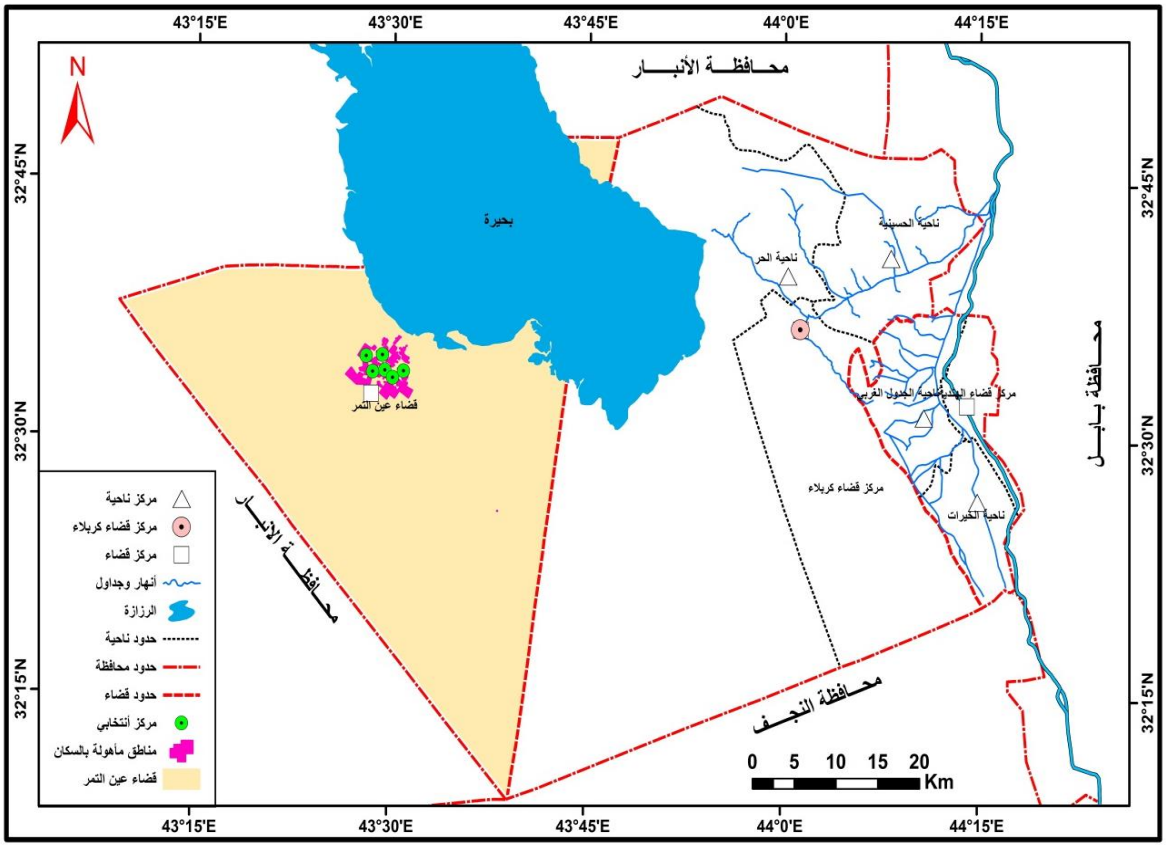

المصدر: الباحث اعتماداً على:
(١) مرئية محافظة كربلاء من القمر الصناعي Ikonos لسنة ٢٠٠٩ بدقة ٦٠سم .
(٢) مكتب مفوضية انتخابات كربلاء ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٩ .

المبحث الثالث

التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية ومحطات الاقتراع لانتخابات مجلس محافظة كربلاء ٢٠١٣.

قامت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق بإجراءات تنظيمية عديدة حول تحديث سجل الناخبين للمرة السادسة على التوالي ؛ وذلك لتصحيح ما اعترى سجل الناخبين من أخطاء وحذف المتوفين وإضافةَ الفئات التي دخلت السن القانوني للانتخابات في تلك الدورة الانتخابية والتنقلات بين مراكز التسجيل والمراكز الانتخابية[١] . ولبيان أهمّ الإجراءات التي حصلت في هذه الدورة الانتخابية ٢٠١٣ ، نبين ذلك بما يأتي :

١- تمّ شطر مراكز تسجيل الناخبين الرئيسية في محافظة كربلاء البالغ عددها (١٢) إلى (٢٢) مركزٍ فرعي[٢] ، ليصبح العدد الكلي لمراكز التسجيل الرئيسية والفرعية إجمالاً (٣٤) مركز تسجيل ، جدول (٨) . ومن ايجابيات هذه الإجراءات أنّها تزيد من ارتباط المواطنين بواجبهم الانتخابي ، كما أنّها تتيح للأفراد والمؤسسات السياسية متابعة تسجيل الموطنين بحريه[٣] ، أي أنّها تعالج الزخم الحاصل بمراكز التسجيل وبالتالي تلافي الأخطاء التي حصلت في الدورات الانتخابية السابقة وتسهيل عملية تسجيل الناخبين ، فضلاً عن إعادة توزيع مراكز التسجيل حسب المناطق ذات الكثافة السكانية العالية ، فقد كان نصيب مركز قضاء كربلاء العدد الأكبر من مراكز التسجيل التي تمّ شطرها ؛ وذلك بحصوله على (١١) مركز تسجيل فرعي اضافي بعد أنْ كان (٧) مراكز تسجيل فقط ليصبح عدد مراكز التسجيل الرئيسية والفرعية في القضاء (١٨) مركز تسجيل .

٢- ارتفاع عدد الناخبين المسجلين في منطقة الدراسة من (٥١٦،٢٢٩) ناخب في ٢٠٠٩ إلى (٥٩٠،٨٣١) ناخب أي بزيادة بلغت (٧٤،٦٠٢) ناخباً مسجلاً ، وتعود هذه الزيادة في عدد الناخبين المسجلين لبلوغ بعض السكان السن الانتخابي فضلاً عن المهاجرين ، إلا أنّ هناك أعداد أخرى من الناخبين لم يقوموا بمراجعة مراكز التسجيل الانتخابية لتحديث سجلاتهم[٤] .

٣- نظراً للزيادة الحاصلة في عدد الناخبين المسجلين ، تمّ استحداث (٤) مراكز انتخابية (٢) لمركز قضاء كربلاء ومركز انتخابي (١) لقضاء عين التمر وآخر لناحية الجدول الغربي ، إلا

---

(١) حيدر محمد سلمان ، رئيس القسم الفني ، مكتب مفوضية انتخابات كربلاء ، مقابلة شخصية ، بتاريخ: ٢٠١٤/٥/٢٤.

(٢) مكتب مفوضية انتخابات كربلاء ، قسم تسجيل الناخبين ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٣.

(٣) عادل محمد القيار ، الانتخابات لماذا ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص٣٨ .

(٤) حيدر محمد سلمان ، رئيس القسم الفني ، مكتب مفوضية انتخابات كربلاء ، مقابلة شخصية ، بتاريخ: ٦/٣٠/ ٢٠١٤.

أنْ الزيادة الأكبر كانت من نصيب محطات الاقتراع بزيادة بلغت (٩٨) محطة اقتراع ، بعد أنْ كان عدد محطات الاقتراع الكلية (١٣٦٤) في سنة ٢٠٠٩ ، ليبلغ عدد محطات الاقتراع الكلي في انتخابات ٢٠١٣ (١٤٦٢) محطة اقتراع ، موزعة بصور متباينة على المراكز الانتخابية حسب عدد الناخبين المسجلين في كل مركز انتخابي .

جدول (٨)
مراكز تسجيل الناخبين الرئيسية والفرعية وعدد الناخبين المسجلين ومراكز ومحطات الاقتراع المعتمدة في انتخابات ٢٠١٣/٤/٢٠.

ت	اسم مركز التسجيل	عدد الناخبين المسجلين	عدد المراكز الانتخابية	عدد محطات الاقتراع
١	الغدير ١	٢١٢٨٥	٧	٥٢
٢	الغدير ٢	١٨٣٧٥	٦	٤٦
٣	الغدير ٣	١٧٩٧٩	٦	٤٥
٤	سعد ١	١٩٥٢٢	٧	٤٧
٥	سعد ٢	١٧٩٧٢	٦	٤٤
٦	سعد ٣	١٧٥٦٥	٧	٤٣
٧	العباسية ١	١٧٦٥٣	٦	٤٤
٨	العباسية ٢	١٨٠١٧	٧	٤٤
٩	العباسية ٣	١٥٦٦٠	٦	٤٠
١٠	العامل ١	١٦٢٤٥	٦	٤١
١١	العامل ٢	١٧٢٦٩	٦	٤٤
١٢	العامل ٣	١٦٨٠٩	٦	٤٣
١٣	الاسرة ١	١٥٦٦١	٥	٤٠
١٤	الاسرة ٢	١١٤٤٥	٤	٢٩
١٥	رمضان ١	١٤٧٠٦	٦	٣٨
١٦	رمضان ٢	١٦٩٤٦	٦	٤٣
١٧	باب بغداد ١	١٩٨٧٠	٧	٤٧
١٨	باب بغداد ٢	١٦٠٧٤	٦	٤٠
١٩	الحسينية ١	١٢٦١٦	٥	٣٢
٢٠	الحسينية ٢	١٤٩٢٨	٥	٣٨
٢١	الحسينية ٣	٢٠٠٧١	٧	٤٩
٢٢	الحسينية ٤	١٩٧١٦	٧	٥٠
٢٣	الحر ١	١٦٧٤٥	٦	٤٢
٢٤	الحر ٢	٢٢٦٥٠	٨	٥٤
٢٥	الحر ٣	١٦٨٠٣	٦	٣٦
٢٦	الحر ٤	١٧٧٨٦	٧	٤٣
٢٧	الهندية ١	٢٥٠٦٣	٩	٥٥
٢٨	الهندية ٢	٢١٨٩٩	٩	٥٧
٢٩	الهندية ٣	١٧٢٥٨	٦	٥٣
٣٠	الجدول الغربي ١	١٢٠٣٢	٥	٣٢
٣١	الجدول الغربي ٢	٢١١٦٢	٨	٤٨
٣٢	الجدول الغربي ٣	١٢٦٣٩	٥	٣١
٣٣	الجدول الغربي ٤	١٥٥٧٠	٧	٣٥
٣٤	عين التمر	١٤٨٤٠	٧	٣٧
	المجموع	٥٩٠٨٣١	٢١٧	١٤٦٢

المصدر: الباحث اعتماداً على مكتب مفوضية انتخابات كربلاء ، بيانات غير منشورة ،٢٠١٣.

٤- التغيرات التنظيمية التي قامت بها (دائرة التموين والتخطيط - قسم التموين - فرع كربلاء) التي شملت بعض المراكز التموينية في المحافظة ؛ إذ تمثلت بشطر(مركز تمويني الحر إلى مركزي الحر والعسكري ، ومركز تمويني الحسينية إلى مركزي تمويني الحسينية والطف ، ومركز تمويني الهندية إلى مركزي تمويني الهندية والصوب الصغير ، ومركز تمويني الجدول الغربي إلى مركز تمويني الجدول الغربي والخيرات) [١] . إلا أنّ هذه الإجراءات التنظيمية المتبعة من قبل (وزارة التجارة – دائرة التموين والتخطيط – قسم التخطيط فرع كربلاء) لم يؤخذ فيها بنظر الاعتبار من قبل مكتب مفوضية انتخابات كربلاء .

٥- ارتفاع المتوسط العام (مجموع متوسط (ناخب / مركز)) من (٢،٤٢٦) ناخب لكل مركز اقتراع في انتخابات ٢٠٠٩ إلى (٢،٧٠٤) ناخب لكل مركز اقتراع في انتخابات ٢٠١٣، مما يشير إلى الزيادة الحاصلة في عدد الناخبين المسجلين لهذه الدورة الانتخابية ، ونتيجةً لهذه الزيادة في عدد الناخبين المسجلين كان من المفترض أن تقابل بزيادة في عدد المراكز الانتخابية تتناسب مع هذا الحجم من عدد الناخبين المسجلين لكي يتساوى عدد الناخبين في كل مركز اقتراع ألا إن مفوضية الانتخابات تجاهلت هذه الزيادة بإضافة (٤) مراكز اقتراع وهي لا تفي بالغرض . وفيما يأتي التوزيع الجغرافي لمراكز ومحطات الاقتراع حسب الوحدات الإدارية في المحافظة:

أولاً: التوزيع الجغرافي لمراكز ومحطات الاقتراع في قضاء كربلاء والنواحي التابعة له .

١- مركز قضاء كربلاء .

نظراً للزيادة الحاصلة في أعدد السكان خلال المدة المحصورة بين الدورتين الانتخابيتين (٢٠٠٩ و٢٠١٣) والبالغة (٤ سنوات) ؛ إذ استحقت الفئات العمرية التي لن يسمح لها قانون الانتخابات بالمشاركة الانتخابية في انتخابات ٢٠٠٩ ، لعدم بلوغهم السن الانتخابي (١٨ سنة) . وإن هذه الاجيال الجديدة تمثل التشكيل العام من الناخبين وبدورهم قد يحدوا من تمثيل بعض الأحزاب في المحافظة أو بالعكس قد تكون هذه الأجيال تقليدية تدعم نفس الأحزاب والكيانات السياسية المهيمنة على الساحة السياسية ومن ثم تصبح عقدة أمام التغيير في الانتخابات [٢] .

بلغ عدد سكان مركز قضاء كربلاء (٤٩٢،٨٠٨) نسمة ، ومن ثم ارتفاع عدد الناخبين المسجلين إلى (٣٠٩،٠٥٣) ناخب من إجمالي عدد السكان ، في حين بلغ عدد المراكز الانتخابية (١١٠) مركزاً من أجمالي المراكز الانتخابية البالغة (٢١٧) في المحافظة ، وبواقع (٧٧٠) محطة

---

(١) وزارة التجارة ، دائرة التموين والتخطيط ، قسم التموين - فرع كربلاء ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٣.

(2) Iris Suit Way Hue , Growing Geographic Polarization and the Perpetuation of Electoral Disconnect , Doctor of Philosophy in Political Science , University of California, 2012 , p 3- 4 .

اقتراع في مركز القضاء ، فقد تم إضافة مركزين انتخابيين إلى مركز قضاء كربلاء ، وتمّ توزيع مراكز ومحطات الاقتراع وفق المراكز التموينية (مراكز التسجيل الرئيسية والفرعية) في عموم مناطق مركز القضاء حسب اعداد الناخبين المسجلين في كل مركز تمويني .

حصل مركز سعد التمويني على المرتبة الأولى في عدد المراكز الانتخابية البالغ (٢٠) مركزاً من إجمالي المراكز الانتخابية في القضاء البالغ (١١٠) مركزاً انتخابياً ، ومن الملفت للنظر أن عدد المراكز الانتخابية لم يتغير عن الدورة السابقة ٢٠٠٩ ، إلا أنّ التغير حصل في عدد محطات الاقتراع بفارق (٧) محطات اقتراع ليبلغ عددها (١٣٤) محطة اقتراع بعد أنْ كانت (١٢٧) ، أي أنّ هذه الزيادة الحاصلة في محطات الاقتراع كانت نتيجة الزخم الحاصل في بعض المراكز الانتخابية في هذا المركز التمويني ، في حين بلغ عدد الناخبين المسجلين (٥٥٠٥٩) ناخب من أجمالي عدد سكان مركز سعد التمويني البالغ (٧٨،٩٤٣) نسمة ، ينظر جدول (٩) .

أمّا مركز الغدير التمويني فهو يقع بالمرتبة الثانية من حيث عدد المراكز الانتخابية البالغ (١٩) مركزاً ، إذ لم يطرأ أي تغير في عدد مراكزه الانتخابية لكن الزيادة حصل في عدد محطات الاقتراع البالغة (١٤٣) محطة بفارق (١٢) محطة اقتراع اضافية ؛ وذلك لسد النقص الحاصل في عدد تلك المحطات في بعض المراكز الانتخابية الذي بلغ عدد السكان فيه (٩٣٤٠٣) نسمة ، فيما بلغ عدد الناخبين المسجلين (٥٧،٦٣٩) ناخباً مسجلاً .

وجاء مركز العباسية التمويني في المرتبة الثانية ايضاً من حيث عدد المراكز الانتخابية فقد احتوى على (١٩) مركزاً وبحدود (١٢٨) محطة اقتراع ، بفارق (٧) محطة اضافية عن انتخابات ٢٠٠٩ ، فقد شهد هذا المركز التمويني استحداث مركز انتخابي واحد ليصبح (١٩) مركز اقتراع بعد أنْ كانت (١٨) مركزاً في انتخابات ٢٠٠٩ ، فجاءت هذه الزيادة لسد النقص الحاصل في هذا المركز التمويني نتيجة ارتفاع عدد الناخبين المسجلين إلى (٥١٣٣٠) ناخب من أصل (٨٧،٣١٤) نسمة عدد السكان في هذا المركز التمويني .

أمّا مركز العامل التمويني فقد جاء بالمرتبة الثالثة من حيث عدد المراكز الانتخابية البالغ (١٨) مركزاً ، إلا أنّ عدد المراكز الانتخابية لن يحدث فيها أي تغير عن انتخابات ٢٠٠٩ ولكن الزيادة شملت محطات الاقتراع بفارق (٦) محطات إضافية ليبلغ عددها الكلي (١٢٨) محطة اقتراع . بلغ عدد سكان مركز العامل التمويني (٧٨،٣٥٤) نسمة ، في حين كان عدد الناخبين المسجلين (٥٠٣٢٣) ناخبا مسجلاً ، فيما حصل مركز باب بغداد التمويني على المرتبة الرابعة حيث خصص له (١٣) مركز انتخابي ضم (٨٧) محطة اقتراع ، إلا أنّ عدد المراكز الانتخابي بقيت على طبيعتها منذ الدورة الانتخابية السابقة لسنة ٢٠٠٩ ، لكن التغير الذي حصل في عدد محطات الاقتراع بإضافة (٤) محطات اقتراع وزعت على بعض المراكز الانتخابية التي حدث

فيها زخم أثناء أجراء عملية التصويت في انتخابات ٢٠٠٩ . بلغ عدد سكان مركز تمويني باب بغداد (٥٢،٧٣١) ناخب ، في حين بلغ عدد الناخبين المسجلين (٣٥،٩٤٤) ناخب .

جدول (٩)
الواقع الانتخابي في مركز قضاء كربلاء ٢٠٠٩/٢٠١٣ .

ت	المركز التمويني	عدد المراكز الانتخابية سنة		عدد محطات الاقتراع سنة		عدد السكان سنة الف/نسمة		عدد الناخبين المسجلين سنة الف/نسمة		متوسط ناخب/مركز انتخابات سنة الف/نسمة		الأعداد المفترضة للمراكز الانتخابية في سنة	
		٢٠٠٩	٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠١٣
١	الغدير	١٩	١٩	١٣١	١٤٣	٨٥٣٤١	٩٣٤٠٣	٤٩٨٣٦	٥٧٦٣٩	٢٦٢٢	٣٠٣٣	٢١	٢٢
٢	سعد	٢٠	٢٠	١٢٧	١٣٤	٧٣٨٠٩	٧٨٩٤٣	٤٧٩١٩	٥٥٠٥٩	٢٣٩٥	٢٧٥٢	٢٠	٢١
٣	العباسية	١٨	١٩	١٢١	١٢٨	٨١٦٣٢	٨٧٣١٤	٤٦٢٧١	٥١٣٣٠	٢٥٧٠	٢٧٠١	١٩	١٩
٤	العامل	١٨	١٨	١٢٢	١٢٨	٧١٣١٨	٧٨٣٥٤	٤٥٦٤٧	٥٠٣٢٣	٢٥٣٥	٢٧٩٥	١٩	١٩
٥	الأسرة	٩	٩	٦١	٦٩	٣٩٥١٣	٤٦٢٧٣	٢٤٠٣١	٢٧١٠٦	٢٦٧٠	٣٠١١	١٠	١٠
٦	رمضان	١١	١٢	٦٩	٨١	٤٣٦٥٠	٥٥٧٩٠	٢٦٧٤١	٣١٦٥٢	٢٤٣١	٢٦٣٧	١١	١٢
٧	باب بغداد	١٣	١٣	٨٣	٨٧	٤٧٤٨٢	٥٢٧٣١	٣١٣٢٦	٣٥٩٤٤	٢٤٠٩	٢٧٦٤	١٣	١٤
	المجموع	١٠٨	١١٠	٧١٤	٧٧٠	٤٤٢٧٤٥	٤٩٢٨٠٨	٢٧١٧٧١	٣٠٩٠٥٣	المتوسط العام ٢٤٢٦	المتوسط العام ٢٧٠٤	١١٣	١١٧

المصدر : الباحث اعتماداً على
(١) مكتب مفوضية انتخابات كربلاء ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٩ و ٢٠١٣.
(٢) وزارة التجارة، دائرة التموين والتخطيط، قسم التموين فرع كربلاء، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٩ و ٢٠١٣.

ويأتي مركز رمضان التمويني بالمرتبة الخامسة من حيث عدد المراكز الانتخابية البالغ (١٢) مركزاً ؛ وذلك بإضافة مركز انتخابي (١) بعد أنْ كان (١١) مركز انتخابي في سنة ٢٠٠٩، وهنا أدركت مفوضية الانتخابات الزيادة الحاصلة في عدد الناخبين المسجلين في هذا المركز التمويني للدورة الانتخابية ٢٠١٣ ، ولغرض سد النقص الحاصل في عدد المراكز الانتخابية وتخفيف شدة الازدحام الحاصلة في محطات الاقتراع ، فقد تمّ أضافة (١٢) محطات اقتراع ليصبح العدد الكلي (٨١) محطة اقتراع موزعة بشكل متباين حسب أعداد الناخبين المسجلين ضمن المراكز الانتخابية الذي بلغ عدد السكان فيه (٥٥،٧٩٠) نسمة ، في حين كان عدد الناخبين المسجلين (٣١،٦٥٢) ناخب .

وجاء مركز الأسرة التمويني بالمرتبة السادسة والأخيرة من حيث عدد المراكز الانتخابية ؛ وذلك باحتوائه على (٩) مراكز انتخابية بواقع (٦٩) محطة اقتراع ، ونلاحظ أنّ عدد المراكز الانتخابية لازالت محافظة على عددها منذ الدورة الانتخابية السابقة في هذا المركز التمويني ،

إلا أنّ الزيادة حصلت في عدد محطات الاقتراع بفارق (٨) محطات إضافية عن انتخابات ٢٠٠٩ ، وهذا يدل على أنّ مفوضية الانتخابات قد التفتت للنقص الحاصل في محطات الاقتراع في بعض المراكز التموينية ضمن مركز الأسرة التمويني الذي بلغ عدد سكان فيه (٤٦،٢٧٣) نسمة ، فيما بلغ عدد الناخبين المسجلين (٢٧،١٠٦) ناخب .

ومن خلال تحليل جدول (٩) وملاحظة خريطة (٦) نلاحظ أنّ هناك تباين في عدد المراكز الانتخابية ومحطات الاقتراع وتوزيعها الجغرافي ، فهناك مراكز تموينية حصلت على أعداد إضافية إلى مراكزها الانتخابية ومنها مركز تمويني العباسية ورمضان الذي تمّ أضافه لكل منهما مركز انتخابي (١) ، وعند تطبيق المعادلة الرياضية بقسمة أعداد الناخبين لكل مركز تسجيل على المتوسط العام لمراكز التسجيل الكلي ، ظهر أنّ هناك مراكز انتخابية جاءت متطابقة مع المعادلة ، في حين أنّ هناك مراكز انتخابية قد أخفقت المفوضية في معالجة الخلل الحاصل في مراكز التسجيل من حيث النقص الحاصل في عدد المراكز الانتخابية وتوزيعها الجغرافي لتلك المراكز ، ومنها مركز الغدير الذي ضم (١٩) مركز انتخابي ، إذ كان من المفترض أنْ يحتوي على (٢٢) مركزاً لسد النقص الحاصل في هذا المركز التمويني أي إضافة (٣) مراكز انتخابية وهذا خطأ يضر بالعملية الانتخابية ، أمّا مراكز (سعد ، العامل ، الأسرة ، باب بغداد) التمويني فكان من المفترض أن يضاف لكل منهم مركز انتخابي (١) ؛ وذلك لاستيعاب أعداد الناخبين المسجلين ، في حين أنْ كل من مركز العباسية ورمضان التمويني كان هناك عدالة في تحديد عدد المراكز الانتخابية ، وعند النظر للخريطة (٦) نلاحظ أنّ هناك تقارب شديد بين المراكز الانتخابية قد تكون متلاصقة ، أضافة إلى قرب المسافة ما بين تلك المراكز الانتخابية ومحل سكن الناخبين وفي بعضها لا يستغرق الناخب بعض الدقائق للوصول إلى المركز الانتخابي للإدلاء بأصواتهم ، إلا إن مشكلة مناطق المزارع الواقعة ما بين مركز قضاء كربلاء وناحيتي الجدول الغربي والخيرات لم تعالج فبقيت هذه المناطق تعاني من افتقارها للمراكز الانتخابية .

وقد تبين من خلال الدراسة الميدانية استغلال ناخبي هذه المناطق من بعض الأحزاب السياسية ؛ وذلك من خلال توفير وسائل نقل مجاني للناخبين مقابل ضمان تصويت هؤلاء الناخبين إلى قوائمهم الانتخابية وهذا ما حصل فعلاً في كلا الدورتين الانتخابيتين .

خريطة (٦)
التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع في مركز قضاء كربلاء والنواحي التابعة له لانتخابات ٢٠١٣.

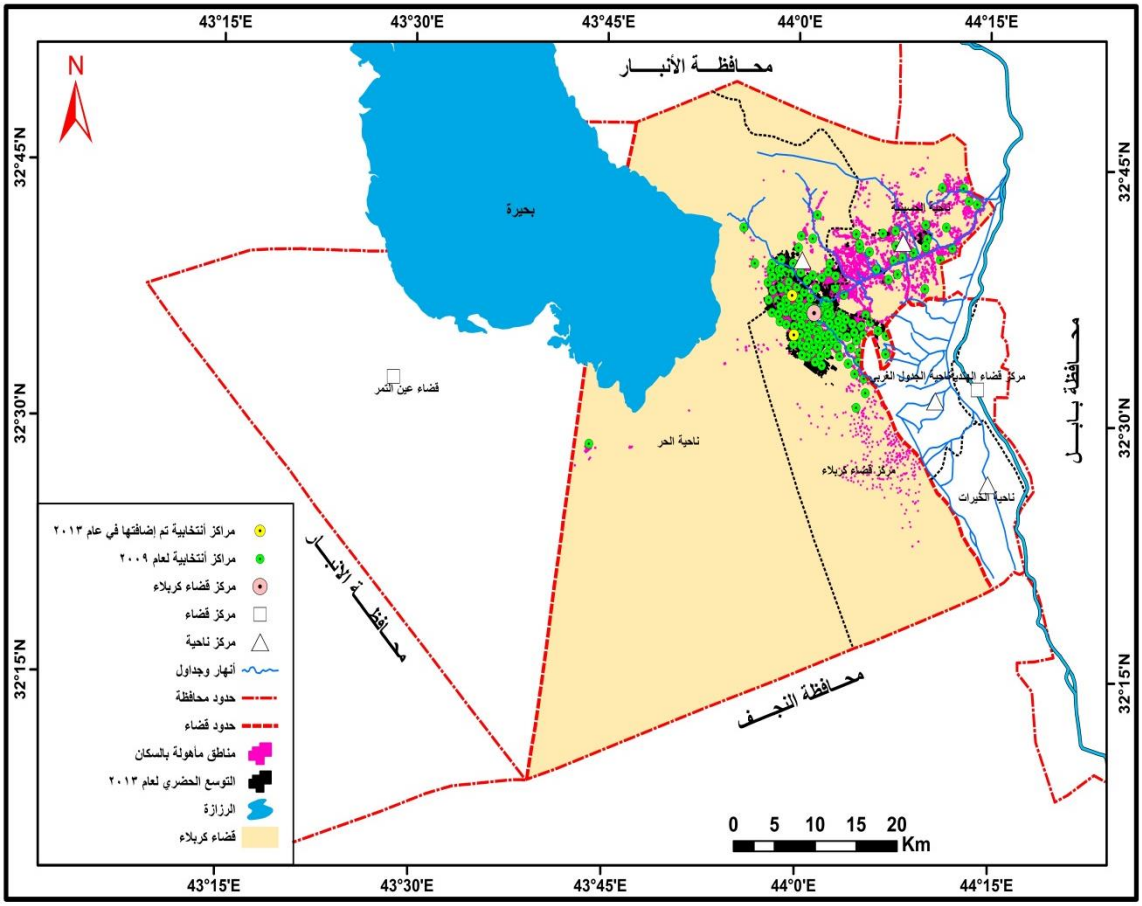

المصدر: الباحث اعتماداً على:
(١) مرئية محافظة كربلاء من القمر الصناعي Landsat – TM لسنة ٢٠١٣ بدقة ٦٠سم .
(٢) مكتب مفوضية انتخابات كربلاء ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٣ .

٢- النواحي التابعة لقضاء كربلاء .

❖ ناحية الحسينية:

بلغ عدد سكان ناحية الحسينية (١٤٠،٨٣٣) نسمة حسب التقديرات السنوية ٢٠١٣ ، فيما بلغ عدد الناخبين المسجلين (٦٧،٣٣١) ناخب ، في حين بلغ عدد المراكز الانتخابية (٢٤) مركزاً وبحدود (١٦٩) محطة اقتراع جدول (١٠) ، ونلاحظ أنّ عدد المراكز الانتخابية لم يجرِ عليها أي تغير عن الدورة السابقة ٢٠٠٩ ، إلا أنّ الزيادة حصلت في عدد محطات الاقتراع بفارق (١٥) محطة إضافية ، وهذه التغير في عدد محطات الاقتراع يدل على أن مفوضية الانتخابات قد أدركت عن حاجة بعض المراكز الانتخابية إلى محطات اقتراع لغرض سد النقص الحاصل في تلك المراكز الانتخابية .

❖ **ناحية الحر:**

ضم مركز الحر التمويني (٢٧) مركز انتخابي لاستقبال (٧٣،٩٨٤) ناخب مسجلاً ، من أصل سكان الناحية البالغ (٢٢١،٩٢٦) نسمة حسب القديرات السنوية ٢٠١٣ ، إذ لم يتغير عدد مراكز الاقتراع عن الدورة السابقة ، إنّما الزيادة حصلت في عدد المحطات البالغ عددها (١٧٥) محطة اقتراع بعد إن كانت (١٦٦) محطة في انتخابات ٢٠٠٩ ، حيث كان وراء هذه الزيادة الحاصلة ، نتيجةً ارتفاع أعداد الناخبين المسجلين والنقص الحاد في بنايات المدارس التي تتخذها المفوضية كمراكز انتخابية لذلك عوضت بمحطات اقتراع اضافية ، أضافةً إلى تلافي الزخم في أعداد الناخبين الذي حصل في بعض المراكز الانتخابية في الدورة السابقة .

جدول (١٠)
الواقع الانتخابي في ناحيتي الحسينية والحر ٢٠٠٩/٢٠١٣ .

المركز التمويني	عدد المراكز الانتخابية سنة		عدد محطات الاقتراع سنة		عدد السكان سنة الف/نسمة		عدد الناخبين المسجلين سنة الف/نسمة		متوسط ناخب/مركز انتخابات سنة الف/نسمة		الأعداد المفترضة للمراكز الانتخابية سنة	
	٢٠٠٩	٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠١٣
الحسينية	٢٤	٢٤	١٥٤	١٦٩	١٢٨،٥٢١	١٤٠،٨٣٣	٥٧،٦٣٩	٦٧،٣٣١	٢٤٠١	٢٨٠٥	٢٤	٢٥
الحر	٢٧	٢٧	١٦٦	١٧٥	١٩٩،٤٩٦	٢٢١،٩٢٦	٦٣،٧٢١	٧٣،٩٨٤	٢٣٦٠	٢٧٠٣	٢٧	٢٧
المجموع	٥١	٥١	٣٢٠	٣٤٤	٣٢٨،٠١٧	٣٦٢،٧٥٩	١٢١،٣٦٠	١٤١،٣١٥	المتوسط العام		٥١	٥٢
									٢٤٢٦	٢٧٠٤		

المصدر: الباحث اعتماداً على
(١) مكتب مفوضية انتخابات كربلاء ، شعبة البيانات ، بيانات غير منشورة ،٢٠٠٩ و ٢٠١٣.
(٢) وزارة التجارة ، دائرة التموين والتخطيط - قسم التموين - فرع كربلاء ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٩ و ٢٠١٣.

عند تحليل جدول (١٠) والنظر إلى خريطة (٦) نلاحظ أنّ مفوضية الانتخابات قد أخفقت في توزيع المراكز الانتخابية في ناحية الحسينية ، إذ كان من المفترض أنْ تحصل ناحية الحسينية على (٢٥) مركز انتخابي بدلاً من (٢٤) أي أضافه مركز انتخابي (١) لسد النقص الحاصل في مركز تسجيل الحسينية وان يكون الحجم الامثل لعدد الناخبين في محطة الاقتراع (٣٠٠) ناخب . أنّ مفوضية الانتخابات نجحت في تحديد عدد مراكز الاقتراع في ناحية الحر حيث كان عدد المراكز الانتخابية متطابقاً مع الأعداد المفترضة وهو المطلوب ، ويمكن الإشارة إلى أنّ هناك مشكلة تواجه مفوضية الانتخابات وخاصةً في ناحية الحسينية التي يغلب على مجتمعها الطابع الريفي . أنّ محل سكن الناخبين في أغلب القرى تفتقر إلى بنايات المدارس التي تتخذها المفوضية مراكز انتخابية ، مما اجبر مفوضية الانتخابات أنْ تركز على مركز مدينة الناحية في توزيع

المراكز انتخابية مما ولد مشكلة بعد المسافة ما بين سكن الناخبين ومراكز الاقتراع ، فقد يقطع الناخب مسافة (٤ - ٥) كم للوصول إلى مركز الاقتراع ، مما يتطلب توفير وسائل نقل للناخبين خاصةً كبار السن والنساء يوم الاقتراع للإدلاء بأصواتهم التي لم يتم توفيرها من قبل مفوضية الانتخابات لعدة دورات انتخابية سواء كانت برلمانية أو محلية لكي يساهم في رفع نسبة المشاركة الانتخابية .

ثانياً:التوزيع الجغرافي لمراكز ومحطات الاقتراع في مركز قضاء الهندية والنواحي التابعة له .

مركز قضاء الهندية:

يأتي مركز قضاء الهندية بالمرتبة الثانية من حيث التنظيم الإداري في المحافظة من بعد مركز قضاء كربلاء . بلغ عدد سكان مركز القضاء (١٠٨،٢٦٦) نسمة ، في حين كان عدد الناخبين المسجلين (٦٤،٢٢٠) ناخب . فيما بلغ عدد المراكز الانتخابية (٢٤) مركزاً بواقع (١٦٥) محطة اقتراع جدول (١١) ، وما يلاحظ أنّ عدد المراكز الانتخابية ثابت في كلا الدورتين الانتخابيتين إلا إنه قد حصلت زيادة في عدد محطات الاقتراع بفارق (١٣) محطة إضافية عن انتخابات ٢٠٠٩ ، فقد أضافت تلك المحطات بشكل متباين حسب حاجة المراكز الانتخابية .

ناحية الجدول الغربي:

يضم مركز الجدول الغربي التمويني مركز تسجيل الجدول الغربي وناحية الخيرات كما أسلفنا ، ورغم قيام (دائرة التموين والتخطيط - قسم التموين - فرع كربلاء) بشطر مركز تمويني الجدول الغربي إلى مركز تمويني الخيرات والجدول الغربي إلا أنّ مكتب مفوضية الانتخابات في كربلاء لن يأخذ بهذه الإجراءات الإدارية من قبل دائرة التموين والتخطيط .

بلغ عدد سكان مركز تسجيل الجدول الغربي (١٣٢،٣٨٠) نسمة ، في حين تم تسجيل (٦١،٤٠٣) ناخب ، ليدلوا بأصواتهم في (٢٥) مركز انتخابي بواقع (١٣٨) محطة اقتراع ، موزعة بصورة متباينة حسب المراكز الانتخابية ، فقد شهد مركز تسجيل الجدول الغربي إضافة مركز انتخابي (١) ، لسد النقص الحاصل في عدد المراكز الانتخابية حسب رأي مفوضية الانتخابات .

جدول (١١)
الواقع الانتخابي في مركز قضاء الهندية وناحية الجدول الغربي ٢٠٠٩/٢٠١٣ .

المركز التمويني	عدد المراكز الانتخابية سنة		عدد محطات الاقتراع سنة		عدد السكان سنة الف/نسمة		عدد الناخبين المسجلين سنة الف/نسمة		متوسط ناخب/مركز سنة الف/نسمة		الأعداد المفترضة للمراكز الانتخابية سنة	
	٢٠٠٩	٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠١٣
الهندية	٢٤	٢٤	١٥٢	١٦٥	٩٧،٦٤١	١٠٨,٢٦٦	٥٧،٤٣٣	٦٤،٢٢٠	٢٣٩٣	٢٦٧٥	٢٤	٢٤
الجدول الغربي	٢٤	٢٥	١٤٤	١٤٦	١٢١،٠٤٩	١٣٢،٣٨٠	٥٢،٩٥٤	٦١،٤٠٣	٢٢٠٦	٢٤٥٦	٢٣	٢٣
المجموع	٤٨	٤٩	٢٩٦	٣١١	٢١٨،٦٩٠	٢٤٠،٦٤٦	١١٠،٣٨٧	١٢٥،٦٢٣	المتوسط العام ٢٤٢٦	٢٧٠٤	٤٧	٤٧

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على
(١) مكتب مفوضية انتخابات كربلاء ، شعبة البيانات، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٩ و ٢٠١٣.
(٢) وزارة التجارة ، دائرة التموين والتخطيط - قسم التموين - فرع كربلاء ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٩ و ٢٠١٣.

عند ملاحظة وتحليل جدول (١١) يظهر إن هناك عدالة في تحديد عدد المراكز الانتخابية في مركز قضاء الهندية حيث جاء عدد المراكز الانتخابية مطابقاً للإعداد المفترضة في مركز القضاء ، إلا إن مفوضية الانتخابات أخفقت في التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع ، كما إن هناك إخفاق من قبل المفوضية في تحديد عدد المراكز الانتخابية وتوزيعها الجغرافي في ناحية الجدول الغربي ، وبعد تطبيق المعادلة الرياضية الخاصة بأعداد المراكز الانتخابية المفترضة ، اتضح بأن مفوضية الانتخابات قد أخطأت في تحديد عدد المراكز الانتخابية في مركز تسجيل الجدول الغربي ، أي إن هناك فائض في عدد المراكز الانتخابية ، فكان من المفترض أن يخصص (٢٣) مركزاً بدلاً من (٢٥) مركز اقتراع ، إذ كان من الأجدر أن يضم هذين المركزين إلى مركز تسجيل الغدير في مركز قضاء كربلاء لكونه المركز الذي يعاني من نقص في عدد المراكز الانتخابية ، وعند تحليل خريطة (٧) يتضح من ذلك أن مفوضية الانتخابات لم تعالج أخطاء الدورة السابقة ، انما اقتصرت المعالجة على اضافة مركز انتخابي (١) إلى مركز تسجيل الجدول الغربي ، في حين أن مركز تسجيل الجدول الغربي ليس بحاجة الى مراكز أو محطات اقتراع أي إن المعالجة يجب أن تكون وفق اسس علمية صحيحة ، من خلال إعادة توزيع مراكز الاقتراع حسب تركز السكان سواء في المدينة أو الريف لضمان مشاركة الجميع في العملية الانتخابية .

خريطة (٧)

التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع في قضاء الهندية والنواحي التابعة له لانتخابات ٢٠١٣ .

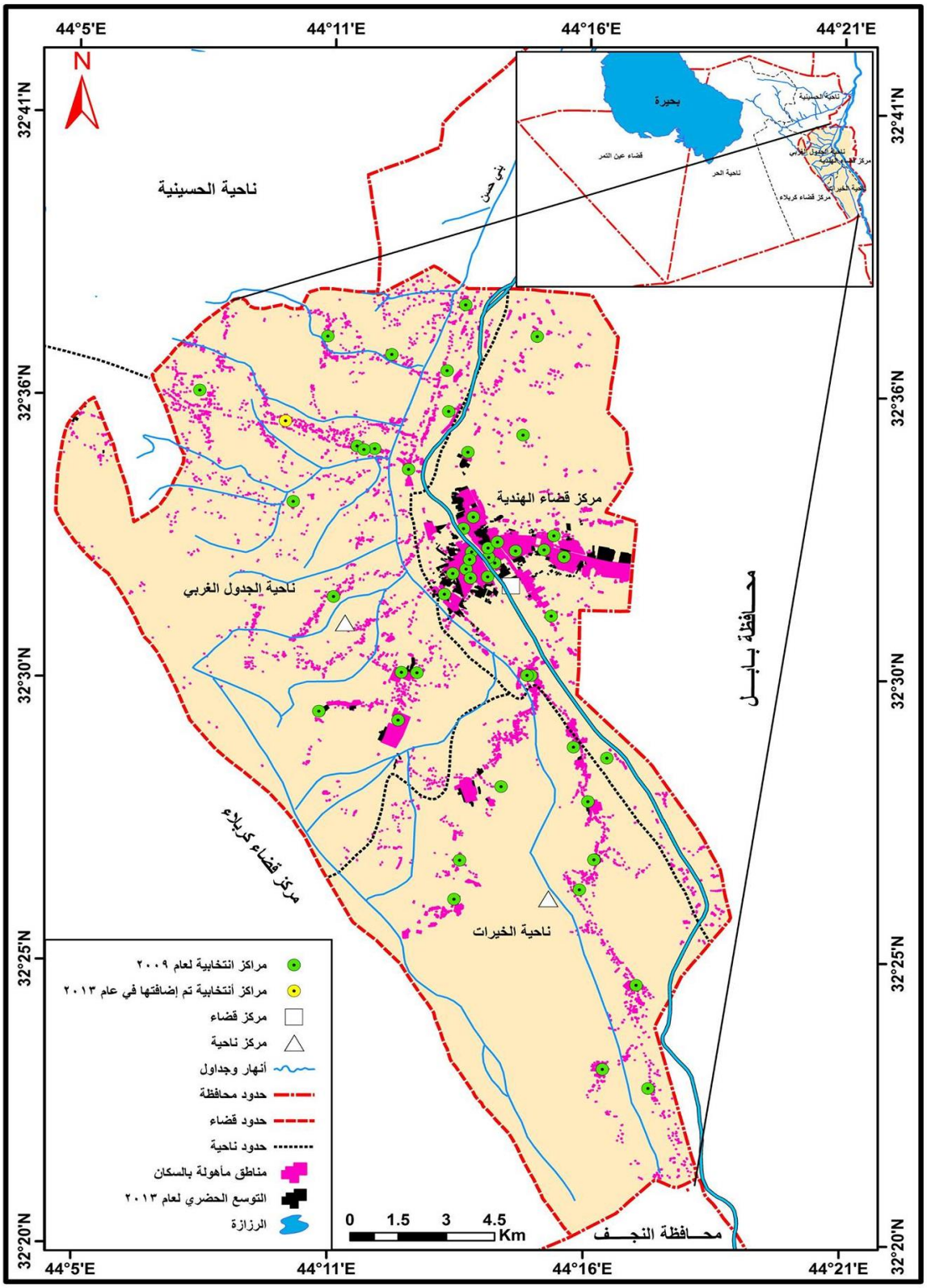

المصدر: الباحث اعتماداً على:

(١) مرئية محافظة كربلاء من القمر الصناعي Landsat – TM لسنة ٢٠١٣ بدقة ٦٠سم .

(٢) مكتب مفوضية انتخابات كربلاء ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٣ .

ثالثاً: التوزيع الجغرافي لمراكز ومحطات الاقتراع في قضاء عين التمر .

يتميز قضاء عين التمر بانخفاض عدد السكان مقارنةً بمساحة الواسعة (١٩٥٦) كم٢ ، الذي بلغ عدد السكان فيه (٢٦،١٨٧) نسمة ، فيما بلغ عدد الناخبين المسجلين (١٤،٨٤٠) ناخب ، في حين بلغ عدد المراكز الانتخابية (٧) مركز بواقع (٣٧) محطة اقتراع ، وما يميز هذه الدورة الانتخابية أنّ مفوضية الانتخابات قد أضافت مركز انتخابي (١) ، متخذةً بالحسبان الزيادة الحاصلة في عدد الناخبين المسجلين كما تمّ إضافة (٣) محطات اقتراع ؛ وذلك لغرض سد النقص الحاصل في بعض محطات الاقتراع حسب رأي المفوضية .

عند تحليل جدول (١٢) أظهرت النتائج أن هناك خلل واضح لدى مفوضية الانتخابات في تحديد عدد المراكز الانتخابية ، حيث كان من المفترض أن تبقي المفوضية عدد المراكز نفسها ، فكان من المفترض أن يعوض هذا المركز إلى أحد مراكز التسجيل في مركز قضاء كربلاء التي تعاني من نقص في مراكزها الانتخابية كمركز تسجيل (الغدير) الذي هو بحاجة إلى مركز انتخابي ، وهذا يشير إلى عدم تطابق عدد مراكز الاقتراع مع عدد الناخبين المسجلين في مركز تسجيل عين التمر . وعند تحليل خريطة (٨) نلاحظ عدالة توزيع مراكز الاقتراع في قضاء عين التمر ؛ حيث غطت هذه المراكز أغلب مناطق تركز السكان حتى المناطق الريفية ، وهذا يشير إلى أن ناخبي القضاء لا يعانوا من نقص في عدد مراكز الاقتراع أو بعد المسافة ما بين محل سكناهم ومراكز الاقتراع .

جدول (١٢)
الواقع الانتخابي في قضاء عين التمر ٢٠٠٩/٢٠١٣ .

المركز التمويني	عدد المراكز الانتخابية سنة		عدد محطات الاقتراع سنة		عدد السكان سنة الف/نسمة		عدد الناخبين المسجلين سنة الف/نسمة		متوسط ناخب/مركز انتخابات سنة		الأعداد المفترضة للمراكز الانتخابية سنة	
	٢٠٠٩	٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠١٣
عين التمر	٦	٧	٣٤	٣٧	٢٣،٨٠٢	٢٦،١٨٧	١٢،٧١١	١٤،٨٤٠	٢،١١٨	٢،١٢٠	٥،٢٣	٥،٨٤
									المتوسط العام			
									٢٤٢٦	٢٧٠٤		

المصدر: الباحث اعتماداً على
(١) مكتب مفوضية انتخابات كربلاء ، شعبة البيانات ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٩ و ٢٠١٣.
(٢) وزارة التجارة ، دائرة التموين والتخطيط ، قسم التموين - فرع كربلاء ، بيانات غير منشورة،٢٠٠٩ و ٢٠١٣.

خريطة (٨)
التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع في قضاء عين التمر لانتخابات ٢٠١٣

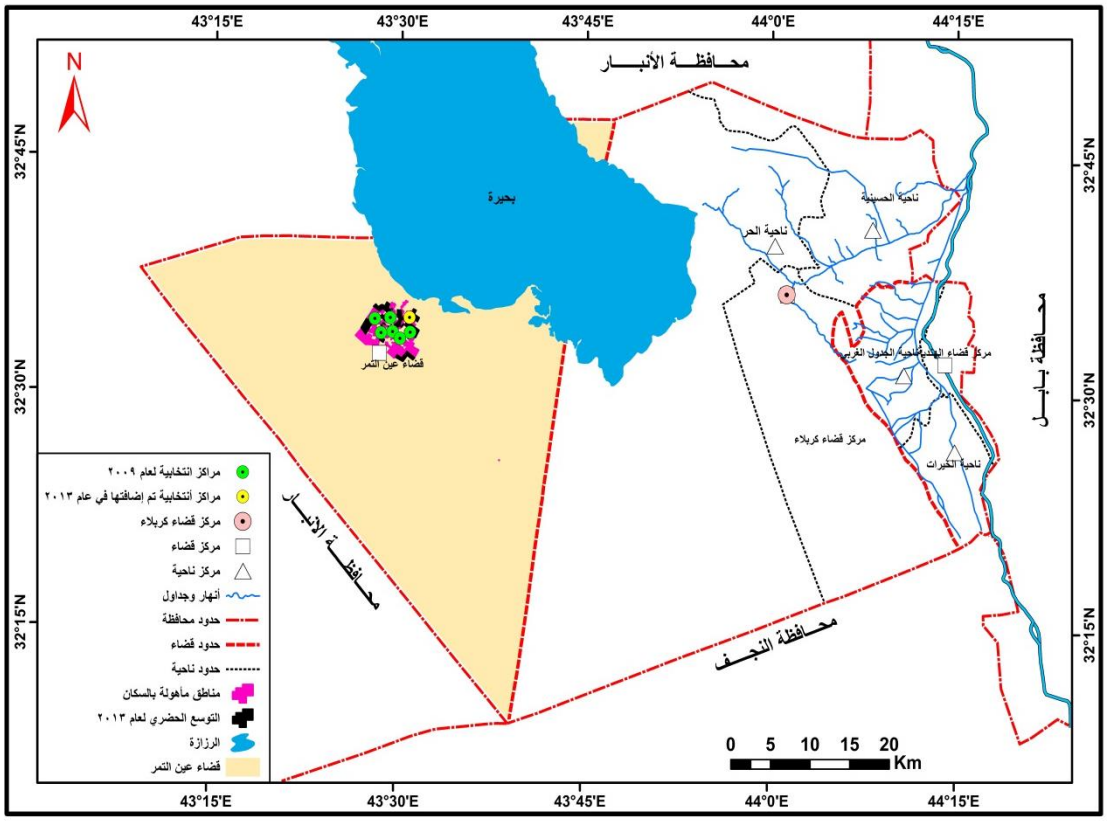

المصدر: الباحث اعتماداً على:
(١) مرئية محافظة كربلاء من القمر الصناعي Landsat – TM لسنة ٢٠١٣ بدقة ٦٠سم .
(٢) مكتب مفوضية انتخابات كربلاء ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٣ .

رابعاً: التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية للمهجرين المسجلين في انتخابات ٢٠١٣ في محافظة كربلاء .

تعرف الهجرة على أنّها انتقال الفرد أو الجماعة من منطقة الإرسال أو منطقة الأصل إلى منطقة الاستقبال أو مكان الوصول .

إنّ الهجرة ، واللجوء ، والتهجير القسري ، والنزوح ، تمثل صوراً متعددةً لوجه واحد لمأساة تزداد تفاقما وتنعكس سلباً على البنية الديموغرافية والاجتماعية والسياسية وبناء على هذه الظروف يمكن النظر إلى التهجير القسري بوصفه انتهاكاً فضاً لأمن الإنسان بكل ما يتضمنه من عناصر ، فهو يحرم الإنسان حقه في الأمن والخصوصية وفي السكن مكاناً ، وملكيةً ، ونسيج علاقات اجتماعية ، وتاريخاً من الخبرات والمصالح المشتركة ، وانتماءً للمكان بكل ما يعنيه من رموز وذكريات تشكل جميعاً رصيد الإنسان الثقافي والروحي والذي لم يصل مفهوم التنمية البشرية بعد إلى دليل لقياسه [١] ، وتشير كل الحقائق أن ظاهرة التهجير القسري (النزوح) قد برزت على نحو ليس له سابقة في تاريخ العراق الحديث بعد الاحتلال سنة ٢٠٠٣. ومن المظاهر المفزعة التي يمر بها المجتمع العراقي تحتم الوقوف للتأمل بعمق لسبر أغوارها للحيلولة دون تدهور الأمن الإنساني وتفكك النسيج المجتمعي .

إن التهجير القسري يعني إجبار الإنسان فردا أو أسرة على مغادرة بيته في منطقة معينة تحت طائلة التهديد أو بسبب الخوف المبرَّر من التعرض للأذى أو الموت ، مما يضطره للانتقال إلى منطقة أخرى داخل البلد أو يلجأ إلى بلد آخر . يتضح مما تقدم إن التهجيرهو أحد مكونات النمو السكاني ولها أهمية جوهرية في إعادة توزيع السكان وتبيان نموهم الإقليمي وفي تكوين تراكيبهم المختلفة ، مما له آثأر اجتماعية كبيرة ، ومن بين النتائج التي تمخضت عن الهجرة ارتفاع معدلات نمو السكان الحضر وتناقص معدلات نمو سكان الريف [٢] وإيماناً بعدم حرمان العوائل المهجرة من ممارسة حقهم في اختيار ممثليها في المجالس المحلية والتشريعية ، فقد أصدر مجلس النواب العراقي في (٨/ تشرين الثاني /٢٠٠٩) ، نص قانون تعديل قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ ، نصت المادة الرابعة (أ): تكون طريقة تصويت المهجرين وفق احدث إحصائية رسمية تزود بها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من وزارتي الهجرة والمهجرين والتجارة وبموجبها يحق للمهجر التصويت للدائرة التي هُجر منها ما لم يكن قد نقل بطاقته التموينية إلى المحافظة التي هجر إليها ؛ لذا قامت المفوضية العليا للانتخابات بإصدار قوائم خاصة بأسماء المهجرين في كل مركز تسجيل ولكل محافظة (دائرة انتخابية) ، وتضم هذه

(١) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ، ٢٠٠٨ ، ص٦٦.
(٢) عباس فاضل السعدي ، سكان العراق ، ط١، الغفران للخدمات الطباعة ، بغداد ، ٢٠١٣، ص١٨٦.

القوائم أسماء جميع المهجرين الذين تمّ تسجيلهم عن طريق وزارة الهجرة والمهجرين ، وتم استخدام هذه القوائم للتأكد من صحة بيانات المهجر وسمحت المفوضية بفتح مراكز للتصويت المشروط للمهجرين من المسجلين في بيانات وزارة الهجرة والمهجرين الذين لم تسمح لهم الظروف بتحديث بياناتهم في سجل الناخبين [١] ، وتمّ بالفعل فتح مراكز خاصة لهم توزعت في أغلب الوحدات الإدارية في منطقة الدراسة حسب وجودهم وفق بيانات وإحصائيات وزارة المهجرين ، فقد تمّ استحداث (٤) مراكز للتصويت المشروط الخاص بالمهجرين غير المسجلين لدى مكتب مفوضية انتخابات كربلاء ومسجلين لدى وزارة الهجرة والمهجرين ، ناهز عددهم (٦٠٠٠) مهجر بالإضافة إلى فتح (١٨) مركز انتخابي للمهجرين المسجلين لدى مكتب مفوضية كربلاء والبالغ عددهم (١٩٢٥) مهجر[٢] جدول (١٣) .

(١) حيدر عبد الأمير رزوقي ، جغرافية الانتخابات البرلمانية لمحافظة كربلاء للدورتين (٢٠٠٥-٢٠١٠) – دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٢، ص١١٠ .

(٢) مكتب مفوضية انتخابات كربلاء ، شعبة البيانات ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٣.

جدول (١٣)
التوزيع الجغرافي لمراكز ومحطات الاقتراع للمهجرين المسجلين وغير المسجلين في انتخابات ٢٠١٣ في محافظة كربلاء .

اسم مركز التسجيل	اسم المركز الانتخابي	عدد المهجرين المسجلين و غير مسجلين	نوع الاقتراع	عدد المراكز الانتخابية	عدد محطات الاقتراع
الغدير	مدرسة وهران الابتدائية	١١٠	مهجرين مسجلين	١	٣
الغدير	مدرسة ذو الفقار	١١٢	مهجرين مسجلين	١	٢
سعد	مدرسة البراءة الابتدائية	١٠٣	مهجرين مسجلين	١	١
سعد	متوسطة الشهيد ابوالمعالي	١١٧	مهجرين مسجلين	١	٢
سعد	مدرسة البلاد	١٠٣	مهجرين مسجلين	١	١
العباسية	إعدادية نينوى	١٤٣	مهجرين مسجلين	١	٣
العامل	مدرسة المنتظر الابتدائية	٩٧	مهجرين مسجلين	١	١
العامل	متوسطة ابن حيان	١١٦	مهجرين مسجلين	١	٢
العامل	مدرسة التوجيهه	١٤٠٠	مهجرين غير مسجلين	١	٦
الأسرة	مدرسة الغدير الابتدائية	٩٢	مهجرين مسجلين	١	٢
رمضان	إعدادية جمانة للبنات	١٠٩	مهجرين مسجلين	١	١
رمضان	مدرسة تدمر الابتدائية	١٠٥	مهجرين مسجلين	١	١
رمضان	مدرسة الشهيد محمد باقر الصدر(قدس سره)	١٦٥٠	مهجرين غير مسجلين	١	٧
باب بغداد	مدرسة الفارابي الابتدائية	١١٩	مهجرين مسجلين	١	٢
الحسينية	مدرسة الغاضريات الابتدائية	٩٨	مهجرين مسجلين	١	١
الحر	مدرسة الجزيرة الابتدائية	١١٣	مهجرين مسجلين	١	٢
الهندية	مدرسة الوصي الابتدائية	١٥٠٠	مهجرين غير مسجلين	١	٥
الهندية	مدرسة الهندية الابتدائية	١٠٤	مهجرين مسجلين	١	١
الهندية	مدرسة ابن سينا	١١٥	مهجرين مسجلين	١	١
الجدول الغربي	مدرسة المباهلة الابتدائية	٧٥	مهجرين مسجلين	١	٢
عين التمر	مدرسة العين الابتدائية	١٤٥٠	مهجرين غير مسجلين	١	٤
عين التمر	ثانوية الواحة الخضراء	١١٩	مهجرين مسجلين	١	٢
المجموع	-	٧٩٢٥	-	٢٢	٥٢

المصدر: الباحث اعتماد على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٣ .

خامساً: التوزيع الجغرافي لمراكز اقتراع التصويت الخاص لانتخابات ٢٠١٣ .

بعد دورات انتخابية متتالية لعمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وبشكل دوري عملت المفوضية على استحداث مراكز انتخابية خاصة تحت عنوان (مراكز التصويت الخاص) ، جدول (١٤) التي تشمل (منتسبي وزارتي الدفاع والداخلية ، ونزلاء السجون والمرضى الراقدين في المستشفيات) إذ تمّ حذف أسمائهم من سجل الناخبين العام وإدراج أسمائهم في سجل خاص بهم والسماح لهم بالتصويت قبل يوم الاقتراع العام بسبعة أيام ؛ حيث تمّ تخصيص مراكز انتخابية خاصة بهذه الشريحة من المجتمع وتوزيعهم في مراكز التسجيل الرئيسية على مستوى العراق ، فقد احتوت مراكز الاقتراع على (٢٤١٥٣) ناخب توزعوا وبشكل متباين على مستوى الوحدات الإدارية في محافظة كربلاء ، فيما ناهز عدد مراكز الاقتراع المخصصة لهذا الغرض (٢٠) مركزاً انتخابياً بواقع (٨٠) محطة اقتراع ، في حين بلغ عدد المقترعين من (نزلاء السجون والراقدين في المستشفيات) (٢١٩٧) ناخب ، لذا حرصت مفوضية الانتخابات على إجراء التصويت الخاص لهم ؛ وذلك لعدم حرمانهم من هذا الحق الذي كفله الدستور للجميع ، فقد تمّ إلحاق نتائج التصويت الخاصة بهم إلى مراكز التسجيل التي دونت أسمائهم فيها .

جدول (١٤)التوزيع الجغرافي لمراكز ومحطات اقتراع (التصويت الخاص) لانتخابات ٢٠١٣.

اسم مركز التسجيل	اسم المركز الانتخابي	نوع الاقتراع	عدد الناخبين	عدد محطات الاقتراع
سعد	روضة الأنغام	جيش وشرطة	٢١١٩	٦
سعد	مدرسة الجاحظ الابتدائية	جيش وشرطة	١٢٧٥	٤
العباسية	مدرسة الإمام الحسين(ع) الابتدائية	جيش وشرطة	٣١٦٩	٨
العباسية	ثانوية الزهراء(ع) للبنات	جيش وشرطة	١٢٦٣	٤
العامل	مدرسة فاطمة بنت أسد الابتدائية للبنات	جيش وشرطة	٢٥٣٤	٥
رمضان	مدرسة التوجيه الابتدائية	جيش وشرطة	١٣٦٩	٤
رمضان	إعدادية كربلاء للبنين	جيش وشرطة	١٤٢٣	٥
رمضان	مدرسة الشهيد محمد باقر الصدر(قدس سره) للبنين	جيش وشرطة	٢٧٥٦	٦
باب بغداد	إعدادية غزة للبنات	جيش وشرطة	١٠٥٢	٣
الحسينية	إعدادية الحسينية للبنين	جيش وشرطة	٥٩٨	١
الحسينية	مدرسة حبيب بن مظاهر الابتدائية	جيش وشرطة	١٠٨٧	٢
الحسينية	مدرسة النبراس الابتدائية	جيش وشرطة	١٣٥٢	٤
الهندية	مدرسة الوصي الابتدائية	جيش وشرطة	١٢٠٧	٤
الجدول الغربي	مدرسة السعادة الابتدائية	جيش وشرطة	١٦٩٠	٦
عين التمر	مدرسة مكة المكرمة الابتدائية	جيش وشرطة	١٢٥٩	٤
العباسية	أمرية المواقف والتسفيرات	سجن	١٦٣١	٤
رمضان	مستشفى الولادة	مستشفى	١٩٤	٢
الأسرة	مستشفى الحسين العام	مستشفى	٢١٦	٤
الأسرة	مستشفى الأطفال	مستشفى	٩٧	٢
الهندية	مستشفى الهندية العام	مستشفى	٥٩	٢
المجموع	-	-	٢٤١٥٣	٨٠

المصدر: الباحث اعتماداً على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٣.

الفصل الثالث

تحليل نتائج الدراسة الميدانية لانتخابات مجلس محافظة كربلاء

تمهيد:

تعد الانتخابات ظاهرة سياسية يمارسها السكان بصفتهم العامل الجوهري الذي ترتكز عليه ، ولذا فالإنسان هو الذي يمارسها وهو الذي يجني ثمارها كونها إحدى نشاطاته المعاصرة التي يهدف من خلالها إلى تحقيق آماله السياسية ، وتكمن المهمة الرئيسية التي تقع على عاتق الجغرافي السياسي هي تقويم العوامل الديمغرافية والاجتماعية بأبعادها الاقتصادية والجغرافية والتنظيمية والسياسية والايديولوجية وربطها بعملية التصويت ، وتوضيح التباين المكاني ، لكون هذه الخصائص هي عوامل اجتماعية وديمغرافية تشكل مجموعة الرأي العام من مجتمع الدراسة اثناء عملية التصويت .

يهدف هذا الفصل التطرق إلى الجانب الميداني التطبيقي في هذه الدراسة الذي يكمن في الانتقال إلى تحديد العوامل التي تؤثر في هذا السلوك الانتخابي وقرار الناخب يوم الاقتراع .

أنّ الدراسة الميدانية التطبيقية تعني استعمال لما تم التطرق إلية في الجانب النظري من البحث وابراز العلاقة ما بين سلوك الناخب ومجموعة العوامل المدروسة ، وسيتم عرض هذه العوامل بقدر تعلقها بموضوع الدراسة على النحو التالي:

أولاً: عينة الدراسة:

إنّ تصميم استمارة الاستبيان ليست بالعملية السهلة بل تحتاج إلى استشارة من ذوي الاختصاص والخبرة لغرض التوصل إلى استبيان شامل يضم جميع الفقرات التي يرغب الباحث في الحصول على معلومات عنها.

تم تقدير الحجم الأمثل للعينة في الدراسة الميدانية إحصائيا وفق الخطوات التالية [1]:

١- اختيار عينة استطلاعية من(٣٠) استمارة .

٢- حساب الانحراف المعياري[*] لتلك العينة (S).

٣- تحديد الخطأ المسموح به (d) (مثلاً ١، ٢، ٥، ٢، ٣، .....)

٤- تحديد القيمة المعيارية (z) التي تقابل مستوى المعنوية المطلوب.

مستوى المعنوية	القيمة المعيارية
٠،٠٥	٢
٠،٠١	٣

$$n= (z \times s / d)^2$$

n : الحجم الأمثل للعينة[**]

s : الانحراف المعياري= $\sqrt{\frac{\text{مج (س – س)}^2}{\text{ن - ١}}}$

س: القيم = ٥٩٩٠

سَ: الوسط الحسابي = ٧٣

ن: عدد القيم = ٣٠

ووفقاً لتطبيق المعادلة أعلاه تم تحديد حجم العينة بـ (٨٣٠) استمارة استبيان ، إلا أنّ الباحث قام بتوزيع (٨٥٠) استمارة لكي يزيد من درجة الثقة في النتائج ولتلافي مشكلة عدم رجوع بعض الاستمارات ، وقد استبعدت الاستبيانات التي ميزتها نقائص أو عيوب في تعبئتها ، ونظراً لطبيعة ونوع الدراسة تم الاعتماد على العينة العشوائية البسيطة التي تعطي فرصة لكل عنصر من

---

(١) نعمان شحاده ، الأساليب الكمية في الجغرافية باستخدام الحاسوب ، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٧، ص٢٦٣-٢٦٢.

(*) الانحراف المعياري يمثل مقياس التشتت داخل العينة .

(**) n= ٨٣٠

S =١٤،٣٧

d = ١، تحديد الخطأ المسموح به .

Z = ٢، تحديد القيمة المعيارية التي تقابل مستوى المعنوية المطلوبة ، (٠،٠٥) .

$n= (2 \times 14,37/1)^2$

عناصر المجتمع الأصلي للدراسة بالظهور بحيث نراعي النسب المئوية بين مختلف أفراد المجتمع بكافة مستوياتهم .

تمّ توزيع استمارات الاستبيان حسب النسبة المئوية للناخبين المسجلين في كل وحدة إدارية جدول (١٥) ؛ لكونهم هم المعنيين من الدراسة ، بواقع (٤٣٤) استمارة لمركز قضاء (كربلاء) ، و(١٠٤) استمارة في ناحية الحر و(٩٥) استمارة في ناحية الحسينية ، و(٩٠) استمارة في مركز قضاء الهندية ، و(٥٦) استمارة في ناحية الجدول الغربي ، و(٣٠) استمارة في ناحية الخيرات ، و(٢١) استمارة لقضاء عين التمر . فقد استغرقت فترة توزيع وجمع الاستمارات مدة (٣٠) يوماً . وبعد جمع البيانات واسترجاع أغلب الاستمارات ، تمت عملية تفريغها لإتمام معالجتها بالوسائل الإحصائية ، وذلك باستخدام اختبار (مربع كأي X^2) لقياس الفروق في الاستجابات بين إجابات أفراد العينة بتطبيق برنامج (SPSS. V. 20) ؛ وذلك من خلال حساب الإحصاء لكل سؤال في الاستمارة لغرض تبيان ما إذا كان هناك فروق فردية ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة .

جدول (١٥) توزيع استمارات الاستبيان حسب الوحدات الإدارية في منطقة الدراسة .

ت	الوحدة الإدارية	عدد استمارات الاستبيان	النسبة %
١	مركز قضاء كربلاء	٤٣٤	٥٢،٣٠
٢	ناحية الحر	١٠٤	١٢،٥٧
٣	ناحية الحسينية	٩٥	١١،٤٥
٤	مركز قضاء الهندية	٩٠	١٠،٨٦
٥	ناحية الجدول الغربي	٥٦	٦،٦٥
٦	ناحية الخيرات	٣٠	٣،٦٣
٧	قضاء عين التمر	٢١	٢،٥٤
المجموع	٧	٨٣٠	١٠٠

المصدر: الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان .

تضمنت استمارة الاستبيان (٣٥) سؤالاً وزعت على ست عوامل ، احتوى العامل الأول على العامل الجغرافي والظروف الجغرافية المؤثرة في المشاركة الانتخابية ، في حين تضمن العامل الثاني أسئلة تتعلق بالعامل الاجتماعي ، وشمل العامل الثالث أسئلة ذات طابع اقتصادي ، فيما تطرق العامل الرابع إلى أسئلة تتعلق بالعامل الأمني في يوم الاقتراع بالنسبة للناخبين ، أمّا العامل الخامس فقد تمثل بالعامل التنظيمي من حيث عمل وإجراءات مفوضية الانتخابات وتطبيقها للنظام الانتخابي وأثر ذلك النظام على سلوك الناخب ، فضلاً عن رأي الناخب بأداء وعمل مفوضية الانتخابات ومدى مصداقيتها ، في حين خصص العامل السادس للجانب السياسي والانتماء الحزبي من حيث الإيمان بالعملية السياسية وعدد المنخرطين في الأحزاب السياسية .

وقد ركزت الدراسة الميدانية على أنماط السلوك الانتخابي التي تؤثر على قرارات أفراد عينة الدراسة يوم الاقتراع من خلال خصائص عدة منها (الجنس- الفئات العمرية - البيئة (السكن) - المستوى التعليمي - الانتماء الحزبي) حيث تشمل هذه المتغيرات كافة شرائح مجتمع الدراسة .

ثانياً: خصائص مجتمع الدراسة:

١- الجنس:

أصبحت نوعية السكان أحد العناصر المؤثرة في الجغرافية السياسية للدولة أكثر من حجم السكان وكثافتهم وتوزيعهم [١]. وكما يتضح من جدول (١٦) والشكل (٣) إنّ فئة الذكور هي الأكبر في المجتمع المبحوث ، فقد بلغ عددهم (٤٧٢) وهي الفئة التي تفوق فئة الإناث البالغ عددهن (٣٥٨) حسب استمارة الاستبيان . ويمكن القول أن النساء أقل تطرفاً من الرجال في المواقف السياسية ، وإنّ التصويت النسائي الانتخابي يعكس المحافظة على المألوف بعيداً عن الإيديولوجيات والشعارات الرنانة للأحزاب السياسية ، وهن أقل انجذاباً لكل ما هو جديد ، وهن ميالات للتسامح والمحبة والسلام بعيداً عن العنف أثناء التصويت [٢] .

٢- العـــــمر:

إن دراسة أعمار السكان وتوزيعهم إلى فئات عمرية تعين الباحثين لمعرفة جوانب كثيرة عن هؤلاء السكان التي يكون لها أهمية بالغة في التخطيط للعملية الانتخابية [٣] ، كما أن لتركيب السكان أثر بالغ على قوة الدولة ، فإنّ مقدار حيويتهم ونسبة عناصره الشابة ومقدار الفئة الناخبة ومتوسط الأعمار مهمة لتقدير فعاليات السكان السياسية داخل الدولة ومنها الانتخابات [٤] .

إنّ العدد الأكبر من أفراد عينة الدراسة تتراوح أعماهم بين (١٨ – ٣٥ سنة) إذ بلغ عدد أفراد هذه الفئة (٣٤١) نسمة من إجمالي عدد المبحوثين الكلي في منطقة الدراسة جدول (١٧) والشكل (٤) ، فيما جاءت الفئة العمرية بين (٣٦ - ٦٤ سنة) بالمرتبة الثانية إذ بلغ عددهم (٣٠٧) نسمة ، حيث تبين الفئتين أعلاه أن مجتمع الدراسة في مرحلة الفتوه وبنسبة أقل منها في مرحلة الشباب ، إلا أنّ هذا العدد تراجع إلى (١٨٢) نسمة عند الفئة العمرية (٦٥ سنة فأكثر) مما يدلل بأن هذه الفئة قليلة التأثير في مجتمع الدراسة أي إنّها جاءت بالمرتبة الأخيرة من مجموع أفراد العينة .

---

(١) خليل حسن ، مصدر سابق ، ص٢٠٢.

(٢) محمد أحمد عقلة المومني ، استراتيجيات سياسة القوى، دار الكتاب الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠٠٨، ص٢٨٣.

(٣) عبد علي الخفاف وعبد مخور الريحاني ، جغرافية السكان ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٦، ص٣٢٥.

(٤) عبد العباس فضيخ ، مصدر سابق ، ص٨٢ .

جدول (١٦)أفراد عينة الدراسة حسب الجنس .

ت	نوع الجنس	العدد	النسبة %
١	الذكور	٤٧٢	٥٦،٨٦
٢	الإناث	٣٥٨	٤٣،١٤
المجموع	-	٨٣٠	١٠٠

المصدر: الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان .

شكل (٣)أفراد مجتمع الدراسة حسب الجنس .

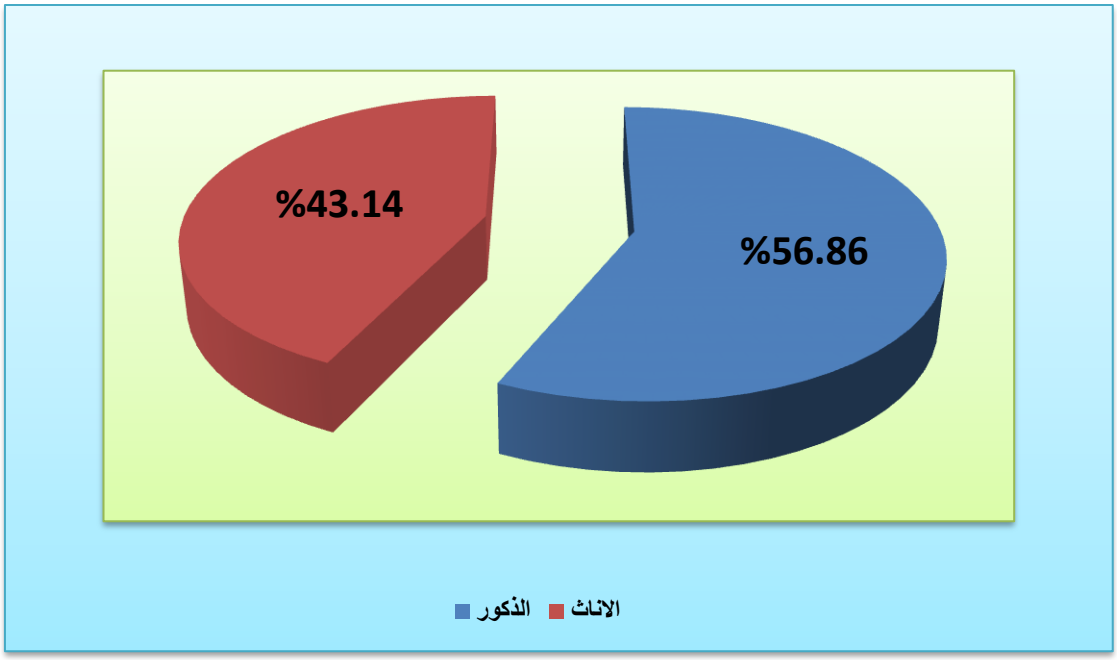

المصدر: الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان

٣- البيئة (السكن) :

يقصد بالتوزيع البيئي تصنيف أفراد المجتمع السكاني (المبحوث) بحسب البيئة ، وتعد دراسة توزيع السكان في المكان من أولويات الجغرافيين ، لما لها من أهمية في إبراز تباين توزيع السكان على الوحدات المكانية بما فيها التباين في مناطق الإقامة البيئية . وخلال ملاحظة جدول (١٨) والشكل (٥) يظهر لنا أن فئة سكان الحضر الذي بلغ عددها (٤٥٩) نسمة هي أكبر من فئة سكان الريف ، إذ تمثل فئة سكان الريف من أفراد العينة (٣٧١) نسمة .

جدول (١٧) أفراد عينة الدراسة حسب الفئات العمرية .

ت	الفئة العمرية	العدد	النسبة %
١	١٨ ـ ٣٥ سنة	٣٤١	٤١
٢	٣٦ ـ ٦٤ سنة	٣٠٧	٣٧
٣	٦٥ سنة فأكثر	١٨٢	٢٢
المجموع	٣	٨٣٠	١٠٠

المصدر: الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان .

شكل (٤) توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب العمر .

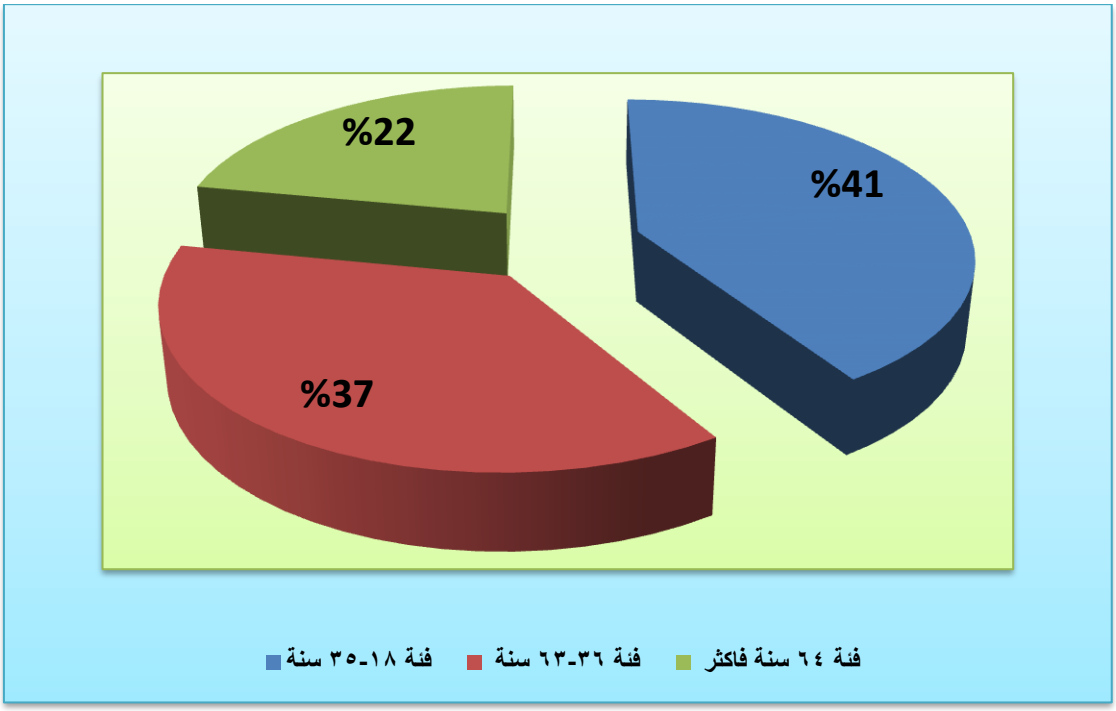

المصدر: الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان .

٤ـ المستوى التعليمي:

يساهم التعليم وارتفاع المستوى الثقافي للسكان في تحقيق تفهم أعلى للغرض من العملية الانتخابية وبالتالي تحقيق أهدافها ، الأمر الذي من شأنه إيجاد مشاركة سياسية عالية وفعالة، وعلى العكس من ذلك فأنّ عزوف السكان عن المساهمة في العملية الانتخابية بنسبة عالية قد يعزى في أحوال كثيرة إلى عامل التخلف الثقافي والتعليمي بين السكان وضعف التجربة الديمقراطية ، كما هو الحال في معظم دول العالم الثالث، كما أنّ البلدان التي يكون معظم سكانها من المتعلمين وذوي الثقافات العالية وتتمتع بمستويات التقدم التكنولوجي المرتفعة يجعل من السكان يفكرون في القضايا السياسية والديمقراطية ومنها الانتخابات بصورة أفضل .

جدول (١٨) أفراد عينة الدراسة حسب البيئة (السكن) .

ت	نوع البيئة	العدد	النسبة %
١	حضر	٤٥٩	٥٥،٣٠
٢	ريف	٣٧١	٤٤،٧٠
المجموع	-	٨٣٠	١٠٠

المصدر: الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان .

شكل (٥) توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب البيئة (السكن) .

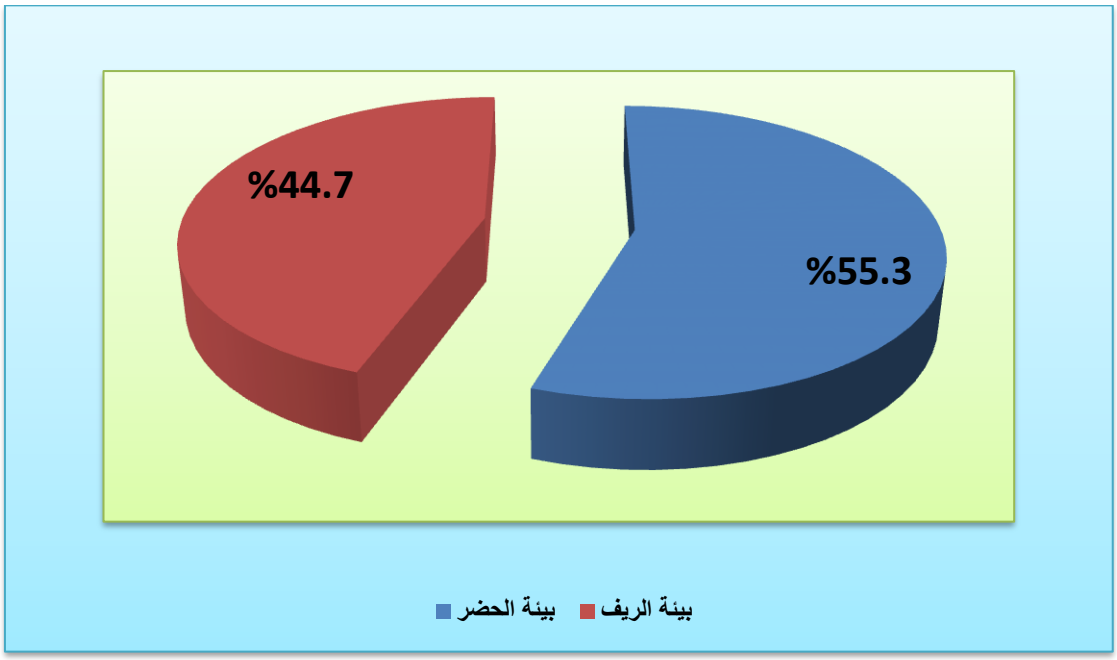

المصدر: الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان .

يتضح لنا من جدول (١٩) والشكل (٦) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي في المجتمع المبحوث ، فقد بلغ عدد الأميين (٢٤٠) مواطن . إن مشكلة الأميه تعد من العوامل التي تدخل في تحديد السلوك الانتخابي، فالمجتمعات التي تشيع فيها ظاهرة الأمية ، قد تهمل الانتخابات ولا توليها اهتماما ؛ نظرا لضعف ثقافتها ومستواها التعليمي ، فتتسبب الأمية في انتشار ظاهرة الاغتراب السياسي التي تؤدي إلى عزوف المواطنين عن المشاركة في الحياة السياسية ، وبالعكس قد تؤدي لمشاركة غير فعالة وغير واعية .

جدول (١٩) أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي .

ت	المستوى التعليمي	العدد	النسبة %
١	الأميين	٢٤٠	٢٨،٩١
٢	التعليم الابتدائي	٩١	١٠،٩٧
٣	التعليم الثانوي	٢٠٦	٢٤،٨٢
٤	شهادة الدبلوم	١٥٦	١٨،٨٠
٥	شهادة البكالوريوس	١٢٤	١٤،٩٤
٦	الشهادات العليا	١٣	١،٥٦
المجموع	٦	٨٣٠	١٠٠

المصدر: الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان .

أما أفراد الفئة الثانية التي تمثل المواطنين الحاصلين على شهادة التعليم الابتدائي بلغ عددهم (٩١) مواطنً من إجمالي أفراد العينة ، إلا أنّ هذا العدد ارتفع إلى (٢٠٦) عند الأفراد الذين يحملون شهادة التعليم الثانوي ، إما حملة شهادة الدبلوم فقد ضمت هذه الفئة (١٥٦) فرداً من أصل العدد الكلي لإفراد عينة الدراسة ، فيما تراجع فئة الأشخاص الذين يحملوا شهادة البكالوريوس إلى (١٢٤) فرداً ، إلا أنّ العدد قد تراجع وبشكل كبير لدى حملة الشهادات العليا (الماجستير والدكتوراه) إلى (١،٥٦%) إذ بلغ عدد أفراد هذه الفئة (١٣) مواطن ، مما يشير إلى أنّ حملة الشهادات العليا ذو تأثير قليل في مجتمع الدراسة ، نتيجةً لانخفاض عددهم في منطقة الدراسة حسب ما بينته الدراسة الميدانية .

٥- الانتماء الحزبي:

ينظر إلى الأحزاب السياسية (*) من وجهة نظر الجغرافية الانتخابية أما أن تكون انعكاسات لتحزبات اجتماعية ، وإما أنها مجرد عمليات شراء لأصوات الناخبين ، أو كليهما معاً ، إلا أنّ الأحزاب السياسية مهما كانت استراتيجيتها فهي تسعى للوصول إلى سدة الحكم ، ولهذه الأحزاب نمطين مختلفين الأول: أحزاب جماهيرية ، والثاني أحزاب تعتمد على الكوادر في التنظيمات للانتخابات . فأحزاب الكوادر تتبنى سياسة تحقيق المصالح والطبقة المهيمنة داخل الدولة بإتباعها مبدأ الحماية مرة ، وأخرى مبدأ التجارة الحرة ، أمّا الأحزاب الجماهيرية فيتمحور برنامجها بشكل شبه ثابت حول إعادة توزيع الدخول[١] .

(*) منظمة سياسية من الناخبين ورجال السياسة يعملون مجتمعين وفي خطة معينة وفق برنامج انتخابي خاص بالحزب بغية الوصول إلى الحكم، وتوجيه سياسة الدولة وإدارتها ، وتنبع الأحزاب من واقع المجتمع الذي نشأت منه ، فهي تأتي لتبين طبيعة التقسيم الاثني والجغرافي والقومي في ذلك البلد معبرة عن أراء تلك الفئات ، المصدر: أرواء فخري ، تطور التعددية الحزبية في العراق ، مجلة الأستاذ ، العدد (١٧٥) ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ٢٠١١، ص ٣٧٨ .

(١) محمد أحمد عقلة المومني ، مصدر سابق ، ص٢٨١-٢٨٢.

شكل (٦) توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب المستوى التعليمي .

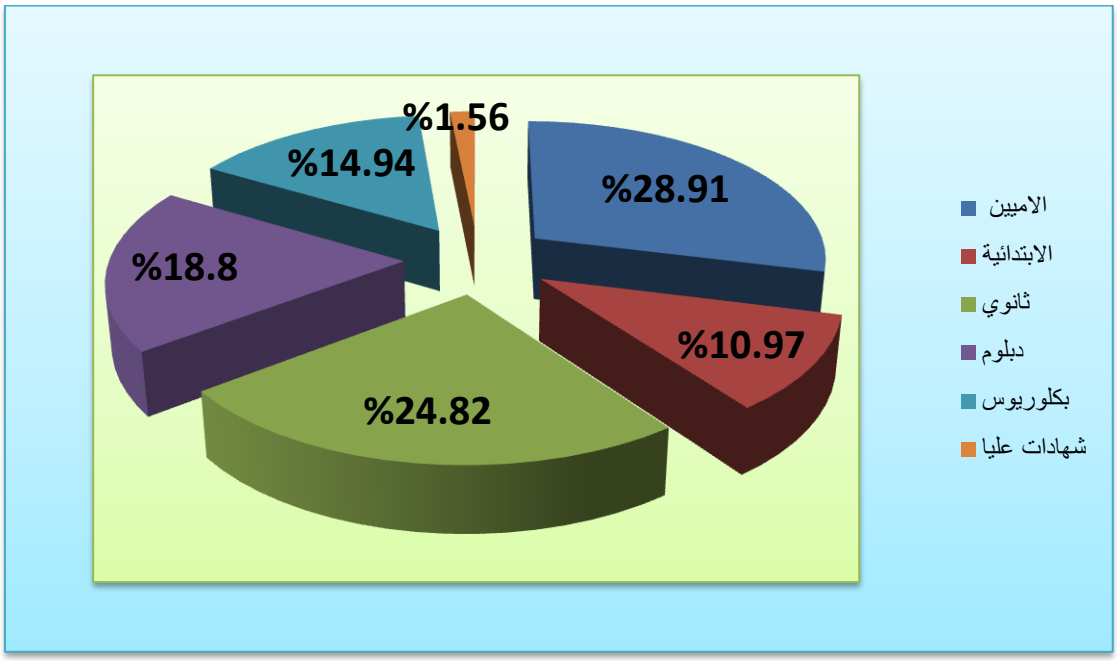

المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (١٩) .

يتضح من جدول (٢٠) والشكل (٧) أنّ اغلب أفراد العينة هم غير منتمين أو منخرطين بأحزاب سياسية ، حيث بلغ عدد الأفراد المنتمين للأحزاب السياسية في المجتمع المبحوث (١٣٩) شخصاً من إجمالي عدد المبحوثين الكلي لأفراد استمارة استبيان ، في حين كان عدد الأفراد غير المنتمين لأحزاب سياسية (٦٩١) مواطناً ، وهذا يدل على عدم قناعة السكان بالانخراط بالأحزاب نتيجة لعدم قدرتها على تحقيق ما تصبوا اليه ، إذ إن كثير من الناس يحملون انطباعاً خاطئاً عن السياسة ، وهم يتبرؤوا من العمل السياسي ، رغم أنّ المواطنين في كثير من الأحيان يباشرون عملاً سياسياً ، إلا أنّهم يحاولون أنّ ينزعوا عن أنفسهم ثوب السياسة في مجتمع بلغ عدد الأحزاب والكيانات السياسية المشاركة في الانتخابات ولكلا الدورتين (٢٠٠٩و٢٠١٣) ، (٧٧) حزباً وكياناً سياسياً بل أكثر من ذلك عندما نجمع بعض الحركات والتجمعات والتنظيمات السياسية الأخرى التي لم تسنح لها الفرصة الإعلان عن نفسها ، بسبب قلة التمويل وعدم امتلاكها إلى مقرات تضمن حضورها في الساحة السياسية في المحافظة .

جدول (٢٠) أفراد مجتمع الدراسة حسب الانتماء الحزبي .

ت	الانتماء الحزبي	العدد	النسبة %
١	منتمين حزبياً	١٣٩	١٦،٧٤
٢	غير منتمين حزبياً	٦٩١	٨٣،٢٦
المجموع	-	٨٣٠	١٠٠

المصدر: الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان .

شكل (٧) توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الانتماء الحزبي .

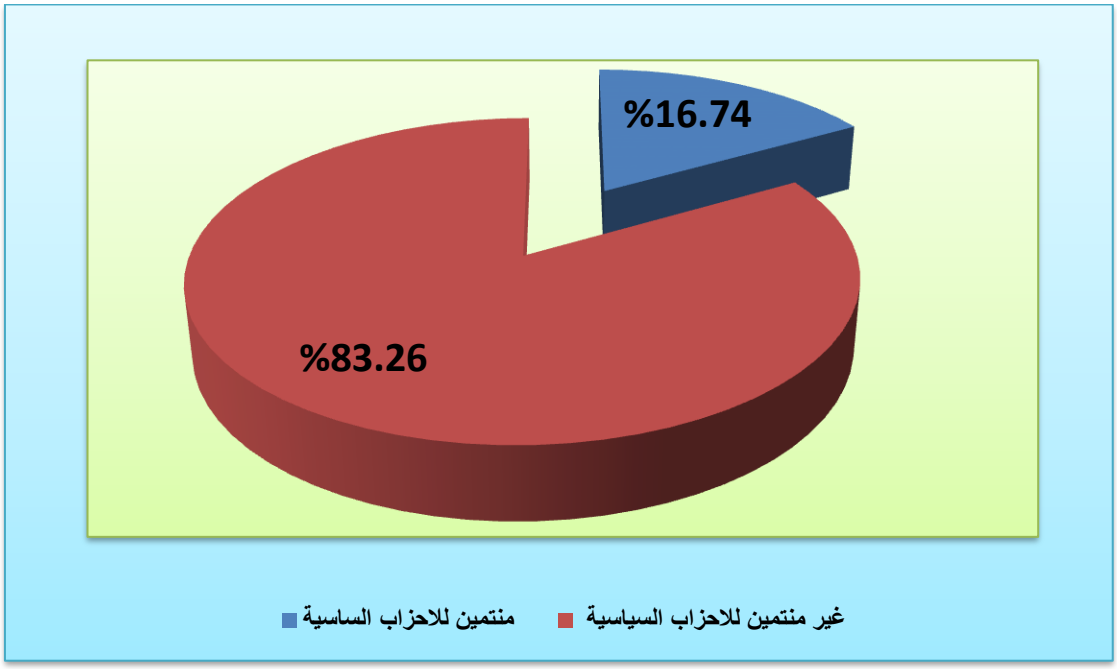

المصدر: الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان .

نستخلص مما تقدم ان طبيعة المجتمع المبحوث ، من حيث الجنس فإن نسبة الرجال هي النسبة الاكبر وان هناك تباين في سلوك الناخب لكلا الجنسين ، بدليل تراجع دور المرأة ، اذ كل النساء اللواتي فزنَّ بالانتخابات من خلال نظام الكوتا . اما من حيث الفئات العمرية فإن نسبة الشباب هي النسبة الاكبر في المجتمع وهذه الفئة الركيزة الاساسية في المجتمع فيجب الاخذ بنظر الاعتبار تطلعات هذه الشريحة المهمة في المجتمع ، اما البيئة فهناك ميول في سلوك الناخب في بيئة الريف لمرشح القبيلة والمنطقة ، اما الناخب في مركز المدينة يبحث عن البرنامج الانتخابي الذي يخدم مدينته ويتطابق مع تطلعاته ، بينما المستوى التعليمي يدل على وعي الناخب وثقافة المجتمع خاصة في مراكز المدن ، اما الانتماء الحزبي يدل على انخراط نسبة كبيرة في الأحزاب السياسية وهذا ما تميزت به منطقة الدراسة ، والسبب في انخراط هذه النسبة ان أغلب قيادات الأحزاب هم من محافظة كربلاء ومنهم السادة (ابراهيم الجعفري، نوري المالكي، علي الاديب) الذي لهم الأثر الكبير في استمالة السكان في منطقة الدراسة للانخراط في الأحزاب السياسية .

ثالثاً: تحليل بيانات استمارة الاستبيان:

١ـ العامل الجغرافي:

للبيئة الجغرافية تأثير على سلوك الناخب وهي تتداخل مع بعضها البعض في بناء شخصية الفرد ، لذا نتساءل عما أذا كان السلوك الانتخابي يتأثر ويتغير بطبيعة ظروف البيئة الجغرافية أم لا ، إذ يرى أفراد العينة في الفقرة (١) جدول (٢١) أن صعوبة الظروف الجوية القاسية كارتفاع أو انخفاض درجات الحرارة أو تساقط الأمطار ، لا تمنع ولا تعيق حضور الناخبين إلى مراكز الاقتراع للإدلاء بأصواتهم ، إذ يظهر جلياً من خلال المعالجة الإحصائية الوصفية عن وجود تجانس في الإجابة حول هذه الفقرة ، أي أن هناك نسبة معتبرة من المبحوثين (٩٥،٥٤%) تبين أن صعوبة الظروف الجوية لا تمنع مشاركتهم في الانتخابات وبالتالي لا تعيقهم من الوصول للمراكز الانتخابية . توزعت اجابات المبحوثين حسب الوحدات الإدارية (م.ق[*] كربلاء ٤٢١، ن[**] الحر ٩٦ ، ن. الحسينية ٨٩ ، م.ق. الهندية ٨٧ ، ن الجدول الغربي ٥٤ ، ن. الخيرات ٢٨ ، ق[***] عين التمر ١٨) ، وهنا يتبين لنا من خلال إجابات المبحوثين في الفقرة (١) انه لا يوجد تأثير واضح وكبير للعوامل الجغرافية الطبيعية على المشاركة الانتخابية ، إلا أن الفئة الثانية التي بلغت نسبتهم (٤،٤٦%) أظهرت أن الظروف الجوية القاسية ، تعد أحد العوامل الجغرافية التي تعيقهم في عملية التصويت أي أن صعوبة الظروف الجوية تمنعهم من الوصول إلى المراكز الانتخابية ومن ثم عدم الإدلاء بأصواتهم . توزعت إجابات أفراد العينة حسب الوحدات الإدارية (م.ق. كربلاء ١٣ ، ن. الحر ٨ ، ن. الحسينية ٦ ، م.ق. الهندية ٣ ، ن. الجدول الغربي ٢ ، ن. الخيرات ٢ ، ق عين التمر٣) .

أما بخصوص الفقرة (٢) فأن هناك مجموعة من المصوتين بلغت نسبتهم (٥٨،٥٦%) أجابوا بنعم وهذا تبين من خلال إجاباتهم عن عدالة توزيع مراكز الاقتراع ، بمعنى وجود مراكز انتخابية تضم محطات اقتراع تغطي جميع أعداد الناخبين وتجري العملية الانتخابية بانسيابية عالية . توزعوا افراد العينة مكانياً حول اجابتهم على هذه الفقرة حسب الوحدات الإدارية (م.ق كربلاء ٢٠٩ ، ن الحر ٧٨ ، ن الحسينية ٦٠ ، م .ق الهندية ٥٦ ، ن الجدول الغربي ٣٩ ، ن الخيرات ٢٥ ، ق عين التمر١٩) ، كما توجد مناطق سكنية يتوفر فيها أكثر من مركز انتخابي بحيث يغطي جميع أعداد الناخبين وتجرى العملية الانتخابية بكل سهولة ويسر ، في حين هناك

(*) م . ق مركز قضاء .
(**) ن. ناحية .
(***) ق. قضاء .

مناطق سكنية تكاد تفتقر إلى وجود مركز انتخابية ، بل وجود مراكز اقتراع تزدحم فيها طوابير انتظار الناخبين وأن هذه المراكز الانتخابية لا تتناسب مع حجم الناخبين بل لا تغطي هذا العدد الهائل من الناخبين مما تؤدي إلى عزوف بعض الناخبين عن المشاركة في الانتخابات .

جدول (٢١) العامل الجغرافي .

ت	العبارة	نعم	النسبة%	لا	النسبة%	قيمة مربع كآي X^2
١	تمنعك الحالة الجوية كارتفاع أو انخفاض درجات الحرارة أو تساقط الأمطار عن المشاركة في الانتخابات .	٣٧	٤،٤٦	٧٩٣	٩٥،٥٤	٦٨٨،٥٩٨
٢	هل كان التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية فيه نوع من العدالة، بحيث يغطي جميع مناطق المحافظة	٤٨٦	٥٨،٥٦	٣٤٤	٤١,٤٤	٢٤،٢٩٤
٣	بعد المسافة عن المركز الانتخابي تمنعك عن المشاركة الانتخابية .	٢٧٤	٣٣،٠٢	٥٥٦	٦٦،٩٨	٩٥،٨١٢

المصدر: الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان .

أن فئة المبحوثين الذين تمثلت نسبتهم بـ (٤١،٤٤%) يروا بعدم العدالة في عملية توزيع مراكز الاقتراع وبالتالي امتناع الناخبين للحضور إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم وهم يتوزعوا في (م.ق. كربلاء ٢٢٥ ، ن. الحر ٢٦ ، ن. الحسينية ٣٥ ، م.ق. الهندية ٣٤ ، ن. الجدول الغربي ١٧، ن. الخيرات ٥ ، ق. عين التمر ٢) . فقد أثبت اختبار مربع كآي وجود فروق معنوية لدى إجابات الأفراد .

أما بخصوص الفقرة (٣) فأن النتائج المرصودة من الجدول أعلاه يبين إن ما نسبته (٣٣،٠٢%) يتأثرون بعامل المسافة ، أي إن بعد المسافة عن المركز الانتخابي يدفعهم إلى عدم المشاركة في الانتخابات وتمثلت اجابات الأفراد حسب الوحدات الإدارية (م.ق. كربلاء ٦٨، ن. الحر ٢٣ ، ن. الحسينية ٨٢ ، م.ق. الهندية ٢٩ ، ن. الجدول الغربي ٣٤ ، ن. الخيرات ٢١، ق عين التمر ١٧) ، في حين يذهب مجموعة من أفراد العينة بنسبة (٦٦،٩٨%) إلى عدم تأثير بعَد المسافة على مشاركتهم الانتخابية وتمثلوا حسب مناطق سكنهم (م.ق. كربلاء ٣٦٦ ، ن. الحر ٨١ ، ن. الحسينية ١٣ ، م.ق. الهندية ٦١ ، ن. الجدول الغربي ٢٢ ، ن. الخيرات ٩ ، ق. عين التمر ٤) ، وأن قيمة كآي الجدولية تشير إلى فروق فردية بمستوى معنوية (٠،٠٠١) .

وفيما يتعلق بالإجابة عن الفقرة (٤) المتعلقة بعامل الوقت الذي يستغرقه الناخب للوصول إلى المركز الانتخابي كما مبين في الجدول أدنى .

الفقرة (٤) من جدول (٢١) المسافة والوقت اللازم للوصول لمركز الاقتراع .

المدة الزمنية	أقل من ١٥ دقيقة	من (١٥-٣٠) دقيقة	أكثر من ٣٠ دقيقة	المجموع	قيمة مربع كأي X^2
المسافـــة	قريبة	متوسطة	بعيدة		
العـــــدد	٤٧٢	٢١٣	١٤٥	٨٣٠	٢١٥،٢٢٢
النـــــسبة %	٥٦،٨٧	٢٥،٦٦	١٧،٤٧	١٠٠	-

المصدر: الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان .

يتضح من الفقرة (٤) إن نتائج النسب المرصودة تعبر عن آراء أفراد العينة . توزعت اجابات العينة حول المسافة القريبة حسب الوحدات الإدارية بـ (م.ق. كربلاء ٢٣٥ ، ن. الحر ٨٣ ، ن. الحسينية ٤٩ ، م.ق. الهندية ٦٨ ، ن. الجدول الغربي ١٥، ن. الخيرات ٧ ، ق. عين التمر ١٥) ، اما عن المسافة المتوسطة فكانت اجاباتهم في (م.ق. كربلاء ١٥١ ، ن. الحر ١٢، ن. الحسينية ١٠، م.ق. الهندية ١٢، ن. الجدول الغربي ١٤، ن. ١٠، ق. عين التمر ٤) ، اما المسافة البعيدة توزعت اجاباتهم حسب المناطق (م.ق. كربلاء ٤٨ ، ن الحر ٩، ن. الحسينية ٣٦ ، م.ق. الهندية ١٠، ن. الجدول الغربي ١٠ ، ن. الخيرات ١٣ ، ق. عين التمر ٢) ، فقد أثبت اختبار مربع كآي عن وجود فروق معنوية بمستوى (٠،٠٠٢) بين أفراد عينة الدراسة ، إذ تؤثر المسافة (الوقت الذي يستغرق الناخب للوصول إلى مركز الاقتراع) في حجم المشاركة الانتخابية خاصة في المناطق الريفية التي يستغرق فيها الناخب أكثر من (٣٠ دقيقة) كما موضحة في الجدول أعلاه ، في حين يستغرق الناخب في المراكز الحضرية أقل من (٣٠) دقيقة إذ تؤثر المسافة في ترتيب التوزيعات المكانية للأنشطة البشرية المختلفة ومنها الانتخابات فمع قلة المسافة تزداد قوة الجذب التي تعمل على تجمع الأنشطة البشرية والسكان في مواقع محددة كما هو الحال في مراكز المدن ومع زيادة المسافة (البعد الجغرافي) يقل عمل الجاذبية مثل بيئة الأرياف والمناطق النائية ، إذ يبدو أن الإقبال على الانتخابات يتأثر بالفترة الزمنية للوصول إلى مراكز الاقتراع ، وان الامر الاهم هنا هو تدخل بعض الكيانات السياسية المهيمنة على السلطة تتدخل في عمل مفوضية الانتخابات إذ يكون كثافة المراكز الانتخابية في بعض المناطق وبالمقابل افتقار بعض المناطق لمراكز الاقتراع بالأمر المقصود لكيانات معينة لتصويت جماهيرها ومنع الأخر من المنافسة . لذلك كان من المفترض الاخذ بالعوامل الجغرافية في توزيع مراكز الاقتراع لضمان نسبة مشاركة أكبر في الانتخابات [1] ، إذ يظهر جلياً خلال إجابات أفراد العينة أن نسبة (٣٣،٠٢%) هم من يتأثروا بالبعد الجغرافي ، في حين أن هناك نخبة من أفراد عينة الدراسة بنسبة

([1]) Scott Or ford , Voting in Elections ,Electoral Commission, (2007), European Journal of Political Research , N O 43 ,, 2011 , P 221 – 222.

(٦٦،٩٨%) لا يتأثروا بشكل كبير في بعد المسافة حتى لوا كانوا في مناطق القرى والأرياف ، إذ أصبحت ظاهرة البعد الجغرافي لا تعيقهم عن المشاركة في الانتخابات ولهذا العامل عدة اعتبارات منها دوافع (وطنية ، دينية ، عشائرية ، أو سياسية) كما سنبينها لاحقاً ، والحقيقة انه كلما قل الوقت اللازم للوصول للمراكز الانتخابية ازدادت نسبة المشاركة الانتخابية وبالعكس .

٢- العامل الاجتماعي:

إنّ التحليل السياسي المتكامل لا يمكنهُ أنْ يغفل العامل الاجتماعي وتأثيره في الحياة السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر وهذا ما كشفت عنه الدراسات السياسية والاجتماعية فلا يمكن دراسة أحدهما دون الآخذ بعين الاعتبار فعالية الآخر ، أي أنّ الظروف الاجتماعية تَعدّ من المحددات الأساسية لسلوك الأفـــــراد (الناخبين) [١]. إنّ العملية السياسية وخاصة الانتخابات بوصفها نشاط بشري قد تأثرت بمؤثرات الأوضاع الاجتماعية وتركيبة المجتمع .

عند ملاحظة وتحليل جدول (٢٢) الفقرة (١) يتبين لنا أنّ نخبة من أفراد عينة الدراسة بلغت نسبتهم (٧٨،٢٠%) أجابوا بنعم للمرشح الذي يحظى بمكانة اجتماعية عالية من بين المرشحين وهم توزعوا حسب الوحدات الإدارية (م.ق. كربلاء ٣٩٨ ، ن. الحر ٦٢ ، ن. الحسينية ٧٣، م.ق. الهندية ٦٩، ن. الجدول الغربي ٢١، ن. الخيرات ١٥، ق. عين التمر ١١) . في حين ذهبت مجموعة من الناخبين يمثلون ما نسبته (٢١،٨٠%) جاء اختيارهم للمرشح نتيجةً للعلاقات الاجتماعية ما بين الناخب والمرشح بغض النظر عن مكانة المرشح الاجتماعية توزعت اجابات المبحوثين حسب الوحدات الإدارية (م.ق. كربلاء ٣٦ ، ن. الحر ٤٢ ، ن. الحسينية ٢٢، م.ق. الهندية ٢١، ن. الجدول الغربي ٣٥ ، ن. الخيرات ١٥، ق. عين التمر ١٠) ، وقد أثبت اختبار مربع كآي وجود فروق في اجابات المصوتين في هذه الفقرة .

أمّا فيما يخص الفقرة (٢) من الجدول أدناه ، إذ تشير الكثير من الدراسات المتعلقة بالسلوك السياسي عامة والسلوك الانتخابي خاصة إلى أنّ العامل الاجتماعي والبيئة الحضارية تشكل فواعل هامة في تشكيل وبناء التأثير على السلوك الانتخابي للمواطن بل إنّ المستوى الاجتماعي يعد أحد العوامل التي تدخل في تشكيل السلوك الانتخابي [٢] ، لذا ترى هذه الدراسة الوقوف عند تأثير هذا العامل ، فقد رأى أفراد العينة أنّ المستوى الاجتماعي يَعدّ أحد العوامل التي تدخل في تشكيل السلوك الانتخابي ، وذلك من خلال إجابات المبحوثين حيث بلغ نسبة من أجاب بنعم (٧٠،١٢%) توزعوا حسب مناطقهم بـ (م.ق. كربلاء ٣٠٢ ، ن. الحر ٧١ ، ن. الحسينية ٦٨،

---

(١) ابتسام الكتبي وآخرون ، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص٧٢ .

(٢)المصدر نفسه ، ص١٠٣.

م.ق. الهندية ٧٢ ، ن. الجدول الغربي ٣٦، ن. الخيرات ٢٠ ، ق. عين التمر ١٣) ، في حين تذهب الفئة الثانية من المبحوثين للإجابة بلا بما نسبته (٢٩،٨٨%) أي عدم تأثير العامل الاجتماعي على قراراتهم يوم الاقتراع عند التصويت للمرشح بل أن سلوكهم الانتخابي لا يتأثر إلا بكفاءة ونزاهة المرشح ، وهم يمثلون المصوتين في (م.ق. كربلاء ١٣٢، ن. الحر ٣٣، ن. الحسينية ٢٧، م.ق. الهندية ١٨، ن. الجدول الغربي ٢٠، ن. الخيرات ١٠، ق. عين التمر ٨) وهذا ما تم إثباته من خلال قيمة كآي الجدولية عند مستوى معنوية (٠،٠٠٠) .

جدول (٢٢) العامل الاجتماعي .

ت	العبارة	نعم	النسبة %	لا	النسبة %	قيمة مربع كآي X^2
١	تختار مرشحك على أساس مكانته الاجتماعية .	٦٤٩	٧٨،٢٠	١٨١	٢١،٨٠	٢٦٣،٨٨٤
٢	يعطيك الوضع الاجتماعي حافز للاستجابة لمواعيد الانتخابات .	٥٨٢	٧٠،١٢	٢٤٨	٢٩،٨٨	١٣٤،٤٠٥
٣	يمنعك التشتت الأسري عن المشاركة في الانتخابات .	٥١١	٦١،٥٦	٣١٩	٣٨،٤٤	٤٤،٤١٤

المصدر: الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان .

تشير مجموعة من المبحوثين بنسبة (٦١،٥٦%) بأنّ التشتت الأسري ومشاكل الحياة اليومية تقف عائقاً أمامهم يوم الاقتراع وبالتالي الامتناع عن المشاركة الانتخابية وهذا ما ثبت عند مستوى معنوية (٠,٠٠١) بعدم الاتفاق حول هذه الفقرة وإن هؤلاء الأفراد يتوزعون حسب مناطقهم (م.ق. كربلاء ٢٢١ ، ن. الحر ٦٩، ن. الحسينية ٨٢ ، م.ق. الهندية ٥٣ ، ن. الجدول الغربي ٤٥ ، ن. الخيرات ٢٤، ق. عين التمر ١٧) ، في حين كانت اجابات الفئة الثانية بنسبة (٣٨،٤٤%) إلى أن ظاهرة التشتت الأسري ليس لها علاقة في قرار الناخب حول المشاركة في الانتخابات ، بل أنّهم يشاركوا في الانتخابات وتمثلت أعدادهم بـ (م.ق. كربلاء ٢١٣، ن. الحر٣٥ ، ن. الحسينية ١٣، م.ق. الهندية ٣٧، ن. الجدول الغربي ١١، ن. الخيرات ٦، ق. عين التمر٤) .

٣- العامل الاقتصادي:

للعامل الاقتصادي أهمية في العملية السياسية برمتها والعملية الانتخابية بصورة خاصة ، إذ يرى أفراد عينة الدراسة من خلال تحليل الفقرة (١) من الجدول (٢٣) أنّ أغلب آرائهم تتجه نحو الموافقة بالتصويت لصالح المرشح الذي لديه إمكانات مادية عالية ؛ وذلك ضناً منهم أنّ المرشح الثري يعمل لخدمة المحافظة بل يتميز بالنزاهة والإخلاص بالعمل ، توزعوا المصوتون بـ (م.ق. كربلاء ٤٠٩ ، ن. الحر ٣٨ ، ن. الحسينية ٩١ ، م.ق. الهندية ٨٥ ، ن. الجدول الغربي ٤٣، ن. الخيرات ٢١، ق. عين التمر ١٧) ، فقد بلغ نسبة الذين صوتوا لهذه الفقرة (٨٤،٨٢%) وهم من أصحاب الدخل المحدود ، أي أنّ أصحاب الدخول المتدنية يرون في فوز المرشح ذو الإمكانات

المادية العالية أنّه سيطالب في رفع الحيف عن الفقراء والمساكين والمطالبة في زيادة رواتبهم وهذا العامل أثر في سلوكهم الانتخابي بل شجع أغلب شرائح المجتمع بأن يتجهوا إلى صناديق الاقتراع للتصويت للقائمة الانتخابية والمرشح الذي يتبنى مشروع النهوض بواقع ذوي الدخول المنخفضة والمتوسطة وخاصةً من (المتقاعدين وأصحاب العقود والأجور اليومية) أي البحث

جدول (٢٣) العامل الاقتصادي .

ت	العبارة	نعم	النسبة %	لا	النسبة%	قيمة مربع كآي X^2
١	تختار مرشحك للانتخابات على أساس وضعيته الاقتصادية/ الحالة المادية .	٧٠٤	٨٤،٨٢	١٢٦	١٥،١٨	٤٠٢،٥١١
٢	وهل أدليت بصوتك للمرشح لأغراض مادية كمبلغ من المال أو هدية مثلاً .	١٥٢	١٨،٣٢	٦٧٨	٨١،٦٨	٣٣٣،٣٤٥
٣	تصوت في الانتخابات أملاً في القضاء على ظاهرة الفقر والبطالة .	٧٨٥	٩٤،٥٨	٤٥	٥،٤٢	٦٥٩،٧٥٩

المصدر: الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان .

عن أعضاء جدد يستطيعون تحقيق مطالب هذه الشريحة الكبيرة في منطقة الدراسة ، وهذا يعني أن هذه النسبة الكبيرة من المبحوثين يرون في التصويت آلية وفرصة للتغيير يهدف من خلالها إلى رفع الحيف عنهم وتحسين مستواهم الاقتصادي والمعاشي أو جاء التصويت لوعود وأمال قطعها المرشحون لناخبيهم ؛ لأنه أغلب أعضاء مجلس المحافظة في الدورات السابقة هم ذو مستوى اقتصادي متوسط وبعد انتهاء الدورة الانتخابية التي كانوا أعضاء فيها صبحت لديهم أرصدة في البنوك وعقارات في أماكن راقية في المحافظة فضلاً عن امتلاكهم لبعض الشركات والمقاولات . إنّ قسم من أفراد العينة بنسبة (١٥،١٨%) يرون أنّ المرشح ذو الإمكانية العالية لا ينظر للبسطاء والفقراء من عامة الناس بل هو يميل إلى الطبقة التي ينتمي إليها من الأثرياء وأصحاب الدخول المرتفعة بل يطالب بحقوق الأغنياء لكونهم من الطبقة نفسها وهم يتوزعون في (م.ق. كربلاء ٢٥، ن. الحر ٦٦ ، ن. الحسينية ٤، م.ق. الهندية ٥، ن. الجدول الغربي ٣٣، ن. الخيرات ٩، ق. عين التمر ٤) ؛ إذ يظهر جلياً من خلال المعالجة الإحصائية بعدم تجانس اجابات أفرد العينة فيما يخص هذه الفقرة .

أمّا بخصوص الفقرة (٢) من الجدول أعلاه ، فأنّ نسبة (١٨،٣٢%) من أفراد العينة صوتوا لصالح المرشح الذي يقدم هدايا ومبلغ من المال للمواطنين وهناك تباين مكاني في اجابات المصوتين (م.ق. كربلاء ٧٦، ن. الحر ٢٦، ن. الحسينية ١٤، م.ق. الهندية ١٢، ن. الجدول الغربي ١٣، ن. الخيرات٧ ، ق. عين التمر ٤) ، حيث يؤدي فقر السكان إلى بيع أصواتهم الانتخابية لا لإنجاح سياسات معينة ، بل لإشباع رغبات المرشحين وتنفيذ مصالحهم الشخصية حيث تعد الإغراءات المالية من أقوى وسائل التأثير على أرادة الناخبين في العصر الحديث على أساس أن المال بطبيعته يصعب على الأفراد مقاومة إغرائه وهي تعد من قبيل الرشوة التي تقدم

للناخب للتأثير على حريتهم في الاختيار حيث إنهم يعطون أصواتهم لأحد المرشحين في مقابل حصوله على الثمن ، وقد حظر المشرع العراقي على أي مرشح أو مرشحة أن تقدم خلال الحملة الانتخابية هدايا أو تبرعات أو أي مساعدات أو تعد بتقديمها بقصد التأثير على التصويت [١] ، في حين أن هناك مجموعة معتبرة من المبحوثين في مجتمع الدراسة يرفضوا التصويت لصالح المرشح الذي يقدم هدية ومبلغ من المال حيث بلغت نسبتهم (٨١،٦٨%) ، وكانت اجاباتهم حسب الوحدات الإدارية (م.ق. كربلاء ٣٥٨ ، ن. الحر ٧٨ ، ن. الحسينية ٨١ ، م.ق. الهندية ٧٨ ، ن. الجدول الغربي ٤٣ ، ن. الخيرات ٢٣، ق. عين التمر ١٧) ، لقد أثبت اختبار مربع كآي بمستوى معنوية عالية بأن الإغراءات المادية التي يقدمها المرشحون لا تشكل أي حافز يدفع أفراد العينة إلى التصويت لصالحهم ، وهذا يعني تقهقر ثقة المواطن بالمرشح والنتائج توضح ذلك ، كما أنهم يرفضوا ممارسة هذه الأساليب لكونها ظاهرة غير حضارية بل أنها تعد وجه من وجوه الفساد المالي والرشوة التي تتعارض مع الدين الإسلامي وخاصة في محافظة كربلاء التي تعد من المراكز الدينية المهمة في العالم الإسلامي بصورة عامة والعراق بصورة خاصة ، وأن فوز مثل هؤلاء المرشحين إلى مجلس المحافظة يساهم في تدهور الحالة الاقتصادية للمحافظة .

كما لا يختلف الحال كثيراً في الفقرة (٣) حيث تشير الدراسات السكانية والاقتصادية الحديثة إلى أن الخصائص الديموغرافية لسكان منطقة ما ممثلة بارتفاع النمو السكاني ، وضعف التنمية وبطء النمو الاقتصادي ووجود فجوة بين التنمية وارتفاع أعداد السكان القادرين على العمل أدى إلى استفحال مشكلات الفقر والبطالة ، مقرونة بتدهور البيئة والتأكيد على الطبيعة المتداخلة لمشكلات الفقر والنمو السكاني والبطالة وتدهور البيئة ، وتستخدم التقارير السكانية حالياً مصطلح "مشكلة الفقر والبطالة ، والسكان والبيئة"، حيث يواجه الجيل الجديد من التهديدات الأمنية وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وبالتالي التأثير على حجم المشاركة الانتخابية [٢].

يُعد عامل الفقر محددا لأداء المواطن الانتخابي ، مما يجعله يبدي سلوكا معينا ، فالمواطن الفقير قد لا يكترث لمجريات الحقل السياسي عامة والانتخابي على وجه الخصوص ؛ لأن جل اهتمامه منصب حول ما يكسب من القوت يوماً ، كما أنه لا يمكن أن نتجاهل فئة من الفقراء خاصة الطبقة المثقفة قد تطمح وتتفاعل بالعمليات الانتخابية ، التي تعد إحدى الآليات التي تمكنها من التغيير بحثا عن حلول للمشاكل التي تعاني منها ، وفي المقابل قد يعاني أصحاب الطبقات الثرية نفس

([١]) روافد محمد علي الطيار، التنظيم القانوني لانتخاب أعضاء مجلس النواب العراقي لسنة ٢٠١٠ – دراسة في قانون الانتخابات العراقي رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥ المعدل والأنظمة الانتخابية ، مجلة أهل البيت (ع) ، العدد (١١) ، ٢٠١١ ، ص١٢٦.

([٢]) يحيى الفرحان ونعيم الظاهر ، مصدر سابق ، ص١٤٣.

الخلل على اعتبار أن ثراءهم يلهيهم عن السياسة ، أو العكس تماما أي الاهتمام بالسياسة بحثا عن مكاسب أكثر وتوسيع أكبر لثروتهم ومكاسبهم .

أما مشكلة البطالة فهي أحد أهم المواضيع التي تشغل جل اهتمام المواطنين نظرا لاستفحالها في المجتمع من جهة وعدم التوافق بين النمو الاقتصادي والنمو الديمغرافي من جهة أخرى أضف إلى ذلك العجز الاقتصادي الذي يعاني منة البلد بصورة عامة ومنطقة الدراسة بصورةً خاصة ، فقد انتشرت البطالة بحدة في كل فئات المجتمع وتفاقم الوضع إلى أن وصل الخلل إلى الفئات المتعلمة والمثقفة من خريجي الجامعات والمعاهد .

نستنتج مما تقدم إن الفئة التي تعاني من هذه المشاكل سيكون جل اهتمامها وتفكيرها منصب في إيجاد حلول للخروج من هذا المأزق ، وعليه ستكون مشاركتهم في العملية الانتخابية هي إحدى الآليات الباحثة عن حلول لا أكثر .

يتفق أفراد العينة على أنهم يشاركوا في الانتخابات ويصوتوا للمرشح والقائمة الانتخابية التي تتبنى مشروع القضاء على البطالة في برنامجها الانتخابي ، أملاً منهم في القضاء على هذه الظاهرة المقيتة ، حيث يؤثر المستوى الاقتصادي للناخب بنسبة (٢٠-٤٠%) على اتجاهه ، فالمجتمعات الفقيرة التي تعاني من البطالة يتم التصويت فيها لصالح المرشح الذي يدعو إلى رفع مستواهم الاقتصادي [١] . حيث بلغت نسبة الذين صوتوا بنعم لهذه الفقرة (٩٤،٥٨%) وتوزعوا حسب الوحدات الإدارية (م.ق. كربلاء ٤٢٠ ، ن. الحر ٩٨ ، ن. الحسينية ٨٣ ، م.ق. الهندية ٨٦ ، ن. الجدول الغربي ٥١ ، ن. الخيرات ٢٧، ق. عين التمر ٢٠) ، أن ارتفاع هذه النسبة من التصويت كان بفعل ارتفاع نسبة البطالة في منطقة الدراسة إلى (١٥،٧%) [٢] ، في حين كانت نسبة الذين أجابوا بلا (٥،٤٢%) وهم يتوزعون في (م.ق. كربلاء ١٤، ن. الحر ٦، ن. الحسينية ١٢، م.ق. الهندية ٤ ، ن. الجدول الغربي ٥ ، ن. الخيرات ٣، ق. عين التمر ١) فقد أثبت اختبار مربع كآي إن هناك فروق فردية في الإجابات بين أفراد العينة .

٤- الرضا عن الأداء الاقتصادي في محافظتك .

الفقرة (٤) من جدول (٢٣) الرضا عن الأداء الاقتصادي .

النسبة %	١٠%	٢٠%	٣٠%	٤٠%	٥٠%	٦٠%	٧٠%	٨٠%	٩٠%	١٠٠%
العـــدد	٧٣	١٩٦	٣٢٩	١٤٠	٦٤	٢٣	٥	-	-	-

(١) محمد أحمد عقلة المومني ، مصدر سابق ، ص٢٨٣.
(٢) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاء كربلاء ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٣.

من خلال ملاحظة وتحليل الفقرة (٤) من جدول (٢٣) أتضح أن نسبة الرضا على الأداء الاقتصادي متدنية جداً وغير مرضية وهذه حقيقة مفادها أن المجتمع المبحوث يسعى جاهداً إلى المشاركة في الانتخابات والإدلاء بأصواتهم للمرشح الذي تتبنى قائمته البرنامج الانتخابي الذي يساهم في تغيير واقع المحافظة الاقتصادي ، بل كان هذا العامل حافزاً مهماً بالتوجه نحو الانتخابات والمشاركة الحقيقية فيها لتغيير الوضع الاقتصادي للمحافظة ؛ وذلك لعدم رضاهم عن الوضع الحالي المتردي في محافظتهم .

٤- العامل الأمني:

يتضح من جدول (٢٤) الفقرة (١) أن أفراد عينة الدراسة لا يروا في أداء الأجهزة الأمنية وإجراءاتها الاحترازية عائقاً يحجم من حضورهم يوم الاقتراع لغرض التصويت ، بل هذه الإجراءات والفعاليات الأمنية تشجع على حضور الناخبين إلى مراكز الاقتراع بشكل مطمئن ، وأن النتائج المحصلة في الجدول أدناه توحي بأن هناك نسبة معتبرة من المبحوثين ترى في الإجراءات الأمنية دور في حضور نسبة كبيرة من المواطنين للإدلاء بأصواتهم ، فقد بلغت نسبة أفراد العينة الذين أجابوا بلا (٨٩،٨٨%) حسب الوحدات الإدارية (م.ق. كربلاء ٤٠١ ، ن. الحر ٩٠ ، ن. الحسينية ٨٦ ، م.ق. الهندية ٨٤ ، ن. الجدول الغربي ٣٩ ، ن. الخيرات ٢٨، ق. عين التمر ١٨) ، بينما هناك فئة قليلة من أفراد العينة تبلغ نسبتهم (١٠،١٢%) تؤكد أن إجراءات الأجهزة الأمنية تقف عائقاً أمام مشاركتهم الانتخابية أي أن هؤلاء الأفراد يمثلون المواطنين من (كبار السن ، والمعاقين) وبالتالي أنعكسها سلباً على مشاركتهم الانتخابية ، بسبب الإجراءات الأمنية المشددة يوم الانتخابات وتوزعوا حسب الوحدات الإدارية (م.ق. كربلاء ٣٣، ن. الحر ١٤ ، ن. الحسينية ٩ ، م.ق. الهندية ٦، ن. الجدول الغربي ١٧ ، ن. الخيرات ٢، ق. عين التمر ٣) . وتأكد النتائج المرصودة وجود دلالة إحصائية بمستوى معنوية عالية .

أما فيما يخص الفقرة (٢) فقد أثبت اختبار كآي بمستوى معنوية عالية دور الأجهزة الأمنية في توفير وتحقيق الأمن والاطمئنان النفسي للمواطنين في يوم الانتخابات ، فقد ساعد الاستقرار الأمني في المحافظة على عزم المواطنين في المشاركة الانتخابية ، بل ساعدة على التنمية وانتعاش المستوى الاقتصادي فالعامل الامني لهَ علاقة بالعامل الاقتصادي وثقة الناخب بالبيئة المستقرة ، فهناك مجموعة من الناخبين اجابوا بنعم بنسبة (٨٦،٨٦%) توزعوا حسب مناطقهم (م.ق. كربلاء ٣٥٧ ، ن. الحر ٩٧ ، ن. الحسينية ٩١، م.ق. الهندية ٨٧ ، ن. الجدول الغربي ٤٤، ن. الخيرات ٢٦، ق. عين التمر ١٩) ، في حين هناك فئة معينة من المصوتين بلغت نسبتها (١٣،١٤%) قد أبدو رأيهم بعدم الاطمئنان النفسي بل يشوبهم القلق في يوم الاقتراع من حدوث خروقات أمنية كون المحافظة قد تعرضت بين الحين والآخر للخروقات الأمنية ، وأنهم لا يثقون

بقدرات الأجهزة الأمنية في حفظ الأمن وأن يوم الانتخابات مهدد من جهات عديدة رافضة للعملية السياسية قد تستهدف المحافظة في هذا اليوم ذاته مما حال دون مشاركتهم في الانتخابات

جدول (٢٤) العامل الأمني .

ت	العبارة	نعم	النسبة %	لا	النسبة %	قيمة مربع كاي X^2
١	هل كانت إجراءات الأجهزة الأمنية عائقاً أمامك يوم الاقتراع (التصويت) .	٨٤	١٠،١٢	٧٤٦	%٨٩،٨٨	٥٢٨،٠٠٥
٢	وفرت لك الأجهزة الأمنية الاطمئنان النفسي يوم الاقتراع بحيث يضمن مشاركتك في الانتخاب .	٧٢١	٨٦،٨٦	١٠٩	١٣،١٤	٤٥١،٢٥٨
٣	هل مارست الأجهزة الأمنية الضغوطات عليك كناخب للتصويت لصالح قائمة أو مرشح .	٠	_	٨٣٠	١٠٠	(*)

المصدر: الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان .

(*) ظهرت نسبة اتفاق ١٠٠% ، أي لا يوجد اختبار باتجاه واحد بمعنى لا توجد فروقات إحصائية .

توزعت اجاباتهم حسب مناطق سكناهم (م.ق. كربلاء ٧٧، ن. الحر ٧، ن. الحسينية ٤، م.ق. الهندية ٣، ن. الجدول الغربي ١٢، ن الخيرات ٤ ، ق. عين التمر ٢) . وفيما يتعلق بالفقرة (٣) من جدول (٢٤) ما يمكن ملاحظتهُ جلياً أن هناك أتفاق عام من قبل أفراد العينة بنسبة (١٠٠%) بحيادية واستقلالية القوات والأجهزة الأمنية حول هذا السؤال ، فلم يتعرض أي ناخب من المجتمع المبحوث إلى أي ضغوطات أو ابتزاز من منتسبين القوات والأجهزة الأمنية على التصويت لصالح قائمة انتخابية أو مرشح ، بل كانت مهمة هذه الأجهزة تنفيذ واجباتها الأمنية والانضباطية على أتم وجه .

٥- العامل التنظيمي.

يتضح من جدول (٢٥) ومن خلال الإجابات المحصلة من استمارة الاستبيان الفقرة (١) نجد أن نسبة (٦٤،٣٣%) من أفراد العينة صوتوا بنعم وأنهم مشاركين في كلا الدورتين الانتخابيتين لمجلس المحافظة ، توزعوا حسب مناطق سكناهم (م.ق. كربلاء ٢٥٤، ن. الحر ٧٣، ن. الحسينية ٦٤، م.ق. الهندية ٧٨، ن. الجدول الغربي ٣٩، ن. الخيرات ١٧، ق. عين التمر ٩) . إن المعالجة الإحصائية تكشف عن فروق معنوية بمستوى عالٍ لدى المبحوثين ، مما يولد لهم شعور بالمسؤولية اتجاه بلدهم بالدرجة الأولى ومحافظتهم بالدرجة الثانية ، وأن الحكومة المحلية هي حكومة مصغرة للحكومة المركزية . في حين أظهرت الدراسة الميدانية أن ما نسبة (٣٥،٦٧%) من أفراد عينة الدراسة أجابوا بلا ، أي أنهم يعتقدوا بأن المشاركة في الانتخابات لا تحقق أو تغير أي شيء من الواقع ، بل أن نتائج الانتخابات محسومة مسبقاً وبالتالي أن المشاركة في الانتخابات أو عدم المشاركة هي توحي إلى نفس النتائج ، أضف إلى ذلك أن السن القانوني لا يسمح لبعض المواطنين المشاركة في انتخابات ٢٠٠٩. توزعت اجابات المبحوثين حسب

الوحدات الإدارية (م.ق. كربلاء ١٨٠، ن. الحر ٣١ ، ن. الحسينية ٣١ ، م.ق. الهندية ١٢، ن. الجدول الغربي ١٧، ن. الخيرات ١٣، ق. عين التمر ١٢) .

جدول (٢٥) العامل التنظيمي .

ت	العبارة	العدد	النسبة %	قيمة مربع كآي X^2
١	هل شاركت في انتخابات مجلس المحافظة ولكلا الدورتين، ٢٠٠٩و٢٠١٣. أ- نعم	٥٣٤	%٦٤،٣٣	٧٥،٣٠١
	ب- لا	٢٩٦	%٣٥،٦٧	
٢	أذا كنت مشاركاً في انتخابات ٢٠٠٩، هل اختلف اختيارك للحزب أو الكيان السياسي لدى انتخابات ٢٠١٣. أ- نعم	٦٨٣	%٨٢،٢٨	٣٤٦،١٤٠
	ب- لا	١٤٧	%١٧،٧٢	
٣	انتخبت عضواً سابقاً في مجلس المحافظة . أ- نعم	١٠٢	%١٢،٢٨	٤٧٢،١٤٠
	ب- لا	٧٢٨	%٨٧،٧٢	
٤	أدليت بصوتك للمرشح من نفس الجنس ، الذكور: أ- نعم	٤٠٣	%٨٥،٣٨	٢٧٥،٢٨٢
	ب- لا	٦٩	%١٤،٦٢	
	الإناث أ- نعم	١٣١	%٣٦،٦٠	
	ب- لا	٢٢٧	%٦٣،٤٠	
٥	برأيك ما هو النظام الانتخابي الأصلح لمحافظتك . أ- نظام القائمة المفتوحة .	٧٨١	%٩٤،١٠	٦٤٥،٥٧١
	ب- نظام القائمة المغلقة .	٤٩	%٥،٩٠	
٦	هل تعتقد أن مفوضية الانتخابات تؤدي دورها بشكل حيادي. أ- نعم	٦٣٣	%٧٦،٢٦	٢٢٩،٠٣١
	ب- لا	١٩٧	%٢٣،٧٤	

المصدر: الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان .

أما فيما يتعلق بالفقرة (٢) فنلاحظ أن سلوك الناخب تغير نوعاً ما في اختياره للكيان السياسي (القائمة الانتخابية) المشاركة في الدورة الانتخابية لسنة ٢٠٠٩. إن النتائج الموضحة ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية عالية (٠،٠٠١) . إذ نلاحظ نسبة معتبرة من الناخبين (٨٢،٢٨%) أجابوا بنعم ، فقد أختلف اختيارهم للقائمة الانتخابية التي تضم مرشحي الكيان السياسي في انتخابات ٢٠١٣، أي أن الكيانات السياسية لم توفِ بالوعود التي قطعتها لناخبيها ، مما أثبتت عدم قدرتها في تحقيق الأفضل إلى ناخبيها على مستوى الخدمات وتحقيق الأمن وغيرها من متطلبات الحياة الأخرى التي هي مع تماس يومي في حياة المواطنين ، توزعت اجاباتهم المبحوثين حسب الوحدات الإدارية (م.ق. كربلاء ٣٩٨ ، ن. الحر ٧٢ ، ن. الحسينية ٦٣، م.ق. الهندية ٦٦، ن. الجدول الغربي ٤٧ ، ن. الخيرات ٢٢ ، ق. عين التمر ١٥) ، فيما نجد ما نسبتهم (١٧،٧٢%) من المبحوثين أجابوا بلا أي أنهم أعادوا انتخاب قائمتهم الانتخابية التي صوتوا لها

في انتخابات ٢٠٠٩، والتصويت لها مرة ثانية في انتخابات ٢٠١٣، عبرت هذه الفئة عن قناعتها الكاملة في أحزابها السياسية لكونهم مستفيدين من هذه الأحزاب وبالتالي التصويت لصالحها وتمثلوا هؤلاء المصوتون حسب مناطقهم (م.ق. كربلاء ٣٦ ، ن. الحر ٣٢ ، ن. الحسينية ٣٢ ، م.ق. الهندية ٢٤، ن. الجدول الغربي ٩، ن. الخيرات ٨ ، ق. عين التمر ٦) .

أن ما يمكن ملاحظته جلياً من إجابات المبحوثين عند الفقرة (٣) من الجدول أعلاه أن ما نسبته (١٢،٢٨%) هم من قاموا بانتخاب عضواً سابق من مجلس المحافظة ، مما يبين أن هذه الفئة القليلة من المبحوثين هم من أقارب وأصدقاء ذلك الشخص (عضوا مجلس المحافظة) ، فضلاً عن المواطنين المنتمين إلى نفس الحزب التي ينتمي أليها المرشح وبالتالي أدلوا بأصواتهم لمرشح الحزب الذي ينتمون إليه بغض النظر عن سلبيات ذلك المرشح في الدورة السابقة ، وتتمثل إجاباتهم حسب الوحدات الإدارية (م.ق. كربلاء ٣٤ ، ن. الحر ١١، ن. الحسينية ١٧، م.ق. الهندية ١٤، ن. الجدول الغربي ٩ ، ن. الخيرات ١٤، ق. عين التمر ٣) .

وعند قراءة الدلالة الإحصائية لمربع كآي يظهر مستوى المعنوية عالي للفئة الثانية من الأفراد الذين أجابوا بلا (٨٧،٧٢%) ، تتجه أرائهم إلى إتباع سياسة التغيير نحو الافضل ، فضلاً عن تغيير الوجوه والأشخاص بل حتى الكيانات والأحزاب السياسية في المحافظة أملاً منهم أن يأتي من خلال الانتخابات بأشخاص قادرة على تحقيق ما يحتاجه الناخب الكربلائي من خدمات وتطور عمراني في المحافظة ، بل أن فئة معينة من المبحوثين متمثلةً بشباب محافظة كربلاء وخاصة الخريجين منهم قد وجدوا في أعضاء مجلس المحافظة السابق عدم القدرة في توفير فرص عمل لهم ، بل كان أعضاء المجلس مهتمين بأمورهم الشخصية والفئوية والحزبية ، هذه الأسباب وغيرها جعلت الناخبين يغيروا من سلوكهم الانتخابي اتجاه المرشحين الجدد والأحزاب السياسية الجديدة المشاركة في العملية السياسية . توزعت اجاباتهم حسب الوحدات الإدارية (م.ق. كربلاء ٤٠٠ ، ن. الحر ٩٣، ن. الحسينية ٧٨، م.ق. الهندية ٧٦، ن. الجدول الغربي ٤٧ ، ن. الخيرات ١٦، ق. عين التمر ١٨) . ما نلاحظه في دول العالم أن الناخب لا ينظر إلى المرشح كشخص وانما إلى برنامجه الانتخابي ، والمرشح لا ينظر إلى المواطن كجسر للعبور وانما التلاحم يثمر عن بناء اقتصادي وسياسي سليم ومؤسسات دولة وحكومة تعمل وهذا ما لا نلاحظه في انتخابات العراق بصورة عامة ومنطقة الدراسة بصورة خاصة .

يرى أفراد العينة أن نوع الجنس للمرشح لا يتحكم في سلوكهم التصويتي وهذا يعني أن الناخب الكربلائي يبحث عن النزاهة والكفاءة والإخلاص في العمل ، ومن خلال نتائج الدراسة الميدانية يرى أفراد العينة من جنس الذكور أن المرشح من جنس الذكور هو الأقدر والأقوى في تحقيق الأهداف المرجوة ، لذلك صوت للذكور من نفس الجنس ما نسبته (٨٥،٣٨%) ، توزعوا في

(م.ق. كربلاء ١٧٤ ، ن. الحر ٥٧ ، ن. الحسينية ٥٤ ، م.ق. الهندية ٣٢ ، ن. الجدول الغربي ٤٣ ، ن. الخيرات ٢٤، ق. عين التمر ١٥) في حين أن هناك مجموعة من المبحوثين جنس الذكور بنسبة (١٤،٦٢%) يصوتون للمرشح من جنس الإناث وذلك لاعتبارات عائلية أو من نفس المنطقة (الجوار الجغرافي) أو بسبب المؤثرات الحزبية ،توزعت اجاباتهم حسب الوحدات الإدارية (م.ق. كربلاء ٣٠ ، ن. الحر ١١ ، ن. الحسينية ٩ ، م.ق. الهندية ٧ ، ن. الجدول الغربي ٥ ، ن. الخيرات ٤، ق. عين التمر ٣) .

أما الناخبات الإناث اللواتي يميلنَّ في سلوكهن الانتخابي إلى نفس الجنس بلغت نسبتهن (٣٦،٦٠%) ، فهن يصوتن للمرشح من الإناث بغض النظر عن الكفاءة والقدرة والنزاهة ، بل جاءت ميولهن للتصويت إلى المرشحات من الإناث لكونهن من نفس الجنس توزعت اجاباتهن جغرافياً حسب مناطق سكانهن (م.ق. كربلاء ٣٣ ، ن. الحر ٩ ، ن. الحسينية ٢٢، م.ق. الهندية ٢٧ ، ن. الجدول الغربي ١٣، ن. الخيرات ٩، ق. عين التمر ٧) ، في حين هناك مجموعة من أفراد العينة وهي النسبة الأكبر من الإناث يصوتن للمرشح من الذكور بنسبة (٦٣،٤٠%) ، أي أن جنس المرشح سواء كان من الذكور أو الإناث لا يؤثر في ميول سلوكهن الانتخابي إلى نفس الجنس ، بل أن الناخبة بحاجة إلى شخصية قوية تمثلهن في المجلس المنتخب بغض النظر عن نوع الجنس ، ونظراً للتطور العلمي وارتفاع مستوى التعليم ورسوخ مبادئ الديمقراطية فضلاً عن الثقافة الدينية التي بدأت تتوسع بشكل كبير من خلال القنوات الفضائية والإذاعات الصوتية وأعلام العتبتين المقدستين في منطقة الدراسة فقد تحررت المرأة من فرض رأي رب الأسرة أو الأخ في التصويت لمرشح ما أو الفرض على امرأة التصويت لصالح قائمة انتخابية . توزعت اجاباتهن حسب الوحدات الإدارية (م.ق. كربلاء ١٠٦ ، ن. الحر ٥١ ، ن. الحسينية ٢٩ ، م.ق. الهندية ١٧ ، ن. الجدول الغربي ١٢ ، ن. الخيرات ٤، ق. عين التمر ٨) ، فقد أثبت اختبار مربع كآي عن وجود فروق معنوية لدى إجابات المبحوثين .

وفيما يخص نوع النظام الانتخابي المطبق في كلا الدورتين الانتخابيتين ، يظهراً جلياً من خلال المعالجة الإحصائية بأن هناك تجانس في آراء عينة الدراسة حول هذه الفقرة ، فنجد شبه إجماع من المجتمع المبحوث أي بنسبه (٩٤،١٠%) يؤيدون العمل بنظام القائمة المفتوحة في الانتخابات إذ إن نظام القائمة المفتوحة فيه نوع من العدالة وبالتالي يشجع المواطنين على المشاركة في الانتخابات ، ويعد نظام القائمة المفتوحة عاملاً في الإصرار للبحث عن التغيير والأداء نحو الأفضل والأحسن ، إذ يرى أفراد هذه الفئة من خلال نزاهة النظام الانتخابي ومصداقيته بأنه أحد العوامل التي تشجع على المشاركة في الانتخابات ، فضلاً عن أن نظام القائمة المفتوحة يعد أكثر تطبيقا لمبدأ الديمقراطية الحقيقة كونه لا يقيد الناخب في انتخاب أشخاص لا يعرفهم أو لا يثق بهم

فالقائمة المغلقة تقيد حرية الناخبين في انتخاب ممثليهم ومن ثم تؤدي إلى وصول مرشحين غير أكفاء إلى مجلس المحافظة بترشيح من أحزابهم وليس من الناخبين ، فالناخب يصوت لقائمة وليس لأسماء المرشحين كما في القائمة المفتوحة . توزعت اجابات المبحوثين حول هذه الفقرة حسب الوحدات الإدارية (م.ق. كربلاء ٤٢٠ ، ن. الحر ٩٤، ن. الحسينية ٨٩ ، م.ق. الهندية ٨٤ ، ن. الجدول الغربي ٥١ ، ن. الخيرات ٢٦ ، ق. عين التمر ١٧) ، إلا أن الفئة الأخرى من المبحوثين التي بلغت نسبتهم (٥،٩٠%) يؤيدون نظام القائمة المغلقة ، بمعنى أن أغلب الأفراد الذين أيدوا نظام القائمة المغلقة هم من المنخرطين (المنتمين) للأحزاب السياسية ، إذ يرى أفراد هذه الفئة أن رئيس القائمة هو الأجدر في اختيار أعضاء القائمة ، أي باستطاعة رئيس الكيان السياسي أن يختار أسماء من القائمة لهم القدرة في تحقيق البرنامج الانتخابي ، بل هم الأحق في تبوء منصب عضوية مجلس المحافظة ، وهم ذو حنكة سياسية ولهم الخبرة الطويلة في العمل السياسي . توزعت اجابات المبحوثين حسب مناطق سكناهم (م.ق. كربلاء ١٤، ن. الحر ١٠، ن. الحسينية ٦ ، م.ق. الهندية ٦ ، ن. الجدول الغربي ٥ ، ن. الخيرات ٤ ، ق. عين التمر ٤) .

أما فيما يتعلق بالفقرة (٦) فنلاحظ أن هناك نسبة معتبرة من أفراد عينة الدراسة بلغت نسبتهم (٧٦،٢٦%) يشيرون إلى حيادية مفوضية الانتخابات في عملها واستقلاليتها . أن هذه النتائج تعبر عن رأي (عينة من مجتمع منطقة الدراسة) وقد تكون بعض الإجابات مزاجية . وتوزعت اجابات المبحوثين حسب منطقة الدراسة (م.ق. كربلاء ٣٦٣ ، ن. الحر ٧٦ ، ن. الحسينية ٦٣، م.ق. الهندية ٧٥ ، ن. الجدول الغربي ٣٢ ، ن. الخيرات ١٥، ق. عين التمر ٩) ، في حين أن هناك فئة معينة من المجتمع بلغت نسبتهم (٢٣،٧٤%) يشككون في نزاهة واستقلالية مفوضية الانتخابات وأن أغلب المبحوثين الذين يشككون في عمل وحيادية المفوضية هم من الأحزاب والكيانات السياسية الخاسرة في الانتخابات ، إذ ترى هذه الشريحة من المجتمع المبحوث أن هناك اختلاف في نتائج الانتخابات والتصويت لصالح كياناتهم السياسية ؛ وذلك من خلال النتائج التي حصلوا عليها من وكلائهم ومراقبيهم السياسيين الذين راقبوا أداء عمل مفوضية الانتخابات . . توزعت اجابات افراد العينة حسب الوحدات الإدارية (م.ق. كربلاء ٧١ ، ن. الحر ٢٨ ، ن. الحسينية ٣٢ ، م.ق. الهندية ١٥، ن. الجدول الغربي ٢٤، ن. الخيرات ١٥، ق. عين التمر ١٢) . أن النتائج الموضحة في هذه الفقرة تشير إلى دلالة إحصائية بمستوى معنوية (٠،٠٠٠) .

٦- العامل السياسي والانتماء الحزبي.

يعالج المجال السادس والأخير من (الدراسة الميدانية) العامل السياسي و الانتماء الحزبي وإن ما يمكن توضيحه في الفقرة (١) من الجدول (٢٦) هو الكشف عن مدى أيمان أفراد عينة الدراسة بالعملية السياسية الحالية ام لا من خلال النتائج المشار إليها.

إن النتائج الموضحة ذات دلالة إحصائية تبين أن هناك فروق فردية بمستوى معنوية (٠،٠٠١) ، إذ يتجه (٧٨،٦٨%) من المصوتين عن إيمانهم المطلق بالعملية السياسية الحالية في الدولة بل هم مع إنجاح العملية السياسية برمتها ، وبالتالي يشارك الموطنين بالانتخابات إيماناً منهم بإنجاح العملية السياسية ؛ لأنها تدعم وتمثل النظام السياسي في البلد بصورةً عامة ، إذ يمكن من خلال العملية السياسية التي هي من نتاج الانتخابات بناء شكل الدولة ورسم خططها وسياستها الداخلية والخارجية التي تنعكس إيجابا على حجم المشاركة الانتخابية ، توزعت اجابات المبحوثين حسب الوحدات الإدارية (م.ق. كربلاء ٣٣٠ ، ن. الحر ٨٨ ، ن. الحسينية ٧٥ ، م.ق. الهندية ٨٧ ، ن. الجدول الغربي ٤٤ ، ن. الخيرات ٢١، ق. عين التمر ٨) ، في حين أن هناك إجابة بلا من قبل أفراد الفئة الثانية بنسبة (٢١،٣٢%) يعبرون عن عدم قناعتهم بالعملية السياسية ، مما يؤدي إلى الامتناع عن التصويت ، وهذا يعني أن عدم الرضا عن العملية السياسية عامل أساس في تحديد نمط السلوك التصويتي . توزعت الاجابات حسب مناطق سكنهم (م.ق. كربلاء ١٠٤، ن. الحر ١٦، ن. الحسينية ٢٠ ، م.ق. الهندية ٨٧ ، ن. الجدول الغربي ١٢، ن. الخيرات ٩ ، ق. عين التمر ١٣) .

ويتضح من الفقرة (٢) أن بعض المصوتين هم يؤيدوا الأحزاب الإسلامية ويعدوها قادرة على قيادة المجتمع بل تحقق تطلعاتهم وإنها أحزاب حققت برامجها الانتخابية بنسبة كبيرة ، فقد بلغت نسبة الذين يؤيدوا مرشح الأحزاب الإسلامية (٣٢،٦٥%) ، وهم توزعوا حسب الوحدات الإدارية (م.ق. كربلاء ١٤٤، ن. الحر ٢٥، ن. الحسينية ٣٥، م.ق. الهندية ٣١ ، ن. الجدول الغربي ١٦، ن. الخيرات ١٢، ق. عين التمر ٨) ، أما مؤيدي مرشحي الأحزاب العلمانية فأن عينة الدراسة نفت أن يكون هناك تأييد وإقبال واضح وكبير في سلوكهم الانتخابي اتجاه الأحزاب العلمانية وأظهرت الدراسة الميدانية ضعف ميول الناخبين إلى هذه القوائم الانتخابية فقد بلغت نسبة مؤيدي الأحزاب العلمانية (١٧،١١%) وتشير هذه النسبة إلى أن أيدولوجية الأحزاب العلمانية لم تتبلور بعد في منطقة الدراسة لحداثة التجربة الانتخابية في البلد وهناك جهات ومؤسسات مدعومة من عدت أحزاب ذات صبغة إسلامية تروج للنفور من الأحزاب العلمانية

جدول (٢٦) العامل السياسي والانتماء الحزبي .

ت	العبارة	نعم	النسبة%	لا	النسبة%	قيمة مربع كآي X^2
١	هل أنت مؤمن بالعملية السياسية الحالية.	٦٥٣	٧٨،٦٨	١٧٧	٢١،٣٢	٢٧٢،٩٨٣
٢	تؤيد المرشح الذي ينتمي إلى . - حزب إسلامي:	٢٧١	٣٢،٦٥	-	-	١٣٦،٨٤٦
	- حزب علماني:	١٤٢	١٧،١١	-	-	
	- مستقل:	٤١٧	٥٠،٢٤	-	-	
٣	مشاركتك في الانتخابات جاءت بدوافع . – وطنية:	٣٤٦	٤١،٦٨	-	-	١٤٥،٣٩٢
	– دينية:	٢٠٧	٢٤،٩٤	-	-	
	– سياسية:	١١٨	١٤،٢٢	-	-	
	– عشائرية:	١٥٩	١٩،١٦	-	-	
٤	أدليت بصوتك لمرشحك على أساس. – قناعتك بالبرنامج الانتخابي:	٥٨٢	٧٠،١٢	- -	- -	١٠٥،٧٢٥
	– لأنه ضمن الرقعة الجغرافية لمحل إقامتك:	٢٤٨	٢٩،٨٨	-	-	
٥	كم حقق أعضاء مجلس المحافظة من البرنامج الانتخابي، ما نسبة ذلك. – أقل من (٢٥%):	٢٦٣	٣١،٦٩	-	-	٤٠٩،٧٥٩
	– من (٢٥ - ٥٠%):	٤١٩	٥٠،٤٩	-	-	
	– من (٥١ - ٧٥%):	١٠٢	١٢،٢٨	-	-	
	– من (٧٦- ١٠٠%):	٤٦	٥،٥٤	-		
٦	أدليت بصوتك لمرشحك على أساس: – تأريخه و أقدميته في العمل السياسي:	١١٢	١٣،٥٠	-	-	٤٧٦،٠٧٠
	– طاقات شبابية جديدة و فعالة	٢١٦	٢٦،٠٢	-	-	
	– قدرته على تقديم الأفضل في المجالات المختلفة:	٥٠٢	٦٠،٤٨	-	-	
٧	هل كان للمرجعية الدينية دور في اختيارك للقائمة الانتخابية أو المرشح .	٢٢٩	٢٧،٦٠	٦٠١	%٧٢،٤٠	١٦٦،٣٧٠
٨	هل أنت مع إعطاء صلاحيات واسعة لمجالس المحافظات .	٥٦٣	٦٧،٨٤	٢٦٧	%٣٢،١٦	١٠٥،٥٠٦

المصدر: الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان .

بعدها أحزاب معادية للدين والمذهب ، كما إن الظروف الحالية التي يمر بها البلد لم تسنح للأحزاب والقوى الليبرالية أن تبرز بشكل واضح أو أن تواجه بعض القوى الإسلامية المعارضة لها ؛ إذ كان حضور الأحزاب العلمانية هامشياً في العراق بصورة عامة وفي منطقة الدراسة بصورةً خاصة لكونها من المراكز الدينية المهمة في العراق والعالم ، كما أن أعضاء هذه الأحزاب معرضين للاغتيالات ؛ بسبب هشاشة الوضع الأمني . توزعت اجابات المبحوثين حول

هذه الفقرة حسب المناطق السكنية (م.ق. كربلاء ٨٩ ، ن. الحر ١٤، ن. الحسينية ١١، م.ق. الهندية ٩ ، ن. الجدول الغربي ١٢، ن. الخيرات ٤ ، ق. عين التمر ٣) .

بينما يختلف الأمر كثيراً عن سابقهِ في نسبة الإقبال والتأييد من قبل المبحوثين باتجاه مرشحي القوائم الانتخابية (المستقلة) ، فقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية عن ارتفاع نسبة التأييد إلى (٥٠،٢٤%) وميول المبحوثين في سلوكهم الانتخابي باتجاه المرشح والقائمة الانتخابية المستقلة إذ يرى أفراد عينة الدراسة أن ضعف أداء الأحزاب الإسلامية والنفور من الأحزاب العلمانية لهُ دور كبير في توجه وميول سلوكهم الانتخابي إلى المرشح المستقل ، توزعت اجابات المبحوثين حسب المناطق السكنية (م.ق. كربلاء ٢٠١ ، ن. الحر ٦٥ ، ن. الحسينية ٤٩ ، م.ق. الهندية ٥٠ ، ن. الجدول الغربي ٢٨ ، ن. الخيرات ١٤، ق. عين التمر ١٠) . فقد أثبت اختبار مربع كآي وجود فروق معنوية بمستوى (٠،٠٠٢). نستنتج مما تقدم أن للعوامل الثقافية والدينية والاقتصادية والاجتماعية دور في أحداث تحول حديث في نسبة إقبال المجتمع باتجاه القوائم المستقلة والعزوف عن الأحزاب السياسية التي لم تجدي نفعاً للمواطنين من تقديم الخدمات والنهوض بواقع المحافظة الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

وفيما يتعلق بالفقرة (٣) ، نجد آراء مختلفة في الإجابة حول دوافع مشاركة الناخبين ، إذ أفرزت نتائج الدراسة الميدانية بخصوص الإجابة عن دافع الوطنية وتأثيره في السلوك الانتخابي أن دافع (الوطنية) يعُد العامل المهم والأكثر حافزيه للناخبين للمشاركة في الانتخابات ؛ وذلك من خلال ما بينته النتائج المحصلة من الدراسة الميدانية حيث بلغت نسبة المشاركين في الانتخابات للدوافع الوطنية (٤١،٦٨%) وتشير هذه النسبة إلى أن أفراد عينة الدراسة تجمعهم الوطنية التي تغلبت على الفئوية الحزبية والعشائرية الضيقة وتجمع ابناء الوطن الواحد ، فقد نال هذا الدافع النصيب الأكبر من إجابات عينة الدراسة وهم توزعوا في (م.ق كربلاء ١٩٣، ن. الحر ٣٠ ، ن. الحسينية ٣٣، م.ق الهندية ٤١ ، ن. الجدول الغربي ٢٩ ، ن. الخيرات ١٤، ق. عين التمر ٦) ، فعند قراءة الدلالة الإحصائية لمربع كآي يتبين لنا فروق معنوية عالية بمستوى (٠،٠٠٣) .

أما فيما يتعلق بالدوافع الدينية ، إن ما نسبته (٢٤،٩٤%) هم من شاركوا في الانتخابات ، وبذلك يظهر هنا تأثير دور المرجعيات الدينية في سلوك الناخب ، إذ تعد الديانات والمعتقدات عاملاً مهماً من عوامل المشاكل السياسية التي تهتم بدراستها الجغرافية السياسية وأن الصراعات التي تحدث داخل الدولة الواحدة أو بين الدول فضلاً عن مسبباتها الاجتماعية والاقتصادية ، فإن الدين وانتماءات السكان الدينية المختلفة تخلق أحياناً صراعاً سياسياً يلقي بضلالة على العملية السياسية فضلاً عن التوجهات العلمانية فإن الأديان بدأت تفقد أهميتها في العصر الحديث باستثناء الدول

ذات المجتمعات المحافظة ، فأن المشاعر الدينية لا تزال تؤدي دوراً مهماً [1] . أن محافظة كربلاء ذات الطابع الديني يتأثر مواطنيها أكثر من غيرهم من أبناء المحافظات العراقية الأخرى بتوجيهات المرجعيات الدينية واستفتاءاتها ، إي أن هناك فئة من المصوتين يميلون في سلوكهم الانتخابي لتوجيهات مرجعياتهم الدينية بوجوب المشاركة في الانتخابات وهم يتوزعون حسب مناطق سكنهم (م.ق. كربلاء ١٢٠، ن. الحر ٢٨ ، ن. الحسينية ٢٥، م.ق. الهندية ٢١، ن. الجدول الغربي ١٢، ن. الخيرات ٦، ق. عين التمر ٥) .

أما فيما يتعلق بالدوافع السياسية فقد أثبتت الدراسة الميدانية أن هناك مجموعة من أفراد العينة كانت نسبتهم (١٤،٢٢%) يتأثر سلوكهم الانتخابي بالعامل السياسي بل شاركوا في الانتخابات لغرض التصويت لصالح أحزابهم السياسية ، إذ يعد الدافع السياسي أقل نسبة من بين الدوافع في التأثير على مشاركة الناخبين ؛ لأن الأحزاب السياسية لم تصل إلى مرحلة النضوج الفكري الذي يؤدي إلى استقطاب الإتباع والمؤيدين لها من بين إفراد المجتمع العراقي بصورة عامة ومجتمع محافظة كربلاء بصورة خاصة ، ولان هذه الأحزاب لم تدخل الانتخابات ممثلة لأهدافها ومبادئها بل خاضتها بأشخاص أعضائها أو زعمائها الذين غالباً ما يستندون إلى انتماءاتهم الاجتماعية والعشائرية والمذهبية والقومية ، أو إلى انجازاتهم الشخصية أو المادية ، أو علاقاتهم السياسية بمراكز القوى السياسية [2] ، وهم يتوزعون حسب مناطق سكنهم (م.ق. كربلاء ٧٠ ، ن. الحر ٢٠ ، ن. الحسينية ١٧، م.ق. الهندية ١٠، ن. الجدول الغربي ٤ ، ن. الخيرات ٩ ، ق. عين التمر ٣) . أما بصدد مشاركة الناخب لدوافع عشائرية فنجد ما نسبته (١٩،١٦%) من أفراد استمارة الاستبيان يتأثر سلوكهم الانتخابي بمرشح العشيرة ، إذ يذهب ابن العشيرة ليصوت للمرشح الأقرب بدافع القرابة نابع من التعصب القبلي في سبيل وصول أبن العشيرة إلى مجلس المحافظة من أجل تقديم أفضل الخدمات إلى أبناء منطقته وعشيرته ، أي أن بعض الأحزاب والكيانات السياسية استنهضت همم العشائر لاستقطابها لصالحهم ، أي أن المبحوثين يؤكدوا أن المرشح الذي ينتمي إلى عشيرتهم يعد دافعاً وحافزاً للمشاركة في الانتخابات ومن ثم الإدلاء بأصواتهم لصالحة ، بمعنى أن قوة الارتباط الأسري والعشائري في المناطق الريفية يعزز العلاقة بين العشائر والسكان وبالتالي يؤثر في سلوكهم الانتخابي بشكل يدفعهم للتصويت لمرشح العشيرة أو المرشح الذي يدعمه رؤساء العشائر . توزعت اجابات المبحوثين حسب الوحدات الإدارية (م.ق. كربلاء ٥١، ن. الحر ٢٦، ن. الحسينية ٢٠ ، م.ق. الهندية ١٨، ن. الجدول الغربي ١١، ن. الخيرات ١، ق. عين التمر ٧) . وفيما يتعلق بالفقرة (٤) التي تشمل فيها الإجابة عن الإدلاء

(1) فقار عبد الشهيد العيساوي ، مصدر سابق ، ص٩٢.
(2) حيدر عبد الأمير رزوقي ، مصدر سابق ، ص١٧٥.

بصوت الناخب للمرشح في ضوء البرنامج الانتخابي أو القرب الجغرافي (نفس محل الإقامة) للناخب والمرشح ، فقد أكدت المعالجة الإحصائية بمستوى معنوية (٠،٠٠٢) عن وجود اختلاف في الرؤى لدى المصوتين ، أن توافق البرنامج الانتخابي مع طموحات الناخبين يساهم في رفع نسبة المشاركة حيث أصبحت ظاهرة الاهتمام بالبرنامج الانتخابي تتبلور في مجتمع الدراسة وتنمو من خلال تجربة الانتخابات البرلماني والمحلية السابقة وخاصةً لدى المواطنين الذين يحملون شهادة التعليم الثانوي فأعلى ، وهذا ما أثبتته إجابات المبحوثين فأن تولد القناعة بالبرنامج الانتخابي يعد من أهم العوامل والأسس التي تدخل في عملية المفاضلة بين المرشحين ، كما يعد البرنامج الانتخابي من المتغيرات والفواعل التي تدخل في بناء السلوك الانتخابي ، وما يثبت ذلك إجابات أفراد عينة الدراسة التي بلغت نسبتها (٧٠،١٢%) ، وهم يتوزعون حسب مناطق سكنهم (م.ق. كربلاء ٣٥٧ ، ن. الحر ٦٩، ن. الحسينية ٤٥ ، م.ق. الهندية ٥٣ ، ن. الجدول الغربي ٢٤ ، ن. الخيرات ٢١ ، ق. عين التمر ١٣) ، كما تؤكد النسب المئوية في الجدول أعلاه أن ما نسبته (٢٩،٨٨%) تؤيد المرشح من نفس المنطقة الجغرافية للناخب ، أي أن إجابات أفراد العينة أكدت أن الناخب يدلي بصوته للمرشح الأقرب إليه من الناحية الجغرافية ، لان المرشح من نفس المنطقة هو أعرف بأمور وأحوال ناخبيه ، ويتناقص تأثير الحزب أو المرشح جغرافياً مع الابتعاد عن مركز الحزب أو الموطن للمرشح . توزعت اجابات المبحوثين حسب مناطق سكنهم (م.ق. كربلاء ٧٧ ، ن. الحر ٣٥ ، ن. الحسينية ٥٠ ، م.ق. الهندية ٣٧ ، ن. الجدول الغربي ٣٢ ، ن. الخيرات ٩، ق. عين التمر ٨) .

ومن خلال قراءة وتحليل الفقرة (٥) التي تتعلق بنسبة تطبيق وانجاز الأحزاب السياسية لبرامجها الانتخابية ، يتضح لنا بأن أفراد استمارة الاستبيان قد أعطوا نسباً متفاوتة لهذا الغرض ؛ وذلك حسب ما يرونه في نسب التطبيق والإنجاز للبرنامج الانتخابي في مناطق سكناهم ، إذ ترى مجموعة من المبحوثين بلغت نسبتهم (٣١،٦٩%) أن نسبة الانجاز أقل من (٢٥%) ، وهم يتوزعون حسب مناطق سكنهم (م.ق. كربلاء ١٠٦، ن. الحر ٣٩ ، ن. الحسينية ٤٣، م.ق. الهندية ٣٢ ، ن. الجدول الغربي ٢٤ ، ن. الخيرات ١٢، ق. عين التمر ٥) ، في حين أقرت مجموعة أخرى من أفراد العينة يمثلون ما نسبته (٥٠،٤٩%) وهم النسبة الأكبر في هذه الفقرة ، أن نسبة انجاز البرنامج الانتخابي تتراوح ما بين (٢٥-٥٠%) ، وهم يتوزعون حسب مناطق سكنهم (م.ق. كربلاء ٢٣٢، ن. الحر ٥١ ، ن. الحسينية ٤٧، م.ق. الهندية ٤٩، ن. الجدول الغربي ١٣، ن. الخيرات ٨ ، ق. عين التمر ٩) ، فيما كان رأي المجموعة الثالثة من أفراد عينة الدراسة التي بلغت نسبتهم (١٢،٢٨%) يؤكدون بأن نسبة انجاز البرنامج الانتخابي تتراوح ما بين (٥١ – ٧٥%) وهم يتوزعون حسب مناطق سكنهم (م.ق. كربلاء ٨٠ ، ن. الحر ١٠،

ن. الحسينية ١٢ ، م.ق. الهندية ٩ ، ن. الجدول الغربي ٨ ، ن. الخيرات ٦، ق. عين التمر ٣) ، في حين هناك مجموعةً أخر تقييم عمل الأحزاب السياسية بأنها أنجزت من برامجها الانتخابي نسبةً تتراوح بين (٧٦ - ١٠٠%) فأن أفراد هذه الفئة بلغت نسبتهم (٥،٥٤%) ، وان أفراد هذه الفئة أغلبهم من المنخرطين في الأحزاب السياسية وهم يتوزعون حسب مناطق سكنهم (م.ق. كربلاء ١٦، ن. الحر ٧ ، ن. الحسينية ٦ ، م.ق. الهندية ٩ ، ن. الجدول الغربي ٣ ، ن. الخيرات ٤ ، ق. عين التمر ١) ، أثبت اختبار مربع كآي وجود فروق معنوية بمستوى (٠،٠٠٣) .

أما في ضوء الفقرة (٦) من الجدول أعلاه وبناءً على إجابات المصوتين التي بلغت نسبتهم (١٣،٥٠%) فأن هذه الفئة تختار المرشح الذي له تاريخ وأقدمية في العمل السياسي ، إذ تكشف عن ماضي المرشح الذي يعد جزء من تكوينه في المستقبل أي التعرف على الحنكة السياسية وممارسة المرشح للعمل السياسي الإداري التنظيمي ، وأن هذه الصفات تنتج قادة ذو خبرة طويلة بإمكانها تحقيق ما يتطلع له المواطن ، توزعت إجابات مؤيديهم حسب مناطق سكنهم (م.ق. كربلاء ٢٤ ، ن. الحر ١٥، ن. الحسينية ١٧، م.ق. الهندية ٣٥ ، ن. الجدول الغربي ١٠ ، ن. الخيرات ٩، ق. عين التمر ٢) ، في حين ترى الفئة الثانية أن الطاقات الشبابية الفعالة هم أكثر عطاءً من السياسيين القدماء ، ودليل ذلك ما حصلت علية هذه الفقرة من نسبة تصويت بلغت (٢٦،٠٢%) وأن أغلب من صوت لهذه الفقرة هم من الشباب ، وهم يتوزعون حسب مناطق سكنهم (م.ق. كربلاء ١٢٥، ن. الحر ١٣، ن. الحسينية ١٤، م.ق. الهندية ٣٢، ن. الجدول الغربي ١٢ ، ن. الخيرات ١٣، ق. عين التمر ٧) ، إلا أن هذه النسبة اختلفت كثيراً ، أي أن أحد الأسباب التي تدفع الموطنين إلى التصويت هو البحث عن تقديم الأفضل من الحلول والمعالجات الآنية لا الترقيعيه للمشاكل التي تعاني منها منطقة الدراسة ، فقد بلغت نسبة المصوتين للمرشح الذي يحمل هذه الصفات (٦٠،٤٨%) وأن هذه النسبة وأن دلت على شيء فأنها تدل على أن المواطن بحاجة إلى مرشح يقدم خدمات وعطاء في مختلف المجالات بغض النظر عن اتجاه السياسي ، وكانت اجابات افراد العينة حول هذه الفقرة يتوزعون حسب مناطقهم السكنية: (م.ق. كربلاء ٢٨٥ ، ن. الحر ٧٦ ، ن. الحسينية ٦٤ ، م.ق. الهندية ٢٣ ، ن. الجدول الغربي ٣٤ ، ن. الخيرات ٨ ، ق. عين التمر ١٢) ، إن النتائج المرصودة من المعالجة الإحصائية تشير إلى وجود دلالة إحصائية لمربع كآي بمستوى معنوية (٠،٠٠٤) .

ومن خلال قراءة وتحليل الفقرة (٧) من جدول (٢٦) يرى المصوتين ، أن المرجعية الدينية مؤسسة مهمة وفعالة وهي صاحبة الدور الأكبر في نجاح العملية الانتخابية بصورة خاصة والعملية السياسية بصورة عامة ، وذلك من خلال فتوى مراجع الدين في النجف الاشرف وكربلاء المقدسة بوجوب المشاركة في الانتخابات ، إذ نجد أن هناك مجموعة من أفراد العينة

يمثلون ما نسبته (٢٧،٦٠%) يروا أن هناك دور للمرجعية الدينية في اختيار القائمة الانتخابية والمرشح ، وهم يتوزعون حسب مناطق سكنهم (م.ق. كربلاء ٧٠ ، ن. الحر ٢٨ ، ن. الحسينية ٢٥ ، م.ق. الهندية ٣١ ، ن. الجدول الغربي ٤٠ ، ن. الخيرات ٢٢ ، ق. عين التمر ١٣) ، فيما ترى الفئة الثانية بنسبة (٧٢،٤٠%) . أن دور المرجعية لا يتحكم في سلوكهم الانتخابي في اختيار المرشح أو القائمة الانتخابية ، بل دور المرجعية الدينية يكمن في حث المواطنين على المشاركة الواسعة في الانتخابات ودليل ذلك عندما أعلنت المرجعية الدينية العليا (*) في النجف الاشرف مراراً وتكراراً إنها تقف على مسافة واحدة من جميع الكتل السياسية بغض النظر عن توجهات تلك الكتلة أو المرشح ، وهم يتوزعون حسب مناطق سكنهم (م.ق. كربلاء ٣٦٤ ، ن. الحر ٧٦، ن. الحسينية ٧٠، م.ق. الهندية ٥٩ ، ن. الجدول الغربي ١٦، ن. الخيرات ٨ ، ق. عين التمر ٨) ، ومن خلال التحليل الإحصائي لاختبار مربع كآي أثبت وجود فروق في الإجابات بين المبحوثين .

أما فيما يتعلق بالفقرة (٨) فأن آراء أفراد العينة تتجه إلى القول بأنهم مع إعطاء صلاحيات واسعة لمجلس المحافظة ، فإن السلطات المحلية تستمد صلاحياتها من الدستور مباشرةً ولها سلطات قوية في كافة الأمور باستثناء الأمور السيادية كالقضايا الخارجية والدفاعية (١) ، مما يعزز من دور المجالس المحلية ويطور نظام اللامركزية ، ويمكن أن نكشف ذلك من خلال النتائج الموضحة في جدول (٢٦) ويرى أفراد العينة الذين يمثلون ما بنسبة (٦٧،٨٤%) أن إعطاء صلاحيات واسعة لمجالس المحافظات يعني تقديم خدمات أكثر وتقليص صلاحيات ودور الحكومة المركزية وتفعيل دور الحكومات المحلية ، توزعت إجاباتهم حسب مناطق سكنهم (م.ق. كربلاء ٢٩٣، ن. الحر ٨٧ ، ن. الحسينية ٥٥، م.ق. الهندية ٦٩، ن. الجدول الغربي ٣٤ ، ن. الخيرات ٢١ ، ق. عين التمر ٤) ، فيما ترى الفئة الثانية من المصوتين بنسبة (٣٢،١٦%) أن دور مجالس المحافظات والحكومة المحلية لم يكن بالمستوى المطلوب بل أن حضورهم هامشي ، بمعنى أن هناك عدم قناعة من قبل أفراد هذه الفئة في مجالس المحافظات ، وأن ما يمكن ملاحظتهُ جلياً هو عدم اتفاق وإجماع من قبل المصوتين على إعطاء صلاحيات واسعة لمجالس المحافظات . توزعت إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة حسب مناطق سكنهم (م.ق. كربلاء ١٤١، ن. الحر ١٧، ن. الحسينية ٤٠ ، م.ق. الهندية ٢١، ن. الجدول الغربي ٢٢، ن. الخيرات ٩، ق. عين التمر ١٧) ، فقد أثبتت المعالجة الإحصائية وجود فروق فردية بين إجابات المبحوثين بمستوى معنوية (٠،٠٠٠) .

(*) مرجعية السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظله) .

(١) خليل حسين ، الجغرافية السياسية ، مصدر سابق ، ص١٩٧.

الفصل الرابع

التحليل الجغرافي السياسي للخريطة الانتخابية

لمجلس محافظة كربلاء

تمهيد:

اكتسبت الانتخابات أهمية بالغة في حياة الشعوب ، بعدها الوسيلة الوحيدة لتحقيق الديمقراطية إذ يمارس عبرها الناخبون حقهم في اختيار ممثليهم أيضاً ، وتَعدّ أداة لنقل رغباتهم ، لذلك حرصوا عليها وتمسكوا بها .

فقد بات واجباً على الحكومات أنْ تحرص على قدراتها في ضمان شرعية ومصداقية العملية الانتخابية الواقعة تحت إدارتها ، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الالتزام بمبدأ الاستقلالية والنزاهة والشفافية والمهنية والخدمية ، فعلى جهة أدارة الانتخابات (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات) أنْ تتعامل مع كافة الأحزاب والكيانات السياسية المشاركة في العملية السياسية بحيادية تامة ، من أجل أنْ تحقق العملية الانتخابية مصداقيتها وأنْ تعزز أوسع مستويات القبول لنتائجها التي خلصت إليها ، لكي تكون قادرة على إضفاء الشرعية للفائزين بمقاعد مجالس المحافظات أو البرلمان وهذا ما أكده قانون انتخابات مجالس المحافظات رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨ هو الآخر عندما حدد مدة العضوية بأربع سنوات ، والحصول على وسيله لبلوغ السلطة وتحقيق الديمقراطية . إذ يَعد العراق اليوم أحد الدول التي أرست دعائم النظام السياسي الديمقراطي الذي يقوم على أركان وركائز على أسس أهمها (مبدأ التداول السلمي للسلطة ، الدستور ، حرية الرأي والتعبير ، التعددية السياسية ، التمثيل النيابي) ، ذلك المبدأ الذي أكده دستور جمهورية العراق لسنة (٢٠٠٥) فجاء بأحكام صريحة على الآلية التي يجب مراعاتها لتحقيق المبدأ المذكور أعلاه سواء على صعيد اختيار أعضاء الهيئة التشريعية الاتحادية (مجلس النواب) أو الهيئات المحلية (مجالس المحافظات والأقضية والنواحي) .

إنّ صلاحيات مجالس المحافظات تعني بالشؤون الإدارية والمالية والخدمية ولها سلطات واسعة لم تكن موجودة أبان فترة النظام السابق ، فقد حدث تحولاً نوعياً كبير في شكل الإدارة المحلية للمحافظات كإقليم جغرافي وأداري وسياسي بعد زوال النظام السابق إلا أن الفصل بين السلطات لم يتم لحد الآن وهو أمراً مهم لابد من اتخاذهُ وتطبيقه على أرض الواقع .

المبحث الأول: تحليل الخريطة الانتخابية لمجلس محافظة كربلاء ٢٠٠٩.

تَعدّ انتخابات مجالس المحافظات التي جرت في ٢٠٠٩/١/٣١. هي الثانية من نوعها بعد زوال النظام السابق حيث جرت الانتخابات الأولى بتاريخ ٢٠٠٥/١/٣١. إلا أنّ انتخابات ٢٠٠٩ تَعدّ الأولى من نوعها في إعطاء الحرية للناخب العراقي في التصويت للمرشح الذي يمثله في الحكومة المحلية ، في حين كان النظام الانتخابي المتبع في الدورة الأولى ٢٠٠٥ ، قيد الناخب في اختيار من يمثله في مجلس المحافظة ؛ لأنّ النظام الانتخابي الذي طبق هو نظام القائمة المغلقة الذي يسمح للناخب التصويت للقائمة فقط ، ويعود اختيار تسلسل المرشح داخل القائمة لرئيس الكيان السياسي قبل إجراء العملية الانتخابية ومن ثم تقدم أسماء المرشحين لمفوضية الانتخابات ، فقد أعطى النظام الانتخابي (القائمة المغلقة) الحرية للأحزاب والكيانات السياسية في فرض مرشحين لا يمثلون أرادة الناخب .

إنّ نظام القائمة المفتوحة وضع حجر الأساس للانتخابات الحقيقية ؛ إذ تَعدّ هذه الانتخابات الانطلاقة الأولى للشعب العراقي للتصويت لمرشحيهم دون أي غموض أو تقيد في اختيار أعضاء مجالس المحافظات، وإن هذا النظام يتيح للناخبين القدرة على التصويت لقائمة الحزب أو المرشح الفردي [١] .

شارك في التنافس الانتخابي (٧٧) كيان سياسي وعلى أشكال مختلفة منها (١٢) ائتلاف سياسي من أبرزها ائتلاف دولة القانون ، ومنها على شكل كيان سياسي فردي من أبرزهم كيان السيد (يوسف الحبوبي/اللواء) ، وعلى شكل قوائم مستقلة ، منها قائمة أمل الرافدين ، وقد تنافس (١١٩٢) مرشحاً لشغل مقاعد مجلس المحافظة (٢٧) مقعد ، منه (٨٦٣) مرشح من الذكور وهم يمثلوا نسبة (٧٢،٣٩%) من إجمالي المرشحين ، فيما بلغ عدد المرشحات (٣٢٩) أي ما نسبته (٢٧،٥٨%) من مجموع المرشحين الكلي ، مما يشير إلى انخفاض نسبة المرشحات قياساً بالمرشحين من الذكور ، وكان التحصيل الدراسي للمرشحين (١٦) مرشح يحمل شهادة الدكتوراه و(٢٣) شهادة الماجستير و(٢٧١) شهادة البكالوريوس و(٤٠٩) شهادة الدبلوم و(٤٧٣) التعليم الثانوي . إن ترشيح حملة الشهادات العليا والبكالوريوس بهذا العدد لانتخابات مجلس المحافظة كربلاء يدل على ارتفاع مستوى التعليم في المحافظة ورغبة هؤلاء المرشحين في قيادة المجلس لتقديم أفضل الخدمات لأبناء محافظتهم . كما أشرف على سير العملية الانتخابية (٣٨) منظمة مجتمع مدني و(٥٢٧١) وكيل كيان سياسي و(٦٤٩٣) مراقباً محلياً و(١٥٦) إعلامياً [٢] ،

([1]) Kenneth Katz man , Iraq: Politics, Governance, and Human Rights , Congressional Research Service , February 5, 2014, p,7.

([٢]) مكتب مفوضية انتخابات كربلاء ، قسم الإعلام وقسم الكيانات السياسية ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٩.

وقد أفرزت نتائج الانتخابات عن فوز (٥) قوائم انتخابية ، في حين تنحى عن المنافسة (٧٢) كيان سياسي [*] ؛ وذلك لعدم وصول هذه الكيانات إلى عتبة القاسم الانتخابي (١٠٧٥٠) صوت [١] ، في حين شارك في عملية التصويت (٢٩١،٤٧٩) ناخب من أصل (٥١٦،٢٢٩) ناخب مسجل [٢] وهم يمثلون ما نسبته (٥٦،٤٦%) . أمّا فيما يتعلق بجغرافية الدعم التصويتي والتباين المكاني للأصوات الفائزة في مجلس المحافظة ، فسوف نقوم بدراسة القوائم الفائزة في هذه الدورة الانتخابية والتعرف على العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومؤثرات النظام الانتخابي المطبق في هذه الدورة الانتخابية ، لما له من دور رئيسي في نتائج التصويت . وبالنظر إلى معطيات جدول (٢٧) وشكل (٨) يتبين لنا عدد من الحقائق نذكرها:

١- أفرزت نتائج الانتخابات عن فوز (٥) قوائم انتخابية غطت الرقعة الجغرافية لمنطقة الدراسة فيما كان هناك فرق في الثقل السياسي لكل قائمة انتخابية لأسباب تتعلق بتأثر سلوك الناخب بالتصويت للمرشح ، والتصويت للمنفعة وتأثير الحملات الانتخابية والجوار الجغرافي للناخب والمرشح . وذلك حسب الأصوات التي حصلت عليها تلك القوائم وهي (الكيان السياسي الفردي المستقل السيد يوسف مجيد الحبوبي/اللواء ، قائمة أمل الرافدين ، ائتلاف دولة القانون ، تيار شهيد المحراب والقوى المستقلة ، تيار الأحرار المستقل) .

٢- تبوء كيان السيد يوسف الحبوبي/اللواء المرتبة الأولى في عدد الأصوات البالغة (٣٧،٨٤٦) صوت بما نسبته (٢٩،٣١%) من إجمالي الأصوات الفائزة في المحافظة ، إلا انه حصل على المرتبة الخامسة والأخيرة في عدد المقاعد بشغله مقعد (١) في مجلس المحافظة لكون القائمة الانتخابية لا تحتوي على مرشحين ، لأنه كيان فردي مستقل .

٣- جاءت قائمة أمل الرافدين في المرتبة الثانية بحصولها على (٢٦،٩٦٧) صوت ، بنسبه (٢٠،٩١%) من أصل الأصوات الفائزة ، فيما حصلت على المرتبة الأولى في عدد المقاعد في مجلس المحافظة بشغلها (٩) مقاعد حسب الأصوات التي حصلت عليها القائمة .

([*]) مجموعة منظمة مكونة من أعضاء يعتنقون مجموعة من القيم والسياسات هدفها الرئيسي الحصول على السلطة السياسية والمناصب العامة لغرض تنفيذ تلك السياسات ، المصدر: جوفر روبرتس والسترادورد ، المعجم الحديث للتحليل السياسي ، ترجمة سمير عبد الحليم الجلبي ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت، بلا سنة طبع ، ص١٤٠.

([١]) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، مكتب مفوضية انتخابات كربلاء ، قسم الكيانات السياسية ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٩.

([٢]) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، مكتب مفوضية انتخابات كربلاء ، قسم البيانات ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٩.

٤- كسبَ ائتلاف دولة القانون (٢٥٦٤٩) صوت ، بما نسبته (١٩،٨٨%) من مجموع الأصوات الفائزة في المحافظة ، حائزاً على المرتبة الثالثة من حيث عدد الأصوات متعادلاً بـ (٩) مقاعد مع قائمة أمل الرافدين .

٥- حازت قائمة شهيد المحراب والقوى المستقلة على المرتبة الرابعة في عدد الأصوات البالغة (١،٩٣٤٦) بنسبه (١٥%) من العدد الحقيقي للأصوات الفائزة في مجلس المحافظة ، وكان استحقاقها الانتخابي (٤) مقاعد .

جدول(٢٧)

عدد الأصوات والمقاعد التي حصلت عليها القوائم الفائزة في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١.

ت	اسم الكيان السياسي	عدد الأصوات	النسبة المئوية للأصوات	عدد المقاعد	النسبة المئوية للمقاعد
١	يوسف مجيد الحبوبي/اللواء	٣٧٨٤٦	٢٩،٣٣	١	٣،٧٢
٢	أمل الرافدين	٢٦٩٦٧	٢٠،٩٠	٩	٣٣،٣٣
٣	ائتلاف دولة القانون	٢٥٦٤٩	١٩،٨٨	٩	٣٣،٣٣
٤	تيار شهيد المحراب والقوى المستقلة	١٩٣٤٦	١٥	٤	١٤،٨١
٥	تيار الأحرار المستقل	١٩٢١٥	١٤،٩٠	٤	١٤،٨١
	المجموع	١٢٩٠٢٣	١٠٠	٢٧	١٠٠

المصدر: الباحث اعتماداً على مكتب مفوضية انتخابات كربلاء ، شعبة الكيانات السياسية ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٩ .

٦- جاءت قائمة تيار الأحرار المستقل في المرتبة الخامسة والأخيرة من حيث عدد الأصوات البالغة (١٩،٢١٥) ، بنسبة (١٤،٩٠%) من إجمالي الأصوات الفائزة في مجلس المحافظة ، متعادلةً مع قائمة شهيد المحراب والقوى المستقلة بشغلها (٤) مقاعد في مجلس المحافظة .

٧- إنّ أغلب الناخبين في محافظة كربلاء قد تميزوا عن باقي ناخبي الدوائر الانتخابية الأخرى (المحافظات) في ميول سلوكهم الانتخابي باتجاه القوائم المستقلة ، بدليل حصول الكيان المستقل السيد (يوسف الحبوبي) على أعلى الأصوات وبفارق كبير عن القوائم السياسية المشاركة في العملية السياسية كما أسلفنا ، فضلاً عن قائمة أمل الرافدين المستقلة التي جاءت بالمرتبة الثانية بعد قائمة السيد يوسف الحبوبي في عدد الأصوات .

ولغرض التحليل الجغرافي السياسي للخريطة الانتخابية لتلك القوائم الانتخابية الفائزة في انتخابات مجلس الحافظة كربلاء نبحث في كل قائمة انتخابية بشكل منفرد ؛ وذلك لتوزيع الثقل السياسي حسب الأقاليم الجغرافية للدعم التصويتي لهذه القوائم والتباين(المكاني) التصويتي لها .

شكل (٨)

التوزيع النسبي لأصوات الكيانات السياسية الفائزة في انتخابات ٢٠٠٩/١/٣١ .

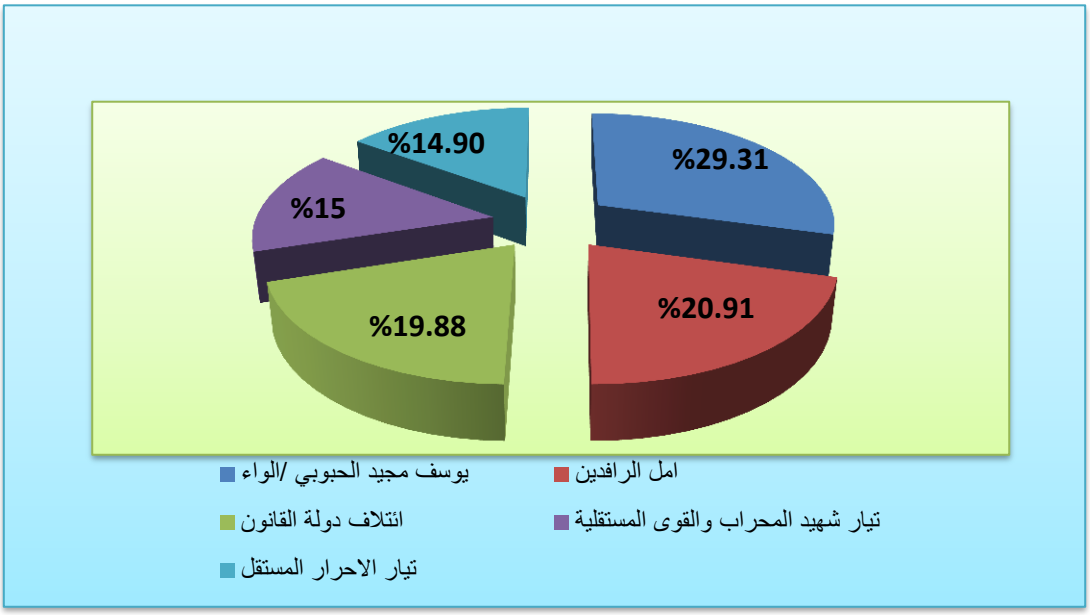

المصدر: الباحث اعتماداً على جدول (١٦) .

أولاً: قائمة يوسف مجيد الحبوبي/اللواء [*]:

تأسست قائمة السيد الحبوبي في الخامس من كانون الاول ٢٠٠٨ لخوض الانتخابات المحلية في محافظة كربلاء لسنة ٢٠٠٩ ، حيث يعد الحبوبي من الشخصيات المعروفة ذات الثقل الاجتماعي في منطقة الدراسة . شارك في الانتخابات بكيان فردي مستقل ، وقد حاز على المرتبة الأولى على مستوى المحافظة في عدد الأصوات . متصدر القوائم الانتخابية بفارق كبير في عدد الأصوات ، إلا إنهُ شغل مقعد (١) في مجلس المحافظة لكونه كيان سياسي فردي ، مما لم يؤهل السيد الحبوبي إلى شغل منصب المحافظ [١] . ومما تقدم يمكن توضيح أهم الأسباب التي أدت إلى حصول كيان الحبوبي على المرتبة الأولى في عدد الأصوات:

١- ميول سلوك الناخب الكربلائي للتصويت لصالح الكيانات المستقلة ، وأنّ شخصية بارزة مثل السيد يوسف الحبوبي يكن له الاحترام والتقدير من قبل مجتمع الدراسة .

٢- عدم قدرة الأحزاب السياسية التي تسلمت السلطة التنفيذية والرقابية في مجلس المحافظة على تحقيق برامجها الانتخابية وإدارة المحافظة بشكل جيد في الدورة الانتخابية الأولى لسنة ٢٠٠٥ .

(*) جاء مصطلح (اللواء) مصاحباً للكيان السياسي ؛ وذلك تبركاً بحامل راية لواء الأمام الحسين وأخيه أبو الفضل العباس (عليهما السلام) ، مقابلة شخصية مع السيد يوسف مجيد الحبوبي، بتاريخ ٢٠١٤/٩/٧.

(١) يوسف مجيد الحبوبي ، عضو مجلس محافظة كربلاء ، رئيس لجنة الأعمار ، مقابلة شخصية ، بتاريخ ٢٠١٤/٩/٧.

٣- السيرة الحسنة للسيد يوسف الحبوبي وتجربة سكان المحافظة معه في عهد النظام السابق عند تسلمه لعدة مناصب منها (نائب المحافظ وقائممقام قضاء كربلاء والهندية وعين التمر ومدير لناحية الحسينية والحر والجدول الغربي) ، والذي عُرف بالنزاهة والإخلاص في العمل وخاصة ملف الخدمات وهو ما يبحث عنهُ الناخب .

٤- هيمنة الأحزاب السياسية الإسلامية على السلطة المحلية واحتكارها لكافة المناصب السيادية ومنح منصب المحافظ ورئاسة الدوائر العامة في المحافظة إلى أشخاص على أساس الولاء الحزبي وليس على أساس المهنية والكفاءة .

٥- رغبة الناخب الكربلائي بتغيير الواقع السياسي للمحافظة وتغيير بعض شخصيات أعضاء مجلس المحافظة السابق ؛ بسبب تردي الخدمات وانتشار البطالة بين الشباب والخريجين وتدهور الوضع الأمني والمستوى الاقتصادي ، ويتضح من خلال الجدول (٢٨) والخريطة (٩) أنّ قائمة السيد الحبوبي حصلت على نسبة عالية من الأصوات في منطقة الدراسة ، لذا يمكن أنْ نقسم أقاليم الدعم الجغرافي إلى ثلاثة مستويات حسب الوحدات الإدارية في منطقة الدراسة:

١- **أقاليم الدعم القوي:** وتضم المناطق التي حصلت فيها الحبوبي على نسبة دعم أكثر من (٢٨%) وتشمل مركز قضاء كربلاء (٣٩،٦١%) أي حصل على (٢٦٤٥٣) صوت من إجمالي الأصوات الفائزة في القضاء ، وناحية الحر (٣٧،٣٩%) ، إذ صوت (٦١٩٤) ناخب من إجمالي أصوات القوائم الفائزة في الناحية ، ومن العوامل التي جعلت القائمة تقع ضمن هذا الإقليم هو التداخل والجوار الجغرافي بين مركز قضاء كربلاء وناحية الحر ، إذ تعد المنطقتان قاعدة جماهيرية للحبوبي ، وكان للبرنامج الانتخابي دور في حصد هذه النسبة من الأصوات الذي تضمن (الارتقاء بالواقع الاقتصادي للمحافظة ، توفير فرص عمل للعاطلين والقضاء على البطالة ، ربط المركز المحافظة بشبكة طرق رئيسية وفرعية للحد من مشكلة الاختناقات المرورية خاصة في المناسبات الدينية ، النهوض بالمشاريع الحيوية في المحافظة ، حل مشكلة السكن) . وكان للعلاقات الاجتماعية التي يحظى بها الحبوبي ، ومن ثم حصوله على تأييد الناخب كونه بسيط ولا يملك حزباً سياسياً في السلطة أي أنّه من عامة الناس وخاصة الفقراء والبسطاء منهم ، ولكون السلوك الانتخابي يعود إلى ظروف تواجد الناخب الاجتماعية مثل الارتياح لأحد المرشحين وكذلك الصورة الأبوية والحب والاحترام والتقدير لأحد المرشحين عند الناخب ، وهذا ما يحظى به السيد الحبوبي ، كما يشهد له السكان بالنزاهة والاستقامة والخبرة الإدارية الطويلة في المحافظة أبان فترة النظام السابق ، إلى جانب كونه من مواليد مركز قضاء كربلاء الذي نال النصيب الأكبر من الأصوات .

جدول (٢٨)
التوزيع الجغرافي لأصوات الناخبين في انتخابات ٢٠٠٩ حسب القوائم الانتخابية على مستوى الوحدات الإدارية للمحافظة .

الوحدة الإدارية	مركز قضاء كربلاء		ناحية الحسينية		ناحية الحر		قضاء الهندية		ناحية الجدول الغربي		قضاء عين التمر	
عدد الأصوات و نسبتها	عدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة الانتخابية و نسبتها من مجموع أصوات القضاء		عدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة الانتخابية و نسبتها من مجموع أصوات الناحية		عدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة الانتخابية و نسبتها من مجموع أصوات الناحية		عدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة الانتخابية و نسبتها من مجموع أصوات القضاء		عدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة الانتخابية و نسبتها من مجموع أصوات الناحية		عدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة الانتخابية و نسبتها من مجموع أصوات القضاء	
القائمة الانتخابية	عدد الأصوات	النسبة %	عدد الأصوات	النسبة %	عدد الأصوات	النسبة %	عدد الأصوات	النسبة %	عدد الأصوات	النسبة %	عدد الأصوات	النسبة %
يوسف الحبوبي/ اللواء	٢٦٤٥٣	٣٩،٦١	٣٤٠٧	٢٧،٧٦	٦١٩٤	٣٧،٣٩	٦٥٣	٣،٠٣	٤٢١	٤،٦٧	٧١٨	٢٤،٨٣
قائمة أمل الرافدين	١٢١٧٢	١٨،٢٢	٥٣٦	٤،٣٦	٩٠٢	٥،٤٤	٩١٠٥	٤٢،٣١	٣٨٧٧	٤٣،٠٩	٣٧٥	١٢،٩٧
ائتلاف دولة القانون	١١٩٨٧	١٧،٩٤	٩٩٣	٨،٠٩	١٠١٩	٦،١٥	٨٧٩٥	٤٠،٨٧	١٧٢٨	١٩،٢٠	١١٢٧	٣٨،٩٨
تيار شهيد المحراب والقوى المستقلة	٨٢٧٣	١٢،٣٨	٣٥١١	٢٨،٦١	٤١٣٢	٢٤،٩٤	١٦١٧	٧،٥١	١٥٤٦	١٧،١٨	٢٦٧	٩،٢٣
تيار الأحرار المستقل	٧٨٩٨	١١،٨٢	٣٨٢٣	٣١،١٥	٤٣١٧	٢٦،٠٦	١٣٤٩	٦،٢٦	١٤٢٤	١٥،٨٢	٤٠٤	١٣،٩٧
المجموع	٦٦٧٨٣	%١٠٠	١٢٢٧٠	%١٠٠	١٦٥٦٤	%١٠٠	٢١٥١٩	%١٠٠	٨٩٩٦	%١٠٠	٢٨٩١	%١٠٠

المصدر: الباحث اعتماداً على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق بيانات غير منشورة، ٢٠٠٩.

٢- **أقاليم الدعم المتوسط:** وتتمثل في الوحدات الإدارية التي تتراوح فيها نسبة التصويت من (١٤ - ٢٨%) وتضم كل من (ناحية الحسينية ٢٧،٧٦% وقضاء عين التمر ٢٤،٨٣%) فقد صوت (٣٤٠٧) ناخب في ناحية الحسينية من أصل أصوات القوائم الفائزة في الناحية ، فيما حصل على (٧١٨) صوت في قضاء عين التمر من أصل أصوات القضاء ، وأنّ وراء الدعم المتوسط للقائمة أنّ هناك تراجع للتأييد لصالح كيان الحبوبي ؛ إذ تعد ناحية الحسينية منطقة دعم مباشر لتيار شهيد المحراب والتيار الصدري ، إذ صوت الناخبون لصالح القوائم السياسية الإسلامية التي يترأسها قادة سياسيون لهم مكان وسلطة عالية في الدولة .

٣- **أقاليم الدعم الضعيفة:** وتضم وحدتين إداريتين تقل فيها نسبة المصوتين عن (١٤%) وتشمل (ناحية الجدول الغربي ٤،٦٧% ، وقضاء الهندية ٣،٠٣%) ، فقد حصدت القائمة (٤٢١) صوت في ناحية الجدول الغربي من مجموع الناحية ، بينما حصل على (٦٥٣) صوتاً في قضاء الهندية من أصل أصوات القوائم الفائزة في القضاء وان وراء ضعف التأييد لقائمة الحبوبي لكون هذه

الاقاليم ذات امتداد وتداخل جغرافي واقاليم دعم مباشر لقائمة ائتلاف دولة القانون وقائمة أمل الرافدين ، وان اغلب قادة ومرشحي هاتان القائمتان هم من قضاء الهندية .

خريطة (٩)

أقاليم الدعم التصويتي لقائمة يوسف الحبوبي/اللواء لانتخابات ٢٠٠٩ في محافظة كربلاء.

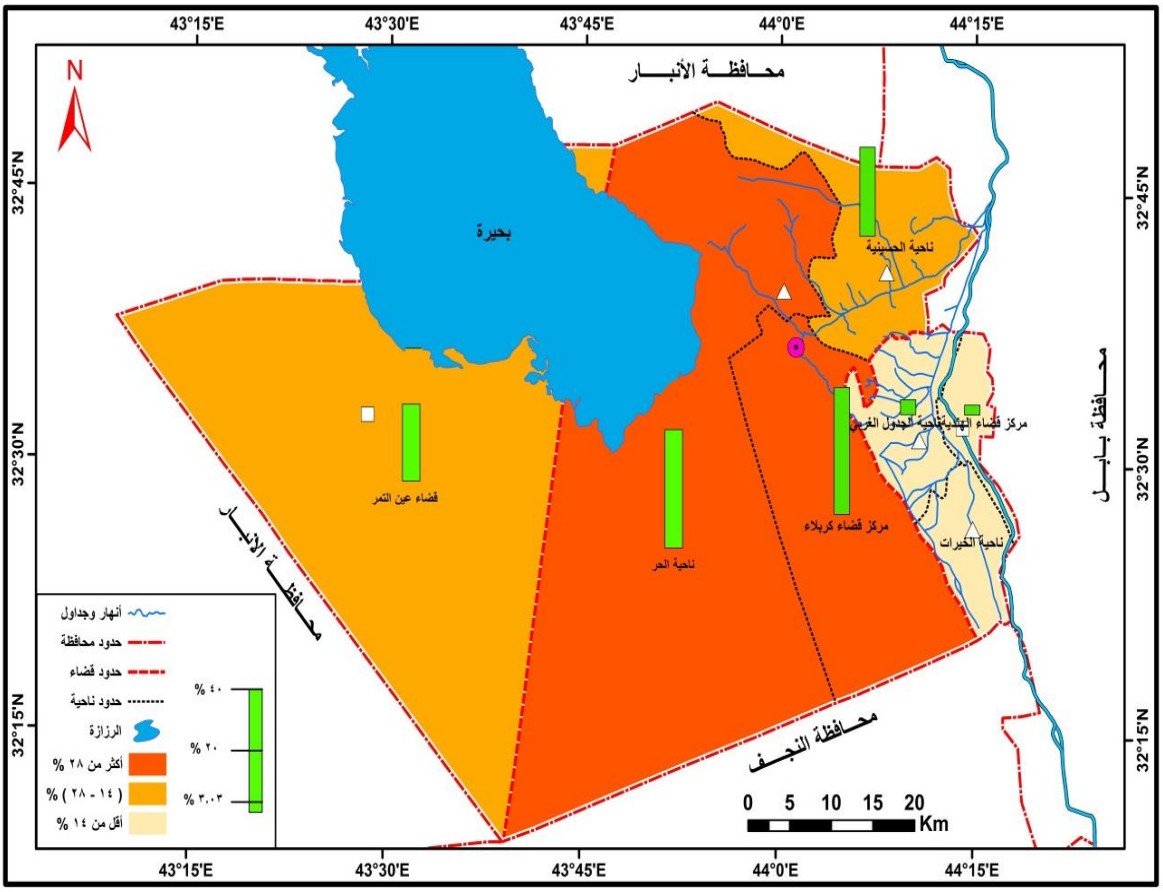

المصدر: الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (٢٨) .

ثانياً: قائمة أمل الرافدين:

تُعدّ قائمة أمل الرافدين من الكيانات السياسية حديثة العهد إذ تأسست في قضاء الهندية بعد زوال النظام السابق في ٥ شباط ٢٠٠٤ لأغراض انتخابية . شارك بتأسيسها مجموعة من وجهاء وشيوخ القضاء ، فضلاً عن بعض الأكاديميين والمثقفين ومن له الرغبة في العمل السياسي . أن التنظيم لهذه القائمة لا يتعدى الحدود الجغرافية الإدارية للمحافظة كونه تنظيم محلي ، وكون برنامجها يتضمن (مكافحة البطالة وتحسين الحالة المعاشية للسكان ، حفظ الأمن والاستقرار ، الاهتمام بالقطاع الزراعي والمزارعين والمطالبة بحقوقهم) [١] .

حصلت القائمة على (٢٦٩٦٧) صوت ، نتج عنها (٩) مقاعد في مجلس المحافظة بما نسبته (٣٣،٣٣%) من إجمالي مقاعد المجلس المنتخب ، ومن خلال النظر إلى الجدول (٢٨)

(١) محمد حميد هاشم الموسوي ، رئيس قائمة أمل الرافدين ، مقابلة شخصية ، بتاريخ: ٢٠١٤/٩/١٠.

والخريطة (١٠) يتبين لنا عدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة حسب الوحدات الإدارية للمحافظة وأنّ هناك ثلاث أقاليم جغرافية للدعم التصويتي للقائمة وهي كالآتي:

١ـ أقاليم الدعم القوي: وتشمل المناطق التي حصلت فيها القائمة على نسبة دعم أكثر من (٣٠%) وتضم كل من (ناحية الجدول الغربي ٤٣،٠٩% ، مركز قضاء الهندية ٤٢،٣١%) حيث صوت في ناحية الجدول الغربي (٣٨٧٧) ناخب من مجموع أصوات القوائم الفائزة في الناحية ، في حين حصلت القائمة في مركز قضاء الهندية على (٩١٠٥) صوتاً من أصل أصوات القضاء ، ومن أسباب ارتفاع النسبة في هذه الأقاليم ، لكون ناحية الجدول الغربي ومركز قضاء الهندية يعدان المعقل الرئيسي للقائمة وأنّ مؤسسيها أغلبهم من قضاء الهندية كما يقع المقر الرئيسي للقائمة في نفس القضاء ، إذ تؤثر الانتماءات المحلية في السلوك التصويتي للناخب سيما مجالس المحافظات التي تختص بالشؤون المحلية للسكان وكان للعامل القبلي والاجتماعي لا التجربة السياسية والاتجاهات الفكرية دور كبير في فوز الكيانات السياسية المحلية ، أي أنها تتمتع في تأييد تصويتي في المحافظة على الرغم من أنّ رؤساءها وقادتها لا تمتلك أحزاب وتنظيمات سياسية على غرار الأحزاب السياسية الكبيرة المنتشرة تنظيماتها وجماهيرها في مناطق واسعة من العراق ، كما لا تؤمن هذه الكيانات المحلية بأيدولوجية معينة [١] ، فعلى سبيل المثال لا الحصر صوت للسيد محمد حميد هاشم رئيس القائمة (٦٨٦٠) ناخب ، فيما حصل شقيقه السيد عباس حميد هاشم على (٦٣٢٠) صوتاً [٢] ، وهذا يبرهن على ميول سلوك الناخب باتجاه القرابة والعشيرة ، لكون عشيرة رئيس القائمة (السادة الموسوية) لها امتداد واسع في قضاء الهندية ، إذ يتمتع رئيس وأعضاء القائمة بتأييد الناخبين .

٢ـأقاليم الدعم المتوسطة: وتضم الوحدات الإدارية التي تتراوح فيها نسبة المصوتين بين (١٥ - ٣٠%) حيث اقتصرت هذه الفئة على (مركز قضاء كربلاء ١٨،٢٢%) ، إذ صوت (١٢،١٧٢) ناخب من المجموع الكلي لأصوات القوائم الفائزة في مركز القضاء ، ومن العوامل والاسباب التي جعلت هذا الاقليم منطقة دعم متوسط ، موقع مركز القضاء الجغرافي كمركز للمحافظة وارتفاع عدد السكان التي كانت توجهاتهم ذات الوان متعددة لأحزاب وكيانات سياسية ذات وأيدولوجيات متعددة ، فضلا عن مرشحي القائمة في هذا الاقليم تعود جذورهم وعشائرهم إلى مركز قضاء كربلاء .

---

(١) جاسم محمد محمد علي ، مصدر سابق ، ص١٤٠.

(٢) مكتب مفوضية الانتخابات في كربلاء ، قسم الكيانات السياسية ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٩ .

خريطة (١٠)

أقاليم الدعم التصويتي لقائمة أمل الرافدين لانتخابات ٢٠٠٩ في محافظة كربلاء .

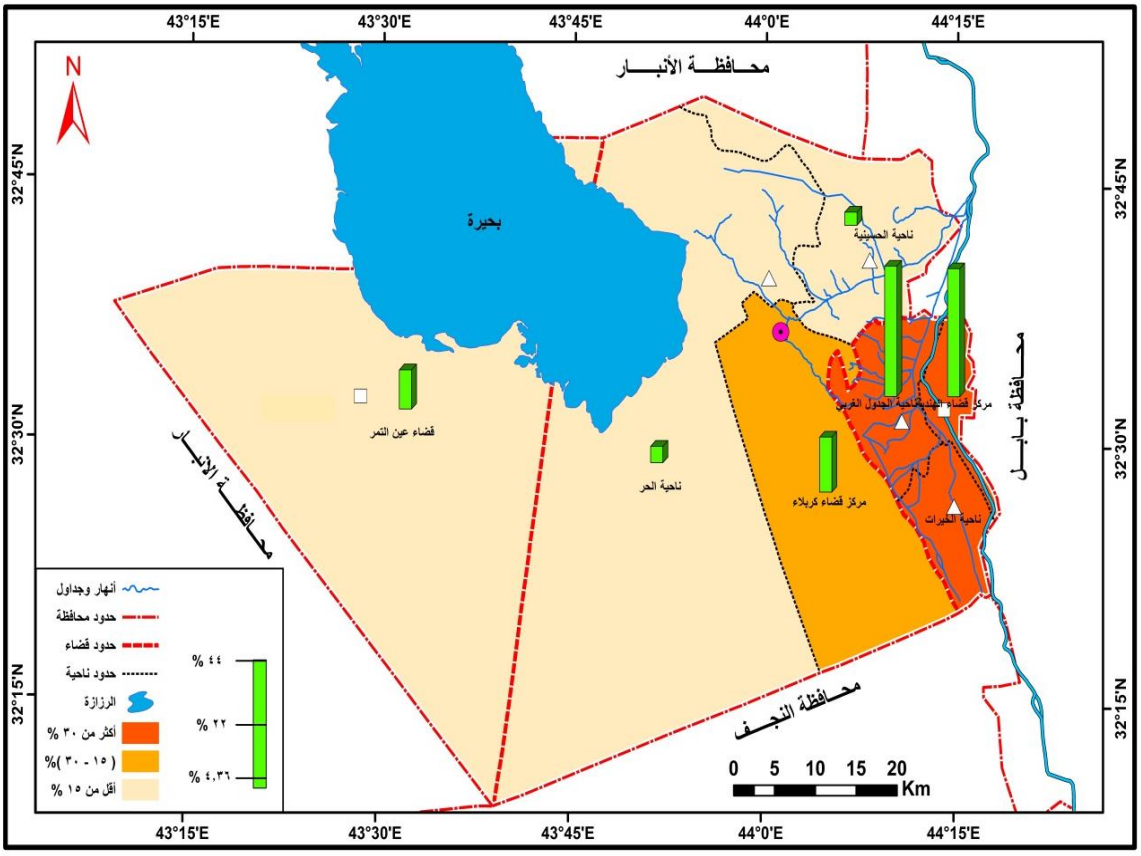

المصدر: الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (٢٨) .

٣- أقاليم الدعم الضعيفة: وتضم الوحدات الإدارية التي تقل فيها نسبة المصوتين عن (١٥%) وتشمل (قضاء عين التمر ١٢،٦٧% ، ناحية الحر ٥،٤٤% ، ناحية الحسينية ٤،٣٦%) في حين كان عدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة (٣٧٥) صوت في قضاء عين التمر من أصل الأصوات الفائزة في القضاء ، و(٩٠٢) صوت في ناحية الحر من مجموع الأصوات الفائزة في الناحية ، بينما حصلت القائمة على (٥٣٦) صوت في ناحية الحسينية من مجموع أصوات الناحية الكلي ، ويرجع سبب انخفاض الدعم التصويتي إلى تردي الوضع الاقتصادي في تلك الأقاليم و (الحالة المادي) للمرشحين مما أثر سلباً على حجم الدعاية الانتخابية ، فضلاً عن ضعف الخطاب السياسي للمرشحين وانخفاض انصار القائمة في تلك الوحدات الإدارية .

ثالثاً: قائمة ائتلاف(*) دولة القانون:

ائتلاف سياسي بقيادة حزب الدعوة الإسلامية (المقر العام) الذي يترأسه السيد نوري كامل المالكي رئيس الوزراء السابق . يضم الائتلاف عدد من الأحزاب والقوى السياسية والإسلامية ، تأسس هذا الائتلاف لغرض التهيئة للانتخابات البرلمانية للدورة الثانية لسنة٢٠١٠ [١] ، ومن أهم مكوناته: (حزب الدعوة الإسلامية "المقر العام"، تجمع مستقلون ، حزب الدعوة الإسلامي - تنظيم العراق ، حركة التضامن في العراق ، كتلة انتفاضة العراق الشعبانية لسنة ١٩٩١) ، ومما تقدم يمكن التعرف على أبرز مكونات ائتلاف دولة القانون:

- **حزب الدعوة الإسلامية:** تأسس حزب الدعوة الإسلامية في أواخر الخمسينيات في ١٢/تشرين الأول /١٩٥٧، إذ يُعدّ أول حزب إسلامي في العراق له منهجية وخطاب حركي وثقافة حزبية ، وضم عدد كبير من رجال الدين والأكاديميين والمثقفين فيما بعد [٢] ، كما أنّه غطى في حركته التنظيمية مختلف المدن والمحافظات العراقية [٣]. وأنّ أحد المقومات والأسباب المهمة التي أعطت حزب الدعوة الإسلامية القوة تمثلت بالعلاقة المتداخلة الكبيرة التي ربطت اسم الحزب وتأسيسه وخطابة الحركي وثقافته الحركية باسم الشهيد (محمد باقر الصدر) (قدس سره) ، الذي تحول إلى رمز فكري وحركي ومرجعي وقيادي ومن ثم رصيد وعامل قوة داخل هيكل الحزب وخارجه [٤] ، فقد شكل تأسيس الحزب منذ ذلك التاريخ نقطة تحول في تاريخ الحركة الإسلامية في العراق ، ولأول مرة منذ الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠ ، إذ استطاع تنظيم إسلامي ناشئ أن يشق طريقة في أجواء غلب عليها الصراع السياسي الأيديولوجي بين مختلف القوى والتيارات السياسية والفكرية المتنافسة التي برزت على السطح بعد اسقاط النظام الملكي واستلام القوات المسلحة السلطة في ١٤/ تموز/١٩٥٨ ، ليتحول إلى حركة طليعية تلتف حولها النخب من الجماهير الاسلامية [٥] .

حصل الائتلاف على (٢٥٦٤٩) صوت ، وبدورها ترجمت هذه الأصوات لشغل (٩) مقاعد ، بما نسبة (٣٣،٣٣%) من إجمالي مقاعد مجلس المحافظة ، وهذا يؤكد أنّ كل من قائمة أمل

(*) حكومة تتحالف فيها أحزاب عدة سياسية لتأمين الأكثرية داخل المجالس التمثيلية ، وهذا النوع من الحكومات معروف في الأنظمة البرلمانية التعددية ، المصدر: وضاح عبد المنان زيتون ، مصدر سابق ، ص٦.

(١) عباس قاسم كيشوان ، مسؤول مكتب حزب الدعوة الإسلامية (المقر العام) في كربلاء ، مقابلة شخصية ، بتاريخ: ٢٠١٤/٩/٨.

(٢) حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٧، ص٣٣٦.

(٣) حسن لطيف الزبيدي وآخرون ، العراق والبحث عن المستقبل، ط١، المركز العراقي للبحوث والدراسات ، بيروت ، ٢٠٠٨، ص٢٦٧ .

(٤)عادل رؤوف ، العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية ، ط١، المركز العراقي للإعلام والدراسات ، دمشق ، ٢٠٠٠، ص١٩١.

(٥) صلاح الخرساني ، حزب الدعوة الإسلامية (حقائق ووثائق) – فصول من تجربة الحركة الإسلامية في العراق خلال ٤٠ عاماً ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، دمشق ، ١٩٩٩ ، ص٩ .

الرافدين وائتلاف دولة القانون قد حصلت على الصدارة في عدد مقاعد مجلس المحافظة ، كما ساهم البرنامج الانتخابي على حصد هذه النسبة من الأصوات الذي تضمن (رفع المستوى الاقتصادي للمحافظة ، تطوير التعليم والارتقاء به ، تعيين الخريجين ، ايجاد فرص عمل للشباب والعاطلين عن العمل ، فرض هيبت القانون من خلال بسط الامن والاستقرار ، القضاء الفساد والمفسدين) ، ومن الجدول (٢٨) والخريطة (١١) يمكن أنْ نحدد ثلاثة أقاليم دعم للقائمة:

١- أقاليم الدعم القوي: تشمل المناطق التي تزيد فيها نسبة المصوتين عن (٣٠%) وتضم (مركز قضاء الهندية ٤٠،٨٧% ، قضاء عين التمر ٣٨،٩٨%) حيث صوت (٨٧٩٥) ناخب من مجموع المصوتين في مركز قضاء الهندية ، بينما حصدت القائمة (١١٢٧) صوت من إجمالي الأصوات الفائزة في قضاء عين التمر ، ومن العوامل التي أدت إلى ارتفاع نسبة التصويت في هذه الأقاليم ، التشكيل الحضري لمركز قضاء الهندية وادراكهم للعملية الانتخابية ، تحسن المستوى المعاشي للسكان ، النفوذ لأغلب قادة القائمة في قضائي الهندية وعين التمر ، فضلاً عن أثر الانتماء الديني والعشائري على رأي الناخب في التصويت للقائمة وأنّ اغلب المرشحين هم من أبناء قضاء الهندية ومن أبرز قادة الحزب ومنهم السيد (نوري كامل المالكي) الأمين العام للحزب رئيس الائتلاف ، والسيد (علي الأديب) القيادي في حزب الدعوة الإسلامية ، حيث يمثل قضاء الهندية امتداداً لقبيلة المالكي ، وأنّ لتبوء السيد المالكي لمنصب رئيس الوزراء في وقتها وما حقق من انجازات في فترة رئاسته على مستوى الأمن والخدمات خاصة في مناطق الفرات الأوسط ومنها منطقة الدراسة دور في حصد هذا العدد من الأصوات ، وكان لتوقيع المالكي على اعدام رئيس النظام السابق (صدام حسين) دور كبير في التفاف الجماهير حول المالكي وتمسكهم به خاصةً عوائل الشهداء والمتضررين سياسياً من عهد النظام السابق قد أثر هذا العامل على توجه سلوك الناخب لصالح ائتلاف دولة القانون لاعتقادهم بأنّ هذه الشخصية قادرة على تطبيق القانون وساهمت في دحر الإرهاب وتحرير العديد من المناطق التي كانت في قبضت الارهاب ، وأنّ تشكيل مجالس إسناد العشائر وبنسبة كبيرة في هذين القضائيين قد لعب دوراً رئيسياً في زيادة نسبة الأصوات ، وذلك بمشاركة عائلات وأقارب رؤساء وأعضاء تلك المجالس والتصويت لصالح القائمة .

٢- أقاليم الدعم المتوسطة: وتشمل الوحدات الإدارية التي تتراوح فيها نسبة المصوتين بين (١٥ - ٣٠%) وتضم كل من (ناحية الجدول الغربي ١٩،٢٠% ومركز قضاء كربلاء ١٧،٩٤%) فيما صوت للقائمة على التوالي (١١٩٨٧،١٧٢٨) ناخب من المجموع الكلي لأصوات كل وحدة إدارية ، وتعود هذه النسبة من الأصوات نتيجة ارتفاع عدد السكان مركز قضاء كربلاء وتواجد انصار القائمة في هذه الاقاليم .

خريطة (١١)

أقاليم الدعم التصويتي لقائمة ائتلاف دولة القانون لانتخابات ٢٠٠٩ في محافظة كربلاء .

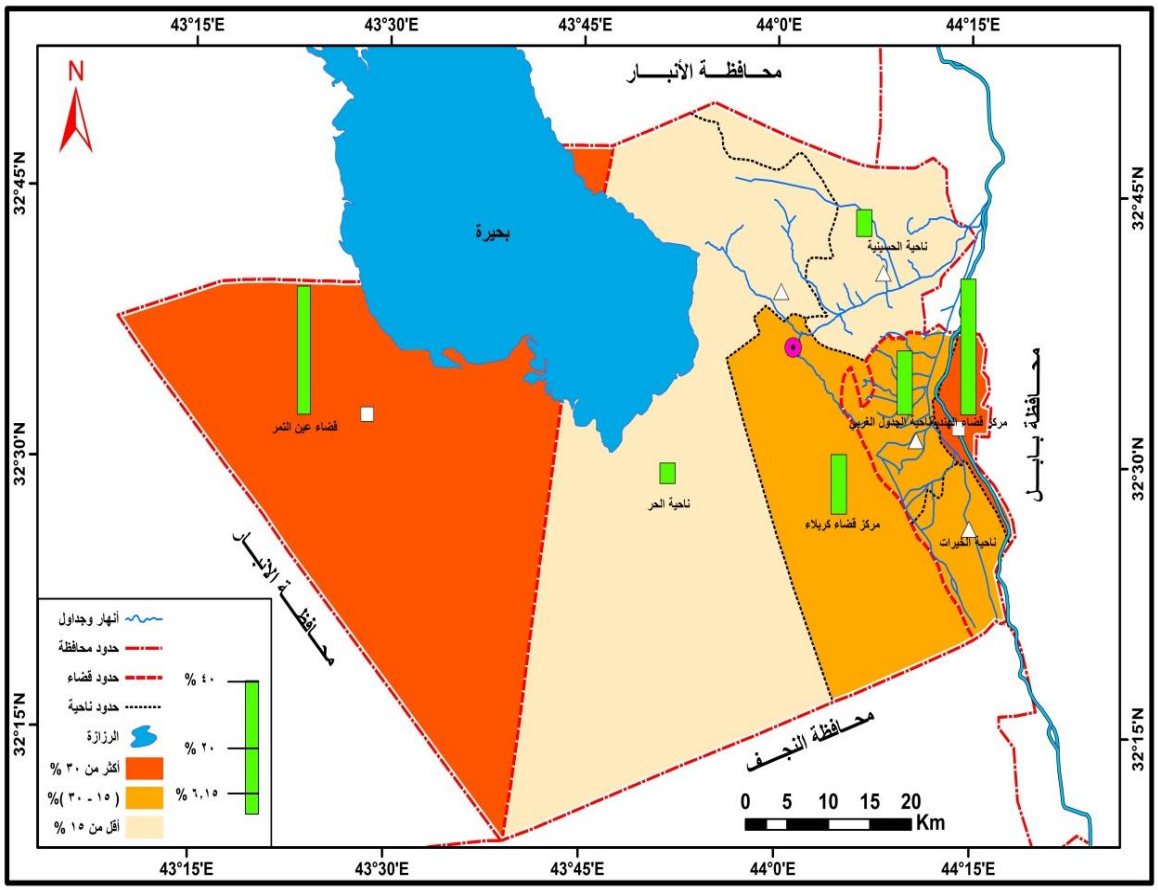

المصدر: الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (٢٨) .

٣- أقاليم الدعم الضعيفة: وتتضمن الوحدات الإدارية التي تقل فيها نسبة المصوتين عن (١٥%) وتشمل كل من (ناحية الحسينية ٨،٠٩% ، وناحية الحر ٦،١٥%) أي حصلت القائمة على (٩٩٣) صوت من مجموع أصوات ناحية الحسينية ، بينما حصلت على (١٠١٩) صوت من إجمالي أصوات ناحية الحر ، ويعود ضعف الدعم في هذه الوحدات الإدارية إلى تردي الحالة المادية للمواطنين في ناحية الحر فغالباً ما يصوت ناخبي هذه المناطق لقائمة التيار الصدري التي تتبنى هموم الفقراء وتطالب بحقوقهم وترعى مصالحهم حيث تكون مدعومة من قبلهم ، اما ناحية الحسينية فتعد منطقة دعم مباشر لتيار شهيد المحراب . كما ان البرنامج الانتخابي للقائمة لا ينسجم مع تطلعات ناخبي تلك الاقاليم .

رابعاً: قائمة شهيد المحراب والقوى المستقلة:

تأسست هذه القائمة برعاية السيد عمار الحكيم رئيس المجلس الأعلى الإسلامي في تشرين الثاني ٢٠٠٨ لخوض الانتخابات المحلية لسنة ٢٠٠٩ في (١٤) محافظة ، تتكون قائمة شهيد المحراب من (المجلس الأعلى الإسلامي [*] ، منظمة بدر ، مؤسسة شهيد المحراب ، حزب الله ، حركة سيد الشهداء) [١] ، ويعرف المجلس الأعلى الإسلامي: بأنّه كيان سياسي عراقي إسلامي مستقل ، يضع نفسه بمثابة الإطار الذي ينفتح على كافة الأحزاب والتنظيمات والشرائح العراقية (الإسلامية خاصة) ويعمل في ظل توجهات المرجعية الدينية المتصدية للشأن العراقي ، وفي مؤتمر صحفي موسع عقد بتاريخ ١٧/تشرين الأول/١٩٨٢ أعلن آية الله العظمى الشهيد السيد محمد باقر الحكيم (قدس سره)عن تشكيل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق [٢] ، كمحاولة لجمع تنظيمات العمل السياسي الشيعي تحت مسمى واحد ، فهو لم يتشكل كحزب أو تنظيم وإنما كإطار جامع للإسلاميين العراقيين ، إلا انه عملياً تحول إلى أحد الفصائل الإسلامية التي لها خطابها وسياستها الخاصة بها [٣] ، وفي مرحلة عمل المعارضة العراقية ضد النظام السابق تأسست قوة عسكرية منظمة في سنة ١٩٨٢، متمثلة بفيلق بدر ، وبعد زوال النظام السابق انتهت مهمته العسكرية بوصوله إلى هدفه وبقيت مهمته السياسية للدفاع عن مكاسب الشعب وتطويرها نحو الهدف النهائي بتحقيق الحرية والعدالة والاستقلال للعراق وبذلك تحول اسمها إلى منظمة بدر [٤] . تضمن البرنامج الانتخابي للقائمة (المحافظة على الامن والنظام ، الاهتمام بشريحة الشباب ، تطوير القطاع الزراعي ودعم المزارعين ، تشجيع الاستثمار في المحافظة ، النهوض بالقطاع التربوي) . حصلت القائمة على (١٩٣٤٦) صوت ، فيما كان استحقاقها الانتخابي (٤) مقاعد في مجلس المحافظة أي ما نسبته (١٤،٨١%) من إجمالي مقاعد المجلس ، وهذا يشير إلى تراجع القاعدة الشعبية للمجلس الأعلى بعد أن استحوذ في انتخابات الدورة الأولى ٢٠٠٥ على نسبة (٥١%) من مقاعد مجلس المحافظة [٥] ، ومن الأسباب التي أدت إلى تراجع القاعدة الشعبية للمجلس الأعلى هو عدم قدرة أعضاء الحكومة المحلية السابقة من المجلس

([*]) تجدر الإشارة إلى انه تم تغيير اسم المجلس الأعلى من (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق) إلى(المجلس الأعلى الإسلامي العراقي) وذلك بعد سقوط النظام السابق والانتهاء من مرحلة الثورة إلى مرحلة تأسيس الدولة . المصدر: مجموعة باحثين ، المجلس الأعلى الإسلامي ، (ق ت) ، المجلس الأعلى الإسلامي العراقي ، التأسيس والأهداف والمبادئ ، النجف الاشرف ، بلا سنة طبع ، ص١٢.

([١]) مهدي حسن الحميري ، نائب رئيس المجلس الأعلى الإسلامي في كربلاء ، مقابلة شخصية ، بتاريخ:٢٠١٤/٩/١٠.

([٢]) المجلس الأعلى الإسلامي العراقي ، مصدر سابق ، ص١٠ .

([٣]) عادل رؤوف ، مصدر سابق ، ص١٧٦ .

([٤]) المجلس الأعلى الإسلامي العراقي ، مصدر سابق، ص١٠-١١.

([٥]) مكتب مفوضية الانتخابات في كربلاء ، شعبة البيانات ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٥.

الأعلى في تقديم الخدمات للمواطنين فضلاً عن تردي الوضع الامني والاقتصادي ، يتضح من الجدول (٢٨) والخريطة (١٢) إن هناك ثلاثة أقاليم دعم للقائمة وهي:

١- أقاليم الدعم القوي: وتتمثل بالمناطق التي حصلت فيها القائمة على نسبة دعم أكثر من (٢٤%) وتضم (ناحية الحسينية٢٨،٦١% وناحية الحر٢٤،٩٤%) في حين صوتَّ (٣٥١١) ناخب من مجموع المصوتين في ناحية الحسينية ، بينما حصلت القائمة على (٤١٣٢) صوت في ناحية الحر ، ومن الأسباب التي أدتْ إلى حصول تيار شهيد المحراب على الدعم القوي ، المساحة الواسعة لناحية الحرية وبالتالي ارتفاع الكثافة السكانية التي اعطت توجهات نسبة كبيرة من السكان لصالح القائمة ، قوة الدعاية الانتخابية والخطاب السياسي حيث تعمل وسائل الأعلام على خلق الرموز القيادية للأحزاب السياسية وتحسين الصورة الذهنية المنطبعة عنها لدى الجماهير لا سيما أثناء الحملات الدعائية [1] ، ترشيح شخصيات مستقلة تتمتع بنفوذ اجتماعي واسع في المجتمع الكربلائي كان له الأثر الايجابي في التصويت لصالح تيار شهيد المحراب فضلاً عن اثر العامل الديني الذي تمثل بمحبي السيد الحكيم وسعة القاعدة الجماهيرية للقائمة في تلك الوحدتين الإداريتين .

٢- أقاليم الدعم المتوسطة: وتتضمن المناطق التي تتراوح فيها نسبة المصوتين بين (١٢ - ٢٤%) وتشمل (ناحية الجدول الغربي ١٧،١٨% ، ومركز قضاء كربلاء ١٢،٣٨%) أي صوت (١٥٤٦) ناخب في ناحية الجدول الغربي من مجموع أصوات الناحية ، فيما حصلت القائمة على (٨٢٧٣) صوتاً في مركز قضاء كربلاء ، ومن العوامل التي جعلت هذه المناطق أقاليم دعم متوسطة للقائمة ، ترشيح شخصيات قوية من ناحية الجدول الغربي ممن لديهم مكانه اجتماعي بين الوسط الجماهيري للناحية ، فيما كان لوجود المقر الرئيسي للمجلس الأعلى الإسلامي في مركز قضاء كربلاء وعقد الندوات والملتقى الأسبوعي والمهرجانات بشكل دوري أثر كبير في قناعة بعض الناخبين في نهج وسلوك المجلس الأعلى الإسلامي ومن ثم ميول سلوك الناخب للتصويت لصالح تيار شهيد المحراب .

٣- أقاليم الدعم الضعيفة: وتشمل الوحدات الإدارية التي تقل فيها نسبة المصوتين عن (١٢%) وتضم كل من (قضاء عين التمر ٩،٢٣% ومركز قضاء الهندية ٧،٥١%) فقد حصلت القائمة على (٢٦٧) صوت في قضاء عين التمر من إجمالي أصوات القضاء ، في حين صوت (١٦١٧) ناخب في مركز قضاء الهندية ، ومن الأسباب التي أدت إلى انخفاض الدعم هو انخفاض عدد السكان في قضاء عين التمر ومن ثم قلة عدد الناخبين ، التوجه لصالح جهة معينة لكون

(١) فقار عبد الشهيد العيساوي ، مصدر سابق ، ص١٣٨.

القضائيين اقليمي دعم مباشر لحزب الدعوة الإسلامية ومركز قضاء الهندية لقائمة أمل الرافدين ، كما اغلب المرشحين هم ليس من هذه المناطق .

خريطة (١٢)

أقاليم الدعم التصويتي لقائمة تيار شهيد المحراب لانتخابات ٢٠٠٩ في محافظة كربلاء .

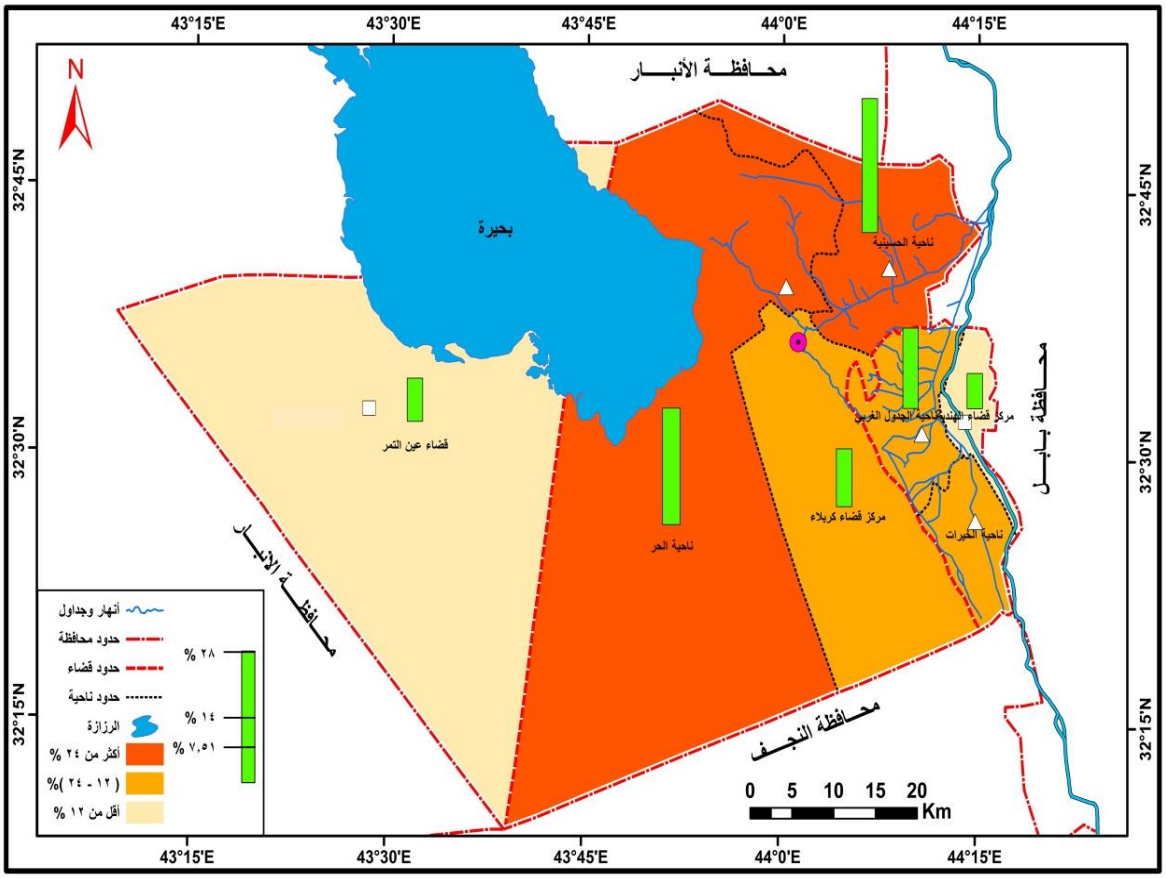

المصدر: الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (٢٨) .

خامساً: قائمة تيار الأحرار المستقل .

يمتلك التيار الصدري اتفاقاً على محورية دور آل الصدر في العمل الإسلامي في العراق ويعدهُ مفجر الثورة الإسلامية [١] ، وإنّ لحادثة اعدام آية الله العظمى سماحة السيد محمد باقر الصدر (قدس سره) سنة١٩٨٠دورُ في نمو ظاهرة جديدة ميزت العمل الإسلامي في العراق ألا وهي الانتساب للصدر فبرز منذ ذلك الحين ما يعرف بالتيار الصدري ، ومهما يكن الأمر فإنّ هذا العنوان (التيار الصدري) بات أكثر التصاقً بالخط الذي يقوده السيد مقتدى الصدر(دام عزه) [٢] .

يَعدّ تيار الأحرار المستقل الواجهة السياسية للتيار الصدري الذي يمثل القاعدة الجماهيرية لمقلدي السيد الشهيد آية الله العظمى (محمد محمد صادق الصدر) (قُدس سره الشريف) .

---

(١) حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة الأحزاب العراقية ، مصدر سابق ، ص٢٥٧ .
(٢) حسن لطيف الزبيدي وآخرون ، العراق والبحث عن المستقبل ، مصدر سابق ، ص٢٧٣.

تأسس التيار في الأول من كانون الأول لسنة ٢٠٠٨ لخوض انتخابات مجالس المحافظات ، وتَعدّ هذه الانتخابات الأولى من نوعها بالنسبة للتيار الصدري بعد أنْ كان التيار لا يؤمن بالعملية السياسية لكون البلد تحت قبضة قوات الاحتلال الأمريكي ، إذ لم يعلن عن مشاركته بشكل صريح في انتخابات ٢٠٠٥وكان ذلك على لسان السيد مقتدى الصدر زعيم التيار الصدري .

شارك التيار بقوة في العملية السياسية متبني برنامج انتخابي مضمونة: (اخراج المحتل من البلاد ، القضاء على الفساد ، انصاف المظلومين ورفع الحيف عنهم ، الاهتمام بملف الخدمات ، استتباب الأمن ، تحسين المستوى المعاشي للسكان) .

حصدت القائمة (١٩،٢١٥) صوت ، محقق ما نسبة (١٤،٩٠%) من الأصوات الفائزة في مجلس المحافظة فقد أفرزت تلك الأصوات عن شغل القائمة (٤) مقاعد ، ورغم عدم امتلاك التيار إلى أي قناة فضائية أو صحيفة في وقتها ، أنّما كان يستند على القاعدة الجماهيرية المتمثلة بالفقراء والبسطاء من اتباع التيار ، وكان لحضور جيش الأمام المهدي (عج) في الساحة السياسية ومحاربته للمحتل وما قدمه من شهداء وتضحيات مادية ومعنوية أدت إلى التفاف الناس حول التيار ومن غير مقلدي الشهيد الصدر[١] ، وبالنظر إلى معطيات جدول (٢٨) والخريطة (١٣) يتبين لنا أنّ هناك ثلاثة أقاليم دعم لتيار الاحرار المستقل هي:

١- **أقاليم الدعم القوي:** وتضم المناطق التي حصلت فيها القائمة على نسبة دعم أكثر من (٢٤%) وتتمثل بـ (ناحية الحسينية ٣١،١٥% ، وناحية الحر ٢٦،٠٦%) بينما كانت عدد المصوتين في ناحية الحسينية (٣٨٢٣) ناخب من إجمالي أصوات الناحية ، فيما حصل التيار على (٤٣١٧) في ناحية الحر من مجموع أصوات الناحية ، ومن العوامل التي ساعدت على نفوذ تيار الاحرار في هذه المناطق ، لكون ناحية الحر ذات الاحياء الشعبية الفقيرة والبسيطة يصوتوا للتيار الصدري الذي يطالب بحقوقهم . وان اغلب المرشحين هم من هذه الاقاليم ، تردي الحالة الاقتصادية لتلك الاقاليم ، الميول الديني والعشائري لقائمة تيار الاحرار المستقل ، ارتفاع نسبة سكان الريف في ناحية الحسينية وتمسكهم بمرشحي مناطقهم من التيار الصدري .

٢- **أقاليم الدعم المتوسطة:** وتتمثل بالوحدات الإدارية التي تتراوح فيها نسبة المصوتين بين (١٢ - ٢٤%) وتشمل (ناحية الجدول الغربي١٥،٨٢% ، قضاء عين التمر١٣،٩٧%) فيما كان عدد المصوتين على التوالي (١٤٢٤ ، ٤٠٤) من أصل المصوتين في كل وحدة إدارية ، ويعود انخفاض الدعم التصويت لعدم تطابق البرنامج الانتخابي مع طموحات وافكار هذه الاقاليم ، وميول السكان لصالح مرشحي امل الرافدين وائتلاف دولة القانون ، فضلا عن ضعف توجه

(١) حسين شدهان حسين ، عضو المكتب السياسي للتيار الصدري ، مقابلة شخصية ، بتاريخ: ٢٠١٤/٩/١٥.

ناخبي هذه الاقاليم للتيار الصدري إذ تؤثر العقلية القبلية السائدة في تلك الاقاليم على توجهات سلوك الناخب باتجاه مرشح القبيلة والمنطقة .

خريطة (١٣)

أقاليم الدعم التصويتي لقائمة تيار الاحرار المستقل لانتخابات ٢٠٠٩ في محافظة كربلاء .

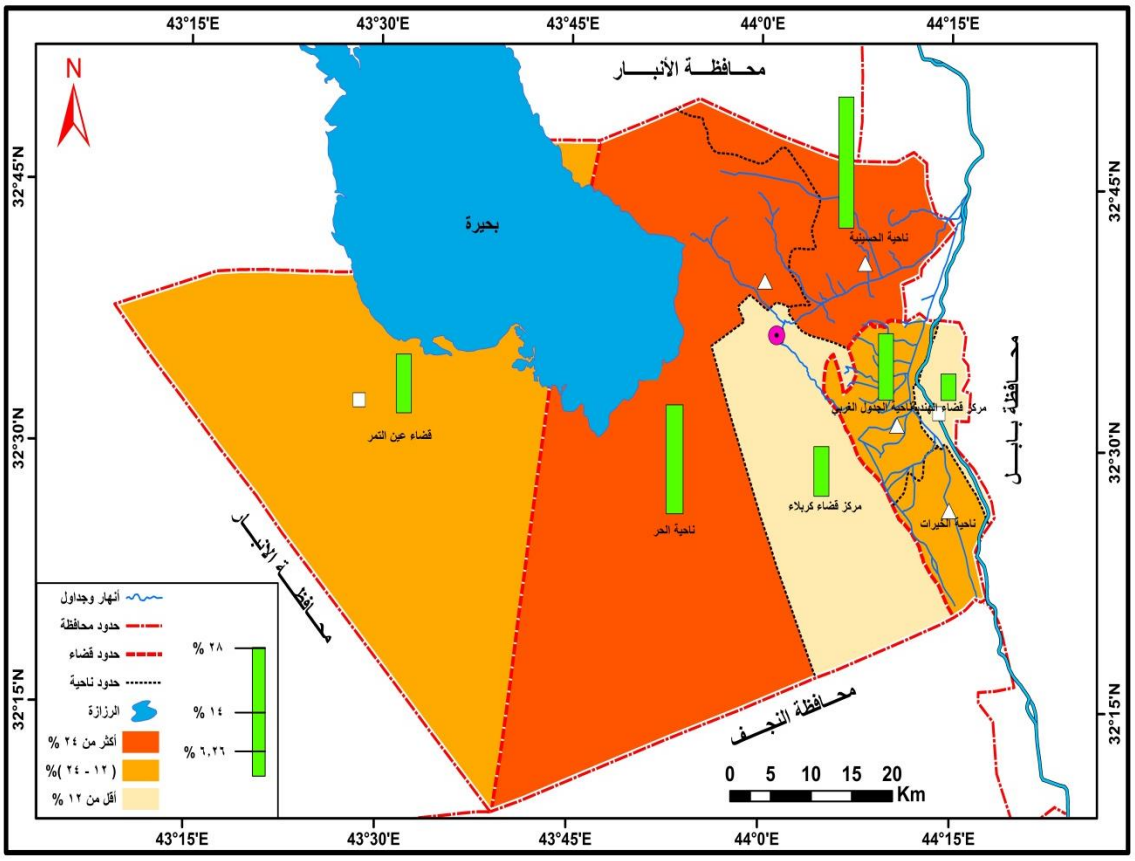

المصدر: الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (٢٨) .

٣- أقاليم الدعم الضعيفة: وتشمل المناطق التي تقل فيها نسبة المصوتين عن (١٢%) ، وتضم (مركز قضاء كربلاء ١١،٨٢% ، ومركز قضاء الهندية ٦،٢٦%) فقد حصلت القائمة في مركز قضاء كربلاء على (٧٨٦٨) صوت من إجمالي الأصوات الفائزة في القضاء ، في حين صوت(١٣٤٩) ناخب من أصل أصوات مركز قضاء الهندية . ومن العوامل والأسباب التي جعلت القائمة تتراجع نسبة الأصوات في مركز قضاء كربلاء ، نتيجة تحسن المستوى الاقتصادي إذ يميل سكان المناطق المترفة وذات المستوى المعاشي العالي لصالح قائمة ائتلاف دولة القانون أضف إلى ذلك ثقافة الناخب وتوجهاته للقوائم المجردة من الميول العقائدي لبعض المرجعيات الدينية التي تتبنى قوائم محدده ، أما مركز قضاء الهندية فيعد إقليم دعم مباشر لائتلاف دولة القانون وقائمة أمل الرافدين ، إذ يَعدّ مركز القضاء إقليم دعم قوي لكلا القائمتين ، فضلاً عن التركيبة العشائرية وميولها لقوائمهم الانتخابية .

المبحث الثاني

التحليل الجغرافي السياسي للخريطة الانتخابية لمجلس محافظة كربلاء ٢٠١٣.

تمت عملية انتخابات مجالس المحافظات بموعدها المقرر الذي حددتهُ المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٠، إذ تعد هذه الدورة الانتخابية بمثابة مقياس للانتخابات الوطنية (البرلمان) لسنة ٢٠١٤، فقد لعبت الأحزاب والكيانات السياسية الصغيرة دوراً هاماً في تشكيل الحكومة الاتحادية ، فيما وجدت الانتخابات المحلية نقطة بداية مفيدة لمناقشة المناخ السياسي في العراق قبيل الانتخابات البرلمانية [١] .

شارك في هذه العملية الانتخابية (١٦) كيان سياسي منها (٥) ائتلافات سياسية كان من أبرزها: ائتلاف دولة القانون وائتلاف الأحرار وائتلاف المواطن ، وقد تنافس (٦١١) مرشحاً للانتخابات لشغل مقاعد مجلس محافظة كربلاء البالغة (٢٧) مقعداً .

بلغ عدد المرشحين الذكور (٤١٤) مرشحاً وهم يمثلون ما نسبته (٦٧،٧٥%) من إجمالي عدد المرشحين ، أما الإناث فبلغ عددهن (١٩٧) مرشحةً بما نسبته (٣٢،٢٥%) من أصل المرشحين الكلي . أشرف على سير العملية الانتخابية (٢٩) منظمة مجتمع مدني و(٣١٥٢) وكيل كيان سياسي و(٤٢٩٦) مراقباً محلياً و(١٢٧) إعلامياً [٢] . في حين بلغ عدد المصوتين (٣٠٠٥١١) ناخب من مجموع (٥٩٠٨٣١) ناخب مسجل ، توزعوا على (٢١٧) مركز انتخابي بواقع (١٤٥٤) محطة اقتراع [٣] . وخلال النظر إلى معطيات جدول (٢٩) والشكل (٩) نلاحظ الآتي:

١- أفرزت نتائج الانتخابات المحلية في محافظة كربلاء التي جرت في ٢٠١٣/٤/٢٠ عن فوز (٩) كيانات سياسية ، (٥) منها لها تمثيل في المجلس السابق وهي (ائتلاف دولة القانون ، بقيادة حزب الدعوة " المقر العام" ، ائتلاف الأحرار "التيار الصدري" ، قائمة اللواء بقيادة السيد يوسف مجيد الحبوبي ، ائتلاف المواطن بقيادة المجلس الأعلى الإسلامي ، قائمة أمل الرافدين) ، و(٤) كيانات سياسية جديدة كان لطريقة سانت ليغو التي اعتمدت في احتساب الأصوات وتوزيع المقاعد في هذه الدورة الانتخابية دور فعال في فوز هذه الكيانات وهي (تيار الدولة العادلة ، جبهة الاعتدال الوطني ، قائمة دعاة العراق لدعم الدولة وهي من القوائم الداعمة لحزب الدعوة الإسلامية المقر العام ، تحالف العدالة والديمقراطية العراقي) .

([1])Ahmed Ali , Iraq's 2014 National Elections , Institute for the Study of War , Washington, 2014 , p. 25 – 26.

([٢]) مكتب مفوضية انتخابات كربلاء ، قسم الأعلام ، بيانات غير منشورة ،٢٠١٣.

([٣]) مكتب مفوضية انتخابات كربلاء ، شعبة البيانات ، بيانات غير منشورة ،٢٠١٣.

جدول(٢٩)

عدد الأصوات والمقاعد التي حصلت عليها القوائم الفائزة في انتخابات ٢٠١٣/٤/٢٠.

ت	اسم الكيان السياسي	عدد الأصوات	النسبة المئوية للأصوات %	عدد المقاعد	النسبة المئوية للمقاعد %
١	ائتلاف دولة القانون	٨٤٤٤٧	٢٨،١٠	٧	٢٥،٩٣
٢	ائتلاف الأحرار	٤٣٩٤٥	١٤،٦٣	٤	١٤،٨٢
٣	قائمة اللواء	٣٣٦١٤	١١،١٨	٣	١١،١١
٤	ائتلاف المواطن	٣٣٣٦٢	١١،١٠	٣	١١،١١
٥	قائمة أمل الرافدين	٣٢٥٢٧	١٠،٨٣	٣	١١،١١
٦	تيار الدولة العادلة	٣٢٤٥٤	١٠،٨٠	٣	١١،١١
٧	جبهة الاعتدال الوطني	١٨٥٠١	٦،١٥	٢	٧،٤١
٨	دعاة العراق لدعم الدولة	١٣١٠٢	٤،٣٦	١	٣،٧٠
٩	تحالف العدالة والديمقراطية العرقي	٨٥٥٩	٢،٨٥	١	٣،٧٠
	المجموع	٣٠٠٥١١	%١٠٠	٢٧	%١٠٠

المصدر: الباحث اعتماداً على مكتب مفوضية انتخابات كربلاء، شعبة الكيانات السياسية، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٣.

٢- تبوأت قائمة ائتلاف دولة القانون المرتبة الأولى في عدد الأصوات البالغة (٨٤٤٤٧) ، وكان استحقاقها الانتخابي (٧) مقاعد ، وذلك بخسارة مقعدين مقارنةً عن الدورة الانتخابية السابقة لمجلس المحافظة ٢٠٠٩.

٣- تميزت قائمة ائتلاف الأحرار عن باقي الكيانات السياسية الفائزة في مجلس المحافظة من خلال تمثيلها النيابي في مجلس المحافظة لهذه الدورة الانتخابية بشغلها (٤)مقاعد ولكلا الدورتين الانتخابيتين في مجلس المحافظة ، وبواقع (٤٣٩٤٥) صوت ، فقد جاء القائمة بالمرتبة الثانية من حيث عدد المقاعد والأصوات .

٤- تَعدّ قائمة اللواء ، شخص السيد (يوسف مجيد الحبوبي) من أكبر الخاسرين من حيث عدد الأصوات بحصوله شخصياً على (٧٦٥٠) صوت ، فيما حصل في الانتخابات السابقة على (٣٧٨٤٦) صوت ، أمّا القائمة بمجملها حصلت على (٣٣٦١٤) صوت ، بعد أنْ كانت تتصدر المرتبة الأولى في انتخابات ٢٠٠٩ ، وبفارق كبير عن القوائم الفائزة ، لكنها تَعدّ الرابح الأكبر في عدد المقاعد بشغلها (٣) مقاعد في مجلس المحافظة ، بعد أنْ كانت تشغل مقعد (١) في انتخابات المجلس السابق لكون الكيان فردي متمثلاً بشخص السيد يوسف مجيد الحبوبي .

شكل (٩)
التوزيع النسبي لأصوات الكيانات السياسية الفائزة في انتخابات ٢٠١٣/٤/٢٠ .

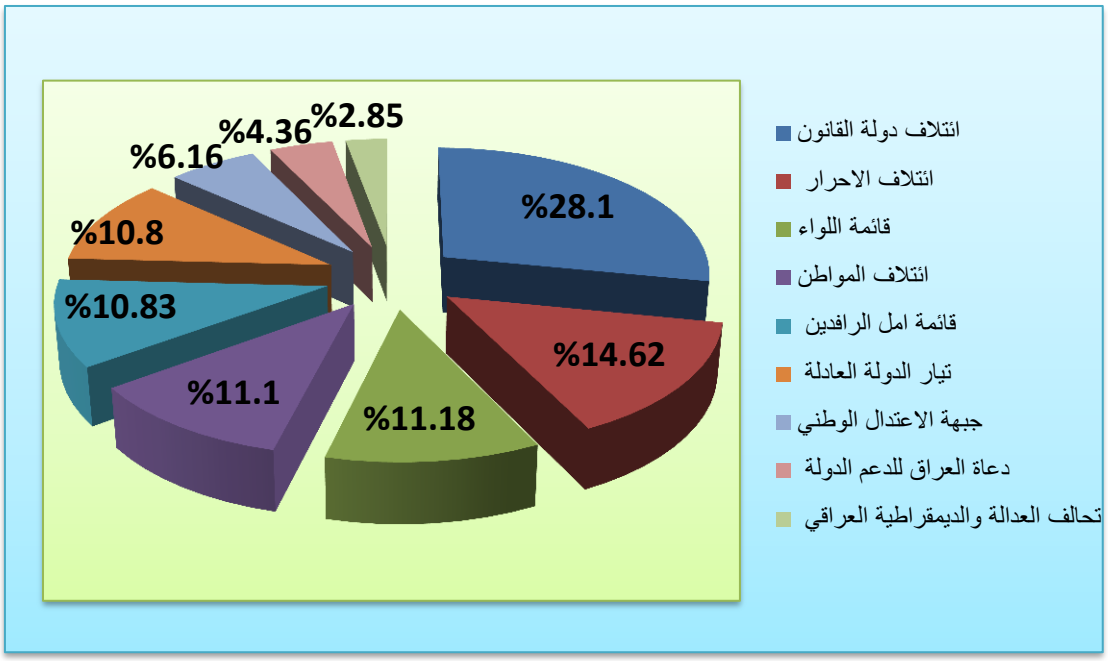

المصدر: الباحث اعتماداً على جدول (١٨) .

٥- تراجع القاعدة الجماهيرية لائتلاف المواطن ؛ وذلك بخسارة القائمة لمقعد (١)عن الدورة السابقة ، إذ حصلت القائمة على (٣٣٣٦٢) صوت بما نسبته (١١،١٠%) من أصل الأصوات الفائزة في المحافظة ، حيث شغلت (٣) مقاعد بعد أنْ كانت (٤) مقاعد في الدورة الانتخابية السابقة ٢٠٠٩ .

٦- تَعدّ قائمة أمل الرافدين الخاسر الأكبر من حيث عدد المقاعد والأصوات ، فقد صوت للقائمة (٣٢٥٢٧) ناخباً بنسبة (١٠،٨٣%) من مجموع أصوات المحافظة ، وترجمة أصواتها إلى شغل (٣) مقاعد ، وعند مقارنتها مع انتخابات ٢٠٠٩ ، نرى أنّها قد حصلت على الترتيب الثاني من بين القوائم الانتخابية في عدد الأصوات والمرتبة الأولى في عدد المقاعد متعادلةً مع ائتلاف دولة القانون بشغلها (٩) مقاعد في مجلس المحافظة السابق .

٧- حلَ تيار الدولة العادلة سادساً من حيث عدد الأصوات ، بحصدهُ (٣٢٤٥٤) صوت حيث ترجمت هذه الأصوات لشغل (٣) مقاعد في مجلس المحافظة ، إذ تعد هذه الدورة الأولى للتيار في التمثيل النيابي .

٧- جاء قائمة جبهة الاعتدال الوطني في المرتبة الرابعة من حيث عدد المقاعد ، فقد شغلت مقعدان في المجلس بواقع (١٨٥٠١) صوت ، بما نسبته (٢،١٥%) من إجمالي الأصوات الفائزة في مجلس المحافظة .

٨- جاء كل من قائمة دعاة العراق لدعم الدولة وقائمة تحالف العدالة والديمقراطية العراقي ذات التوجه الليبرالي في المرتبة الخامسة والأخيرة من حيث عدد المقاعد بحصول كل قائمة على مقعد (١) في مجلس المحافظة ، فقد صوت لقائمة دعاة العراق (١٣١٠٢) ناخباً ، في حين حصلت قائمة تحالف العدالة والديمقراطية على (٨٥٥٩) صوت . وفيما يأتي سوف نتعرف على جغرافية الدعم التصويتي للأحزاب والكيانات السياسية الفائزة في عضوية مجلس المحافظة .

أولاً: قائمة ائتلاف دولة القانون .

تُعدّ هذه القائمة من القوائم الكبيرة والرئيسة في العراق بشكل عام وفي محافظة كربلاء بصورة خاصة إذ إنّها ذات ثقل سياسي واجتماعي كبيرين . تضمن القائمة برنامج انتخابي مضمونه: (فرض هيبت القانون ، القضاء على الفساد ، تطوير البنى التحتية ، النهوض بقطاع الخدمات ، تنمية قطاعي الصناعة والزراعة ، تطوير قطاع السياحة ، الاهتمام بشريحة الشباب) . وفي هذه الدورة الانتخابية أنضم إلى الائتلاف قوى سياسية كان من أبرزها:

حزب الفضيلة الإسلامي: تأسس الحزب بتاريخ ٢٠٠٤/٣/١٩ ، بمباركة من المرجع الديني الشيخ محمد اليعقوبي (دام ظله) ، الذي اعتقد بضرورة أنْ يكون هذا الحزب بديلاً عصرياً للنخب والأحزاب السياسية العراقية والاحتياج الشديد إلى من يمثل هذه الشريحة الإسلامية المثقفة سياسياً . يَعدّ (اليعقوبي) زعيم الحزب ومرجعه ومرشده الروحي ، ومن مبادئ الحزب إنّه يتمسك بالمنظور الإسلامي للحقوق والحريات [1] . كما انضمت منظمة بدر إلى ائتلاف دولة القانون بعد إعلانها الرسمي انفصالها سياسياً وإدارياً عن المجلس الأعلى الإسلامي بتاريخ: ١٠ /٣/ ٢٠١٢، والتحالف مع ائتلاف دولة القانون ، نتيجةً لذلك توسعت القاعدة الجماهيرية لقائمة ائتلاف دولة القانون لخوض الانتخابات المحلية لمجالس المحافظات .

وخلال النظر إلى معطيات جدول (٣٠) وخريطة (١٤) يتبين لنا جغرافية الدعم التصويتي للقائمة حسب الأقاليم (قوي ، متوسط ، ضعيف) .

١- إقليم الدعم القوي: اقتصر هذا الإقليم على مركز قضاء كربلاء ، الذي ارتفع فيه نسبة التصويت أكثر من (٣٠%) . حصلت القائمة على (٥٠٧٣١) صوت بما نسبته (٣٢،٦٧%) من أصل الأصوات الفائزة في مركز القضاء . وعند مقارنة أقاليم الدعم القوي للقائمة مع انتخابات ٢٠٠٩ نلاحظ تغير كبير في الخريطة الانتخابية ، إذ انضم مركز قضاء كربلاء إلى هذا الإقليم بعد أنْ كان إقليم دعم متوسط ، ومن الأسباب التي أدت إلى ارتفاع نسبة التصويت لكون أغلب

([1]) عبد العظيم جبر حافظ، الأحزاب السياسية الإسلامية العراقية - دراسة نقدية ، حزب الفضيلة الإسلامية انموذجاً ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (٣٠) ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٠، ص٢٢- ٢٣.

مرشحي مركز قضاء كربلاء هم من مواليد القضاء ، تأثير موقع القضاء من منطقة الدراسة وما لهَ من دور في ارتفاع نسبة السكان ، المساحة الواسعة والتوسع الحضري لمركز القضاء ، ثقافة الناخب ولكلا الجنسين وشعورهم بدافع الوطنية للقائمة التي تتبنى مشروع وطني ، أضف إلى ذلك التحالف مع أحزاب لها ثقلها السياسي في المحافظة ، فعلى سبيل المثال استطاع المرشح (حازم مجيد ناجي) من حزب الفضيلة الإسلامي الحصول على (٦٠٧٩) صوت ، والمرشح (حامد صاحب مهدي) من منظمة بدر على (٤٦٠٠) صوت ، في حين حصل مرشح تجمع مستقلون السيد علي حسين عبدالله على (٤٤٠٠) صوت [١] .

أنّ قدرة ائتلاف دولة القانون بكافة مكوناتها ساهمت على حشد الناخبين وكسب تأييدهم لمرشحيها على طول الامتداد الجغرافي لمنطقة الدراسة الذي نتجَ عنه كسب هذا العدد من الأصوات ، لكون الائتلاف بقيادة حزب الدعوة الإسلامية الذي يمتلك قدرات مادية ومعنوية أكثر من أي حزب أخر ولكون المحافظ ورئيس المجلس من دولة القانون فقد استطاع أعضاء القائمة نشر الدعاية الانتخابية والتحرك بكل سهولة تحت غطاء السلطة والقانون مسخره لهم كافة الإمكانيات ، فيما حرمت أغلب القوائم الانتخابية من هذه الفرصة .

٢- أقاليم الدعم المتوسطة: تضم المناطق التي تتراوح فيها نسبة المصوتين للقائمة بين (١٥ – ٣٠%) وتشمل (ناحية الجدول الغربي ٢٩،٨٩% ، مركز قضاء الهندية ٢٧،٤٥% ، ناحية الحر ٢١،١١%) في حين كانت عدد الأصوات على التوالي (٩٣٤٥، ١١٤١٧، ٨٤٨٩) وعند مقارنة الدعم التصويتي للقائمة مع مثيلتها في الانتخابات السابقة نلاحظ انتقال مركز قضاء كربلاء من اقليم دعم متوسط إلى دعم قوي للقائمة في حين بقيِت ناحية الجدول الغربي محافظة على دعمها المتوسط للقائمة في كلا الدورتين لمشاركة قوائم جديدة تمثل حزب الدعوة وذهاب الاصوات لصالحها كان من أهمها تيار الدولة العادلة وقائمة دعاة العراق لدعم الدولة ، فيما تراجع قضاء الهندية من اقليم دعم قوي إلى دعم متوسط لأنه مركز قضاء الهندية امتداد وتجاور جغرافي لناحية الجدول الغربي فكانت نفس الاسباب انفة الذكر اثرت على أصوات القائمة ، أما ناحية الحر التي كان سابقاً اقليم دعم ضعيف فقد ارتفعت فيها الأصوات المؤيدة لدولة القانون فتحولت إلى إقليم دعم متوسط للقائمة ، لتأثر الناخبين بالبرنامج الانتخابي وقوة الخطاب السياسي للمرشحين ، ارتفاع الكثافة السكانية وميول بعض الاجيال الجديدة لائتلاف دولة القانون خاصة انصار منظمة بدر وحزب الفضيلة الاسلامي .

([١]) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، مكتب مفوضية انتخابات كربلاء ، القسم القانوني ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٣ .

جدول(٣٠)
التوزيع الجغرافي لأصوات الناخبين في انتخابات ٢٠١٣حسب القوائم الانتخابية على مستوى الوحدات الإدارية .

الوحدة الإدارية	قضاء كربلاء		ناحية الحسينية		ناحية الحر		قضاء الهندية		ناحية الجدول الغربي		قضاء عين التمر	
عدد الأصوات ونسبتها	عدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة الانتخابية ونسبتها من مجموع أصوات القضاء		عدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة الانتخابية ونسبتها من مجموع أصوات الناحية		عدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة الانتخابية ونسبتها من مجموع أصوات الناحية		عدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة الانتخابية ونسبتها من مجموع أصوات القضاء		عدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة الانتخابية ونسبتها من مجموع أصوات الناحية		عدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة الانتخابية ونسبتها من مجموع أصوات القضاء	
القائمة الانتخابية	عدد الأصوات	النسبة %	عدد الأصوات	النسبة %	عدد الأصوات	النسبة %	عدد الأصوات	النسبة %	عدد الأصوات	النسبة %	عدد الأصوات	النسبة %
ائتلاف دولة القانون	٥٠٧٣١	٣٢،٦٧	٣٥٥٤	١٣،٦٤	٨٤٨٩	٢١،١١	١١٤١٧	٢٧،٤٥	٩٣٤٥	٢٩،٨٩	٩١١	١٤،٨٠
ائتلاف الأحرار	٢٧٤٦٧	١٧،٦٨	٤١٩٨	١٦،١٢	٨٤٠٠	٢٠،٨٩	١٢٩٦	٣،١١	١٥١٠	٤،٨٣	١٠٧٤	١٧،٤٥
قائمة اللواء	٢١٠١٩	١٣،٥٣	٥٤٨١	٢١،٠٤	٤٧٢٥	١١،٧٥	٨٤٩	٢،٠٤	٧٨٤	٢،٥٠	٧٥٦	١٢،٢٨
ائتلاف المواطن	١٧١١٠	١١،٠١	٥١٢٠	١٩،٦٦	٧٢٤١	١٨	١٦٨٦	٤،٠٥	١٤٦٧	٤،٦٩	٧٣٨	١٢
قائمة أمل الرافدين	١٣١٨٥	٨،٤٩	١٨٨٧	٧،٢٤	٢١٤٩	٥،٣٤	٨٥١٨	٢٠،٤٨	٦٦٠٥	٢١،١٢	١٨٣	٢،٩٧
تيار الدولة العادلة	١٦٠١٢	١٠،٣١	١١٧٦	٤،٥١	٢١٠٩	٥،٢٤	٨١٤٤	١٩،٥٨	٣٣٥٤	١٠،٧٢	١٦٥٩	٢٦،٩٥
جبهة الاعتدال الوطني	٢١٧٩	١،٤٠	١٨٤٣	٧،٠٧	٢٧٤٥	٦،٨٢	٦٠٥٣	١٤،٥٥	٥٤٧٧	١٧،٥٢	٢٠٤	٣،٣١
دعاة العراق لدعم الدولة	٣٤٣٧	٢،٢١	١٩٦٥	٧،٥٤	٣١٩٦	٧،٩٤	٢٢١٨	٥،٣٣	١٨١٤	٥،٨٠	٤٧٢	٧،٦٦
تحالف العدالة والديمقراطية العراقي	٤١٣٢	٢،٦٦	٨١٧	٣،١٣	١١٥٤	٢،٨٧	١٣٩٦	٣،٣٥	٩٠٣	٢،٨٨	١٥٧	٢،٥٥
المجموع	١٥٥٢٧٢	%١٠٠	٢٦٠٤١	%١٠٠	٤٠٢٠٨	%١٠٠	٤١٥٧٧	%١٠٠	٣١٢٥٩	%١٠٠	٦١٥٤	%١٠٠

المصدر: الباحث: اعتماداً على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، بيانات غير منشورة، ٢٠١٣.

٣- أقاليم الدعم الضعيفة: تشمل الوحدات الإدارية التي تنخفض فيها نسبة المصوتين للقائمة عن (١٥%) وتتمثل بـ (قضاء عين التمر ١٤،٨٠% ، ناحية الحسينية ١٣،٦٤%) . صوتَ (٩١١) ناخب في قضاء عين التمر ، في حين صوت (٣٥٥٤) ناخب من أصل أصوات القوائم الفائزة في ناحية الحسينية ، ولدى مقارنة أقاليم الدعم الضعيفة في هذه الدورة الانتخابية عن الدورة السابقة ٢٠٠٩، نلاحظ بقاء ناحية الحسينية محافظة على موقعها .

خريطة (١٤)

أقاليم الدعم التصويتي لقائمة ائتلاف دولة القانون لانتخابات ٢٠١٣ في محافظة كربلاء .

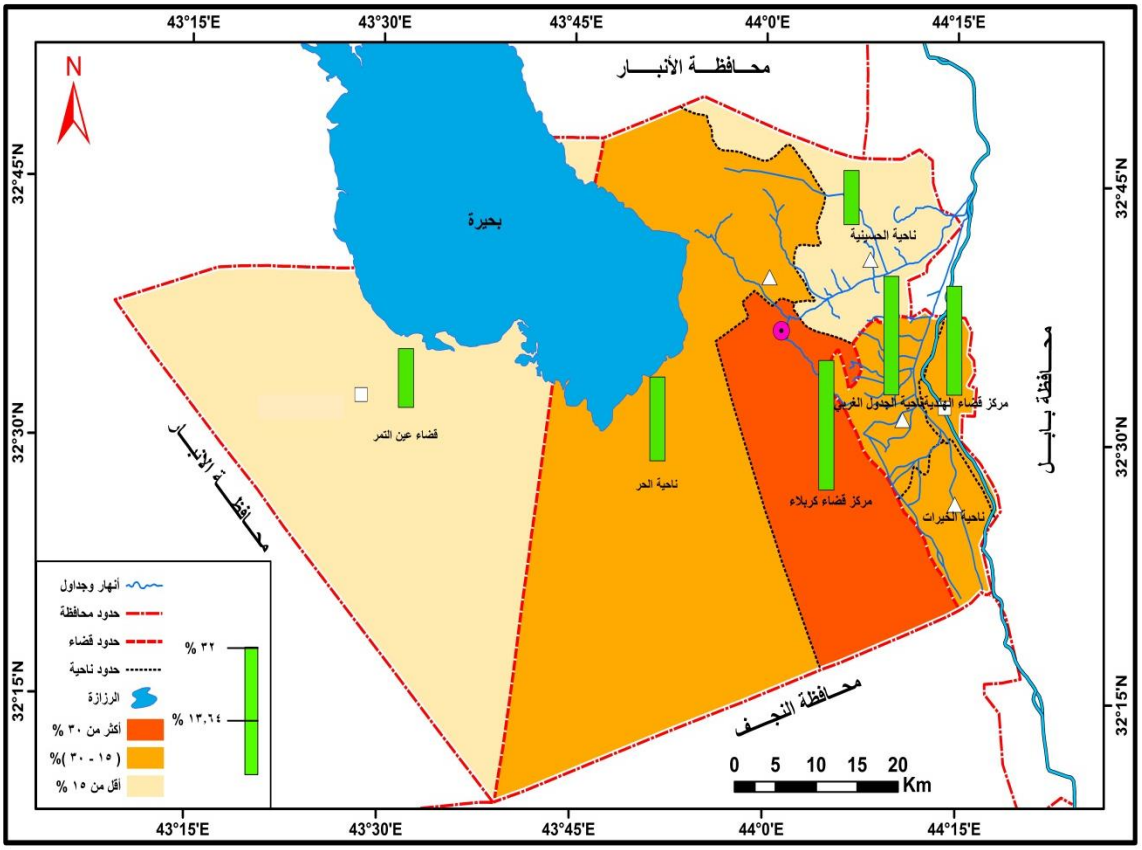

المصدر: الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (٣٠) .

ومن أهم العوامل المؤثر على أصوات دولة القانون ان أغلب سكان الحسينية هم من بيئة الريف التي تنخفض فيها نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات نتيجة العادات والتقاليد السائدة ، وقلة الثقافة الانتخابية لسكان الناحية ، أن اغلب مرشحي القائمة ليس من ناحية الحسينية إذ يميل سلوك الناخب لمرشح المنطقة ، فضلاً عن تردي المستوى الاقتصادي للناحية . أما قضاء عين التمر فيتمثل بانخفاض الكثافة السكانية ، وأن اغلب المرشحين وجذورهم العشائرية هم ليس من القضاء موقع ومساحة القضاء البعيد من مركز المحافظة الذي اثر في عدم تواصل أعضاء مجلس المحافظة مع السكان .

نستخلص مما تقدم أنّ ائتلاف دولة القانون استطاع أن يستفيد من السلطة الحاكمة متمثلة برئاسة الوزراء ، التي تمتلك العناصر المادية والمعنوية للتأثير على نتائج الانتخابات لصالحها ، كما استطاع الائتلاف الاستفادة من نظام سانت ليغو والدخول بقوائم متعددة استطاعت أن تحصل على مقعد وأحد أو ثلاث مقاعد ومثال ذلك تيار الدولة العادلة وقائمة دعاة العراق لدعم الدول وأنْ يستفيد من الجغرافية الانتخابية لمنطقة الدراسة في انتخابات ٢٠٠٩ ، وذلك بتقسيم أقاليم

المحافظة في انتخابات ٢٠١٣ وفقاً لقواعدها الجماهيرية وأنصارها وتشكيل تحالفات سياسية مع قوى أحزاب سياسية لها ثقلها في منطقة الدراسة من أهمها منظمة بدر وحزب الفضيلة الإسلامي مما أدى إلى استحواذه على المرتبة الأولى في عدد المقاعد والأصوات .

ثانياً: قائمة ائتلاف الأحرار(*) .

يضم هذا الائتلاف عدد من الشخصيات الأكاديمية والمثقفة فضلاً عن المستقلين فقد غيرت الهيئة السياسية للتيار الصدري من استراتيجياتها التنظيمية لغرض خوض الانتخابات على شكل ائتلاف يجمع بين مرشحي التيار الصدري من جهة ومن يرغب الترشيح مع هذا الائتلاف من خارج التيار من جهةً أخرى [1] . شغل ائتلاف الأحرار (٤) مقاعد ، حائزة على المرتبة الثانية في عدد المقاعد والأصوات البالغة (٤٣٩٤٥) صوت ، في حين كان التيار الصدري في الانتخابات السابقة بالمرتبة والأخيرة . ومن الجدير بذكر أن ائتلاف الأحرار استطاعَ أن يحافظ على مستوى التأييد ولكلا الدورتين (٢٠٠٩ و ٢٠١٣) رغم تطبيق طريقة سانت ليغو التي يحتاج فيها المقعد الأول إلى عدد كثير من الأصوات ، كما أن جمهور التيار الصدري ثابت يدين بالولاء المطلق للسيد مقتدى الصدر(دام عزه) . عند النظر إلى معطيات جدول (٣٠) وخريطة (١٥) نلاحظ أنّ القائمة اقتصرت على إقليمي الدعم (قوي ، ضعيف):

١- أقاليم الدعم القوي: وتتمثل بالوحدات الإدارية التي تزيد فيها نسبة المصوتين للقائمة عن(١٦%) وتتضمن كل من (ناحية الحر ٢٠،٨٩% ، مركز قضاء كربلاء ١٧،٦٨ % ، قضاء عين التمر ١٧،٤٥% ، ناحية الحسينية ١٦،١٢%) . صوت للقائمة في ناحية الحر (٨٤٠٠) ناخب من مجموع الأصوات الفائزة فيها ، في حين صوت (٢٧٤٦٨) ناخب للقائمة من إجمالي الأصوات الفائزة في مركز قضاء كربلاء ، بينما حصلت القائمة على (١٠٧٤) صوت في قضاء عين التمر ، فيما حصلت القائمة على (٤١٩٨) في ناحية الحسينية من أصل الأصوات الفائزة في الناحية ، ولدى مقارنة الخريطة الانتخابية لأقاليم الدعم القوي للقائمة مع نظيرتها في الانتخابات السابقة نلاحظ انتقال كل من مركز قضاء كربلاء من إقليم دعم ضعيف للقائمة إلى قوي ، وقضاء عين التمر من أقاليم دعم متوسط إلى إقليم دعم قوي ، في حين حافظت كل من ناحيتي الحسينية والحر على موقعهما كإقليمي دعم قوي للقائمة ، وعلى الرغم من الفترة الوجيزة لمشاركة التيار الصدري في الانتخابات المحلية للدورة السابقة ، إلا إنّنا نلاحظ بروزه وبشكل لافت كمنافس قوي

(*) يمثل هذا الائتلاف التيار الصدري في الانتخابات المحلية لمجالس المحافظات لسنة ٢٠١٣، بعد أنْ شارك في الانتخابات السابقة تحت عنوان تيار الأحرار المستقل .

([1]) حسين شدهان حسين ، عضو كتلة الأحرار في مجلس المحافظة ، مقابلة شخصية ، بتاريخ: ٢٠١٣/٩/١٥.

خريطة (١٥)
أقاليم الدعم التصويتي لقائمة ائتلاف الاحرار لانتخابات ٢٠١٣ في محافظة كربلاء .

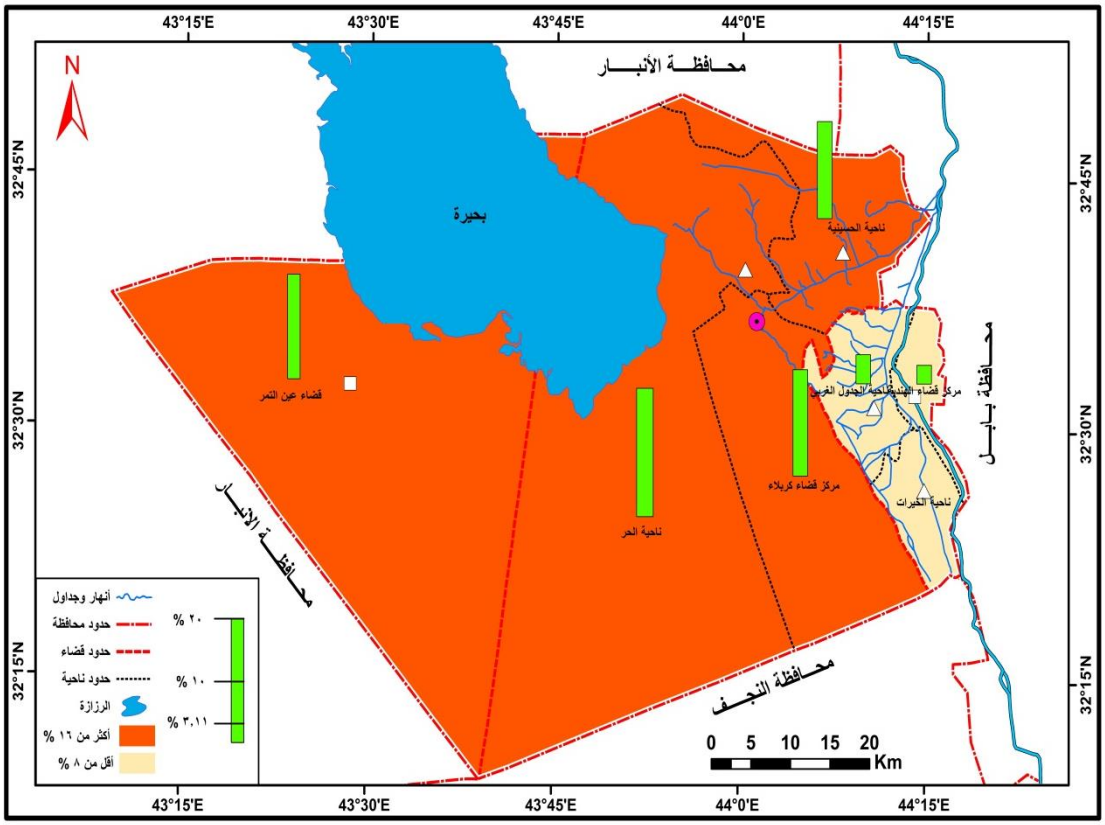

المصدر: الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (٣٠) .

للقوائم الكبيرة ، ويبرز هنا العامل الديني متمثلاً بالولاء المطلق من قبل القاعدة الشعبية لسماحة السيد مقتدى الصدر (دام عزه) والنفوذ الشعبي الكبير الذي تتمتع به القائمة في مركز قضاء كربلاء ، أي نتيجةٍ لتواصل أعضاء مجلس المحافظة السابق مع الجماهير قد جعل من ائتلاف الأحرار ذات نفوذ واسع في مركز قضاء كربلاء وقضاء عين التمر ، كما كان لترشيح شخصية قوية مثل السيد (طارق كطيفه غجير) لها مكانة اجتماعية واسعة بين أبناء التيار الصدري الذي صوت له (١١٦٣٥) ناخب ، قد جعل من مركز قضاء كربلاء إقليم دعم قوي وهذا يتماشى مع نظرية الهوية الحزبية وهي من النظريات المهمة في جغرافية الانتخابات . وأنّ ما يميز أتباع التيار الصدري أنّ الجمهور ثابت أي لا يصوتوا إلا لقائمة ائتلاف الأحرار بغض النظر عن المرشح وصفاته أنما هنالك ولاء مطلق للقائمة الصدرية وهنا يبرز العامل الديني والحزبي وتأثيره على ميول سلوك الناخب بالتصويت لصالح شخصيات دينية وحزبية .

٢ـ **أقاليم الدعم الضعيفة:** وتشمل الوحدات الإدارية التي تقل فيها نسبة المصوتين للقائمة عن (٨%) وتضم كل من (ناحية الجدول الغربي ٤،٨٣% ، ومركز قضاء الهندية ٣،١١%) فقد حصلت القائمة على (١٥١٠) صوت من مجمل أصوات ناحية الجدول الغربي ، فيما حصلت

على (١٢٩٦) صوت من مجموع أصوات مركز قضاء الهندية ، وعند مقارنة أقاليم الدعم الضعيفة للقائمة مع نظيرتها في الانتخابات السابقة ، نلاحظ بقاء مركز قضاء الهندية محافظ على موقعة كإقليم دعم ضعيف في كلا الدورتين ، في حين انتقلت ناحية الجدول الغربي من أقاليم دعم متوسطة إلى أقاليم دعم ضعيفة للقائمة في انتخابات٢٠١٣ ، ويعزى انخفاض نسبة التصويت في هذه الاقاليم لكونهما ذو تداخل وامتداد جغرافي وان سلوك الناخب هنا متشابه حيث يميل أغلب الناخبين إلى ابنائهم من مرشحي مناطقهم في (ائتلاف دولة القانون وقائمة أمل الرافدين وتيار الدولة العادلة) ، فضلاً عن ضعف تأييد الناخبين لهذه القائمة نتيجة الولاءات الايديولوجية والفكرية . يتضح مما تقدم أن التيار الصدري استفادَ من تجربته للانتخابات التمهيدية التي يجريها قبل كل دورة انتخابية بغض النظر عن مستوى الانتخابات ؛ وذلك بترشيح الاشخاص الذين يحققوا نسبة أصوات عالية في الانتخابات التمهيدية لضمان فوزهم في الانتخابات الحقيقية مستفيدين من ذلك عدم هدر الأصوات أو ذهابها للقوائم الأخرى ، وإن هذه الاستراتيجية ضمنت الفوز بـ (٤) مقاعد للقائمة ولكلا الدورتين الانتخابيتين .

ثالثاً: قائمة اللـــــــــواء [*]:

تأسست القائمة قبيل الانتخابات المحلية لمجالس المحافظات في ٢٠١٣/١/٣ ، لأغراض انتخابية حصلت القائمة على (٣٣٦١٤) صوت ؛ إذ تبوئت المرتبة الثالثة من حيث عدد الأصوات والمقاعد ، بعد ائتلاف دولة القانون وائتلاف الأحرار ، متعادلةً مع ائتلاف المواطن وقائمة أمل الرافدين وتيار الدولة العادلة في عدد المقاعد بشغل (٣) مقاعد لكل منهما في مجلس المحافظة . تضمن برنامج انتخابي للقائمة: (النهوض بملف الخدمات ، حل أزمة السكان ، القضاء على البطالة ، دعم المشاريع الاستثمارية ، تطوير قطاع الصحة والتعليم) . ويمكن أن نوضح جملة من الأسباب التي أدت إلى تراجع أصوات قائمة اللواء عن الانتخابات السابقة [1]:

١- عملية التهميش التي مارستها القوائم الكبيرة ضد السيد الحبوبي في الانتخابات السابقة ، فالقائمة على الرغم من فوزها بالمرتبة الأولى من الأصوات في مجلس المحافظة السابق وبفارق كبير عن القوائم الكبيرة إلا أنّها لم تعطِ منصب سيادي للحبوبي ، فقد شغل الحبوبي منصب النائب الثاني للمحافظ وهو منصب فخري ، مما حال دون تحقيق البرنامج الانتخابي للقائمة الذي يهدف إلى تقديم الخدمات للمواطنين والنهوض بالواقع الاقتصادي والثقافي للمحافظة .

٢- تشتت الأصوات بين مرشحي القائمة، حال دون ذهاب الأصوات جميعها إلى للسيد الحبوبي .

(*) شارك السيد يوسف الحبوبي في هذه الدورة الانتخابية بقائمة (اللواء) متعددة المرشحين بعد أن كان كيان فردي ؛ وذلك تجنباً للخطأ الذي وقع فيه في انتخابات ٢٠٠٩ الذي لم يؤهله لتولي منصب المحافظ .

(1) يوسف مجيد الحبوبي ، رئيس قائمة اللواء ، مقابلة شخصية ، بتاريخ: ٢٠١٤/٩/٧ .

٣- ترشيح بعض الشخصيات الضعيفة التي لم تكن لها مكانة اجتماعية ونفوذ واسع في الشارع الكربلائي مما أثر سلباً على انخفض عدد الأصوات .

٤- تحتاج العملية السياسية خاصة في مجال الدعاية الانتخابية إلى إمكانيات مادية كبيرة لا تمتلكها القائمة مما اثر سلباً على دعايتها الانتخابية ، إذ يعتمد أعضاءها على التمويل الذاتي .

ومن قراءة جدول (٣٠) وملاحظة خريطة (١٦) نجد أنّ هناك ثلاث أقاليم دعم:

١- **إقليم الدعم القوي:** تشمل الوحدات الإدارية التي حصلت فيها القائمة على نسبة دعم أكثر من (١٤%) حيث اقتصر هذا الاقليم على ناحية الحسينية بنسبة (٢١،٠٤%) ، إذ حصلت القائمة على (٥١٢٠) صوت من إجمالي المصوتين في الناحية ، وعند مقارنة أقاليم الدعم القوي للقائمة مع انتخابات ٢٠٠٩ نجد أنّ ناحية الحسينية كانت إقليم دعم متوسطة ، إلا أنّ تعدد المرشحين الذي كان بعضهم من أبناء ناحية الحسينية أسهم في زيادة نسبة الأصوات في هذا الاقليم فكان العامل الاجتماعي مؤثراً متمثل بميول سلوك الناخب باتجاه مرشح المنطقة الجغرافية والعشيرة .

٢- **أقاليم الدعم المتوسطة:** وتضم الوحدات الإدارية التي تتراوح فيها نسبة التصويت للقائمة بين (٧ - ١٤%) وتشمل (مركز قضاء كربلاء ١٣،٥٣% ، قضاء عين التمر ١٢،٢٨% ، ناحية الحر ١١،٧٥%) في حين صوت للقائمة (٢١٠١٩) ناخب أصل الناخبين المصوتين في قضاء كربلاء ، فيما حصلت القائمة على (٧٥٦) صوت في قضاء عين التمر من مجموع أصوات القضاء الكلي ، بينما صوت (٤٧٢٥) ناخب في ناحية الحر للقائمة ، وعند مقارنة أقاليم الدعم المتوسطة للقائمة مع مثيلتها لسنة ٢٠٠٩ نجد تراجع في جغرافية الدعم التصويتي في بعض المناطق ومنها مركز قضاء كربلاء وناحية الحر من أقاليم دعم قوي إلى دعم متوسط ، بسبب تقديم مرشحين لا يحظوا بمكانة اجتماعية في تلك الوحدات الإدارية ، ومن الأسباب الأخرى خيبة الأمل التي أصابت محبي السيد الحبوبي ؛ وذلك لعدم تسلمه لمنصب المحافظ في الانتخابات السابقة حيث كان مطلب جماهيري . ففي العديد من الدول يَعدّ التصويت لصالح المستقلين من الأمور الجديرة بالدراسة كون هذه الفئة من المجتمع غير منظمة داخل أحزاب سياسية وبالتالي يمكن الاستفادة منها عن طريق تقديم قاعدة جماهيرية تؤهلها للحصول على مقاعد في المجلس المنتخب [1] . كما لم تحقق القائمة برنامجها الانتخابي مما أدى إلى عزوف الكثير من مؤيديه إلى التصويت لقوائم تنسجم برامجها الانتخابية مع تطلعاتهم نحو المستقبل .

([1]) ربا محمد أبو الحطب ، مصدر سابق ، ص١٠٨.

خريطة (١٦)
أقاليم الدعم التصويتي لقائمة اللواء لانتخابات ٢٠١٣ في محافظة كربلاء .

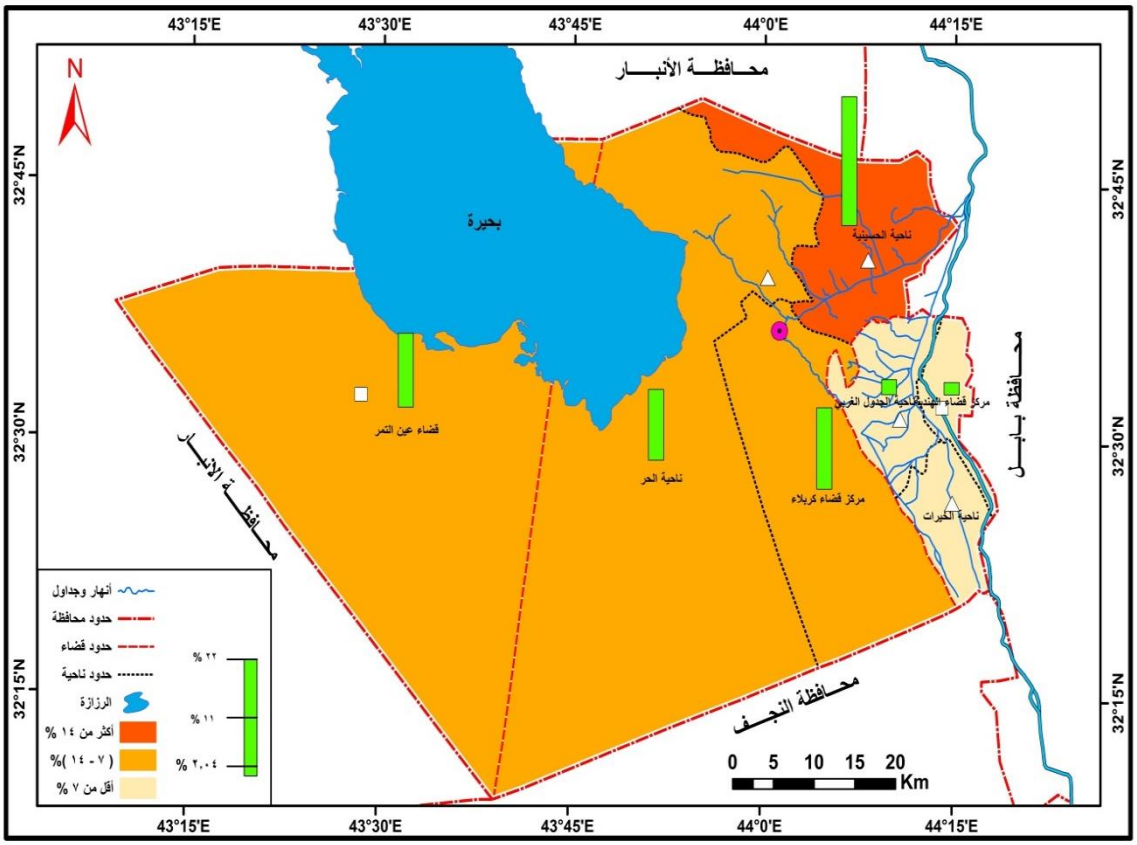

المصدر: الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (٣٠) .

٣- أقاليم الدعم الضعيفة: وتتمثل بالوحدات الإدارية التي انخفضت فيها نسبة المصوتين للقائمة عن (٧%) وتضم (ناحية الجدول الغربي ٢،٥٠% ، مركز قضاء الهندية ٢،٠٤%) ، فقد حصلت القائمة على (٧٨٤) صوت في ناحية الجدول الغربي من مجموع أصواتها الكلي ، بينما حصدت (٨٤٩) صوت في مركز قضاء الهندية من إجمالي أصوات مركز القضاء ، ولدى مقارنة أقاليم الدعم الضعيفة للقائمة مع انتخابات ٢٠٠٩ ، نلاحظ بقاء تلك المناطق إقليمي دعم ضعيفة ولكلا الدورتين . أن عملية التهميش التي مارستها الأحزاب الكبيرة ضد القوائم المستقلة وخاصة قائمة (اللواء) له أهمية في إظهار صورة مشوشة عن هذه القوائم الانتخابية ، ومن الاسباب المباشرة لضعف الدعم في هذه الاقاليم بسبب التداخل الجغرافي بين المنطقتين ودعمهما لقوائم محددة متمثلة بائتلاف دولة القانون وقائمة أمل الرافدين فضلاً عن قائمة تيار الدولة العادلة التي حصدت عدد كبير من الأصوات في تلك الاقاليم ؛ وأن أغلب مرشحي تلك القوائم هم من هذه المناطق ، وأن ثقافة الناخب تتحيز لمرشح القبيلة أو المنطقة الجغرافية لا على اساس البرنامج الانتخابي وكفاءة المرشح .

رابعاً: قائمة ائتلاف المواطن(*):

ائتلاف سياسي بقيادة المجلس الأعلى الإسلامي ضم عدد من القوى والحركات السياسية التي انضوت مع المجلس الأعلى الإسلامي في الانتخابات المحلية ٢٠٠٩، إلا أنّ انفصال منظمة بدر رسمياً من المجلس الأعلى الإسلامي ، قد أثر سلباً على عدد الأصوات التي كان يتوقع أن يحصل عليها وبالتالي ذهبت أصوات منظمة بدر إلى ائتلاف دولة القانون التي ساهمت في ارتفاع رصيدها من الأصوات . تمحور البرنامج الانتخابي لائتلاف المواطن على: (دعم القطاع الزراعي ، اعطاء الأولوية لملف الخدمات ، الحفاظ على الامن والاستقرار ، توفير فرص عمل للخريجين والعاطلين عن للعمل ، تطوير قطاع التعليم ، تنمية الاقاليم) .

خسر ائتلاف المواطن مقعد (١) عن الانتخابات السابقة ، فقد حصد (٣٣٣٦٢) صوت ، فيما شغل (٣) مقاعد في مجلس المحافظة ، ومن ملاحظة جدول (٣٠) وخريطة (١٧) نجد أنّ هناك ثلاثة أقاليم دعم وهي كالآتي:

١- أقاليم دعم قوي: وتشمل الوحدات الإدارية التي تزيد فيها نسبة المصوتين للقائمة عن (١٤%) وتتمثل بـ (ناحية الحسينية١٩،٦٦% ، ناحية الحر١٨%) حيث صوت للقائمة (٥١٢٠) ناخب من إجمالي أصوات ناحية الحسينية ، في حين حصلت القائمة على (٧٢٤١) صوت من المجموع الكلي لأصوات ناحية الحر . إن ترشيح شخصية مثل السيد (زهير أحمد عبد الأمير) من ناحية الحر الذي حصل على (١٦٦٥) صوت ، والسيد (محسن نيشان عبد العظيم) من ناحية الحسينية الذي صوت لهُ (١٦١٩) ناخب ، قد جعل من الناحيتين إقليمي دعم قوي . عند مقارنة أقاليم الدعم القوي للقائمة مع الانتخابات السابقة نجد أنّ القائمة قد حافظت على تلك المناطق كأقاليم دعم قوي ، ويعزى ارتفاع نسبة التصويت في هذه الأقاليم للانتماء الديني والعشائري وتأثير على رأي الناخب إذ إنّ أقوى مرشحي القائمة هم من ناحيتي الحسينية والحر ، فضلاً عن أنّ الناحيتين تعدان مركز نفوذ مباشر ودعم جغرافي قوي للقائمة .

٢- أقاليم الدعم المتوسطة: وتضم الوحدات الإدارية التي تتراوح فيها نسبة التصويت للقائمة بين (٧- ١٤%) وتتمثل بـ (قضاء عين التمر ١٢% ، مركز قضاء كربلاء ١١،٠١%) . حصلت القائمة على (٧٣٨) صوت في قضاء عين التمر ، فيما صوت (١٧١١٠) ناخب مركز قضاء كربلاء ، ولدى مقارنة أقاليم الدعم المتوسطة للقائمة مع نظيرتها في الانتخابات السابقة نلاحظ تغير في الخريطة الانتخابية ، وذلك بانتقال قضاء عين التمر من إقليم دعم ضعيفة إلى متوسطة في انتخابات ٢٠١٣، فيما بقى مركز قضاء كربلاء إقليم دعم متوسط لكلا الدورتين .

(*) شارك المجلس الأعلى الإسلامي في انتخابات ٢٠١٣ بعنوان قائمة ائتلاف المواطن ، فيما شارك في انتخابات ٢٠٠٩ تحت مسمى قائمة تيار شهيد المحراب والقوى المستقلة .

خريطة (١٧)
أقاليم الدعم التصويتي لقائمة ائتلاف المواطن لانتخابات ٢٠١٣ في محافظة كربلاء .

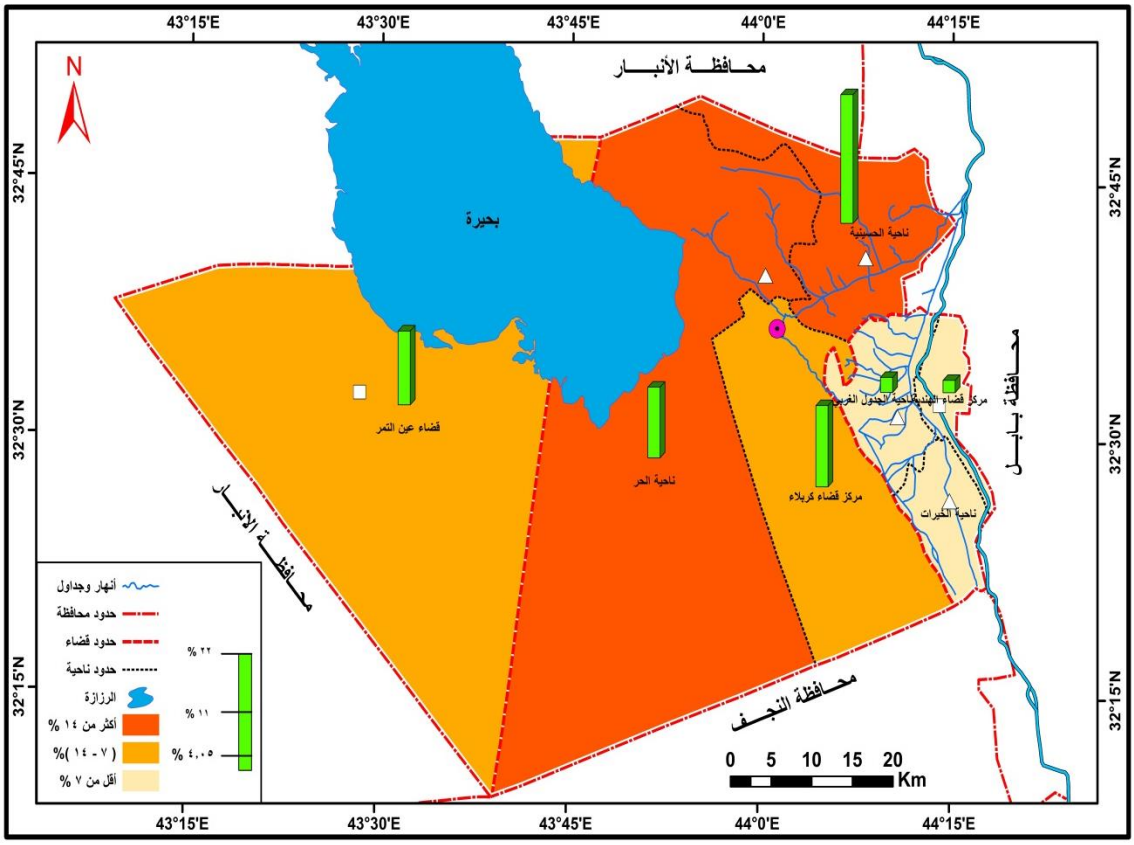

المصدر: الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (٣٠) .

ومن الأسباب التي جعلت تلك المناطق ترتفع أو تبقى محافظة على موقعها في نسبة التصويت ، هي ترشيح كتلة المواطن شخصيات مستقلة من أبناء القضائيين ممن لهم مكانه اجتماعية في هذه المناطق ، أضف إلى ذلك تركيز القائمة في برنامجها الانتخابي والدعاية الانتخابية في هذه المناطق ، لكون مركز قضاء كربلاء الأكثر سكاناً والذي يتمّ خلاله نشر ثقافة وأهداف ومبادئ المجلس الأعلى الإسلامي بشكل كبير .

٣- أقاليم الدعم الضعيفة: وتشمل الوحدات الإدارية التي تنخفض فيها نسبة المصوتين للقائمة عن (٧%) وتضم (ناحية الجدول الغربي ٤،٦٩% ، مركز قضاء الهندية ٤،٠٥%) إذ صوت للقائمة (١٤٦٧) ناخب في ناحية الجدول الغربي ، فيما حصلت القائمة على (١٦٨٦) صوت ، في مركز قضاء الهندية . عند مقارنة أقاليم الدعم الضعيفة لكلا الدورتين الانتخابيتين نلاحظ بقاء مركز قضاء الهندية إقليم دعم ضعيفة للقائمة ، في حين تراجعت ناحية الجدول الغربي من إقليم دعم متوسط إلى دعم ضعيف ، ومن الأسباب التي أدت إلى انخفاض النسبة في هذه المناطق ، وجود منافس قوي للقائمة متمثل بـ (ائتلاف دولة القانون وقائمة أمل الرافدين وتيار الدولة العادلة وجبهة الاعتدال الوطني) ، فضلاً عن رغبة الناخب الكربلائي في تغيير أعضاء المجلس السابق

اعتقاداً منهم أنّ هذا التغيير سوف يحسن واقعهم الاقتصادي والزراعي ويحل مشاكلهم ؛ إذ لم يستطع المجلس الأعلى تحقيق الوعود التي قطعها لناخبيه للنهوض بالواقع الزراعي في الدورة الانتخابية السابقة . نستنتج مما سبق أنّ العمل السياسي للقيادات الميدانية للمجلس الأعلى لم يكن بمستوى واضح ومؤثر فأنّ نسبة التأييد لم تتحسن عن الانتخابات السابقة بل تراجعت .

خامساً: قائمة أمل الرافدين:

تُعدّ قائمة أمل الرافدين من أكبر القوائم الخاسرة في انتخابات ٢٠١٣ ؛ إذ نالت المرتبة الخامسة في عدد الأصوات ، بعد أنْ كانت في المرتبة الثانية في انتخابات ٢٠٠٩. حصلت القائمة على (٣٢٥٧٢) صوت ، وبدورها ترجمت هذه الأصوات لشغل (٣) . تضمن البرنامج الانتخابي للقائمة: (تحقيق الامن ، تطوير البنى التحتية ، القضاء على الفساد والمفسدين ، النهوض بالقطاع الزراعي) ، وهناك جملة من الأسباب ساهمت في تراجع أصوات قائمة أمل الرافدين [1]:

١- إقصاء أعضاء القائمة الفائزين في مجلس المحافظة لسنة ٢٠٠٩ من أي منصب سيادي سواء كان في المجلس التنفيذي أو الرقابي من قبل الأحزاب السياسية المهيمنة على السلطة المحلية رغم الثقل السياسي للقائمة بشغلها (٩) مقاعد في مجلس المحافظة السابق وتصدرها القوائم الانتخابية الفائزة في عدد الأصوات بعد كيان السيد يوسف الحبوبي ، مما حال دون تحقيق البرنامج الانتخابي للقائمة وعدم الإيفاء بالوعود التي قطعوها لناخبيهم .

٢- عدم امتلاك القائمة لمكاتب تنظيمية ما عدا المقر الرئيسي في مركز قضاء الهندية (المعقل الرئيسي للقائمة) ، كما أنّها لا تمتلك صحيفة أو أي منشورات ثقافية دورية توضح أهداف أو مبادئ القائمة، بل تمّ الاعتماد على الشخصيات الاجتماعية الذين يمثلون واجهة القائمة الانتخابية.

٣- انسحاب السيد عباس حميد هاشم الموسوي نائب رئيس القائمة لأغراض انتخابية وترأسه لجبهة الاعتدال الوطني لغرض خوض الانتخابات المحلية لسنة ٢٠١٣ ، أي شاركت قائمة أمل الرافدين بقائمتين في هذه الانتخابات .

٤- كان للنظام الانتخابي وتطبيقه لطريقة (سانت ليغو) الأثر الكبير على القائمة لكون المقعد الأول يحتاج إلى عدد كبير من الأصوات . ومن ملاحظة جدول (٣٠) وخريطة (١٨) يتبين لنا أقاليم الدعم للقائمة:

١- **أقاليم الدعم القوي:** وتتمثل بالوحدات الإدارية التي تزيد فيها نسبة المصوتين للقائمة عن (١٦%) وتضم (ناحية الجدول الغربي ٢١،١٢% ، مركز قضاء الهندية ٢٠،٤٨%) فيما حصلت القائمة على (٦٦٠٥) صوت في ناحية الجدول الغربي ، بينما صوَّت (٨٥١٨) ناخب في مركز قضاء الهندية ، وعند المقارنة بين أقاليم الدعم القوي في هذه الانتخابات ونظيرتها في

(1) محمد حميد هاشم الموسوي ، رئيس قائمة أمل الرافدين ، مقابلة شخصية ، بتاريخ: ٢٠١٤/٩/١٠ .

الدورة السابقة نجد أنّ ناحية الجدول الغربي ومركز قضاء الهندية قد حافظا على نسبة الدعم (الثقل السياسي) للقائمة ، ومن أسباب بقاء القائمة ضمن هذا الإقليم ، الدور الكبير للبيئة الاجتماعية والروابط المحلية (المكانية) المتمثلة بالانتماءات المحلية والعلاقات الاجتماعية والمكانية التي تربط رئيس ومرشحي القائمة بالناخبين والتماس اليومي معهم ومحاورة أفكارهم ، مما أثر على السلوك التصويتي للناخبين ، بمعنى اخر تأثرت نسبة كبيرة من الناخبين بالعامل الاجتماعي لا بالعامل السياسي والاتجاه الفكري للأحزاب والتيارات السياسية [1] .

٢-أقليم الدعم المتوسط: وتشمل الوحدات الإدارية التي تتراوح فيها نسبة المصوتين للقائمة من (٨ – ١٦%) فقد أقتصر هذا الإقليم على (مركز قضاء كربلاء ٨،٤٩%) . حصلت القائمة على (١٣١٨٥) صوت من إجمالي الأصوات الفائزة في مركز القضاء . عند مقارنة أقاليم الدعم المتوسطة الدورتين الانتخابيتين يتبين لنا بقاء مركز قضاء كربلاء كإقليم دعم متوسط ، ويعزى عدم ارتقاء مركز القضاء إلى إقليم دعم قوي بشكل عام نتيجة طبيعة السكان في مركز القضاء من حيث التركيبة الحضرية إذ يبحث الناخب هنا عن برنامج انتخابي وإيديولوجيات تتطابق مع أفكار الناخب ، فضلاً عن توجهات الناخبين متعددة لكونه مركز القضاء الأكثر عدد من السكان ، وأغلب مرشحي القائمة هم ليست من مواليد مركز قضاء كربلاء .

٣- أقاليم الدعم الضعيفة: وتتضمن الوحدات الإدارية التي تنخفض فيها نسبة المصوتين للقائمة عن (٨%) حيث يقع في هذا الإقليم (ناحية الحسينية ٧،٢٤% ، ناحية الحر ٥،٣٤% ، قضاء عين التمر ٢،٩٧%) . صوَّتَ للقائمة (١٨٨٧) ناخب في ناحية الحسينية ، في حين حصلت القائمة على (٢١٤٩) صوت في ناحية الحر ، في حين صوت (١٨٣) ناخب من قضاء عين التمر . عند المقارنة بين هذه الدورة الانتخابية ونظيرتها في انتخابات ٢٠٠٩ ، نجد أنّ هناك تغيير قد طرأ على الخريطة الانتخابية ؛ وذلك بتراجع قضاء عين التمر من إقليم دعم متوسط في الدورة السابقة إلى إقليم دعم جغرافي ضعيف وبقاء ناحيتي الحسينية والحر إقليمي دعم ضعيف للقائمة ، ويعزى هذا التراجع لموقع قضاء عين التمر أي (البعد الجغرافي) عن مركز المحافظة وعدم التماس اليومي بين أعضاء القائمة والناخبين في القضاء ومحاورتهم وتقديم الخدمات لهم . كما لم يتطابق البرنامج الانتخابي للقائمة مع افكار ناخبي الناحيتين وانحسار أغلب مرشحي القائمة على ابناء مركز قضائي كربلاء والهندية وناحية الجدول الغربي ، كما تعد الناحيتين إقليمي دعم جغرافي مباشر لقائمتي ائتلاف الاحرار والمواطن وتيار الدولة العادلة . ويمكن الإشارة إلى نتيجة الانتخابات التي حصلت عليها القائمة وانتقالها إلى المركز الخامس

(١) جاسم محمد محمد على ، مصدر سابق ، ص١٤٠.

مخيبة لأمال أعضاء القائمة ؛ لأنّهم كانوا يتوقعون الحصول على أعلى الأصوات وبالتالي خسرت القائمة موقعها المتقدم وثقلها السياسي في منطقة الدراسة .

خريطة (١٨)

أقاليم الدعم التصويتي لقائمة أمل الرافدين لانتخابات ٢٠١٣ في محافظة كربلاء .

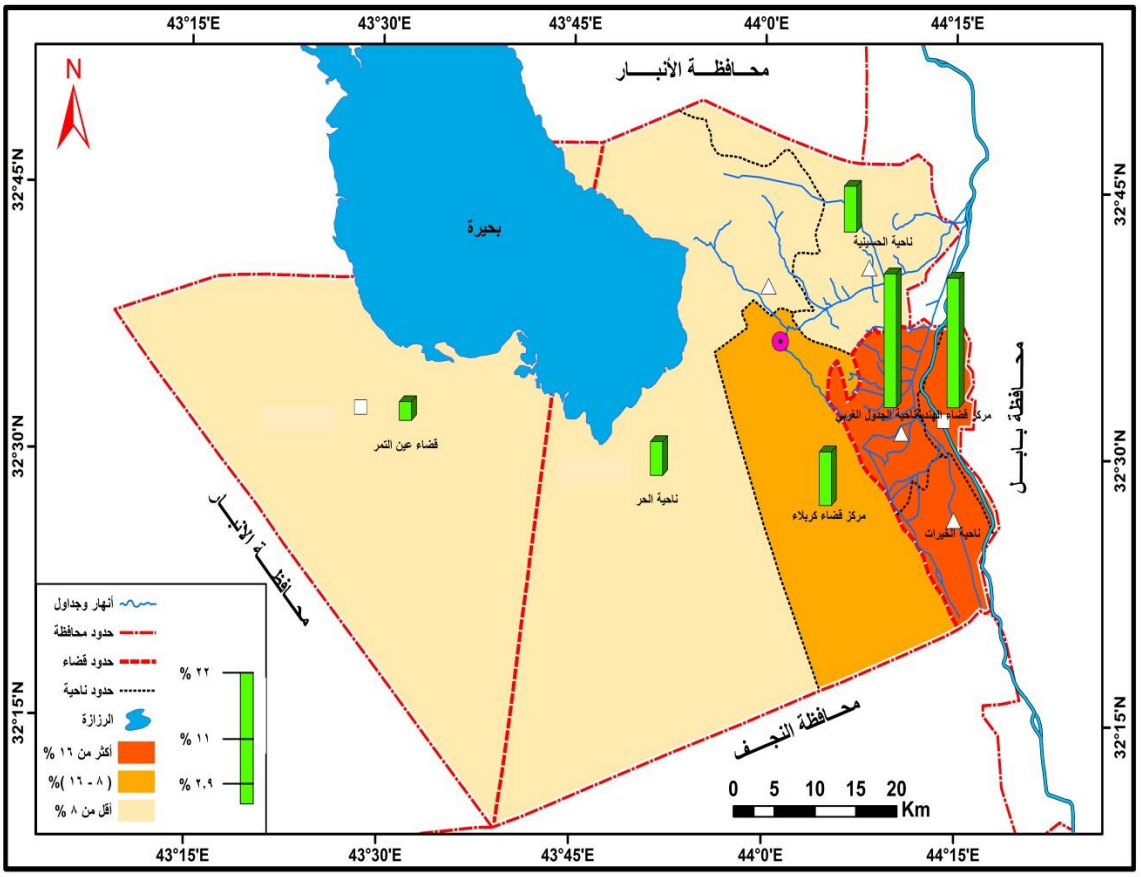

المصدر: الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (٣٠) .

سادساً: قائمة تيار الدولة العادلة .

أحد الكيانات السياسية التي تأسست بعد زوال النظام السابق قبيل الانتخابات المحلية لسنة ٢٠٠٩ ، برئاسة السيد (قحطان الجبوري) وزير السياحة والآثار السابق في حكومة السيد (نوري المالكي) وكان الهدف من تأسيس التيار لأغراض انتخابية لا غيرها . يقع مقره العام في العاصمة بغداد ، فقد تم افتتاح فروع لهَ في (٧) محافظات: (بغداد ، واسط ، كربلاء المقدسة ، النجف الاشرف ، القادسية ، المثنى ، البصرة) وخاض الانتخابات المحلية في تلك المحافظات ولم يحصل على أي تمثيل في انتخابات ٢٠٠٩ ، أمّا في انتخابات ٢٠١٣ ، فقد شارك التيار في منطقة الدراسة بقوة حاملاً شعار تحقيق العدالة وأنصاف المظلومين من أبناء محافظة كربلاء[١] .

(١) علي عبد صخيل المالكي ، رئيس قائمة تيار الدولة العادلة ، نائب رئيس مجلس المحافظة ، مقابلة شخصية ، بتاريخ: ٢٠١٣/١٠/١٢ .

صوت للقائمة (٣٢،٤٥٤) ناخب ، وكان استحقاقها الانتخابي (٣) مقاعد ، فكان ترشيح شخصية السيد (علي عبد صخيل المالكي) الذي حصل على (٧٣١٢) صوتاً ، دور كبير في ارتفاع عدد أصوات التيار ، إذ يعد ثالث شخصية بعد السيد (طارق كطيفه والسيد يوسف الحبوبي) حصل على هذا العدد من الأصوات ، مما يبرهن أنّ تيار الدول العادلة قد توفق في ترشيح هكذا شخصية لها مكانتها الاجتماعية بين الوسط الكربلائي . ومن الأسباب التي أدت إلى فوز القائمة ، ترشيح شخصيات أكاديمية ونخب مثقفة مستقلة لها ثقلها الاجتماعي ، تضمن البرامج الانتخابي للقائمة: (تحقيق العدالة بين أبناء المحافظة ، أنصاف المظلومين ، القضاء على الفساد المالي والإداري ، المطالبة بتعيين الخريجين ، وإيجاد فرص عمل للعاطلين ، تثبيت أصحاب العقود على الملاك الدائم ، المطالبة بزيادة ميزانية المحافظة) . كما استعان التيار بصورة السيد نوري المالكي رئيس الوزراء السابق في بوسترات الحملة الانتخابية ، وذلك إشارة للناخبين بأنّ القائمة مدعومة من شخص السيد المالكي مباشرةً ، ومن ملاحظة جدول (٣٠) وخريطة (١٩) يتبين لنا أقاليم الدعم:

١- **إقليم الدعم القوي:** وتشمل الوحدات الإدارية التي تزيد فيها نسبة المصوتين للقائمة عن (٢٠%) فقد اقتصر هذا الاقليم على (قضاء عين التمر ٢٦،٩٥%) ، إذ صوت (١٦٥٩) ناخب من مجموع المصوتين الكلي للقضاء ، ومن الأسباب التي أدت إلى ارتفاع هذه النسبة ، ان بعض المرشحين تعود أصولهم وجذورهم العشائرية للقضاء ، فضلاً عن قوة الخطاب السياسي للمرشحين وتأثر الناخبين بالبرنامج الانتخابي .

٢- **أقاليم الدعم المتوسطة:** وتتمثل بالوحدات الإدارية التي تتراوح فيها نسبة المصوتين بين (١٠ - ٢٠%) وتضم (مركز قضاء الهندية ١٩،٥٨% ، ناحية الجدول الغربي ١٠،٧٢% ، مركز قضاء كربلاء ١٠،٣١%) فيما صوت للقائمة على التوالي (٨١٤٤ ،٣٣٥٤، ١٦٠١٢) من إجمالي أصوات كل وحدة إدارية ، ويعزى وقوع التيار ضمن هذه الأقاليم لكون ناحية الجدول الغربي ومركز قضاء الهندية أقاليم دعم مباشر للتيار لأن بعض مرشحيه هم من تلك المناطق وخاصةً السيد علي المالكي الذي يحظى بمكانه اجتماعية واسعة في هذه الاقاليم . أضف إلى ذلك وعي الناخب وثقافته خاصة في مركز قضاء كربلاء فضلاً عن ارتفاع الكثافة السكانية وقرب المسافة ما بين مراكز الاقتراع ومحل سكن الناخب .

خريطة (١٩)

أقاليم الدعم التصويتي لقائمة تيار الدولة العادلة لانتخابات ٢٠١٣ في محافظة كربلاء .

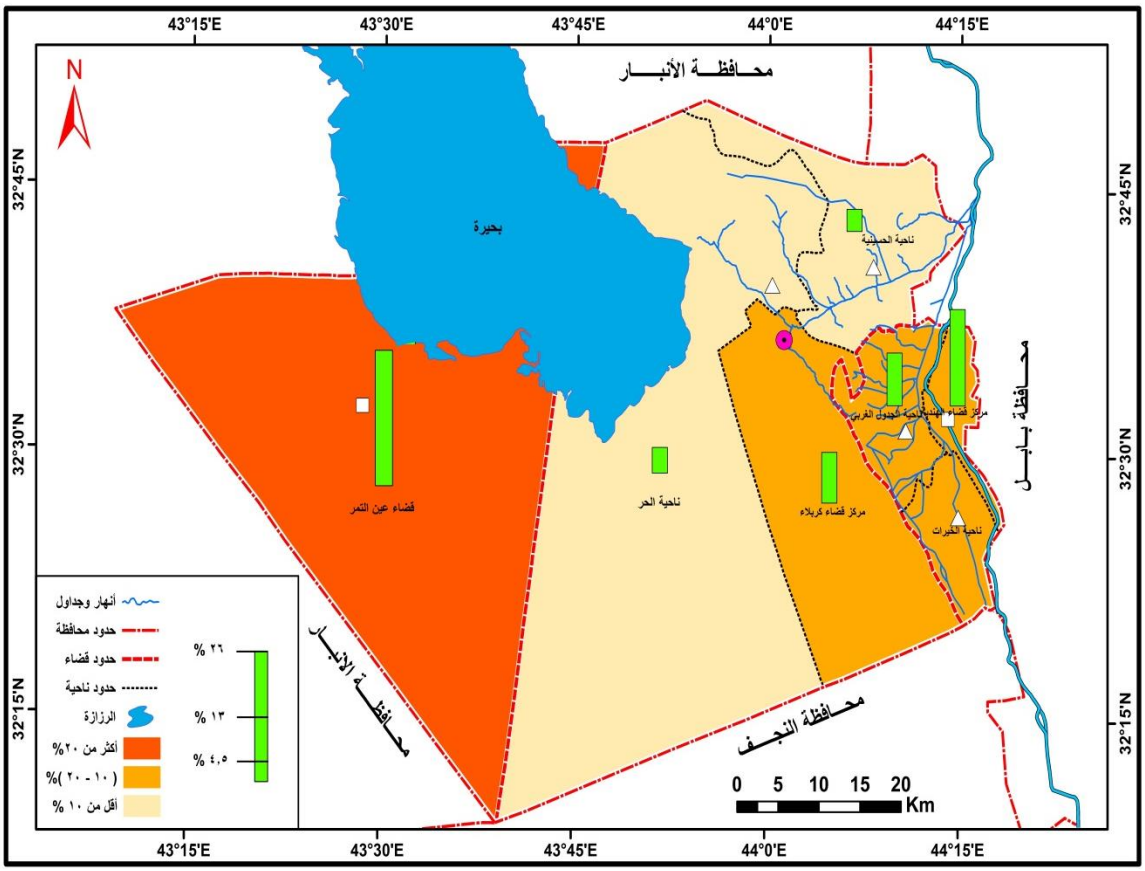

المصدر: الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (٣٠) .

٣- أقاليم الدعم الضعيفة: وتضم المناطق التي تقل فيها نسبة المصوتين عن (١٠%) وتتمثل بـ (ناحية الحر ٥،٢٤% ، ناحية الحسينية ٤،٥١%) حيث صوت (٢١٠٩) ناخب من إجمالي المصوتين في ناحية الحر ، فيما حصلت التيار على (١١٧٦) في ناحية الحسينية ، ويعزى سبب انخفاض نسب التصويت لأنه ناحية الحر من المناطق التي تميل في سلوكها الانتخابي لقائمة ائتلاف الاحرار إذ يميل سلوك الناخب هنا إلى العامل الديني إذ أغلب مقلدي الصدر هم من ناحية الحر ، أما ناحية الحسينية فتعد منطقة دعم مباشر لقائمة ائتلاف المواطن والاحرار فضلاً عن قائمة اللواء ، إذ لم يحظى تيار الدولة العادلة بميول الناخب في الحسينية لصالحة لخلوا القائمة من مرشحين ابناء الناحية . نستنتج مما سبق أن تيار الدولة العادلة استطاع أن ينتشر جغرافياً وانتخابياً على امتداد منطقة الدراسة ، إذ إنّ القائمة تتمتع بنخب قيادية تتميز بثقافات شخصية وعلاقات اجتماعية واسعة شملت الرقعة الجغرافية لمنطقة الدراسة .

سابعاً: قائمة جبهة الاعتدال الوطني:

كتلة سياسية معتدلة التوجه وطنية التمثيل تأسست في العاصمة بغداد في (٤/ نيسان/٢٠٠٧) ، وتم افتتاح فروع لها في محافظة بابل والبصرة في سنة ٢٠٠٩ ، ومن ثم في الفرات الاوسط ومن ضمنها منطقة الدراسة قبيل الانتخابات المحلية لمجالس المحافظات في الأول من كانون الأول من سنة ٢٠١٢، لغرض المشاركة في الانتخابات المحلية ، ومن أهداف الجبهة وبرنامجها الانتخابي (النهوض بواقع العراق وبناء الدولة المؤسساتية ، والقضاء على الفساد والتهميش والإقصاء والنهوض بالواقع الزراعي) [١] .

حصلت الجبهةُ على (١٨٥٠١) صوت ، فيما شغلت (٢) مقعد . حيث تَعد هذه الدورة الانتخابية التجربة الأولى للجبهة للتمثيل في الحكومة المحلية في منطقة الدراسة ، وخلال النظر للجدول (٣٠) والخريطة (٢٠) يتضح لنا ثلاثة أقاليم دعم للقائمة .

١- أقاليم الدعم القوي: تشمل الوحدات الإدارية التي تزيد فيها نسبة المصوتين عن (١٢%) وتتمثل بـ (ناحية الجدول الغربي ١٧،٥٢% ، مركز قضاء الهندية ١٤،٥٥%) فيما حصلت الجبهة على (٥٤٧٧) صوت من مجموع أصوات ناحية الجدول الغربي ، بينما صوت (٦٠٥٣) ناخب من إجمالي المصوتين في مركز قضاء الهندية ، ومن الأسباب التي جعلت هذه المناطق أقاليم دعم قوي ، إنّ أغلب المرشحين هم من أبناء عشائر هذه المناطق بما فيهم رئيس القائمة السيد عباس حميد هاشم الموسوي الذي صوت له (٣٢٩٤) ناخب ، وهذا يدل على أنّ سلوك الناخب يميل باتجاه مرشح القبيلة والقرب الجغرافي التحيز لمرشح المنطقة بغض النظر عن خلفيتهم السياسية أو الحزبية .

٢- أقاليم الدعم المتوسطة: وتضم الوحدات الإدارية التي تتراوح فيها نسبة المصوتين بين (٦-١٢%) وتشمل (ناحية الحسينية ٧،٠٧% ، وناحية الحر ٦،٨%) . حصلت القائمة على (١٨٤٣) صوت من مجموع أصوات ناحية الحسينية ، بينما صوت (٢٧٤٥) ناخب من إجمالي أصوات الناخبين في ناحية الحر ، ومن العوامل التي أدت إلى الدعم المتوسط في هذه الاقاليم ، طبيعة السكان في هذه المناطق وتوجهاته إذ أن قلة الوعي الثقافي للناخب في تلك المناطق يجعل سلوكهم الانتخابي خاضع للعامل العشائري لا البرنامج الانتخابي أو أيديولوجية الأحزاب فإن عدم ترشيح شخصية في قائمة جهة الاعتدال من ناحية الحسينية يعني أن الناخب لا يصوت لهذه القائمة إلا تأثر البعض منهم في البرنامج الانتخابي أو العلاقات الاجتماعية لبعض المرشحين مع ناخبي تلك المناطق ، اما ناحية الحر المتمثلة بارتفاع الكثافة السكانية وذات المساحة الجغرافية

---

(١) عباس حميد هاشم الموسوي ، مسؤول مكتب جبهة الاعتدال الوطني في كربلاء ، مقابلة شخصية ، بتاريخ: ٢٠١٣/٩/٩.

الواسعة والمتداخلة جغرافية مع مركز قضاء كربلاء فأن بعض ناخبيها من هو يبحث عن برنامج انتخابي وبعظهم عن الولاء الحزبي ومنهم عن جذور عشائرية وتاريخ المرشح .

خريطة (٢٠)

أقاليم الدعم التصويتي لقائمة جبهة الاعتدال الوطني لانتخابات ٢٠١٣ في محافظة كربلاء .

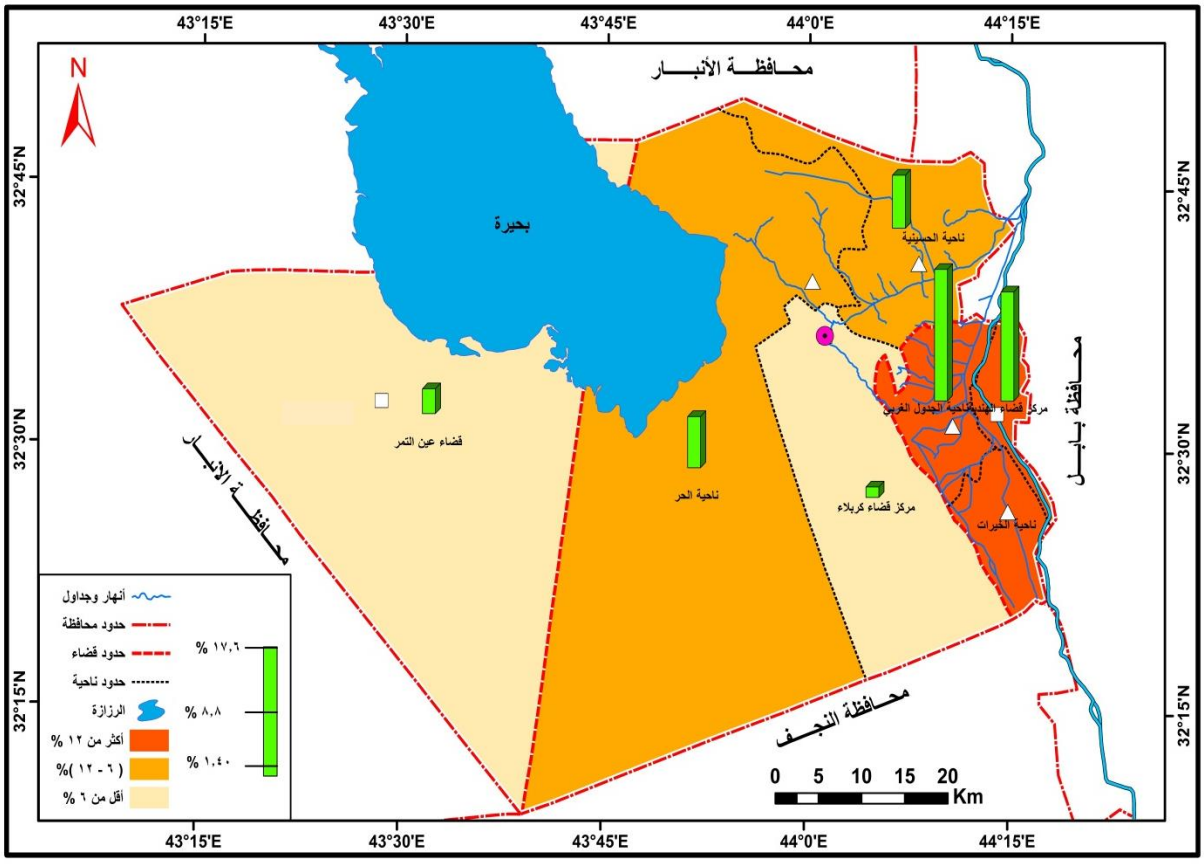

المصدر: الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (٣٠) .

٣- **أقاليم الدعم الضعيفة**: وتشمل الوحدات الإدارية التي تنخفض فيها نسبة المصوتين عن (٦%) وتضم (قضاء عين التمر ٣،٣١% ، مركز قضاء كربلاء ١،٤٠%) أي صوت (٢٠٤) ناخب في قضاء عين التمر من المجموع الكلي لأصوات القضاء ، فيما حصلت القائمة على (٢١٧٩) صوت من إجمالي أصوات مركز قضاء كربلاء ، ومن أسباب ضعف الدعم حداثة تأسيس الجبهة أي أن عدم امتلاك الجبهة للمقرات حالت دون معرفة الناخبين بالبرنامج الانتخابي أضف إلى ذلك ضعف الدعاية الانتخابية كما يعد مركز قضاء كربلاء إقليم دعم قوي ومتوسط لأغلب القوائم الكبيرة ، اما قضاء عين التمر فكان لبعد المسافة ما بين المحافظة والقضاء وقلة ثقافة الناخب وحرمان المرأة من المشاركة في الانتخابات دور في تراجع الدعم التصويتي للقائمة نستنتج مما تقدم أنّ ترشيح السيد (عباس حميد هاشم الموسوي) عن طريق جبهة الاعتدال الوطني وترأسه للقائمة أثر وفي فترة زمنية قصيرة على توجيه الناخب للتصويت لصالح القائمة

وتحديداً في قضاء الهندية وناحية الجدول الغربي ، لكون السيد عباس حميد الموسوي ذو مكانة اجتماعية واسعة وسمعة طيبة ويكن له الاحترام والتقدير في أغلب أقاليم منطقة الدراسة .

ثامناً: قائمة دعاة العراق لدعم الدولة:

قائمة انتخابية سياسية إسلامية حديثة النشأة تأسست في ٦ /كانون الثاني ٢٠١٣، في العاصمة بغداد بأشراف حزب الدعوة الإسلامية المقر العام ؛ وذلك لغرض خوض الانتخابات المحلية لمجالس المحافظات بقوائم متعددة ، حيث تعد هذه الخطوة جزء من الاستراتيجية التي اتبعها حزب الدعوة الإسلامية للحصول على تمثيل واسع في مجالس المحافظات لكي يتلائم مع نوع النظام الانتخابي المطبق في هذه الدورة وهو ما حصل فعلاً ، ولها تنظيمات في محافظات الفرات الأوسط ومحافظة البصرة في الجنوب ، وكان برنامجها الانتخابي: (العمل لخدمة المجتمع والنهوض به نحو الأفضل ، القضاء على البطالة ، دعم القطاع الزراعي) [1] .

صوت للقائمة (١٣١٠٢) ناخب ، حيث ترجمت هذه الأصوات لشغل مقعد (١) في مجلس المحافظة ، وخلال النظر لمعطيات جدول (٣٠) وخريطة (٢١) نلاحظ أن للقائمة أقاليم دعم (قوي ، متوسطة ، ضعيفة) .

١- **أقاليم الدعم القوي:** وتتمثل بالوحدات الإدارية التي تزيد فيها نسبة المصوتين عن (٦%) وتضم كل من (ناحية الحر ٧،٩٤% ، قضاء عين التمر ٧،٦٦% ، ناحية الحسينية ٧،٥٤%) حصدت القائمة من الأصوات على التوالي (٣١٩٦، ٤٧٢، ١٩٦٥) من إجمالي الأصوات الفائزة في كل وحدة إدارية ، ومن العوامل التي ساعدت على حصول القائمة على هذه النسبة من الأصوات في تلك الأقاليم ميول سلوك الناخب لصالح ايديولوجيات معينة حظيت بها القائمة فضلاً عن الجذور العشائرية لمرشحي القائمة في تلك المناطق وارتفاع نسبة السكان ، كما ساهم عامل المسافة بين محل سكن الناخبين ومراكز الاقتراع في ناحية الحر وقضاء عين التمر على ارتفاع نسبة المشاركة الانتخابية التي تعددت فيها توجهات ناخبيها .

٢- **أقاليم الدعم المتوسط :** وتشمل الوحدات الإدارية التي تتراوح فيها نسبة المصوتين بين (٣ - ٦%) وتضم (ناحية الجدول الغربي ٥،٨٠% ، مركز قضاء الهندية ٥،٣٣%) . حصلت القائمة على (١٨١٤) صوت في ناحية الجدول الغربي ، في حين صوت (٢٢١٨) ناخب من أصل المصوتين في قضاء الهندية ، ومن العوامل التي جعلت القائمة تقع ضمن هذه الأقاليم أدعاء القائمة بأنها أحد القوائم التي تمثل حزب الدعوة الإسلامية (جناح المالكي) ، إذ يعد مركز قضاء الهندية وناحية الجدول الغربي منطقة امتداد جغرافي ودعم مباشر لحزب الدعوة الإسلامية .

([1]) جاسم حميد هاني ، رئيس قائمة دعاة العراق لدعم الدولة في كربلاء ، رئيس لجنة السياحة والأثار ، مقابلة شخصية ، بتاريخ: ٢٠١٤/٩/١٥.

خريطة (٢١)

أقاليم الدعم التصويتي لقائمة دعاة العراق لدعم الدولة لانتخابات ٢٠١٣ في محافظة كربلاء .

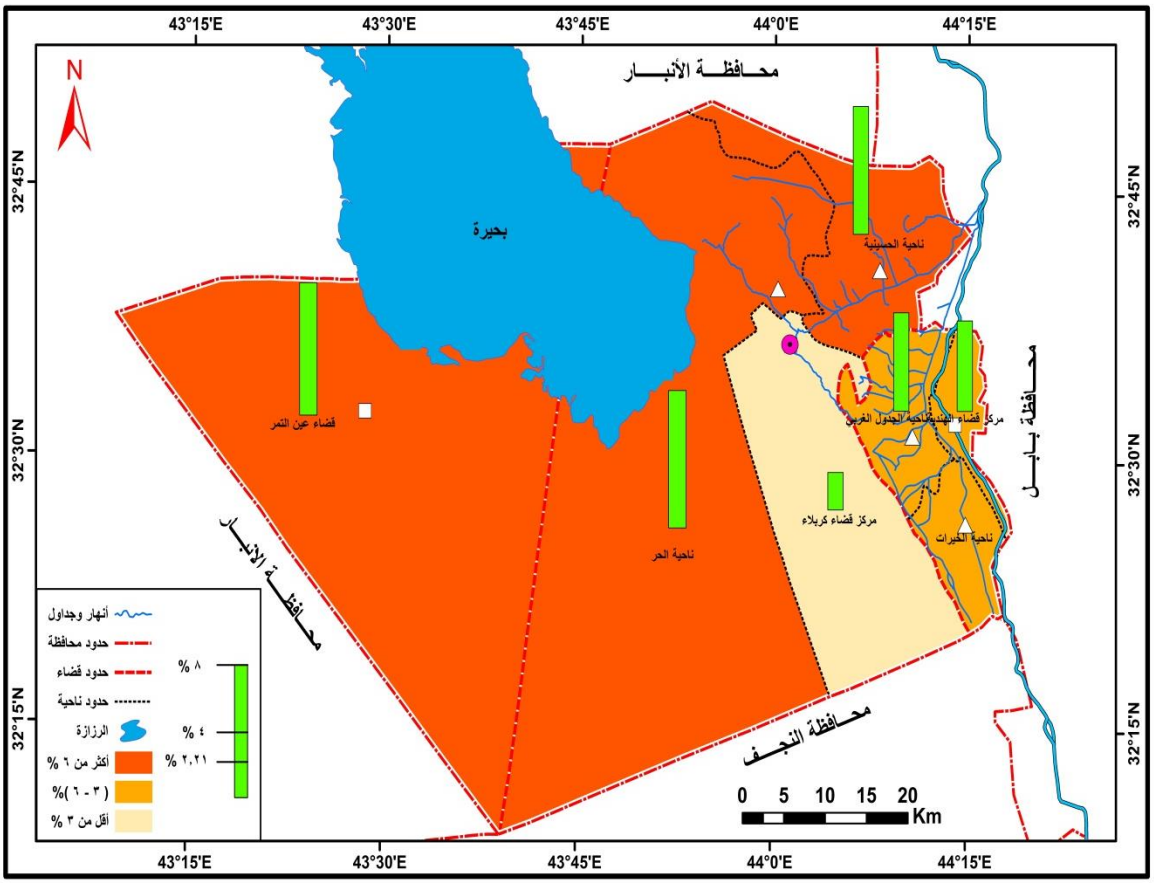

المصدر: الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (٣٠) .

٣- إقليم الدعم الضعيفة: وتضم الوحدات الإدارية التي تنخفض فيها نسبة المصوتين عن (٣%) اقتصرت هذا الإقليم على مركز قضاء كربلاء بنسبة (٢،٢١%) . حصلت القائمة على (٣٤٣٧) صوت ، ويعزى انخفاض نسبة التصويت في هذا الإقليم إلى شدة المنافسة بين القائمة والقوائم الكبيرة ؛ إن أغلب القوائم الانتخابية تركز دعايتها الانتخابية في مركز قضاء كربلاء لكونه القضاء الأكثر عدد من السكان والأكثر ثقافةً ، وأنّ لضعف الدعاية الانتخابية دور في انخفاض نسبة الأصوات في عموم منطقة الدراسة .

تاسعاً: قائمة تحالف العدالة والديمقراطية العراقي:

تحالف من عدة قوى سياسية ضم كل من (الحزب الشيوعي العراقي ، الحركة الاشتراكية ، ائتلاف العمل والإنقاذ الوطني الحر ، التيار الديمقراطي) ليبرالي التوجه [١] . تأسس في ١٢/ نيسان /٢٠١٢ ، لخوض الانتخابات المحلية لمجالس المحافظات ، ومن أهدافه (تحقيق

(١) مكتب مفوضية الانتخابات في كربلاء ، قسم الكيانات السياسية ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٣.

العدالة والمساواة والحرية وبناء الدولة المدنية) [1] ، ولكون التحالف ليبرالي التوجه ، فلم توجد لديه قاعدة شعبية واسعة في محافظة كربلاء ؛ لمكانة المحافظة الدينية ، ولكون منطقة الدراسة من المناطق الدينية المهمة في العالم ؛ لذلك كان هذا العامل مؤثر جداً على القاعدة الجماهيرية للقائمة مما حال دون حصولها على نسبة كبيرة من الأصوات ، فقد حصد التحالف (٨٥٥٩) صوت ، شاغلاً مقعد (١) في مجلس المحافظة ، ومن أبرز مكونات التحالف:

الحزب الشيوعي العراقي: تأسس في آذار/ سنة ١٩٣٤، وضم مجموعة من المؤسسين كان من أبرزهم (يوسف سلمان يوسف) ، كما أصدر الحزب صحيفة (اتحاد الشعب) بشكل علني سنة ١٩٥٩م . لتكون ناطقة باسم الحزب [2]. يُعدّ الحزب الشيوعي من الأحزاب العريقة في الساحة السياسية العراقية ، فقد لعب دوراً مهماً في التاريخ السياسي الحديث في العراق وبالرغم من معارضته للنظام السابق إلا أنّه كان من الرافضين للحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق عقب احتلال العراق للكويت سنة ١٩٩٠، وعارض فكرة غزو العراق من قبل قوات التحالف سنة ٢٠٠٣ ، ولكن الحزب شارك في جميع العمليات السياسية ابتداءً من مجلس الحكم وحتى الوقت الحاضر[3] . ومن ملاحظة جدول (٣٠) وخريطة (٢٢) نجد أن القائمة قد اقتصرت على أقاليم الدعم المتوسط فقط .

أقاليم الدعم المتوسطة: وتضم الوحدات الإدارية التي تتراوح فيها نسبة المصوتين بين (٢ - ٤%) وتتمثل بـ (مركز قضاء الهندية ٣،٣٥ % ، ناحية الحسينية ٣،١٣% ، ناحية الجدول الغربي ٢،٨٨ % ، ناحية الحر ٢،٨٧ % ، مركز قضاء كربلاء ٢،٦٦% ، قضاء عين التمر ٢،٥٥%) وكانت أصوات القائمة على التوالي (١٣٩٦، ٨١٧، ٩٠٣، ١١٥٤، ٤١٣٢، ١٥٧) في كل وحدة إدارية . أن ارتفاع عدد أصوات التحالف في مركز قضاء كربلاء رغم المكانة الدينية وتعارض أفكار القائمة مع الناخبين جاء بسبب ترشيح شخصية مثل المهندس (حيدر علي ال خنجر) الذي صوت له (٢٣٥٤) ناخب وهو من مواليد مركز قضاء كربلاء ، وهذا يدل إلى أنّه يحظى بشعبية واسعة بين أواسط المثقفين ، إذ نرى أغلب الناخبين صوتوا له احتراماً واعتزازاً لشخصيته . لا شك أن للصفات الشخصية للقيادات الحزبية أو المرشح أثراً كبير على نمط التصويت ، فكثير ما يصوت الناخبين لصالح حزب أو جهة معينة بسبب قوة شخصية

---

(1) حيدر علي ال خنجر ، عضو قائمة تحالف العدالة والديمقراطية العراقي ، رئيس لجنة الخدمات ، مقابلة شخصية ، بتاريخ: ٢٠١٣/٩/٥.

(2) حسن لطيف الزبيدي وآخرون ، مصدر سابق ، ص٣٧٦- ٣٧٨.

(3) على جار الله سعدون الخاقاني ، مصدر سابق ، ص١٠٥.

زعيمها ، وقد أثبتت الدراسات أنّ الصفات الشخصية للمرشح ذات تأثير كبير عند انتخاب المراكز التنفيذية الكبيرة في الدولة [1] .

خريطة (٢٢)

أقاليم الدعم التصويتي لقائمة تحالف العدالة والديمقراطية العراقي لانتخابات ٢٠١٣ في محافظة كربلاء

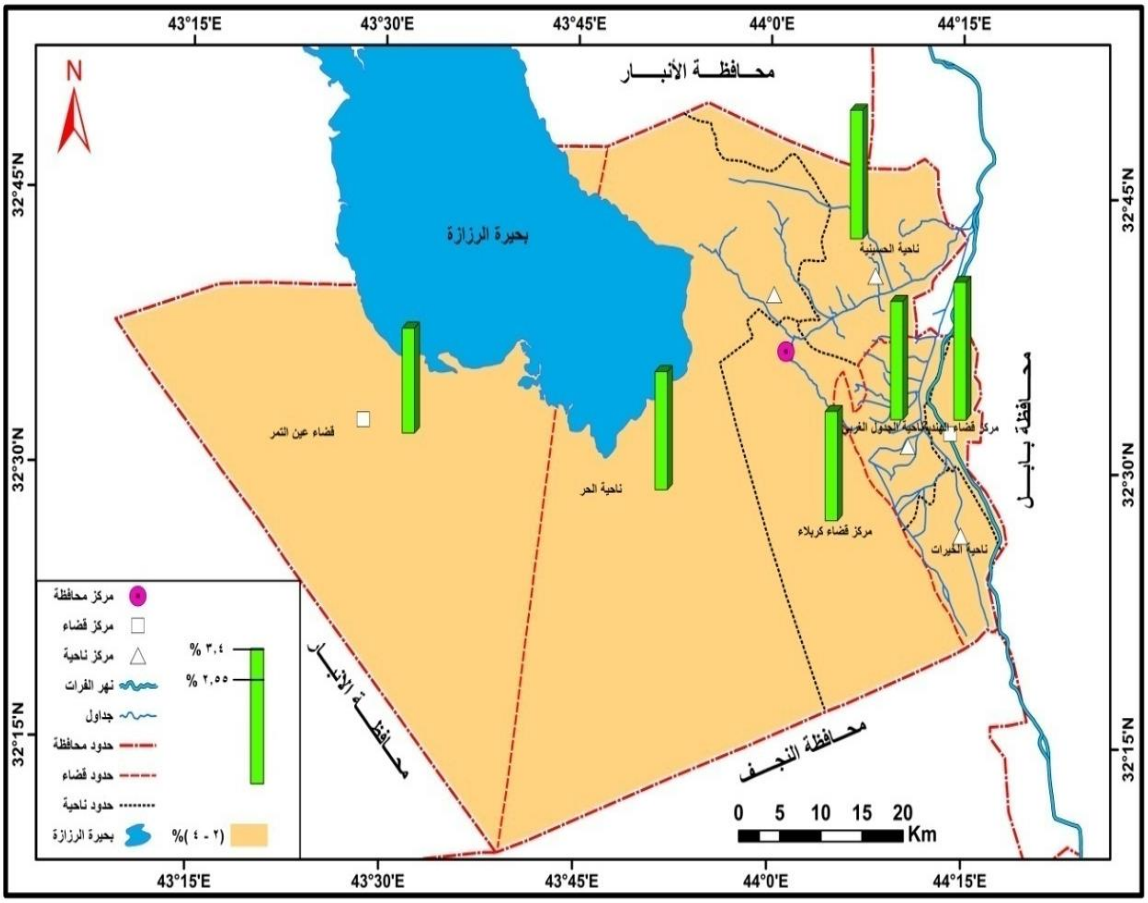

المصدر: الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (٣٠) .

أن تركيز القائمة لدعايتها الانتخابية في مركز قضاء كربلاء الأكثر سكاناً وثقافةً من بين الوحدات الإدارية في منطقة الدراسة جعل منه قاعدة جيدة لنشر أفكار وبرنامج القائمة الانتخابية وأنّ هناك جملة من العوامل أدت إلى عدم وجود أقاليم دعم قوي للقائمة كان من أبرزها طبيعة وتوجهات القائمة السياسية الفكرية والاجتماعية ذات الطابع الليبرالي التي لم تنل قبول واسع في منطقة الدراسة التي تتميز بطابعها الديني ، كما أنّ الناخب الكربلائي يمتثل لتوجيهات المرجعيات الدينية كلاً حسب مرجعيته التي ترفض فصل الدين عن السياسة الذي تتبناه القائمة . أن التنافس السياسي للقائمة مع القوائم الأخرى قد جعل بعض القوائم (الإسلامية) تصور للناخبين على أنها

(1) قاسم الدويكات ، الجغرافية السياسية ، ط١ ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ،٢٠١١، ص٣٣١ .

قائمة معادية للدين ، وتجدر الإشارة إلى أنّ هوية قائمة (تحالف العدالة والديمقراطية العراقي) لم تتبلور بعد ولا زالت تفتقد إلى الجماهير المطلوبة ، وخلال ملاحظة التوزيع الجغرافي لأصوات القائمة نستدل على أنّ التحالف لم يفلح في الحصول على أقاليم دعم تصويتي قوي أو ضعيف للقائمة بل أقتصر الدعم على الأقاليم المتوسطة التي تؤيد قائمة التحالف ، بسبب الميول الديني والمذهبي الذي سيطر على توجهات وسلوك الناخب .

نستخلص مما تقدم أن للعوامل الجغرافية أثراً واضح في سلوك الناخب وان هناك تباين مكاني لسلوك الناخب تتمثل بظروف تواجد الناخب ؛ وذلك من خلال ارتفاع الكثافة السكانية في بعض الأقاليم وسعت المساحة وعامل المسافة ، ثقافة الناخب ، العامل الديني جذور المرشحين وايديولوجياتهم ، اضافة إلى أثر العوامل الاجتماعية الاقتصادية وتحكمها في قرار الناخب . فهناك أحزاب وكيانات سياسية تحظى ايديولوجياتها وتاريخها النضالي بتوجهات الناخبين ، وهناك مناطق تعد اقليم دعم قوي لأغلب الأحزاب والكيانات السياسية بسبب ارتفاع الكثافة السكانية وثقافتهم وتعدد توجهات ناخبيها التي تتمثل بتوجهات دينية أو ليبرالية وقسم منها علمانية وأخرى مجردة من أي ميول بل تدعم قوائم انتخابية مستقلة .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

من خلال البحث في انتخابات مجلس محافظة كربلاء للدورتين (٢٠٠٩ - ٢٠١٣) وتحليل الموضوع ومعالجته بالطرق الإحصائية يمكن إدراج مجموعة من الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث على النحو الآتي:

١- أن نظام التمثيل النسبي المعمول به يحقق تمثيل جغرافي ضعيف ويعطي سلطة أكبر للأحزاب السياسية .

٢- كشفت الدراسة أن توزيع المراكز الانتخابية ٢٠١٣، أقل عدالة ونضوجاً من انتخابات ٢٠٠٩، وهذا يظهر من خلال ارتفاع متوسط العام (ناخب/مركز) إلى (٢٧٠٤) ناخب في المركز الانتخابي، مما ساهم في زيادة شدة الزخم ،وبالتالي انخفاض نسبة المشاركة الانتخابية، وهذا يشير إلى عدم إدراك مفوضية الانتخابات عدد الناخبين المسجلين الذي بلغ (٥٩٠٨٣١)، أي تم استحداث (٤) مراكز انتخابية في انتخابات ٢٠١٣، وهذا لا يفي بالغرض المطلوب أي لا تستوعب المراكز الانتخابية هذا العدد الهائل من الناخبين. فيما كان المتوسط العام في انتخابات ٢٠٠٩ (٢٤٢٦) ناخب لكل مركز انتخابي، والتي كان فيها عدد الناخبين المسجلين (٥١٦٢٢٩)

٣- اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن الناخب الكربلائي لديه مستوى فكري وسلوك انتخابي يميل فيه لصالح المرشح الذي ينتمي لقبيلته أو من القرب الجغرافي (المناطقي) أو الحزبي أو العائلي أو الشخصي وبعظهم على اساس البرنامج الانتخابي خاصة ناخبي مركز المدن .

٤- أجاب مجموعة من أفراد العينة بنسبة (٧٥،٠٧%) بأنهم يعطوا أهمية بالغة للانتخابات البرلمانية، لكون هذا المستوى من الانتخابات يرتبط بالطائفية على حد قولهم، بل إن وراء مشاركتهم في الانتخابات البرلمانية جاءت لغرض التصويت للقائمة والمرشح الذي ينتمي إلى نفس الطائفة والمذهب ، في حين تمثل الانتخابات المحلية مجتمع متجانس يعود إلى نفس المذهب والقومية والطائفة وهذا يعني تراجع في مستوى التفكير والثقافة الفردية .

٥- شهدت محافظة كربلاء حالة نادرة في انتخابات ٢٠٠٩ تمثلت بتراجع دور الظاهرة الحزبية وميول سلوك الناخب باتجاه الكيانات المستقلة، وذلك لعدم قدرة الأحزاب السياسية المهيمنة على الحكومة المحلية في تحقيق تطلعات المواطنين خلال المرحلة الماضية، مما جعل الأحزاب الإسلامية التي تمثل الساحة السياسية في المحافظة إلى التركيز وحشد كافة إمكانياتها لغرض تحجيم دور المستقلين في المحافظة وهذا ما حدث فعلاً في انتخابات، ٢٠١٣ ، من تراجع كبير وخاصة قائمة اللواء وأمل الرافدين المستقلتين .

٦- بينت الدراسة إن أكبر إقليم دعم جغرافي لأغلب القوائم الانتخابية المشاركة في العملية السياسية هو مركز قضاء كربلاء ، في حين تباينت الأقاليم الأخرى في منطقة الدراسة في دعمها للقوائم الانتخابية .

٧- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية من خلال استخدام البرنامج الإحصائي لاختبار (مربع كأيX^2) ، أن هناك فروق فردية بمستوى معنوي حول نمط التصويت لصالح الكيانات السياسية المستقلة والدينية في حين هناك تراجع كبير في ميول الناخب باتجاه القوائم الانتخابية ذات الصبغة الليبرالية والعلمانية في منطقة الدراسة .

٨- كشفت الدراسة أن أغلب البرامج الانتخابية للكيانات السياسية تكاد تكون متشابهة في المحتوى والمضمون، وهذا يشير إلى عدم كفاءة هذه الكيانات في وجود حلول جذرية للمشاكل التي تعاني منها منطقة الدراسة وعدم وجود برامج حزبية واضحة.

٩- أثبتت الدراسة صحة الفرضية القائلة: أن تطبيق طريقة سانت ليغو في احتساب الأصوات وتوزيع المقاعد لها الدور الرئيسي في تغيير الخريطة الانتخابية في منطقة الدراسة، فقد أفرزت طريقة القاسم الانتخابي المعتمدة في انتخابات ٢٠٠٩ عن فوز (٥) كيانات سياسة في مجلس المحافظة ، في حين أفرزت طريقة سانت ليغو فوز (٩) كيانات سياسية في انتخابات ٢٠١٣، وهذا يشير إلى فوز الأحزاب الصغيرة بمقعدين أو مقعد (١) يعود لأتباع طريقة سانت ليغو .

١٠- نظراً لصغر منطقة الدراسة المتمثل بمحافظة كربلاء فلم يظهر أي تأثير للعوامل الجغرافية الطبيعية على سلوك الناخب ، عدا عامل المسافة الذي بدا تأثيره واضحاً في حجم المشاركة الانتخابية ، وبما أن الانتخابات ظاهرة سياسية بشرية فإنها تتأثر بالعوامل البشرية (الاقتصادية والاجتماعية السياسية والأمنية) ، وبالتالي تؤثر على سلوك الناخبين وقراراتهم يوم الاقتراع وهذا ما أثبتته تحليلات الدراسة الميدانية بشكل تفصيلي .

١١- أظهرت الدراسة أن قائمة تحالف العدالة والديمقراطية العراقي من أكثر القوائم الانتخابية انتظاماً في توزيع أصواتها على مستوى الأقاليم في منطقة الدراسة في انتخابات ٢٠١٣ ، على الرغم من انخفاض نسبة أصواتها ، وهذا يدل ان القائمة رشح شخصيات لها ثقلها الاجتماعي في كل وحدة ادارية فضلاً عن تطابق البرنامج الانتخابي للقائمة مع ناخبيها .

١٢- أثبتت الدراسة أن الأجيال الجديدة التي شاركت في انتخابات ٢٠١٣ في منطقة الدراسة أقل تطرفاً في ميول سلوكهم الانتخابي باتجاه القوائم الانتخابية ذات الصبغة الليبرالية .

١٣- أن الناخبات الإناث اللواتي يميلنا في سلوكهن الانتخابي إلى نفس الجنس بلغت نسبتهن (٣٦،٦٠%) ، فهن يصوتن للمرشح من الإناث بغض النظر عن الكفاءة والقدرة والنزاهة، بل جاء ميولهن للتصويت إلى المرشحات من الإناث لكونهن من نفس الجنس .

التوصيات:

أن كتابة هذه التوصيات تعد بمثابة خريطة طريق أو خطوط عامة يفترض أن تغنى بالتفاصيل والتطوير والاستجابة لهذه التوصيات لتحقيق المنفعة في انتخابات حرة ونزيهة في دورات لاحقة.

١- ضرورة اعتماد الاختصاصات العلمية عند توزيع مناصب رئاسة للجان على أعضاء مجلس المحافظة، وليست على أساس المحاصصة الحزبية ، لغرض ضمان حكومة قوية ومهنية تنهض بواقع المحافظة الاقتصادي والثقافي والأمني، مما يعزز ارتفاع حجم المشاركة الانتخابية في دورات انتخابية لاحقة .

٢- ضرورة إجراء تعداد سكاني شامل وشفاف واستحداث سجل الناخبين وبيانات التعداد السكاني، لمعرفة الحجم السكاني لكل وحدة إدارية في منطقة الدراسة لغرض تحديد أعداد الناخبين وأماكن تواجدهم .

٣- يجب تقسيم المحافظة إلى عدة دوائر انتخابية وفق الحدود الجغرافية لكل وحدة إدارية و النسب السكانية ، لكي يتسنى لكل المناطق الحصول على تمثيل في مجلس المحافظة ، ودليل ذلك حرمان قضاء عين التمر ولدورتين انتخابيتين من أي تمثيل في مجلس المحافظة .

٤- اعتماد نظام القائمة المفتوحة والأخذ بنظام الانتخاب الفردي بالأغلبية المطلقة ؛ لأنه يحقق استقراراً سياسياً وديمقراطية مستدامة ، فضلاً على أن هذا النظام يكون على الارتباط الجغرافي المباشر بين الناخب والمرشح .

الملاحق

ملحق (١)

جامعة كـــــــــــــربلاء
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم الجغرافية التطبيقية

م/ استمارة استبيان

أخي المواطن . أختي المواطنة:

بداية يتقدم الباحث بالشكر والامتنان لكم لتحملكم عناء ملء الاستمارة و الإجابة على أسئلتها ، علماً أن الهدف من هذه الدراسة استطلاع آراء الناخبين في محافظة كربلاء المقدسة ، فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على المشاركة الانتخابية و قراراتهم يوم الاقتراع (التصويت)، لانتخابات مجلس محافظة كربلاء للدورتين (٢٠٠٩ و ٢٠١٣). يضاف إلى ذلك إن هذه الدراسة جزء من متطلبات شهادة الماجستير ، الموسومة (انتخابات مجلس محافظة كربلاء للدورتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٣)، دراسة في الجغرافية السياسية. وأن هذه الاستمارة معدة لأغراض البحث العلمي وتعامل معاملة سرية تامة، لذا نرجو تعاونكم معنا خدمةً للعلم والمعرفة. والله من وراء القصد . مع فائق الشكر والتقدير.

المشرف	**الباحث**
أ.م .علية حسين الساعدي	**خالد جاسم محمد**

ملاحظة : ضع إشارة (✓) أمام الإجابة التي تختارها:

أولاً : المعلومات الشخصية :

١- محل الإقامة: **المحافظة:** **القضاء :** **الناحية:**
حضر: **ريف :**

٢- نوع الجنس: ذكر : أنثى :

٣- الفئة العمرية: **أ- (١٨-٣٥) سنة :** **ب- (٣٦-٦٣) سنة :** **ج- (٦٤ سنة) فأكثر:**

٤- الحالة الاجتماعية : **أعزب :** **متزوج :** **أرمل :** **مطلق:**

٥- المهنة: **موظف حكومي :** **أعمال حرة :** **عاطل عن العمل:**
طالب : **ربة بيت :** **كاسب :** **كبير السن(عاجز):**

٦- التحصيل الدراسي: **تقرأ وتكتب :** **أمي:** **ابتدائي:** **ثانوي:**
دبلوم: **بكالوريوس:** **شهادة عليا:**

ثانياً : العامل الجغرافي :

٧- تمنعك الحالة الجوية كارتفاع أو انخفاض درجات الحرارة أو تساقط الأمطار عن المشاركة في الانتخابات: نعم : لا:

٨- هل كان التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية فيه نوع من العدالة، بحيث يغطي جميع مناطق المحافظة: نعم: لا:

٩- بعد المسافة عن المركز الانتخابي تمنعك عن المشاركة في الانتخابات: نعم: لا:

١٠- كم المدة الزمنية المستغرقة للوصول إلى المركز الانتخابي :

المدة الزمنية	أقل من ١٥ دقيقة	من (١٥-٣٠) دقيقة	أكثر من ٣٠ دقيقة	المجموع	قيمة مربع كآي X^2
المسافـــة	قريبة	متوسطة	بعيدة		
العـــدد					
النـــسبة %					

ثالثاً: العامل الاجتماعي:

١١- تختار مرشحك على أساس مكانته الاجتماعية: **نعم :** **لا:**

١٢- يعطيك الوضع الاجتماعي حافز للاستجابة لمواعيد الانتخابات: **نعم :** **لا:**

١٣- يمنعك التشتت الأسري عن المشاركة الانتخابية: **نعم:** **لا:**

رابعاً : العامل الاقتصادي:

١٤- تختار مرشحك للانتخابات على أساس وضعيته الاقتصادية/ الحالة المادية:

نعم: **لا:**

١٥- أدليت بصوتك لمرشحك لأغراض مادية ، كمبلغ من المال أو هدية مثلاً :

نعم: **لا:**

١٦- تشارك في الانتخابات أملاً في القضاء على ظاهرة البطالة. **نعم :** **لا:**

١٧- ما هي نسبة الرضا على الأداء الاقتصادي في محافظتك .

النسبة %	١٠%	٢٠%	٣٠%	٤٠%	٥٠%	٦٠%	٧٠%	٨٠%	٩٠%	١٠٠%
العـــدد										

خامساً: العامل الأمني:

١٨- هل كانت إجراءات الأجهزة الأمنية عائقاً أمامك يوم الاقتراع (التصويت). **نعم:** **لا:**

١٩- وفرت لك الأجهزة الأمنية الاطمئنان النفسي يوم الاقتراع بحيث يضمن مشاركتك في الانتخابات. **نعم:** **لا:**

٢٠- هل مارست الأجهزة الأمنية الضغوطات عليك كناخب، للتصويت لصالح قائمة انتخابية أو مرشح. **نعم:** **لا:**

سادساً: العامل التنظيمي:

٢١- هل شاركت في انتخابات مجالس المحافظات و لكلا الدورتين ٢٠٠٩و٢٠١٣. **نعم:** **لا:**

٢٢- إذا كنت مشارك في انتخابات ٢٠٠٩، هل اختلف اختيارك للحزب أو الكيان السياسي لدى انتخابات ٢٠١٣. **نعم :** **لا:**

٢٣- انتخبت عضواً سابق في مجلس المحافظة: **نعم :** **لا:**

٢٤- أدليت بصوتك لمرشحك من نفس الجنس ؟ الذكور : **نعم :** **لا:**

الإناث: **نعم :** **لا:**

٢٥- برأيك ما هو النظام الانتخابي الأصلح لمحافظتك:

أ- نظام القائمة المفتوحة : ، **ب- نظام القائمة المغلقة :**

٢٦- هل تعتقد إن مفوضية الانتخابات تؤدي دورها بشكل حيادي. **نعم:** **لا:**

سابعاً: العامل السياسي و الانتماء الحزبي :

٢٧- هل أنت مؤمن بالعملية السياسية الحالية : **نعم :** **لا:**

٢٨- تؤيد المرشح الذي ينتمي إلى :

أ- حزب إسلامي : **ب- حزب علماني :** **ج- مستقل :**

٢٩- مشاركتك في الانتخابات جاءت بدوافع :

أ- وطنية : **ب- دينية :** **ج- سياسية :** **د- عشائرية :**

٣٠- أدليت بصوتك لمرشحك على أساس: قناعتك بالبرنامج الانتخابي.

بسبب رابطة الدم (صلة القرابة). لأنه ضمن الرقعة الجغرافية لمحل أقامتك.

٣١- كم حقق أعضاء مجلس المحافظة من البرامج الانتخابية، ما نسبة ذلك :

أ- (اقل من ٢٥%) : **ب- من(٢٥ - ٥٠ %):** **ج- من (٥١ - ٧٥%) :**

د- من (٧٦ - ١٠٠%):

٣٢- أدلي بصوت لمرشحك على أساس :

أ- تأريخه و أقدميته في العمل السياسي : **ب- طاقات شبابية جديدة وفعالة :**

ج- قدرته على تقديم الأفضل في المجالات المختلفة :

٣٣- هل كان للمرجعية الدينية دور في اختيارك للقائمة الانتخابية أو المرشح: **نعم:** **لا:**

٣٤- هل أنت مع إعطاء صلاحيات واسعة لمجلس المحافظة: **نعم :** **لا:**

ملاحظة : ما هي مقترحاتك لتطوير أداء عمل مفوضية الانتخابات:

١- .....

٢- .....

٣- .....

الباحث

المصادر والمراجع

أولاً- المصادر والمراجع العربية:

أ- القرآن الكريم .

ب- الكتب العلمية:

١- ابن منظور ، العلامة أبو الفضل جمال الدين ، لسان العرب ، ط٤ ، المجلد (١٤) ، دار صادر ، بيروت ، ٢٠٠٥ .

٢- إسماعيل ، عصام نعمة ، النظم الانتخابية ، ط٢ ، مكتبة زين الحقوقية والأدبية ، بيروت ، ٢٠٠٩ .

٣- البغدادي ، عبد السلام إبراهيم ، النظم الانتخابية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ .

٤- الجبوري ، ماهر صالح وآخرون ، حقوق الإنسان والطفل والديمقراطية ، دار الأثير ، للطباعة ، بلا مكان نشر ، ٢٠٠٨ .

٥- الجميلي ، رياض كاظم ، مدينة كربلاء – دراسة في النشأة والتطور والعمران ، ط١ ، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠١٢ .

٦- الجويبراوي ، جبار عبد الله ، عشائر الفرات الأوسط والجنوب ، مطبعة الأديب البغدادية ، بغداد ، ١٩٩٢ .

٧- حسين ، خليل ، الجغرافية السياسية ، ط١ ، دار المنهل اللبناني للنشر ، بيروت ، ٢٠٠٩.

٨- الحيالي ، عبد الأمير ووحيد أنعام الكاكائي ، جغرافية الانتخابات ، ط١ ، المطبعة المركزية ، جامعة ديالى ، ٢٠١٢ .

٩- خالد ، حميد حنون ، الأنظمة السياسية ، المكتبة القانونية ، بغداد ، بلا سنة نشر .

١٠- خالد ، حميد حنون ، القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق ، ط١ ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ٢٠١١ .

١١- الخزرجي ، ثامر كامل ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، دراسة معاصرة في استراتيجيات إدارة السلطة ، ط١ ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٤ .

١٢- الخطيب ، نعمان أحمد ، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ، ط٧ ، دار الثقافة للنشر ، عمان ، ٢٠١١ .

١٣- الخفاف ، عبد علي وعبد مخور الريحاني ، جغرافية السكان ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٦ .

١٤- الدبس ، عصام ، النظم السياسية ، الكتاب الأول ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٠ .

١٥- الدويكات ، قاسم ، الجغرافية السياسية ، ط١ ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ،٢٠١١.

١٦- الديب ، محمد محمود إبراهيم ، الجغرافية السياسية منظور معاصر ، ط٦ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .

١٧- الدين ، أحمد وآخرون ، النزاهة في الانتخابات البرلمانية (مقوماتها - آلياتها في الأقطار العربية) ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٨ .

١٨- الشيخلي ، عبد الرزاق ، الادارة المحلية ، دراسة مقارنة ، جامعة مؤتة ، صنعاء ،٢٠٠١

١٩- رؤوف ، عادل ، العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية ، ط١ المركز العراقي للإعلام و الدراسات ، دمشق ، ٢٠٠٠ .

٢٠- رينولدز ، اندرو وآخرون ، أشكال النظم الانتخابية ، ترجمة كريستينا خو شابا يتو ، ط١ ، مؤسسة موكرباني ، للبحوث والنشر ، اربيل ، ٢٠٠٧ .

٢١- الزبيدي ، حسن لطيف ، موسوعة الأحزاب العراقية ، مؤسسة العارف للمطبوعات ، بيروت ، ٢٠٠٧.

٢٢- الزبيدي ، حسن لطيف و آخرون ، العراق و البحث عن المستقبل ، ط١ ، المركز العراقي للبحوث والدراسات ، بيروت ، ٢٠٠٨ .

٢٣- زيتون ، وضاح عبد المنعم ، المعجم السياسي ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٠ .

٢٤- ساري ، جورجي شفيق ، النظام الانتخابي على ضوء قضاء المحكمة الدستورية العليا ، ط٢ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

٢٥- السعدي ، عباس فاضل ، سكان العراق دراسة في أسسه الديموغرافية وتطبيقاته الجغرافية ، ط١ ، الغفران للخدمات الطباعية ، بغداد ،٢٠١٣ .

٢٦- سليمان ، عبد الرزاق ، وليلى بنت صالح ، جغرافية الانتخابات ، ط١ ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠١٢ .

٢٧- الشاوي ، منذر ، القانون الدستوري نظرية الدولة ، مركز البحوث القانونية ، وزارة العدل ، بغداد ، ١٩٨٠ .

٢٨- شحاده ، نعمان ، الأساليب الكمية في الجغرافية باستخدام الحاسوب ، ط١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٧ .

٢٩- الشرقاوي ، سعاد وعبد الله ناصف ، نظم الانتخابات في العالم وفي مصر ، ط٢ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

٣٠- شطناوي ، فيصل ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، ط٢ ، دار الثقافة للنشر ، عمان ، ٢٠٠٥ .

٣١- العاني ، حسان محمد شفيق ، الأنظمة السياسية والدستور المقارن ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٦ .

٣٢- عبد العزيز ، إبراهيم ، مبادئ الأنظمة السياسية ، الدار الجامعية للطباعة ، بيروت ، ١٩٨٢ .

٣٣- العبدلي ، سعد ، الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها – دراسة مقارنة ، ط١ ، دار دجلة ، عمان ، ٢٠٠٩ .

٣٤- عفيفي ، مصطفى محمود ، الوجيز في مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة ، دار النهضة العربية للطباعة ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

٣٥- علاوي ، ماهر صالح ، مبادئ القانون الإداري ، دراسة مقارنة ، دار الكتب للطباعة ، جامعة الموصل ، ١٩٩٦ .

٣٦- علوان ، عادل بدر ، نظرة عامة في الانتخابات ، مركز الصادق (ع) - مؤسسة المرتضى للثقافة والإرشاد ، بغداد ، ٢٠٠٥ .

٣٧- الغر يري ، عبد العباس فضيخ ، البيئة والجغرافية السياسية ، ط١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٣ .

٣٨- غزال ، إسماعيل ، القانون الدستوري والنظم السياسية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٢ .

٣٩- الفرحان ، يحيى ونعيم الظاهر ، الجغرافية السياسية ، ط١ ، الشركة العربية المتحدة للتسويق ، القاهرة ، ٢٠١٠ .

٤٠- الفضل ، وائل عبد اللطيف ، إمكانية تطبيق الفدرالية في العراق ، ط١ ، بلا مكان نشر ، ٢٠٠٧ .

٤١- الخرساني ، صلاح ، حزب الدعوة الإسلامية (حقائق ووثائق) – فصول من تجربة الحركة الإسلامية في العراق خلال ٤٠ عاماً ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، دمشق ، ١٩٩٩ .

٤٢- القيار ، عادل محمد ، الانتخابات لماذا ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ٢٠٠٥ .

٤٣- الكتبي ، ابتسام وآخرون ، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ .

٤٤- مجموعة باحثين ، المجلس الأعلى الإسلامي العراقي ، التأسيس والأهداف والمبادئ ، (ق - ت) ، النجف الاشرف ، بلا سنة نشر .

٤٥- مجموعة باحثين ، مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث ، الانتخابات في العراق الفرصة والتحديات ، ط١ ، مؤسسة الإمام الشيرازي العالمية ، كربلاء ، ٢٠٠٥ .

٤٦- المظفر ، محسن عبد الصاحب ، تقنيات البحث المكاني وتحليلاته ، ط١ ، دار صفاء للنشر ، عمان ، ٢٠٠٧ .

٤٧- المومني ، محمد أحمد عقلة ، استراتيجيات سياسة القوى – مقومات الدولة في الجغرافية السياسية ، دار الكتاب الثقافي للطباعة والنشر ، الأردن ، ٢٠٠٨ .

٤٨- الوائلي ، وائل محمد عبد علي ، المشاركة السياسية للمرأة - دراسة مقارنة في كوتا النساء ، ط١ ، الرافدين للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠١٢ .

٤٩- وول ، ألان وآخرون ، أشكال الإدارة الانتخابية ، ترجمة أيمن أيوب وعلي الصاوي ، ايطاليا ، ٢٠٠٧ .

٥٠- روبرتس ، جوفر ، والسترادورد ، المعجم الحديث للتحليل السياسي ، ترجمة سمير عبد الحليم الجلبي ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، بلا سنة طبع .

جـ – الآطاريح والرسائل الجامعية:

١- الإبراهيمي ، خالد كاظم ، الاختصاصات التشريعية لمجالس المحافظات غير المنتظمة بإقليم في العراق - دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية القانون ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١١ .

٢- أبو الحطب ، ربا محمد ، الانتخابات العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة للسنوات (١٩٩٦و٢٠٠٦) - دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، الجامعة الإسلامية - غزة ، ٢٠١٢ .

٣- أحمد ، أميرة عبد الله ، اختصاصات مجالس المحافظات غير المنتظمة بإقليم والرقابة عليها ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية القانون ، جامعة تكريت ، ٢٠١١ .

٥- الجميلي ، عدنان عبد الله حمادي ، جغرافية الانتخابات ، والخريطة الجغرافية للأحزاب السياسية في إقليم كردستان ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ٢٠١٢ .

٦- حسين ، صبار لهمود ، انتخابات مجلس محافظة القادسية للدورتين (٢٠٠٥و٢٠٠٩) – دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠١٠ .

٧- الخاقاني ، علي جار الله سعدون ، جغرافية الانتخابات البرلمانية في محافظة البصرة للدورتين (٢٠٠٥ - ٢٠١٠) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٣ .

٨- خليل ، سحر كامل ، المؤسسات البرلمانية العراقية في العهدين الملكي والجمهوري ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ .

٩- رزوقي ، حيدر عبد الأمير ، جغرافية الانتخابات البرلمانية لمحافظة كربلاء للدورتين (٢٠٠٥ -٢٠١٠) - دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٢ .

١٠- رمضان ، عبد الكريم ياسين ، الحياة النيابية في العراق ما بين (١٩٥٣ – ١٩٥٨) - دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٧.

١١- السلطاني ، نورس هادي وحيد ، التنظيم القانوني لمجالس المحافظات غير المنتظمة في إقليم في العراق - دراسة مقارنة ، كلية القانون ، جامعة بابل ، ٢٠١٠ .

١٢- الصوفي ، عبد الجليل عبد الفتاح ، جغرافية الانتخابات في اليمن - دراسة في الجغرافية السياسية ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ .

١٣- الطيار ، روافد محمد ، حق المرأة في المشاركة الانتخابية في بعض النظم الدستورية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية القانون ، جامعة بابل ، ٢٠٠٩ .

١٤- العيساوي ، فقار عبد الشهيد ، انتخابات مجلس محافظة النجف الاشرف للدورتين (٢٠٠٥و٢٠٠٩) – دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠١٤ .

١٥- فارس ، رياض غازي ، النظام الانتخابي في العراق ودورة في عملية التحول الديمقراطي بعد عام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ .

١٦- الكعبي ، حسن زاير ، جغرافية الانتخابات لمحافظتي بابل وديالى - دراسة مقارنة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ .

١٧- محمد علي ، جاسم محمد ، الجغرافية الانتخابية لمجالس المحافظات في العراق – دراسة في الجغرافية السياسية ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة السليمانية ، كلية العلوم الإنسانية ، ٢٠١١ .

١٨- يوسف ، محمد علي ، النظام القانوني للإدارة المحلية في العراق ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، ١٩٧١ .

د- الدوريات والبحوث والدراسات:

١- الجابر ، ضياء عبد الله ، التأصيل التاريخي لمجالس المحافظات في العراق ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد (٦) ، العدد (٣) ، كلية القانون ، جامعة كربلاء ، ٢٠٠٨.

٢- حافظ ، عبد العظيم جبر ، الأحزاب السياسية الإسلامية العراقية - دراسة نقدية ، حزب الفضيلة الإسلامي (نموذجا) ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٣٠) ، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠ .

٣- الدويكات ، قاسم ، دور الانتماءات العشائرية والإقليمية في الانتخابات النيابية الأردنية ، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية ، المجلد (١٦) ، العدد (٢) ، الأردن ، ٢٠٠٤ .

٤- السعدون ، غالب ناصر ، الخريطة الجغرافية السياسية للانتخابات الإسرائيلية وتأثيرها على مستقبل القضية الفلسطينية ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، المجلد (١) ، العدد (٦١) ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠ .

٥- السعدون ، غالب ناصر ، جغرافية الانتخابات اتجاه معاصر في الجغرافية السياسية - نظرية وتطبيق ، مجلة الأستاذ ، العدد (٦٢) ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ .

٦- الشكراوي ، علي هادي حميدي ، طريقة سانت ليغو في توزيع المقاعد بانتخابات مجالس المحافظات لسنة ٢٠١٣ ، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد (٢٢) ، النجف الاشرف، ٢٠١٣..

٧- الطيار ، روافد محمد على ، التنظيم القانوني لانتخابات أعضاء مجلس النواب العراقي لعام ٢٠١٠ - دراسة في قانون الانتخابات العراقي رقم (١٦) ، لسنة ٢٠٠٥ المعدل والأنظمة الانتخابية ، مجلة أهل البيت (ع) ، العدد (١١) ، جامعة أهل البيت (ع) ، ٢٠١١ .

٨- عيلان ، أزهار محمد ، تجربة اللامركزية الإدارية في مجالس المحافظات - مجلس محافظة بغداد (نموذجا) ، مجلة شؤون عراقية ، العدد (٣) ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، ٢٠٠٩ .

٩- فخري ، أرواء ، تطور التعددية الحزبية في العراق ، مجلة الأستاذ ، العدد (١٧٥) ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ .

١٠- كرم ، جاسم محمد ، جغرافية الانتخابات تطورها ومنهجيتها - دراسة في الجغرافية السياسية ، العلوم الاجتماعية ، المجلد (١٦) ، العدد (٣) ، الكويت ، ١٩٨٨ .

١١- كرم ، جاسم محمد وجاسم محمد العلي ، تحديد الدوائر الانتخابية لدولة الكويت باستخدام نظم المعلومات الجغرافية – دراسة في جغرافية الانتخابات ، رسائل جامعية ، العدد (٢٢٤) ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت ، ١٩٩٩ .

١٢- هرمز ، دورين بنيامين ، المسار الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الانتخابات ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد العاشر ، العدد (٤) ، ٢٠١٢.

هـ- الإصدارات الدولية الحكومية:

١- الأمم المتحدة ، مركز حقوق الإنسان ، مركز حقوق الإنسان والانتخابات ، سلسلة الثقافة الديمقراطية ، ط١ ، العدد (١) ، ٢٠٠٤ .

٢- قانون تعديل قانون إدارة الالوية رقم (١٦) لسنة ١٩٤٥ المرقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ .

٣- النظام الداخلي للسلطة المركزية رقم (٣) لسنة ١٩٩٨ .

٤- قانون إدارة الالوية رقم (٥٨) لسنة ١٩٢٧ .

٥- قانون مجالس الشعب المحلية رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٥ .

٦- قانون إدارة الالوية رقم (١٦) لسنة ١٩٤٥ بموجب القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٨ .

٧- قانون إدارة الالوية رقم (١٦٤) لسنة ١٩٤٥ .

٨- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، إجراءات التصويت الخاص والمشروط لسنة ٢٠١٣، دائرة العمليات ، قسم الإجراءات والتدريب ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٣.

٩- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، مكتب مفوضية انتخابات كربلاء ، قسم تسجيل الكيانات السياسية المصادق عليها لسنة ٢٠٠٩ و ٢٠١٣ ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٩ و ٢٠١٣ .

١٠- وزارة التجارة ، دائرة التموين والتخطيط ، قسم التموين فرع كربلاء ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٩ و٢٠١٣ .

١١- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، مكتب مفوضية الانتخابات في كربلاء ، شعبة البيانات ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٩ و٢٠١٣ .

١٢- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، مكتب مفوضية انتخابات كربلاء ، شعبة البيانات ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٥ .

١٣- نظام سلطة الائتلاف المؤقت رقم (١) بتاريخ: ٢٠٠٣/٥/٢٣ .

١٤- وزارة الموارد المائية، المديرية العامة للمساحة ، قسم انتاج الخرائط ، خريطة العراق الإدارية بمقياس ١: ١٠٠٠٠٠٠ لسنة ٢٠٠٧ .

١٥ - وزارة الموارد المائية ، المديرية العامة للمساحة ، قسم انتاج الخرائط ، خريطة محافظة كربلاء الإدارية بمقياس ١: ١٥٠٠٠٠ لسنة ٢٠١١ .

١٦- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات المجموعة الإحصائية السنوية لمحافظة كربلاء ، ٢٠٠٩ و ٢٠١٣ .

١٧- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاء كربلاء ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٩ و٢٠١٣ .

١٨- القانون الصادر عن مجلس الحكم المؤقت بتاريخ: ٢٠٠٤/٣/٨ الملغى .

١٩- قانون المحافظات رقم (١٥٩) لسنة ١٩٦٩ .

و- الصحف:

١- صحيفة الوقائع العراقية العدد (٤٠٩١) بتاريخ: ٢٠٠٨/١٠/١٣.

٢- صحيفة الوقائع العراقية العدد (٤٠١٢) بتاريخ: ٢٠٠٥/١٢/٢٨ .

٣- صحيفة الوقائع العراقية العدد (٤١٤٠) بتاريخ: ٢٠٠٨/١٢/٢٨ .

ز- المقابلات الشخصية:

١- جاسم حميد هاني ، رئيس قائمة دعاة العراق لدعم الدولة ، في كربلاء ، مقابلة شخصية بتاريخ: ٢٠١٤/٩/١٥ .

٢- حسين شدهان حسين ، عضو المكتب السياسي للتيار الصدري في محافظة كربلاء ، مقابلة شخصية ، بتاريخ: ٢٠١٤/٩/١٥ .

٣- حيدر سلمان ، رئيس القسم الفني – مكتب مفوضية الانتخابات في كربلاء ، مقابلة شخصية ، بتاريخ: ٥/٢٤ ، ٦/٣٠ ، ٧/٤ ، ٢٠١٤ .

٤- حيدر علي ال خنجر ، عضو قائمة تحالف العدالة والديمقراطية العراقي في كربلاء ، مقابلة شخصية ، بتاريخ: ٢٠١٤/٩/٥.

٥- عباس حميد هاشم الموسوي ، رئيس قائمة جبهة الاعتدال الوطني في كربلاء ، مقابلة شخصية ، بتاريخ: ٢٠١٤/٩/٩ .

٦- عباس كيشوان ، مسؤول مكتب حزب الدعوة الإسلامية (المقر العام) في كربلاء ، مقابلة شخصية ، بتاريخ: ٢٠١٤/٩/٨ .

٧- علي عبد صخيل المالكي ، رئيس قائمة تيار الدولة العادلة في كربلاء ، مقابلة شخصية ، بتاريخ: ٢٠١٤/١٠/١٢ .

٨- محمد حميد هاشم الموسوي ، رئيس قائمة أمل الرافدين ، مقابلة شخصية ، بتاريخ: ٢٠١٤/٩/١٠ .

٩- مهدي حسن الحميري ، مسؤول المكتب الانتخابي في المجلس الأعلى الإسلامي في محافظة كربلاء ، مقابلة شخصية ، بتاريخ: ٢٠١٤/٩/١٠ .

١٠- يوسف مجيد الحبوبي ، رئيس قائمة اللواء ، مقابلة شخصية ، بتأريخ ٢٠١٤/٩/٧.

ر- الانترنيت :

١- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، مشروع إدارة الانتخابات وكلفتها ، الرابط الالكتروني: http://w w w.pogar.org.:

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية:

1- Ahmed Ali , Iraq's 2014 National Elections , Institute for the Study of War, Washington, 2014.

2- B.C.Smith ,decentralization : the territorial dimension of the state , (George Allen and Unwin, London ,1995) .

3- Joel Selway , The Electoral Brigham Young University Geography of Violence in Iraq- Department of Political Science , United States , 2010 .

4- Iris Siu Wai Hui , Growing Geographic Polarization and the Perpetuation of Electoral Disconnect , Doctor of Philosophy in Political Science , University of California, 2012 .

5- Kenneth Katzman , Iraq: Politics, Governance, and Human Rights , Congressional Research Service , February 5, 2014.

6- Michael Crespin ,The Political Geography of Congressional Elections , Paper prepared for presentation at the Annual Meeting of the Midwest Political Science Association, Chicago, IL, March 31st-April 3rd, 2011.

7- Myron Weiner & Samuel P. Huntington, Understanding political development Political participation : Crisis of the political process , University of Chicago Press , Chicago ,America , 1991.

8- Phebe Marr, The Modern History of Iraq , 2nd edition , Boulder, Colorado:(Westview Press, 2004).

9- Reynolds, Andrew, Reilly, Ben, Electoral system. IDEA date Modified: 1998.

10- Scott Orford , Voting in Elections ,Electoral Commission, (2007) , European Journal of Political Research , N O 43, 2011.

Abstract

Democracy has different concepts and applications in all world; election is one of its applications according to which the state is divided into elective constituencies. So due to its importance for both of the state and people, it is worth to be studied as a human action or phenomena according to a political geographic point of view. To find an explanation for the difference of the elective behavior, as well as the subject importance, the researcher chose (Karbala Governorate Council Election for 2009 and 2013 Sessions) to be a subject for this thesis.

The study deals with a main problem :- Are the geographic factors adopted in distributing the electoral centers in a way that facilitate the voters or electors` participation?. The adopted hypothesis is that the population density had been adopted to distribute the electoral centers in the city centers only, while it had been neglected in the rural areas in addition to the long distance between the electors residencies and the voting centers which had a negative effect on the participation size.

The study aims to analysis the experience of Karbala Governorate Council Election according to the political geographic point of view, showing its importance for the governorate political presence and future. To achieve this aim the researcher adopts the spatial- behavioral method, which depends on people elective behavior as a study unit, to predicate this behavior in future.

The thesis includes an introduction and four chapters. The first chapter studies the election systems and experiences in some countries and the neighboring countries in addition to development of the administrative non-centralization system in Iraq.

The spatial organization of election and the most important factors that are adopted to define the electoral centers and the participation

distribution are studied in the second chapter which shows an obvious defect in the electoral centers distribution. The study also shows that the natural factors do not affect the elective process, except the distance because the study area is not so wide.

In the third chapter the researcher analyzes the governorate election map for 2009 where five electoral lists had won; the first was the entity of Yusuf Al- Habooby, while 2013 election had a different map with nine winner lists. Applying (Saint lighow) way had the main effect on the minor lists win. The State of Law Coalition came first with great difference from the other winner lists in the governorate. The study also shows the spatial difference of each list`s votes.

The fourth chapter carries the questionnaires (the field study) which shows that the elector`s behavior is affected by many variables such as (the social factor, the economic factor, the political factor, the electoral factor and the security factor) . This chapter deals also with woman representation according the election results of 2009 and 2013 sessions with a futuristic vision for the governorate election in 2017.

The most important result of the study is that the governorate witnessed, in 2009, a rare case represented by the retreat of the party phenomena and the voter`s tendency towards the independent lists. It also reveals that the electoral programs are almost the same.

The researcher recommends the necessity of having a census, establishing a record for the electors to knew the real population size for each administrative unit in order to define the electors` number and their places, as well as dividing the governorate into electoral constituencies according the geographic boundaries and the population rates for each administrative unit so that all the areas can have a geographic representation in the governorate council .

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Karbala

College of Education for Humanities

Applied Geography Department

Higher Studies

Karbala Governorate Council Election for 2009 and 2013 Sessions (A Study in the Political Geography)

A Thesis submitted by

Khalid Jasim Mohammed Al- Hichaimy

To the Council of College of Education for Humanities University of Karbala in Partial requirements of the fulfillment of the M Sc. in Geography

Supervised by:

Asst. Prof. Aliyah Hussein Ali al- Saidy

2015A.D. **1436 H.**